المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

حرفيون مستثمرون

بواكير تطور الرأسمالية فى مصر

تأليف : نللى حنا

ترجمة : كمال السيد

1705

حرفيون مستثمرون

بواكير تطور الرأسمالية فى مصر

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1705
- حرفيون مستثمرون: بواكير تطور الرأسمالية فى مصر
- نللى حنا
- كمال السيد
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب :

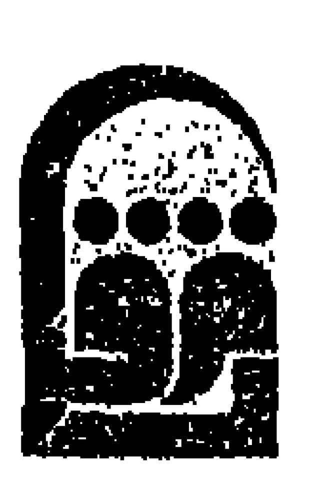
Artisan Entrepreneurs in Cairo (1600 – 1800) and Early Modern Capitalism
By: Nelly Hanna

First published by Syracuse university press, 2011

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House، El Gezira، Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

حرفيون مستثمرون
بواكير تطور الرأسمالية فى مصر

تـــأليــــف : نللى حنا
ترجمــــــــة: كمال السيد



2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

حنا ، نللى

حرفيون مستثمرون: بواكير تطور الرأسمالية فى مصر/

تأليف: نللى حنا، ترجمة: كمال السيد.

ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١١

٣٨٤ ص ، ٢٤ سم

١– مصر – الأحوال الاقتصادية.

٢– الرأسمالية.

(أ) السيد ، كمال (مترجم)

(ب) العنوان ٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع ١٧٢٣٦ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N -978-977-704-288-8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

قائمة المحتويات

إهداء

هذا الكتاب مهدى إلى د. رءوف عباس الحاضر الغائب

كلمة شكر

لقد استغرقت هذه الدراسة ما يزيد على خمس سنوات من البحث فى المصادر المختلفة والكتابة حتى يكتمل المشروع فى شكله النهائى.

وقد قدّم كثيرون من الأصدقاء والزملاء العون والمساعدة فى مراحل الدراسة المختلفة. وأخصّ بالشكر الزميلة ثريا فاروقي أستاذة التاريخ العثمانى فى جامعات ألمانيا وتركيا لنصائحها ومدّي بمؤلفات عديدة، والزميل بيتر جران لما قدّمه من مساعدة فى توضيح الجوانب النظرية للدراسة. كما أشكر الصديق جاك جيراجوسيان لقراءته النصّ فى صورته الأولية، وتقديم بعض الملاحظات المهمة.

واعبّر عن جزيل الشكر للمسئولين فى دار الوثائق القومية لتسهيل اطّلاعى على وثائق المحاكم الشرعية.

وأخصّ بالشكر الدكتور صابر عرب، رئيس دار الوثائق أثناء إعداد الدراسة لما قدمه لى من العون خلال فترة البحث والاطلاع. والسيدة ناديا مصطفى، وزملائي في قاعة الاطلاع فى دار الوثائق، بخاصة حسام عبد المعطى، ومجدى جرجس، وسهى جودة، وناصرة عبد المتجلى، وناصر إبراهيم.

كما أشكر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، التى أزاحت عنى بعض أعباء التدريس لأتفرّغ للبحث وكتابة هذه الدراسة.

ولا يسعنى المجال لأشكر جميع من ساندونى حتى اكتملت الدراسة المعروضة.

تقديم

هل التاريخ على نحو ما ألفناه من كونه فى الأساس حكرًا للعظماء والأفذاذ وحدهم كذبة كبيرة؟ وهل ما نطالعه فيه هو أولا وأخيرا انعكاس لنوازع المؤرخين، وليس عنوانا للحقيقة، حتى وإن سلمنا بأمانة وتجرد ونزاهة المؤرخين؟ ليس هناك رد يرضى الجميع على هذا السؤال. لكن الأمر المتيقن هو أن المؤرخين ينقسمون قسمين: أحدهما مؤرخو السلطان، انبهارا أو مصلحة أو عجزا عن استيعاب الصورة فى شمولها، والثانى هو من يكتبون "التاريخ من أسفل" الذين يجعلون أهل البلد هم المحركين الأساسيين لتاريخه والصانعين لمستقبله والمحددين لمسيرته.

إن الأخيرين هم الأقرب إلى أن يكونوا شهود الحق العدول، وهم الذين يبذلون فى أعمالهم جهدا أكبر فى تجميع الصورة كاملة خاصة وهم يركزون على الناس العاديين الذين كثيرا ما لا يرد لهم ذكر فى المصادر المألوفة الوفيرة التى تركز عادة على مآثر الشخصيات الخارقة غير الطبيعية.

ونللى حنا مؤلفة هذا الكتاب من هذا الضرب من المؤلفين. فالعمل الواحد من إبداعها قد يستغرق منها من ٥ إلى ١٠ سنوات من البحث فى مصادر غير مطروقة؛ مثل سجلات المحاكم والحجج، وهى بالآلاف لكن التنقيب فيها عناء ما بعده عناء؛ بسبب طابعها غير المنظم وقدم عهدها ولغتها المهجورة. إضافة لذلك، فإن الفترة التى تركز عليها دراساتها، العثمانية والمملوكية حتى مجىء محمد على، لم تحظ بكثير من البحث والدراسة واهتمام المؤرخين. هذا بالإضافة إلى أن المجالات التى تركز عليها وإن انصبت على نطاق محدد، الصناع، التجار، الثقافة، العمارة، فإنها تقتضى جهدا غير عادى للإلمام بكل تفاصيلها المتشعبة والمتعددة علاوة على الإحاطة بالصورة الأوسع التى تندرج فى إطارها وتتفاعل مع مكوناتها. وربما كان انكباب نللى حنا

على هذه الفترة وغوصها فى أعماقها، هو مصدر قوة أعمالها وتفردها فيها على نحو ما قاله عنها المؤرخ الكبير رؤوف عباس من أنها" رغم ثقافتها الغربية، تتمتع نللى حنا برؤية ناقدة ثاقبة للمفاهيم التى تروج فى كتابات المدرسة الاستشراقية حول الثقافة الإسلامية، والمجتمعات العربية عامة، فتحرص على دحض تلك المفاهيم استنادا إلى ما تتوصل إليه من نتائج من خلال دراسة المصادر الوثائقية التى خبرت العمل عليها سنين طوال، فإذا أضفنا إلى تلك الخبرة والرؤية المنهجية ما تمتاز به نللى حنا من حس وطنى وغيرة على الثقافة الغربية، أدركنا أهمية ما تطرحه من آراء ومما تتركه من أصداء فى الأوساط الأكاديمية الدولية".

والفكرة المحورية فى هذا الكتاب هى أن تاريخ مصر لم يصنعه مماليكها وسلاطينها، وأضيف فراعينها وانكشاريتها وملتزميها وناهبيها ومحتسبيها، بل اختطّه زراعها وتجارها وصناعها والعاملون فى كل مجالات الحياة فيها. وتبين الكاتبة بإسهاب بالوقائع والأرقام والحكايات الموثقة، كيف لعب الصناع فى مصر دورا فى دخول بلادهم للعصر الحديث وبناء الصناعة والنظام الرأسمالى فيها، وفى هذا تجمع بين دور الأفراد الذين أوردت سير بعضهم بإسهاب وبين دور الجماعة من خلال الطوائف. وفى هذا الجهد جمعت نللى حنا بين دراسة العالم المتبحر فى التاريخ والدارس المتمكن للاقتصاد، فموضوع الكتاب بأسره يدور حول الاقتصاد، وفى هذا طرحت أفكارًا مهمة منها:

- أن الرأسمالية فى مصر لم تنشأ من أعلى فحسب، بل كانت هناك "رأسمالية" من تحت لعبت دورها فى مسيرة البلاد الاقتصادية. فرأسمالية المماليك العسكر من أعلى واجهتها رأسمالية الصناع من أسفل.

- أن أوروبا لم تكن مركز الكون فى نشأة الصناعة والرأسمالية، فقد نشأ إنتاج صناعى ورأسمالية فى الهند وبعض أرجاء آسيا وبعض ولايات الإمبراطورية العثمانية.

- أنه فى حين كان الابتكار والتقدم التكنولوجى حاسمين فى ازدهار الصناعة والرأسمالية فى الغرب، فإن تنظيم المشروعات وعلاقات العمل عوض ذلك فى نشأة الصناعة والرأسمالية فى الهند ومصر وغيرهما.

- أن الحداثة اتخذت أشكالا مختلفة، كان لها تجليات شتى فى مناطق متباينة، شكلتها الخبرة التاريخية وجهود أبناء البلد وإبداعاتهم وجغرافيتهم، ولم تنجم عن مجرد الاتصال بالغرب، بل كانت لها آلياتها ومصادرها الداخلية فى المجتمع والاقتصاد المعنيين.

- أن دخول مصر للاقتصاد الحديث لم يبدأ من الاتصال بالغرب، وإنما نبعت جذوره من آليات العمل الداخلية للاقتصاد والمجتمع المصرى، وأنه انطوى على عوامل شتى من أهمها – إضافة لنمو التجارة العالمية – اشتداد ساعد هياكل السلطة فى مصر وانخراطها فى الاقتصاد من ناحية، ومقاومة الصناع والتجار لافتئات العسكر ومزاحمة الأجانب من ناحية أخرى.

- أن المشروعات الكبيرة لم تمثل مطلقا المجموع الكلى للاقتصاد ولم تكن العنصر الوحيد فى تحديثه، وأن النماذج الأوروبية لم تكن مصدر النمو والعصرنة فى مناطق مثل الهند وجنوب شرق آسيا وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية التى تطورت مستقلة عن هذه القوالب الأوروبية. فقد لعبت دورا فى هذا التقدم، مشروعات الأعمال الصغيرة التى كان يعمل بها أعضاء الأسرة معا، ولأجيال، فى مصر وإيطاليا والشام والأناضول والبندقية وفلورنسا. وفى هذه المشروعات لم ينصب الاهتمام على ابتكار التكنولوجيا واستخدام الآلات، بل انصب أساسا على الأساليب والممارسات التنظيمية.

- أن هناك أكثر من مصدر للرأسمالية فى مصر، وإضافة للتأثير الأوروبى، ورأسمالية الدولة التى أقامها محمد على، أو ما نشأ منها عن حيازة الأرض والزراعة، هناك الدور البارز التى لعبته الممارسات الرأسمالية التى اضطلع بها الصناع فى مشروعاتهم الصغيرة، طبعا بالإضافة لرأسمالية التجار. وقد تعايشت هذه المصادر المختلفة وتفاعلت، وفى فترة لاحقة خضعت أشكال منها لغيرها.

- أن الصناع استحدثوا شبكات وأشكال من التنظيم والعلاقات الاجتماعية فيما بينهم وفى طوائفهم، ووضعوا إستراتيجيات للتصدى للأحوال المعاكسة واستغلال الظروف المواتية. فشكلوا حرفهم وفق أسس تنظيم الأعمال واستخدموا ممارسات رأسمالية وجمعوا بين أساليب التجار والصناع، وكل ذلك كان مصدرا لاقتصاد حديث، ونموذجا لعلاقات عمل لاحقة مثل تلك التى قامت فى المصانع فيما بعد.

- أن عمليات التنمية والتحديث التى قام بها محمد على لم تكن مجرد أعمال لرجل عظيم، بل سياسات لها سياق سابق أثر فى مسارها، وأن سعيه لإحكام قبضته على الاقتصاد، سبقه سعى المماليك للسيطرة على الطوائف كوسيلة للتغلغل فى الحياة الاقتصادية.

- أن اندماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى عملية معقدة، فلم تنطو على مصالح دول المركز وتحالفاتها السياسية والأوروبيين المقيمين فى مصر فحسب، بل انطوت على تأثير طبقة بازغة من أشخاص استفادوا من التجارة الخارجية، ونضال وإستراتيجيات التجار والصناع للحفاظ على بقائهم وعلى نصيبهم من السوق.

- أن الآراء تباينت فى أصل الرأسمالية فى مصر، فمن قائل بأن الاستعمار هو السبب، ومن قائل بأن أعمال محمد على هى الأصل، وهناك آخرون قالوا بأن حيازة الأرض والزراعة هما منبع الرأسمالية، ونادى فريق آخر بأن التجار هم الأصل. والكتاب الحالى يوضح دور الصناع فى هذا بالوثائق والأسانيد والأرقام، مؤكدا أنه لم يكن دورا فريدا، وأن السوق الدولية لم تكن هي المصدر الوحيد، بل كانت الأسواق المحلية وليس الخارجية هى مصدر تطور الرأسمالية فى كثير من الأحيان، على الأقل فيما عرف باسم "الجيوب الرأسمالية فى مناخ غير رأسمالى".

- أن العسكر، ويا لحظ مصر قديم العهد مع العسكر! لعبوا دورا فى نهب مصر؛ فبدون أي مؤهلات اقتصادية أو تجارية أو مالية، فرضوا سطوتهم على المال والتجارة الداخلية والخارجية والإنتاج والأسواق والضرائب والنقل، وانتزعوا الفائض

من منتجيه الأصليين. وفى هذا لم تكن السيطرة بالضرورة لمن يملكون وسائل الإنتاج أو من يعملون عليها، بل كان القسر هو وسيلتها. وبهذا نشأت نخبة السلطة والمال العسكرية والتى التحق بركبها بعض التجار والصناع بأن الحقوا مماليكهم بالوحدات العسكرية حيث ترقوا فيها وبلغوا مناصب عالية كانت سبيلهم للحصول على منافع اقتصادية أكبر.

- أنه فى مواجهة تعسف العسكر وإفراطهم فى الضرائب والاستيلاء على الفائض قسرا ومنافسة الواردات، جرى ترييف وأقلمة الصناعة بنقلها إلى الأقاليم والبلدات الريفية.

مرة ثانية، إن المؤرخة نللى حنا هى من قلة من المؤرخين يؤمنون بالناس أولا، وإن لم يهدروا دور الأبطال، وكتابها يوضح أن مصر لم تدلف للعالم الحديث بأعمال حكامها وطبقتها الحاكمة أو بقرارات حكوماتها، وإنما عن طريق الصناع والحرفيين والتجار بمشروعاتهم الصغيرة، وكتابها هذا بدلا من أن يوجه التاريخ نحو الدولة والزعماء يوجهه إلى أهل السوق والعامة، وبصفة عامة لا يجعل التاريخ يركز على مناطق بعينها كإنجلترا وأوروبا الغربية أو على طرق معينة للتقدم مثل الثورة الصناعية وما جرته من تقدم تقنى وإنشاء الشركات الكبيرة؛ بل يبرز دور الهامش المحيط؛ لأنه بإهمال القوى الفاعلة على نطاق عامة الناس وعامة الكون، تظل الصورة ناقصة بل ومشوهة.

الفصل الأول

تحديد إطار لتاريخ مصر الاقتصادى فى أوائل العصر الحديث

فى حقل الدراسات الاقتصادية بصفة عامة، يعرف الاقتصاديون عن التجارة والتجار فى مجتمعات العصور الوسطى وأوئل العصر الحديث (١٥٠٠-١٨٠٠) أكثر كثيرا مما يعرفونه عن القطاعين: الزراعى والصناعى. ويصدق هذا على أوروبا مثلما يصدق على الدولة العثمانية.(١) ففى شتى أنحاء العالم، خلّف التجار سجلات ومحفوظات، يتباين حجمها وأهميتها، تتيح لنا تتبّع تحركاتهم وأنشطتهم التجارية. فنحن نعرف الطرق التى اتبعها المنخرطون فى التجارة الدولية لجمع الثروات الطائلة. إن اسمَيْ أبو طاقية فى القرن السابع عشر، والشرايبى فى القرن الثامن عشر، لا يرمزان سوى إلى اثنتين فقط من أسر التجار القاهرية العديدة التى سعت إلى تعظيم أرباحها ونجحت فى ذلك؛ حيث كانت تتعم كمثيلاتها فى إيطاليا أو فرنسا، بشبكات واسعة الانتشار جغرافيًا وتستخدم مجموعة معقّدة من العلاقات المحلية والإقليمية لإنجاز أعمالها وفق الأسس الرأسمالية (رأسمالية تجارية).(٢) وقد أحدث نشاطها وفرة دفعت بالكثيرين من التجار إلى قمة الهرم الاجتماعى. وفى عالم التبادل هذا انخرط تجار المسافات البعيدة فى مشاريع ضخمة لجلب

---

[1] Fernand Braudel. Civilization and Capitalism, 15th – 18th Century, vol. 2, The Wheels of Commerce, transl. by Sian Reynolds, Harper and Row, New York, 1979, 12; Suraiya Faroqhi, "Crisis and Change, 1590-1699," in An Economic and Social History of the Ottoman Empire 2 edited by Suraiya Faroqhi, Bruce McGowan, Donald Quataert and Sevket Pamuk, Cambridge: Cambridge University Press, 1994: 433.

عندما قاربت الدراسة الحالية على الانتهاء، ظهر كتاب ثريا فاروقى "صناع الإمبراطورية، الحرف وأهلها فى ظل العثمانيين" (لندن: آى بى تاورس، ٢٠٠٩) وهى دراسة مهمة من الأدبيات المتعلقة بالحرفيين والطوائف.

[2] Nelly Hanna, Making Big Money in 1600: the Life and Times of Ismail Abu Taqiya, Egyptian Merchant (Syracuse: Syracuse Univ. Press, Syracuse, 1998); Andre Raymond, "Une famille de grands negociants en café au Caire dans la premiere moitie du XVIIIe siecle: les Sharaybi," in Le Commerce du cafe avant l'ere des plantations coloniales, espaces, reseaux, societes, XV-XIXe siecle), ed. by Michel Tuchscherer, (Cairo,IFAO, 2001),111-124.

الأموال واستحدثوا أدوات وآليات تدعّم تجارتهم، كما شكلوا شبكات من العلاقات المحلية والإقليمية أسسوا عليها تعاملاتهم التجارية، واعتمدوا على بنى قانونية مثل المحاكم وعلى هيئات للنقل لتيسير تداول البضائع.

ولكن الصورة تختلف إذا حوّلنا انتباهنا إلى الحرفيين أو إلى حقل الإنتاج. هنا تذوب المعالم وتفقد وضوحها، بينما يدخل المراقب فى حيرة. الأسئلة العديدة المعلّقة إجاباتها. ورغم تفوّق الحرفيين الكبير على التجار من حيث العدد، ورغم ضخامة وزنهم الاقتصادى، لم يَرْشَحْ سوى القليل عن دقائق حياتهم، وعن تقاليدهم فى تسيير العمل، أو عن دورهم وموقعهم فى الدورة الاقتصادية، مما جعل المؤرخين، بمن فيهم المختصين بالاقتصاد، يعدلون عن دراسة الحرفيين للاعتناء بالتجار، فقد كان يُنظر إلى التجار على أنهم أصحاب الهمم المبادرين والمجدّدين، ذوى الأثر الملموس على مجرى التاريخ بحكم وزنهم الاقتصادى، فى حين لم يكن ينوب الحرفيين سوى الصورة النمطية التى تدينهم كخصوم للتغيير، مرتبطين أبداً بتقاليد لا ينال منها الدهر.

وقد يُنْسَبُ هذا التركيز على التجار إلى أسباب مختلفة. منها أولا: مدى توافر المصادر البحثية. فعلى سبيل المثال، تتبّعت دراسة صبحى لبيب حول اقتصاد العالم الإسلامى فى العصور الوسطى، نشاطات التجار الكاريمية الذين كانوا يعدّون من عِلْيَة القوم فى مجال الرأسمالية التجارية، فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. غير أن الصناعات الوحيدة التى تقصّى الكاتب أحوالها كانت من ممتلكات الدولة. أما عن الحرفيين فلم يكن لديه الكثير ليقوله؛ حيث إن الحوليات المملوكية التى استند إليها لم تحتوِ سوى على معلومات محدودة حول ظروف عمل الحرفيين أو حول تنظيمه.[٣] ومن ثم فقد عجز الباحث عن العثور على الرابط بين نشاط تجار آل كريمى والعمل الإنتاجى فى حين بدا من الواضح أن الأنشطة

[3] Subhi Y. Labib, "Capitalism in Medieval Islam," Journal of Economic History, 29,1 (March 1969), 82-85.

الإنتاجية كانت كثيرة ومتنوعة. وبالفعل، حدّدت دراسة حديثة، وفقا لمسح يعود مصدره إلى القرون الوسطى، ما يقارب ثلاثة آلاف حرفة بأصنافها المختلفة كانت تُزاوَل فى العالم الإسلامي آنذاك.(٤) وقد عرف هذا الوضع شيوعا مديدا وانتشر ليغطى أطوارا زمنية وجغرافية وافرة. بيد أن الدراسة المعنية، لم تتطرّق إلى القضايا الأهمّ المتعلّقة بدور الحرفيين أو بالإنتاج فى المجال الاقتصادي الأعرض أو إلى علاقاتهم بالمجموعات العاملة الأخرى.

وربما كان هناك سبب آخر للتركيز على التجار والتجارة بدلا من الحرفيين والإنتاج. فمثلما أورد فيرناند برودل (Fernand Braudel) فى مؤلّفه الضخم حول "الرأسمالية والحياة المادية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر"، لم يكن للصناعة أهمية كبيرة قبل الثورة الصناعية وبالتالى لم تكن عاملا أساسيا فى تحقيق النمو،(٥) وهذا ينطبق ضمنيا على الحرفيين. إلا أن برودل أغفل الإشارة إلى ما يربط بين التجارة والصناعة، وبالتالى أغفل الإشارة إلى التأثير المتبادل بينهما. وعلاوة على ذلك، فقد أمكن للتجارة أن تحدث تأثيرا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد. وقد شدّد جيمس تريسى (James Tracy) على الروابط القائمة بين التجارة والإنتاج عندما كتب أنه فى العصر الحديث الأول وفى شتى أنحاء العالم، تأثرت سلبا أو إيجابا، حياة كثيرين من الناس العاديين غير المنخرطين مباشرة بالعمل التجارى من جرّاء ازدياد التواصل بين مختلف أرجاء العالم بفضل تكثيف التجارة العالمية.(٦)

---

[4] Maya Shatzmiller, Labor in the Medieval Islamic World (Leiden: Brill, 1994): see esp. 101-168.

[5] Fernand Braudel, The Wheels of Commerce.Civilization and Capitalism, 15^{th} – 18^{th} Century, vol. 2, trans Sian Reynolds, (New York, Harper and Row,1979), 312.

[6] James Tracy, "Introduction," The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1750, edited by James Tracy, (Cambridge, Cambridge Univ Press, 1990), 2.

هدف الدراسة

ترمى هذه الدراسة إلى سد بعض الفجوات فيما يتعلّق بالموضوع نفسه وتتناول أوضاع الحرفيين على عدة أصعدة، منها أن الأمر يتطلّب صياغة مدخل لدراسة أحوال الحرفيين فى سياق قراءة "التاريخ من أسفل"،[٧] ليقوم مشروع بحثنا على التدقيق فى أحوال من لم تتوافر لهم فرصة كافية للظهور للعيان فى الدراسات التاريخية، ومنحهم الوسيلة لذلك، بعبارة أخرى، إدراج هؤلاء فى مسار التاريخ. وبدلا من الاكتفاء ببحث أحوال الحرفيين كجزء من مجتمع تقليدى أو من اقتصاد تقليدى، تقوم الدراسة باستطلاع قنوات بديلة. فهى تتساءل مثلا، عما إذا كان يمكن اعتبارهم قوى فاعلة فى التاريخ المحلى والإقليمى والعالمى، ضمن عملية تاريخية، كما تتساءل عما إذا كان الحرفيون قد لعبوا دورًا ما، وهل أثروا وكيف على الاتجاهات السائدة وهل تركوا بصماتهم على تلك المسارات التاريخية، وما كان وقع التغيرات التى حدثت بين ١٦٠٠ و١٨٠٠ عليهم، وكيف تأثّروا هم بها، وهل كانوا جزءا منها، أى هل كانوا منخرطين في العملية التاريخية. لقد درس المؤرخون الذين كتبوا عن مختلف أقاليم الدولة العثمانية العلاقة بين الاقتصاد المحلى والعالمى. فعلى سبيل المثال، ركز جيمس رايلى وفاروق طبق (James Reilly & Faruk Tabaq) على تجار القرن التاسع عشر وتقصّيا التفاعل بين الاقتصادات المحلية فى الأراضى العثمانية والتطورات الجارية فى الاقتصاد العالمى.[٨] وتعتمد الدراسة الحالية الإطار نفسه، لكنها أولا تستخدمه لعصر مبكّر، وثانيا تركّز على الحرفيين بدلا من التجار.

---

[7] Donald Quataert, "Labor History and the Ottoman Empire, c. 1700-1922," International Labor and Working Class History 60 (Fall 2001): 93-109.

[8] James Reilly, "Damascus Merchants and Trade in the Transition to Capitalism." Canadian Journal of History 27 (April 1992): 1-27; Faruk Tabaq, "Local Merchants in Peripheral Areas of the Empire: The Fertile Crescent During the Long Nineteenth Century," Review 11 (1988): 179-214.

وهكذا فسوف تنصبّ دراستنا ضمنا على قضية انتقال مصر للحداثة ونتساءل عما إذا كان للحرفيين دور فى هذه العملية. لقد نزع تيار مهيمن فى الدراسات التاريخية إلى ربط الحداثة بالحكام المصلحين، أمثال محمد علي والخديوى إسماعيل، وبالسياسات الاستعمارية أو بالنخب المتأوربة فى القرن التاسع عشر. وسوف نحاول الإتيان ببعض الإجابات على هذا الموضوع بالعودة إلى القرن الثامن عشر وما قبله، وبالنزول فى سلم الطبقات الاجتماعية إلى الحرفيين المنخرطين فى الإنتاج. وليس هذا ادّعاء بأن للحرفيين دورا مقصورا عليهم أو محاولة لاستبعاد أي مجموعة أخرى من هذه العملية. فقد كان أعضاء الطبقة العسكرية الحاكمة وكذلك التجار الكبار من العوامل الفاعلة المهمة فى بعض التحولات التى جرت فى هذه الفترة. وبالأحرى إننا نتساءل عن موضع الحرفيين فى هذا المسار؛ لنقف على حقيقة الأمر فى ما إذا كانوا قد حدّدوا معالم الطريق التى دلفت بها مصر للقرن التاسع عشر أو الاتجاه الذى اتخذته. إذ ينبغى أن نبحث عن التأثير "من أسفل"، عن القوى الاجتماعية التى ربما ساعدت إما فى تحقيق بعض هذا التغييرات أو فى التأثير على وجهتها. إننا بهذا التساؤل نحاول إدماج الحرفيين فى بعض الاتجاهات التاريخية الأعرض لهذه الفترة، مثل تكثيف تيارات التجارة العالمية، وفى بعض الاتجاهات الإقليمية المرتبطة بتغيير موازين القوى بين مركز الدولة العثمانية وأطرافها.

وبهذا يلقى الكتاب بعض الضوء على الإنتاج وهو موضوع لا زلنا لا نعرف عنه سوى النذر اليسير. وغالبا ما كان الإنتاج الحرفى يوصَم بالانحطاط عندما يتطرّق الحديث إلى تاريخ الدولة العثمانية. والواقع أن هذا موضوع مصادرنا عنه قليلة أو معدومة لسوء الحظ، فيما خلا ما كتبه الرحّالة الأوروبيون. وقد أدرجت وجهات نظرهم السلبية أحيانا فى الدراسات التاريخية. ونتيجة لذلك، ركزت الدراسات المعنية بالإنتاج على السياسات الصناعية لمحمد على التى استهلت قبل ١٨٢٠ وانتهت فى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر. لا شيء قبل

ذلك ولا بعده. وبالتالي، فإن موضوع الإنتاج يستأهل زيارة جديدة. ويمكن تناوله من زاوية مختلفة، تلك التى تلقى مصادرنا الضوء عليها، ألا وهى علاقات الإنتاج فيما بين الحرفيين وفيما بينهم وبين الآخرين، العلاقات فى أماكن العمل وتنظيم العمل. بعبارة أخرى، فإن دراسة الخرفيين تشكّل أحد السبل التى تؤهّلنا لفهم الاقتصاد والمجتمع فى ذلك العصر.

والقضية الأخرى التى يتناولها الكتاب هى العلاقة التى ربطت الحرفيين بتطورات القرن التاسع عشر، مثل علاقات الطوائف التى استمرت قائمة داخل مصانع محمد علي، وهو موضوع بحثته باسكال غزالة (Pascale Ghazaleh).[٩] وتنظر الدراسة فيما إذا كان بعض السمات التى ارتبطت بالحرفيين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر يشكل مصدرا للتطورات التى وقعت فى القرن التاسع عشر. وفى هذا المجال، استلهمت الدراسة أعمال آخرين كثيرين ممن كانت لهم أهداف مماثلة مع اختلاف الموضوع. ومن بين هؤلاء رفعت علي أبو الحاج، الذى توصّل كتابه عن "تكوين الدولة الحديثة، الدولة العثمانية: من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر"، إلى مصادر عن الديناميات الاجتماعية والسياسية البازغة خلال الفترة التى غطاها عن ظهور الدولة.[١٠] ويشير الكتاب إلى وجود ديناميات داخلية أدّت إلى التحوّل من الإمبراطورية إلى الدولة الحديثة. ومثلما فعل كتاب بارنجتون مور (Barrington Moore) الذى بيّن كيف أسهمت الهياكل الطبقية المختلفة فى الفترة الحديثة الأولى فى تحقيق نتائج مختلفة فى الفترة الحديثة، بحثت دراسة أبو الحاج عن تفسير فى العصر الحديث الأول للتطورات التى جرت فى الفترات الحديثة.[١١]

---

[9] Pascale Ghazaleh, Masters of the Trade: Crafts and Craftspeople in Cairo, 1750-1850, (Cairo, AUC Press, Cairo, 1999.)

[10] (Albany: State Univ. of New York Press,1991).

[11] Barrington Moore, Social Origins of Dictatorship and Democracy, Lord and Peasant in the Making of the Modern World, (Boston, Beacon Press, 1966).

وقد حذا حذوه دارسون آخرون للتاريخ العثمانى.[١٢] وقد ساعدت هذه الدراسات فى توفير بعض العمق التاريخي للتطورات الحديثة. وتركز الدراسة الحالية بشكل أكبر على القضايا الاقتصادية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلّق بالحرفيين.

وكما سبق ذكره، فإن البحث فى وضعية الحرفيين يتناول الطرق التى تمكننا من تبين استمرارية بعض المعالم بين الفترة التى يغطيها الكتاب (١٦٠٠-١٨٠٠) والقرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإنه مع التسليم بأهمية هذه الاستمرارية بالنسبة لفهمنا للقرن التاسع عشر، لا شك أن قطيعة قد وقعت فى هذا المسار. ومن ثم، فإنه من الجوهرى فى دراستنا لوضع الحرفيين والاقتصاد، ليس محاولة فهم تلك العناصر التى كانت مصدرا للتطورات اللاحقة فحسب، وإنما أيضا فهم تلك السمات المجتمعية التى ضاعت منذئذ، تلك التى عصفت بها القطيعة التاريخية التى حدثت فى القرن التاسع عشر أو تلك التى أخلت الطريق للاتجاهات الرأسمالية الحديثة. وقد كانت هذه العناصر عديدة، منها مجال العمل الواسع الذى توافر للحرفيين فى القرن السابع عشر، وإمكانيات الحراك الاجتماعى فيما بينهم، والعلاقات التضامنية فى هياكل مثل الطوائف، والعلاقات الممتدة، وعشرة العمر، بين أعضاء الأسرة وزملاء العمل والجيران. وهذه الأمور أيضا جديرة بالاعتبار. وبطريقة أو بأخرى، فإن كثيرا منها احتواه ومحاه توسّع هياكل السلطة، ولاحقا هياكل الدولة، والعلاقات الرأسمالية الآخذة فى التوسع.

ملاحظات تمهيدية حول دراسة الاقتصاد ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠

إن تحديد الإطار الأفضل لدراسة حقبة معينة هو أهم ما يشغل المهتمين بالتاريخ الاقتصادى. وقد قدم المؤرخون حلولاً شتى لهذه المسألة. كان الليبراليون

---

[12] Ariel Salzmann, "An Ancien regime Revisited: 'Privatization' and Political Economy in the Eighteenth Century Ottoman Empire," Politics and Society 21 (1993); Hulya Cankabal, Society and Politics in an Ottoman Town, Ayntab in the 17th century, (Leiden, Brill, 2007.)

منهم فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ينظرون للاقتصاد العالمى ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠ من خلال إطار للمفاهيم يركّز على حيوية أوروبا بينما لا يرى فى سائر العالم سوى اقتصاد تقليدى، منبسط وراكد. فقد أخذ العالم غير الأوروبى، فى نظرهم، باقتصاد تقليدى إلى أن فتح له النفوذ الأوروبى أبواب الاقتصاد الحديث. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإنه فى حالة مصر، كان الاقتصاد السابق لعهد محمد على يوصف إما بأنه اقتصاد تقليدى لا يطرأ عليه سوى تغيير طفيف باستثناء ما يتعلّق بتجارة المسافات البعيدة، أو يصنّف بالاقتصاد الإقطاعى الذى يذهب فائضه للحكام وللنخب السياسية، مما يترك كل من عداهم فى عيش الكفاف.[١٣]

وتصدت ردود أفعال كثيرة لهذا المنظور الذى يجعل أوروبا محور الكون، والذى يقسم العالم إلى جزأين أحدهما أوروبى والآخر يضم كل ما عداه، وينسب إلى أوروبا ملكات التغيير والحيوية كافة. ومن ثم، سعى مؤرخون كثيرون ممن أحنقهم هذا المنهج إلى إيجاد أطر بديلة. ففيما يتعلق بتطور الرأسمالية. على سبيل المثال، جزم البعض أنها ظهرت فى أكثر من موقع جغرافى وليس فى أوروبا وحدها، وأنها اتخذت أشكالا مختلفة غير الشكل الذى تطوّر فى إنجلترا. وفى كتاب نُشِر عام ١٩٧٩، ويُعتَبَر نقطة تحول فى كتابة تاريخ مصر الحديث، يقول بيتر جران (Peter Gran) أنه فى منتصف القرن الثامن عشر، وقبل التعرض لتأثيرات الرأسمالية الأوروبية، كان شكل محلّى من الرأسمالية، يستند إلى انتعاش التجارة، آخذا فى البزوغ. ولأسباب عديدة متنوعة، لم يتم قبول وجهة النظر هذه فى جميع الأحوال. فعلى سبيل المثال، يكتب كينث كونو (Kenneth Cuno)، الذى استند بدرجة أكبر على الوقائع المذكورة فى محفوظات المحاكم الشرعية، بأن استخدام النقود، ووجود الأسواق المحلية، وزراعة المحاصيل السريعة البيع، وهى أمور نربطها كلها برأسمالية ناشئة، والتى أعطت فى رأيه اقتصاد القرن الثامن عشر مستوى معينًا من

[١٣] محمد متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)

الدينامية، كانت كلها قائمة فى الواقع منذ زمن الإغريق والرومان. وبالتالى، لا يمكن ربطها بشروط السوق العالمية ولا يمكن اعتبارها دليلا على وجود رأسمالية وليدة.(١٤) وما قصده كونو على ما يبدو هو أنه لم ير دلائل على نشوء اقتصاد الأطراف، أو الاقتصاد التابع، الذى ظهر فى القرن التاسع عشر. ربما كان على حق ومعظم المؤرخين سيوافقونه على هذا. بيد أن الفكرة الضمنية القائلة بأنه منذ زمن الرومان إلى القرن الثامن عشر لم يحدث تغيير، هى فكرة محل نظر. وهى لا تتصدى للقضية الأساسية المتعلقة بكيفية إمكان فهم تلك الفترة، وما إذا كان أى من ذلك ناتجا عن تأثير الظروف العالمية على الاقتصاد المحلى.

وقد فضّل باحثون كثيرون العمل فى إطار النموذج الذى يطرحه إيمانويل ولرشتاين Immanuel Wallerstein عن توسع الاقتصادات الرأسمالية الأوروبية وشمولها لمناطق أصبحت أطرافا للمركز الأوروبى. فقد تم توسع النظام الرأسمالى، عندما حدث، على حساب الإنتاج والحرفيين، إذ حُرم هؤلاء من المواد الخام التى كانوا يحتاجون إليها، كذلك كان عليهم مواجهة فيض منهمر من السلع المصنوعة والمُنْتَجَة بأسعار أرخص. وانهارت الحرف اليدوية المزدهرة فى مواجهة السلع الأرخص المستوردة، وجرى تصدير المواد الأولية اللازمة لهذه الحرف إلى البلدان الصناعية مما حرم الصناع المحليين من المواد اللازمة لحرفهم.

ويسلم معظم المؤرخين بأنه لا يمكن تطبيق هذا النموذج على مصر أو على الدولة العثمانية فى الفترة ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠.(١٥) فلم يتم دمج اقتصادها فى

---

[14] Kenneth M Cuno, The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858 (Cairo, American University in Cairo Press, 1994), 3-5, 48-49, 60.

[15] See for example, Bruce Masters, "The 1850 Events in Aleppo: An Aftershock of Syria's Incorporation into the Capitalist World System," International Journal of Middle East Studies 22, 1 (Feb 1990): 3-20; Halil Inalcik, "When and How British Cotton Goods Invaded the Levant Markets," in The Ottoman Empire and

الرأسمالية الأوروبية، ولا خلق اقتصادات تابعة، لا فى مصر ولا فى البلاد العربية الأخرى أو فى معظم الأنحاء الأخرى للدولة العثمانية أو لعالم البحر المتوسط إلا فى فترة متأخرة، تتراوح بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصفه (١٨٠٠-١٨٥٠). ومن الصعب تحديد تاريخ واحد لهذا الاتجاه؛ لأنه من الواضح أن تاريخ الدولة العثمانية ليس متجانسا. ويبدو أن التوسع الرأسمالى الأوروبى بدأ فى فترة مبكرة، فى البلقان على سبيل المثال، عنه فى أجزاء أخرى من الدولة. إذ تبين الدراسات أن النخب فى البلقان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حصلت على الشفالك، وهى أبعاديات كبيرة من الأراضى، كانت الزراعة فيها موجهة نحو التصدير، فى حين أن هذا لم يصدق على الأناضول. وفى بلاد الشام، حلل عدد من الدراسات توسع الرأسمالية الأوروبية وعواقبه المتمثلة فى إثارة القلاقل بين السكان وإفقار الحرفيين، لكن ذلك لم يحدث قبل منتصف القرن التاسع عشر.[١٦] وبالتالى، فإنه فى حين كان توسع الرأسمالية الاندماجية يتمّ فى الأمريكتين، فى مزارع قصب السكر التى استغلت عمل العبيد، وحيث كانت تجرى إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلاءم مع احتياجات المركز فى أوروبا، فإن حدوث هذا التوسع الرأسمالى فى العالم العثمانى كان لا يزال بعيدا بمقدار قرنين من الزمان. وقد ظل وجود الدولة العثمانية يشكل حاجزا أمام توسع الرأسمالية الأوروبية لفترة طويلة. إذ استطاعت مثلا، تقييد الوجود الأوروبى ومنعه من اختراق البحر الأحمر، مما جعل التجارة المربحة بين الشرق والغرب تبقى فى معظمها، فى أيدى تجار محليين من أهل البلد؛ لذا يتّضح أن هذا النموذج لا ينطبق على الفترة ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠. على

---

the World-Economy, edited by Huri Islamoglu Inan, Cambridge, Cambridge Univ Press, 1987), 374-83, also argues for a late date.

[16] Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800-1913,(London, Methuen, 1981; Abdul Karim Rafeq,"The Impact of Europe on a Traditional Economy: the case of Damascus 1840-1870," in Economie et societe dans l'empire ottoman, edited by Jean-Louis Bacque-Grammont and Paul Dumont, (CNRS, Paris, 1983), 419-432.

النقيض تماما، نرى دلالات فى مطلع القرن السابع عشر تجعلنا نعتقد أن الحرفيين، بسبب تواكب عوامل مواتية كثيرة، استطاعوا أن يؤكدوا مكانتهم فى المجال الاقتصادى، وبالنتيجة فى المجالين الاجتماعي والثقافى أيضا، بأكثر مما توفّر لهم فى زمن لاحق.

ولذا لا تزال تواجهنا مشكلة تحديد الإطار الذى يتعين استخدامه لدراسة الفترة السابقة على ذلك. وإذا وضعنا الدولة العثمانية أو منطقة شرقى البحر المتوسط فى مطلع القرن السابع عشر خارج حلبة الرأسمالية الأوروبية، فلن يزيد ذلك من معرفتنا باقتصادهما فى هذه الفترة كما لا يشكل كونهما "خارج" الرأسمالية الأوروبية، وهذا ما كان الحال عليه بالنسبة لمعظم بلدان العالم، منهجا مقنعا.

هل للأطراف تاريخ

يقع شرقى البحر المتوسط فى منطقة أصبحت فى نهاية المطاف مندمجة فى النظام الرأسمالى العالمى. وبالتالى، عندما ندرس حالتها قبل أن تصبح من الأطراف، نواجه بعض القضايا المتعلقة بنموذج المركز والأطراف الذى شاده إيمانويل وولرشتاين. لقد أثار الباحثون عدة اعتراضات على مفهوم الأطراف، منها ما تطرّق إلى الطابع السلبى الذى يتم به تصوير الأطراف باعتبارها تتشكل وتتطور استجابة لمصالح المركز. وهناك اعتراض آخر بخصوص الإدراك الضمنى للأطراف باعتبارها تشكل نموذجا موحدا قبل الاندماج فى النظام الرأسمالى وبعده على حد سواء، مع تمييز ضئيل بين إقليم وآخر ومن ثم بين مختلف مسارات التطوّر التاريخي. وترمى الدراسة الحالية إلى الإسهام فى هذا الجدال بفحص أحد أشكال هذا التطور قبل الاندماج.

وهناك سؤال ثان عن الدور الذى لعبه الأوروبيونّ، إن كان لهم دور بالفعل، فى الفترة السابقة لعام ١٨٠٠. وبالنسبة لكلا الأمرين، تتعارض وجهات نظر على

نطاق واسع، إذ كان إيمانويل وولرشتاين ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى القرن السادس عشر، ينظر إلى أوروبا باعتبارها المركز، بينما كان أندريه جوندر فرانك (André Gunder Frank) يطالب باتباع منهج شامل فى تناول التاريخ؛ ليتضمّن سائر أنحاء العالم، ويتفادى جعل أوروبا مركز الكون ("الغرب والباقى"). ويرى فرانك أنه لم يكن لأوروبا فى العام ١٥٠٠ أي ميزة على آسيا وأفريقيا ولم يكن هناك أى مسوّغ لتوقّع انتصار أوروبا أو رأسماليتها بعد ثلاثة قرون، وأنه فى القرنين السادس عشر والسابع عشر جرى تطوير التكنولوجيات الاقتصادية والعلمية فى جميع أنحاء العالم وليس فى أوروبا وحدها.(١٧)

وإذا انطلق المرء من هذه البيانات كنقطة بداية، فسوف يجد نفسه أمام عدد من الأسئلة يتعين التصدى لها. فإذا أرجعنا تاريخ التوسع الرأسمالى الأوروبى إلى بداية القرن التاسع عشر أو إلى منتصفه (١٨٠٠ أو ١٨٥٠)، أى عندما بدأت السلع الصناعية تتدفق على حساب الإنتاج المحلى ونشاط الحرفيين، فإن السؤال الأول الذى يثور هو كيف نفهم الفترة السابقة على هذا التوسع، وما إذا كانت هناك أي دلائل مبكرة على حدوث تغييرات هيكلية ربما يسّرت فى نهاية المطاف الاختراق الرأسمالى.

وهناك وجه آخر لهذه المسألة. فالقرن التاسع عشر يتم ربطه عادة باختراق الرأسمالية، سواء اعتُبِرت رأسمالية الدولة فى عهد محمد علي، أو رأسمالية زراعية فى أواخر القرن التاسع عشر أو توسعا للرأسمالية الأوروبية فى القرن التاسع عشر. ومن ثم، فإن الأسئلة التى ترد إلى الذهن هى هل كان لهذه التطورات أى مصادر أو نذر فى القرن السابق، وهل يمكن اعتبار أن للرأسمالية، فى أشكالها المختلفة التى ظهرت فى القرن التاسع عشر، مصادر متعددة، أو أن الرأسمالية هى ظاهرة أوروبية، يمكن إرجاعها للثورة الصناعية التى انطلقت فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر ثم زحفت منها إلى باقى أنحاء العالم.

---

[17] Andre Gunder Frank, Re-Orient, Global Economy in an Asian Age (Berkeley, Univ. of Calif. Press,1998), 9-10.

وإذا تناولنا الأمر من منظور أعرض، يتضح أن هذا المنهج يمسّ قضية تحديد الحقبات الزمنية واعتبار العام ١٨٠٠ خطا فاصلا بين التقليد والحداثة. ولم يسيطر هذا الترتيب للزمن التاريخى على تدوين تاريخ مصر والعالم العثمانى فحسب، ولكن سيطر أيضا على تسجيل تاريخ بلدان أخرى عديدة تشكل فى الوقت الحاضر ما يسمّى بالعالم الثالث. ففى كثير من البلدان التى كانت مستعمرة من قبل، يعتمد الترتيب الزمنى على الانقطاع شبه التام بين ما سبق الاستعمار وما تلاه. ولم تكتفِ الكتابات التاريخية بتسجيل انهيار الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر فحسب، وإنما تطرّقت كذلك إلى انهيار إيران والهند وأنحاء كثيرة من آسيا. وقد اعتُبِرَت الحقبة التى سبقت الاختراق الغربى المكثف أدنى نقطة فى قرون من الانهيار بينما وُصِفَ الاستعمار باعتباره خلاصا لهذه البلدان من الحالة المزرية التى تردت إليها، ولم يقتصر ذلك على مصر وحدها، بل شمل الهند وكثيرًا من البلدان الأخرى. وهكذا فإن ما بدأ كخطاب استعمارى وأداة سياسية أصبح جزءا لا يتجزأ من التدوين الأكاديمي للتاريخ. وبعد عقود من انتهاء الاستعمار المباشر لا تزال تأثيراته فاعلة فى الكتابات التاريخية.

وتتفادى دراسات أحدث فكرة الانقطاع الكامل بين ما سبق الاختراق الغربى وما تلاه وتحاول العثور على مصادر فى الفترة السابقة للاستعمار حول التطورات التى حدثت فى حقبة الاستعمار. وتبين الأعمال الجديدة عن تاريخ آسيا ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠؛ أى فى الحقبة السابقة للاستعمار مباشرة، أنه على خلاف ما قاله مؤرخو الجيل السابق عن ركود الاقتصاد وانهيار الإنتاج وتدهور الزراعة، كان هناك على النقيض من ذلك إنتاج نشيط للغاية. وقد درس مؤرخون مثل فرانك برلين وديفيد ووشبروك (Frank Perlin & David Washbrook) الاقتصاد الهندى فيما قبل الاستعمار، وبينوا أنه كان اقتصادا منتجا وديناميا إلى أقصى حد، على النقيض مما سبق من آراء.

بالطبع، إن هذا المنهج فى تحديد حقبات زمنية فى التاريخ الاقتصادى لا يقتصر على الهند أو جنوب شرق آسيا. فحتى فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادي الأوروبى الذى دُرِسَ جيدا من كل جوانبه، ينقسم المؤرخون حول ما إذا كانت الثورة الصناعية، التى كانت تمثل مرحلة جديدة من التاريخ الاقتصادى، قد شكلت انفصالا حادا عن الماضى، أو كانت محصلة لتغيرات تدريجية تمّت عبر عقود أو حتى قرون بلغت أوجها فى الثورة. وبالإضافة إلى ذلك، فبدلا من أن تكون هذه "الثورة" ظاهرة مفاجئة انطلقت فى تاريخ محدد فى نهاية القرن الثامن عشر لا بدّ أن محصلة من فى العوامل العديدة المعقدة التى اتّسمت بها الفترة السابقة هى التى أدّت إليها، سواء أكانت نشوء الطلب على بعض السلع، وتنمية الأسواق، وتحويل المجتمع إلى مجتمع نقدى، أو مجموعة كاملة من العوامل التى يعتبرها المؤخورن جزءا من تطور تدريجى أدى فى نهاية المطاف إلى حقبة صناعية.(١٨) وترى الدراسات التى تلتزم "المنهج التاريخى الاقتصادى الجديد" أنه كانت هناك عملية طويلة أفضت إلى الثورة الصناعية التى استغرق تتطورها مائتى أو ثلاثمائة سنة.

وبالإضافة إلى ذلك، كان التصور السائد عن الثورة الصناعية فى الماضي هو أنها ظاهرة بريطانية انبثقت فجأة فى نهاية القرن الثامن عشر. وتحوّل محور الاهتمام لاحقا من بريطانيا، أى من مركز هذه الثورة، إلى أوروبا حيث بدا نمو الأسواق وتضخّم المجتمع الاستهلاكى أمرا واضحا. وفيما بعد، وإن كان قد حدث ذلك منذ فترة أقرب بكثير، بدأ المؤرخون أيضا ينكبّون على دراسة الوضع خارج أوروبا. وحاول كينث بوميرانز(Kenneth Pomeranz)، الذى تبنّى وجهة النظر القائلة بالتغيير التدريجى، أن يطبق هذا المنطلق على شرق آسيا. وأضاف أنه قبل ١٧٥٠، لم تكن الفروق بين شرق آسيا وأوروبا كبيرة كما كان يُعتقد عادة.(١٩) إن تطوّر هذه المناهج كان له أثر كبير على التاريخ الاقتصادى عامة.

---

[18] Tom Kemp, Industrialization in nineteenth century Europe (London, Longman, 1969), 3-18.

[19] Kenneth Pomeranz, "Is there an East Asian Development Path? Long-term Comparisons, Constraints and Continuities," JESHO 44/3 (2001): 324-5.

ومن ثم، يمكننا أن نطرح الأسئلة نفسها فيما يتعلق بالتاريخ المصرى. ومنهج كهذا قد يترتّب عليه نسف الفاصل الزمنى – ما قبل ١٨٠٠ وما بعدها – للبحث عن الطرق التى توافرت لتطورات القرن التاسع عشر وعن مصادر أخرى، غير عهد محمد علي والحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨. وبالتشكيك فى الخط الفاصل المحدّد بعام ١٨٠٠، يمكن للمرء أن يأمل فى صياغة منهج بديل لتناول التاريخ الاقتصادى، وبخاصة منهج لا يعتبر الاقتصاد قبل ١٨٠٠ اقتصادا تقليديا واقتصاد ما بعد ١٨٠٠ اقتصادا حديثا أو اقتصادا رأسماليا. وهذا ما يفتح الباب لفهم تطورات القرن التاسع عشر على أنها وليدة أسباب أخرى غير الاختراق الأوروبى رغم أهميته.

ويمكن للمرء أن يتساءل مثلا عما إذا كانت المصانع الآليّة المختلفة التى شيّدها محمد علي بين العامين ١٨٠٥ و١٨٤٨، قد جاءت نتيجة لقرار فردى، أم يمكننا رصد تطورات سابقة على مجيئه ربما أفضت لهذا التطور الأخير أو كانت عوامل دفعت باتجاهه. ومن هذا المنظور، تقوم الدراسة الحالية على أسس مماثلة لدراسة عفاف مارسو Afaf Marsot لمصر فى ظل حكم محمد على، والتى بينت فيها كيف أثّرت النماذج التجارية فى القرن الثامن عشر، من بين عوامل أخرى، على سياسات الحكام الاقتصادية.[٢٠] وبالمثل، يرى بيتر جران Peter Gran فى كثير من دراساته، وخاصة فى واحدة من أحدثها وردت فى مقاله المعنون "مصر وايطاليا، ١٧٦٠-١٨٦٠: نحو تاريخ مقارن"، أن عام ١٧٦٠ شكّل مفصل الانتقال إلى الدولة القومية الرأسمالية، وهذه حجة تثبت أن الانتقال حدث قبل "قدوم الغرب" واستند على ديناميات داخلية فى مجتمع القرن الثامن عشر.[٢١]

---

[20] Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the reign of Muhammad Ali (Cambridge, Cambridge Univ. Press,1990), 1-5.

[21] Peter Gran, "Egypt and Italy, 1760-1860: Towards a Comparative History," in Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean, (Cairo, American University in Cairo Press, 2005), 11-39.

وباستخدام منهج مختلف والنظر إلى مجموعات اجتماعية مختلفة، يبحث الكتاب أيضا عن بعض جذور تطورات القرن التاسع عشر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وليس هذا إنكارا بأى حال لأهمية أى من الحدثين التاليين: الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨، وحكم محمد علي ما بين العامين ١٨٠٥ و١٨٤٨، أو لأهمية حدوث قطيعة كبيرة فى السياق التاريخي فى القرن التاسع عشر، كما علينا أن لا ننفى تأثير القرنين السابع عشر والثامن عشر على التطورات التى حدثت فى القرن التاسع عشر. ومن ثم فإنه على الرغم من أن الحداثة تدخل كجزء لا يتجزأ من أى تصوّر يستند إلى هذا المنهج، فإن الدراسة الحالية لا ترمي فى المقام الأول إلى البحث عن حداثة مبكرة بقدر ما ترمى إلى البحث عن بديل للتقسيمات الأكاديمية السائدة لتاريخ مصر الحديث؛ بديل يعتمد فى تناوله لتاريخ مصر بدرجة أقلّ على تقسيم الحقبات، وفقا للحكام وللأسر الحاكمة (الحقبة المملوكية، الحقبة العثمانية، حقبة محمد علي) ويرتكن بقدر أكبر على دينامية المجتمع والاقتصاد، وهو يبيّن اندماج مستويات أخرى من المجتمع فى العملية التاريخية، غير الطبقة الحاكمة، ومجالات أخرى غير السياسة.

منهج "ما قبل الرأسمالية" مع بعض التحفظات

ما تأمل الدراسة الحالية إظهاره هو أن الولايات التى على غرار مصر، أصبحت بعد منتصف القرن التاسع عشر جزءا من النظام الرأسمالى العالمى، كانت قبل إدماجها صاحبة تاريخ غنى ومركّب ولديها مجتمعاتها العريقة. فالإدماج لم يتم نتيجة الفراغ. وكونها استُعمِرَت فى النهاية كعديد من البلدان الأخرى، يجب ألا يُعتَبَر دليلا على أن الأطراف كافة كانت ذات طبيعة واحدة.

وأحد السبل المؤدية إلى ذلك هى تناول المرحلة من خلال إطار "ما قبل الرأسمالية". ومنهج "ما قبل الرأسمالية" الذى استحدثه المؤرخون الماركسيون، يرى

أن الحقبة السابقة على ظهور الرأسمالية كانت فترة "ما قبل الرأسمالية". وفى ما يتعلّق بتاريخ مصر الحديثة، هناك توافق فى الرأى بدرجة أو بأخرى على أن الرأسمالية اخترقت الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(٢٢) فى حين أن الطريقة التى اخترقت بها الرأسمالية الاقتصاد المصرى والنموذج الرأسمالى الذى ساد فى نهاية الأمر كانا موضع جدل. ومن ثم فإن تطبيق منهج "ما قبل الرأسمالية" على المرحلة السابقة كان له ما يبرّره.

بيد أن العمل الحالي يستخدم إطار "ما قبل الرأسمالية" ولكن بتحفظات وتطويرات معينة ويجمعها بعناصر أخرى. وهو لا يركز على الرأسمالية التجارية التى ترتبط عادة بالتجار الكبار وبتجارة المسافات البعيدة. فالرأسمالية التجارية يُنْظَر إليها عادة على أنها سيطرت على المشهد الاقتصادى وكانت بشيرا بالرأسمالية. وهناك دراسات كثيرة عن رأسمالية التجار الكبار أو الرأسمالية التجارية. وقد جرت دراستها على الصعيد النظرى وعلى الصعيد التاريخى أو العملى على حد سواء. وعادة ما تومئ الإشارات إلى "الرأسمالية" فيما قبل الثورة الصناعية إلى رأسمالية التجار الكبار أو إلى الرأسمالية التجارية. وفى التاريخ الاقتصادى الأوروبى، اعتبر دور التجار الكبار – كونهم يديرون العمليات التجارية – كأهم منبئ بالرأسمالية الصناعية. كان التجار الكبار مقاولين استثمروا فى إنتاج النسيج فى الريف حيث كان العمل أرخص منه فى المدن. وقد هبطت هذه الاستثمارات بأسعار المنسوجات والأقمشة فوفرت للتجار الكبار ميزة تنافسية فى أسواق المنسوجات الدولية. وكانوا فى بعض البلدان بشيرا بنظام المصانع.

---

[22] Hossam Issa, Capitalisme et Societe Anonymes en Egypte, Essai sur le rapport entre structure sociale et droit, (Paris, R. Richon et R. Durand-Auzias, 1970); Robert Tignor, « Dependency Theory and Egyptian Capitalism, 1920-1950, » African Economic History 9,(1982):101-118;

رءوف عباس وعاصم الدسوقى، كبار الملاك والفلاحين فى مصر، ١٨٧٣–١٩٥٢ (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨)

وعلى سبيل المثال فإن دراسة المفكر الماركسى إيريك هوبسباوم Eric Hobsbawm الكلاسكية حول التكوينات قبل الرأسمالية، اهتمت أساسا برأسمالية التجار الكبار.(٢٣) وقد أوضحت الدراسات التاريخية، مثل أعمال أندريه رايموند André Raymond، أهمية رأسمالية التجار الكبار فى مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، من زاويتى وزنها المؤثر على الاقتصاد والثروات التى استطاع التجار أن يحققوها بفضل هذا النشاط، على حد سواء. وعندما رفع احتكارهم لتجارة البن ثرواتهم لعنان السماء، أصبح تجار القاهرة الكبار مرتبطين بأهل السلطة بصورة وثيقة. ولم تُلقِ دراسة هوبسباوم الضوء على الأوجه العديدة التى كان يمكن استبيانها فى اقتصادات كهذه. ومع ذلك، وبالرغم من بعض القصور فى هذا المنهج، فإن إغفاله غير وارد ويمكن إعادة صياغته. فعلى سبيل المثال، فقد انصب محور تركيزه على رأسمالية التجارة، أو بعبارة أخرى على النخب، فى حين كان هناك مجال لاستكشاف أشكال أخرى من الرأسمالية أو ممارسات رأسمالية أخرى غير رأسمالية التجار الكبار، والاهتمام بمجموعات أخرى غير التجار الكبار. وليست دراسة هذه المجموعات هى المهمة فحسب، وإنما أيضا البحث فى ما إذا كانت قد لعبت دورا فى التطورات اللاحقة. بعبارة أخرى، سوف تحاول هذه الدراسة أن تبين أنه "فيما قبل الرأسمالية" كان هناك ما هو أكثر من مجرد رأسمالية التجار الكبار. ويمكن أن تقنعنا هذه الفكرة على المستوى النظري بقدر ما نعلمه من أن تنوع الأنماط كان سائدا. ويمكن تطبيقها أيضا على مستوى الوقائع التاريخية، فى ظل وجود شواهد وافرة من مصادر السجلات والمحفوظات. ربما كانت رأسمالية التجار الكبار هى الشكل الرأسمالى الأشد ظهورا للعيان، بيد أنها لم تكن الشكل الوحيد، ولا يجب بالضرورة اعتبارها المصدر الوحيد للتطورات اللاحقة للرأسمالية. على النقيض من ذلك يمكن اعتبار أن لهذه التطورات مصادر متعددة وليس مصدرا واحدا.

---

[23] Eric Hobsbawm, "Pre-capitalist Economic Formations," transl. Jack Cohen, edited and with an introduction by Eric Hobsbawm, (New York, International Publishers, 1964) 29-31.

لقد طور بعض الحرفيين، الذين يشكلون المحور الرئيسى فى الكتاب، ولأسباب سوف نفصلها فيما بعد، عددا من الأشكال يمكننا أن نسميها "رأسمالية الحرفيين"؛ حيث نجد على سبيل المثال حرفيين يتولّون إدارة مشروعات كانت تستخدم عمالا كثيرين، أو حرفيين مستثمرين، اضطلعوا بعدد من المهن أو الحرف وأشرفوا عليها بغية زيادة إيراداتهم. وعلى مرّ الزمن، تم استحداث أشكال مختلفة أو تطويعها، وكان العنصر الرأسمالى فى البعض منها أقوى منه فى غيره. وعلى الرغم من أن بعض ممارساتهم تستعصي على التصنيف؛ لأنها كانت جدّ متباينة، فقد جمعت بينها حقيقة أن هؤلاء الحرفيين كان لديهم بعض من رأس المال، وأنهم استثمروه بطرق ترمي لزيادته، وأنهم عملوا مع آخرين بطريقة تزيد إيراداتهم. وفى بعض الحالات، انطوت علاقات شغلهم أو عملهم على عناصر رأسمالية، وتباينت هذه فى طبيعتها. وقد ميّزتهم هذه السمات عن صغار الحرفيين المستقلين.

أنماط اقتصادية متداخلة

كان من سمات الاقتصاد قبل الرأسمالى كما تطور فى القاهرة ظهور اتجاه للتنقل بين الأنماط الاقتصادية المختلفة وهو ما أصبح جليا بين الحرفيين. وفى لحظة معينة من الزمن، تسربت ممارسات رأسمالية شتى إلى الشرائح الاجتماعية الدنيا وبالذات إلى بعض الحرفيين، وأصبحت فاعلة على نطاق صغير. واستمر هؤلاء الحرفيون فى مزاولة مهنهم وظلوا ينشطون فى طوائفهم. بعبارة أخرى، كانوا يتنقلون فيما بين الممارسات التقليدية والرأسمالية أو بين نمطين. وعلى المستوى الفردى أيضا، كان الحرفيون يستطيعون القيام بممارسات رأسمالية فى أحد جوانب نشاطهم فى حين تظل جوانب أخرى إلى حد كبير جزءا من الاقتصاد التقليدى الذى يعلى مكانة القيم والأخلاق فوق تكديس الأموال. بعبارة أخرى، كان لرأسمالية الحرفيين فى أشكالها المختلفة، مكانٌ فى الصورة الأكبر التى تجمع أنماطا اقتصادية شتى. وأسفر الحراك بين هذه الأنماط والسهولة التى كان الحرفيون

يتنقلون بها فيما بينها، عن تشكيلة من التداخلات والمزيج بين مختلف الممارسات، سنتناول بعضًا منها بالتفصيل. ويتيح لنا إطار "ما قبل الرأسمالية" تصوير تنوع الأشكال التى انخرط فيها الحرفيون واستخدموها.

وتسعى الدراسة لوضع هذه الاتجاهات فى منظور تاريخى بطريقة تمكننا من تبين التغيير والتفاعل مع سياقات معينة، والتكيف مع الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. وبذا فهى تدعو لإعادة النظر فى الطريقة التى يتم بها تصوير الحرفيين فى السياق الاجتماعى – الاقتصادى كمجموعة ثابتة لها حدودها المميزة. وبدلاً من النظر للتجار الكبار المنخرطين فى الرأسمالية التجارية فى إطار مجموعة واحدة، وإلى الحرفيين الذين يعملون فى ورش تقليدية صغيرة فى مجموعة أخرى؛ فإنها تلقى الضوء على أولئك الحرفيين الذين لا يمكن بسهولة تصنيفهم فى مثل هذا الهيكل الاقتصادى؛ ذلك أنهم يتداخلون مع المجموعة الأخرى؛ لأن لهم سمات هاتين المجموعتين على حد سواء.

تنوع الأشكال "ما قبل الرأسمالية"

من مزايا استخدام هذا الإطار مرونته التى تجيز التعامل مع الأنماط المختلفة وبالتالى تطويعه ليناسب أوضاعا شتى. والحقيقة أن مصطلح اقتصاد ما "قبل الرأسمالية" ليس مصطلحا معرفًا بدقّة. فهو يشير إلى تلك الفترة التى سبقت الرأسمالية. لكن المصطلح لا يصف أى شكل بعينه، طالما أنه يقترن بأشكال وممارسات عدة رأسمالية وغير رأسمالية، كانت تتعايش، والتى هيمنت عليها الرأسمالية فى نهاية المطاف بدرجة أو بأخرى. ففى كثير من أنحاء العالم، قامت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أنماط اقتصادية مختلفة تعايشت، وكذلك أشكال مختلفة من الرأسمالية. وفى حين كان من سمات الرأسمالية الحديثة اتجاهها للافتئات على الأنماط الأخرى، وجعلها تزول أو تتحلل، فإن هذا لم يكن هو الحال

بالنسبة لتكوينات "ما قبل الرأسمالية"، إذ سمحت على النقيض من ذلك بتعايش أنماط شتى.(٢٤) وتتيح الدراسة الحالية فرصة لرؤية واحد من هذه الأشكال وهو يتطور فى زمان ومكان معينين.

ويعني وضع هذا فى منظور أعرض أنه بدلا من افتراض أنه يمكن وصف مجتمعات ما قبل العصر الحديث التى جرى استعمارها فيما بعد بأنها كانت مجتمعات تقليدية عموما، أو أنها كانت تضم اقتصادات تقليدية، يمكن على النقيض من ذلك فهم تطوراتها عبر القرون السابقة للاتصال بالغرب وبعده.(٢٥) وبذا يمكن أن نفهم على نحو أفضل كيف تطور الاقتصاد عبر فترة بعينها، وكيف انتقل من اقتصاد تقليدى أو من اقتصاد "ما قبل الرأسمالية" فى أوائل العصر الحديث إلى اقتصاد رأسمالى حديث.

بعبارة أخرى، يمكن للمرء أن يتحدث عن اقتصاد مختلط : شمل الرأسمالية التجارية التى ذكرناها توا، التى أنشأها كبار التجار الذى يعملون عبر المسافات البعيدة، وشمل قطاعات تقليدية معينة كانت مرتبطة بكثير من الحرف الحضرية ويدور هيكلها حول الطوائف الحرفية، وشمل قطاعات معينة بين الحرفيين فى الحضر قامت باستخدام الإنجازات الرأسمالية، وهو موضوع سنتناوله ببعض التفصيل. وقد تعرضت العلاقة بين الأشكال المختلفة للتغيير على مسار هذه الفترة، عندما تسللت الطبقة العسكرية فى فترة لاحقة للحياة الاقتصادية، وحاولت إنشاء شبكات من العلاقات الرأسمالية.(٢٦) خلاصة القول، لقد كانت هناك أشكال من

---

[24] Semir Amin, "Le capitalisme et la rente fonciere: La domination du capitalisme sur l'agriculture," in La question paysanne et le capitalisme, ed. Semir Amin and Kostas Vergopoulos, (Paris, Editions Anthropos-Idep, 1974), 11.

[25] Jack Goldstone, "The Problem of the 'Early Modern' World," Journal of the Economic and Social History of the Orient 41, 3 (1998): 251.

[26] Steve J. Stern, "Latin America's Colonial History: Invitation to an Agenda," Latin American Perspectives 12,1 (Winter 1985): 6-7.

العلاقات الرأسمالية، غير تلك العلاقات المرتبطة بكبار التجار، بعضها أكثر تطورا، وبعضها الآخر أقل تطورا. أى أنه كان هناك تعايش بين أشكال متعدّدة.

ولا يزال هناك كثير من الاستكشافات الضرورية لنتمكن من فهم كيف أن الأشكال المبكرة للرأسمالية أفرغت فى قالب لتخرج منه الرأسمالية الحديثة فى نهاية المطاف. لم تأت بعد الأبحاث الجارية بإجابة وافية حول المدى الذى مكّن الرأسمالية الصناعية من ضبط وصهر الأنماط السابقة وإلى أى مدى دمّرت أنماطا أخرى.[٢٧] وهناك سؤال أساسى يطرح نفسه حول ما إذا كانت التطورات فى أداء الحرفيين فى القرن الثامن عشر قد أثرت بأى حال على الطريقة التى تشكلت بها الأطراف عند ظهورها فى القرن التاسع عشر.

لفهم هذا، يتعين علينا أن نتحول من المستوى النظرى إلى مستوى الحقائق والوقائع التاريخية. وهذا هو ما تحاول الدراسة الحالية أن تفعله. إذ إنها تبحث عما يمكن أن يعنيه تعبير "ما قبل الرأسمالية"، ليس كنظرية وإنما على مستوى الواقع الملموس. بعبارة أخرى، لا نتطرّق إلى مرحلة "ما قبل الرأسمالية" باعتبارها "مرحلة" حتمية تسبق الرأسمالية فى التطور الاقتصادى، إنما نتتبّعها من ناحية الأداء فيما يتعلّق ببيئة اجتماعية واقتصادية محددة ومن ناحية تفاعلها مع هذه البيئة.

ويمكن بحث كيفية ظهور هذه الأشكال وتطورها وانكماشها وارتباطها ببعضها البعض. ويمكن فهم الأشكال المختلفة من الرأسمالية باعتبارها محصلة لتطورات تاريخية معقدة وليس تاريخا يتكوّن من مراحل قاطعة جلية تمرّ بها المجتمعات كافة. لقد تشكلت هذه المراحل عبر عمليات تاريخية تجلّى بها البعد المحلى بقوة دون أن يغيب عنها البعد الدولى، لا سيما فيما يتعلّق بالتبادل والتجارة. وهذا المفهوم المنهجى مفيد بقدر ما يتيح حيزا لغير التجار الكبار، وبخاصة للمنتجين والإنتاج.

---

[٢٧] من الباحثين الذين حاجوا بدمار الأساليب السابقة، سمير أمين فى كتابه،
Accumulation on a World Scale. A Critique of the Theory of Underdevelopment, transl by Brian Pearce (London and New York, Monthly Review Press, 1974), vol. 1,139.

وباستخدام هذا المنهج، يمكن للمرء أن يدرج فى تاريخ هذه الفترة الأعمال الكثيرة التى اضطلع بها الحرفيون والتى تتجاوز أنشطة طوائفهم التقليدية. وفى هذا المجال، يبين البحث أن أداء الحرفيين المدوّن فى محفوظات المحكمة الشرعية، كان أكثر ابتكارا بكثير مما بينته دراسات كثيرة؛ إذ كانت الأعمال الرأسمالية الكثيرة التى اضطلع بها الحرفيون جزءا من نمط تتعين دراسته وفهمه فى ضوء الظروف المحددة، وباعتبارها إستراتيجيات لمواجهة ظروف بعينها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يحاول تبين كيف فرضت التطورات التاريخية أشكالا مختلفة أدت فى نهاية المطاف إلى نتائج مختلفة سواء تعلّق الأمر بالتّجار أو بالمماليك أو بالحرفيين. وبالتالى لم يكن الأمر يقتضى الخوض فى توسّع الرأسمالية الأوروبية لفهم ما يجرى فى القاهرة فى القرن السابع عشر، حتى وإن أمكن لأوجه التماثل أن توضح قضايا معينة. وفقط عندما نتحدث عن تكوين الرأسمالية الصناعية ونموها، تكون القصّة قد كُتِبَت في أوروبا، كما يؤكد طلال أسد Talal Asad.[٢٨] وعلى الرغم من ذلك، فإن الكُتّاب الذين درسوا الإنتاج الصناعى فى القرن التاسع عشر على غرار تيموثى ميتشل بالنسبة لمصر Timothy Mitchell وديبش تشاكرابارتى بالنسبة للهند Dipesh Chakrabarty، تبينوا بالمثل وجود نشاطات عديدة لا تتفق مع التعريفات التقليدية للرأسمالية، وكانت جذورها ضاربة فى التاريخ الخاص لكل منطقة بعينها، مما يدل على أنه، حتى فى مرحلة لاحقة، كان هناك مزاولة لأعمال مهمّة منابعها ليست فى أوروبا.[٢٩] خلاصة القول: إن استكشاف مختلف الممارسات الرأسمالية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، يمكن الاضطلاع به دون اعتبار التوسع الرأسمالى الأوروبى مرجعا مباشرا، على أساس أنه من

---

[28] Talal Asad, "Review: Are there Histories of People Without Europe? A Review Article," Comparative Studies in History and Society 29, 3 (July 1987): 604.

[29] Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. (Berkeley and Los Angeles: Univ. of Calif Press, 2002). Dipesh Chakrabarty Rethinking Working Class History: Bengal 1890-1940, (Delhi: Oxford University Press, 1989).

المفهوم أن الرأسمالية لها أشكال وصور متعددة، أى أن التطوّر لم يسر حسب خط مستقيم، وأنه لا يؤدى بالضرورة إلى محصّلة محددة. وبالإضافة إلى هـذا، فقـد كانت تلك أشكال رأسمالية لم تصطحب بتهْميش الاقتصاد، كما حدث عنـد نـشأة الرأسمالية الصناعية.

ويمكن تمييز الأشكال الرأسمالية الأولى من التعريف الكلاسيكى للرأسمالية باعتبارها نمط إنتاج ينفصل فيه المنتج عن أدواته، فيصبح هو نفسه عاملا بالأجر فى حين يمتلك رب عمله الرأسمالى المعدات أو الأدوات التى يستخدمها والمواد الخام التى تدخل فى منتجه، وكذلك المنتج النهائى. ومثلما أوضح المؤرخ الهندى عرفان حبيب Irfan Habib فى إحدى مقالاته المهمة عن الاقتصاد الهندى قبل العصر الحديث، فإن هذا التعريف يقصر الرأسمالية على التنظيم الاقتصادى الذى أصبح مهيمنا بعد الثورة الصناعية(٣٠)، وليس له صلة وثيقة كبيرة بالفترات السابقة لذلك.

ووجهة نظر عرفان حبيب Irfan Habib وثيقة الصلة تماما بالسياق الحالى؛ لأنها تلمح إلى أهمية دراسة الأشكال التى ظهرت قبل هذا النموذج من الرأسمالية الصناعية الحديثة. ولتوضيح كيفية استخدامنا لكلمة الرأسمالية هنا، فلا لبس فى أننا لا نستخدمها بمعنى رأسمالية العصر الصناعى، ولا بمعنى النظام الرأسمالى الذى ساد الاقتصاد، بل تستخدم بمعنى نشاطات معينة تدخلها عناصر رأسمالية مثل تراكم الثروة، أو شكل ما من الصناعة البدائية مثل وجود مشاغل كبيرة نسبيا تستخدم عدة عمال، أو يمكن أن تشير إلى نشاطات تشبه نوعية الأعمال التى تدخل فى إدارة المشروعات الصغيرة. وفى الوقت نفسه، فقد اتبعت هذه النشاطات أنماطا معينة، فلم تكن استثناءات فردية أو مصادفات عارضة.

وهذه الأشكال مهمة، وهى متنوعة وتكشف عن اقتصاد معقد يؤدى وظيفة محددة، سواء أكانت نذيرا مباشرا بتطورات لاحقة للرأسمالية أم لا. إن وصفا

---

30 Irfan Habib, "The Potentialities of Capitalist Development in the Economy of Mughal India," The Journal of Economic History 29,1 (March 1969) 43.

بسيطا للأنماط الاقتصادية العديدة والمتنوعة التى نشأت قبل ظهور الرأسمالية الصناعية باعتبارها "ما قبل الرأسمالية" لا يضفى تقديرا على الأشكال والأنماط الغنية والمركبة التى كانت سائدة قبل ظهورها. وهذه الأشكال والممـــارسات هى – تحديدا – التى تهتم بها الدراسة الحالية.

التكيّف مع الأحوال العثمانية

يدور الجدل منذ وقت طويل بين المؤرخين حول وضعية الاقتصاد العثمانى. ويعتبر بعض المؤرخين الاقتصاد العثمانى اقتصادا موجها تديره سياسة الدولة، فى حين يرى آخرون أنه يتبع النمط الخراجي، وفيه تجمع الدولة كل الفوائض التى تخلقها قطاعات السكان المنتجة كالفلاحين أو الحرفيين، على شكل ضرائب. ولا شكّ أنه كان يوجد فى القرن السابع عشر جوانب معينة "لاقتصاد موجه" تتدخل فيه الدولة العثمانية اقتصاديا بصورة مباشرة. فقد كانت الدولة منخرطة فى تسعير السلع الأساسية (مثل الغلال) لضمان وصول الخبز لسكان الحضر. وكان هذا جزءا مما سمى بـــ"الاقتصاد الأخلاقى"Moral Economy الذى استهدف توفير مقومات الحياة لقطاعات عريضة من السكان. وقد أشير لسياسة الدولة العثمانية هذه بمصطلح "سياسة توفير المؤن"'Provisionism'وهو مصطلح صكه المؤرخ التركى محمد جنك (Mehmet Genc). فقد اعتبر جنك أن "سياسة توفير المؤن" مبدأ من المبادئ الأساسية للاقتصاد العثمانى بدلا من اعتبارها أحد الأنماط الاقتصادية العديدة المتعايشة. وهكذا فإن جنك، إلى حدّ كبير، ومثله مثل كثيرين آخرين، تناول الاقتصاد من زاوية سياسات الدولة.[٣١] وبالمثل، كان الاقتصاد الموجه، الذى حلله ترايان ستويانيفتش Traian Stoianovich فيما يتعلق بالبلقان،

---

[31] Mehmet Genc, "Ottoman Industry in the Eighteenth Century: General Framework, Characteristics and Main Trends," in Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500-1950, edited by Donald Quataert, (Albany, SUNY Press, 1994), 60.

يسعى إلى ضمان حصول الدولة على سلع معينة، وعلى العمل أحيانا. فقد كانت الدولة العثمانية تطالب بعض الأقاليم بتسليم سلع معينة للقصر السلطانى.(٣٢)

وظهرت عناصر من هذا الاقتصاد الموجّه فى مصر أيضا لكن على نطاق أضيق مقارنة بالأراضى المركزية للسلطنة. فعلى سبيل المثال، كانت مصر مطالبة بأن ترسل سنويا الأرز والقمح والسكر والتوابل وغيرها من المنتجات للقصر السلطانى فى إسطنبول. وكانت عدة طوائف للصناع والحرفيين ملزمة بتوريد بعض هذه المنتجات للدولة. إذ كان على منتجي السكر أن يرسلوا كمية محددة منه كل عام إلى إسطنبول. وكان وكيل الدولة يتأكد من أن هذه الكميات قد تم جمعها قبل أن يُطرّح السكر فى السوق المحلية، وبالمثل كان المعصرانية ملزمين بإرسال كمية محددة من الزيت (زيت السلطنة) يوفرها أعضاء الطائفة(٣٣). وكانت هذه الالتزامات الموزّعة دون تحيّز تبقى ثابتة عبر فترة طويلة، مثلما أوضحت بجلاء دراسة ستانفورد شو Stanford Shaw. وحاولت الدولة من خلال المحتسب، أو ناظر السوق، أن تحدد أسعار السلع الأساسية لضمان وصولها لسكان الحضر. وكانت التسعيرة لهذه السلع تُعلن وتبين أسعار بيع المواد الغذائية الأساسية. وقد قيّدت هذه التعليمات الحكومية السوق الحرة بطريقة أو بأخرى. بيد أن قوائم الأسعار التى يعلنها المحتسب كانت تظهر فى أوقات الأزمات. ولا نعرف سوى القليل عن ضوابط وتحديد الأسعار فى أوقات أخرى، ونعرف قدرا أقل عن تأثيرها على الحرفيين والإنتاج. ويبدو أنه فى فترات أسبق، كانت هذه الضوابط أقوى مما أصبحت عليه لاحقا. وترك هذا للصناع والتجار الكبار مرونة أكبر فى تحديد الأسعار الخاصة بهم، وهو اتجاه شوهد فى شتى أنحاء الدولة العثمانية.

---

[32] Traian Stoianovich, "Cities, Capital Accumulation and the Ottoman Balkan Command Economy, 1500-1800," in Cities and the Rise of States in Europe, 1000-1800, edited by Charles Tilly and Wim P. Blockmans, (Boulder: Westview Press, 1994), 70-75.

[33] BA 84, 881 (1013/ 1604), 187.

ولكن هذا الاقتصاد الموجّه، كما سوف يتّضح فى مسار الكتاب، كانت له حدود، سواء فى القاهرة أو فى مناطق أخرى من الدولة العثمانية(٣٤)؛ إذ كان واحدا بين عدة أنماط للإنتاج عملت فى آن واحد، وسيكون من قبيل التضليل استخدام هذا التعبير لتوصيف الاقتصاد بأسره على مدى قرنين أو ثلاثة قرون. ويمكن القول بأن الاقتصاد الموجه الذى عرّفه جنك وستويانوفتش كان يخصّ جوانب معينة ولم ينسحب على الاقتصاد برمّـته؛ ولم يكن هذا التوصيف لينطبق بتساو على الدولة العثمانية بأسرها. ومن ثم فالسؤال لا يتعلق بما إذا كان الاقتصاد الموجه قائما أم لا، لكنه يتعلق بمدى شيوعه وما إذا كان يشكل القوة المهيمنة فى الاقتصاد أو قوة هامشية، وعلاقته بالأنماط الاقتصادية الأخرى، مثل اقتصاد السوق المتنامى والتجير.

وترتبط قضية جباية الضرائب بصورة وثيقة بمفهوم الاقتصاد الموجه. وقد صك محمد جنك تعبير "جباية الأموال الأميرية" Fiscalism لوصف سياسة الدولة فيما يتعلق بجباية الضرائب، وهو تعبير يعنى حتما تعظيم دخل الخزانة عن طريق جباية الضرائب. وقد بحث سمير أمين القضية نفسها فى إطار أوسع شمل الدول أو الطبقات الحاكمة التى اقتطعت جُلّ الفائض الذى تنتجه الطبقات النشيطة اقتصاديا مثل الفلاحين والحرفيين، مع تركهم لا يملكون سوى ما يكفى لمجرد البقاء على قيد الحياة بعد دفع الضرائب المستحقة عليهم. وهكذا، فقد كان لنظام جباية الضرائب تأثير سلبى قوى على التجارة والإنتاج، وبالتالى على أنشطة التجار والحرفيين. وهذا النموذج للاقتصاد العثمانى لا يحرم مجموعات اجتماعية مثل التجار الكبار والحرفيين من أى وسيلة للتأثير على العملية التاريخية فحسب، بل يفترض أيضا أن قوة الوجود الطاغى للدولة فى الاقتصاد ظل بلا تغيير على مرّ العقود. وهذا رأى قابل للمناقشة.

---

[34] Sevket Pamuk, "Institutional Change and the Longevity of the Ottoman Empire, 1500-1800," Journal of Interdisciplinary History 35,2 (Autumn 2004): 236-8.

لقد أخذ أندريه رايموند بمنحى مختلف نوعا ما إزاء الموضوع ودرس جباية الضرائب بعلاقتها بسياق آخذ فى التغير. وقد بين عمله أن لجباية الضرائب هذه تاريخا. ويمكن النظر لهذا التاريخ من زاوية العلاقة الدينامية بين الدولة، ومحصّل الضرائب، وبنية السلطة، والاقتصاد، على أنها عوامل مختلفة قابلة للتوازن، وأنها تشكل في بعض المراحل أداة للإساءة والضغط، ولا تكون هكذا فى مراحل أخرى. لقد صوّر كتابه حقبة ممتدّة من الصراعات بين العثمانيين والأمراء المحليين، ثم بين هؤلاء الأمراء أنفسهم للتمكّن من السيطرة على الموارد الضريبية. وفيما يتعلّق بهذا الموضوع اعتمد الكتاب الحالى كثيرا على أبحاثه[٣٥]

وحتى إذا كان نظام منح الصلاحية في تحصيل الضرائب (الالتزام) عاملا أساسيا فى النظام المالى لمصر على مدى قرون، والذى لم يلغه إلا محمد على فى عام ١٨١١، فلا يمكن أن نتفق تماما مع تفسير سمير أمين القائل بأن النمط الخراجى للإنتاج ظل قائما حتى القرن التاسع عشر لأنه فى الواقع خضع لتحولات مهمة أثناء القرون السابقة لهذا التاريخ. فعلى مدار هذين القرنين، كان للتتجير تأثيره على بنى عديدة بما فيها تلك المرتبطة بالنمط الخراجى.[٣٦]

الاستثمار فى المشروعات الصغيرة

هناك ميزة مهمة لإطار "ما قبل الرأسمالية" حيث يمكن أن يلائم الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والنشاطات الرأسمالية التى اضطلع بها صغار التجار والحرفيين والتى سوف نركز عليها فى أجزاء كثيرة فى الدراسة الحالية. وهذا أيضا يمكن طرحه فى علاقته بأنماط الإنتاج الأخرى فى الاقتصاد.

---

[35] Andre Raymond, Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle, Damascus: Institut francais de Damas, 1973.

[٣٦] سمير أمين، الأمة العربية، ٧.

وبصفة عامة، فقد نزع تاريخ الرأسمالية إلى أن يتبع النموذج الإنجليزى. فانصب التركيز على مشروعات الأعمال والصناعات كبيرة الحجم، وعلى دور الابتكارات التقنية التى حفزت النمو وليس على مشروعات الأعمال الصغيرة، والتى كانت أكثر شيوعا على ما يبدو فى منطقة البحر المتوسط، فى إيطاليا مثلا، وفى الأقاليم الجنوبية من منطقة البحر المتوسط. ولا يرد فى التاريخ المصرى المدوّن، سوى القليل من المعلومات عن الصنايعى المستثمر فى المشروعات الصغيرة small entrepreneur فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعن التداعيات التى ربما تكون قد ترتبت على ذلك فى القرن التاسع. وتغطى الدراسات القليلة عن الاستثمار والمستثمرين فى التاريخ المصرى الفترة الحديثة وتركز على مشروعات الأعمال الكبيرة وليس الصغيرة. فعلى سبيل المثال، تركز دراسة روبرت فيتالس Robert Vitalis (عن الاقتصـــاد المصــري فى القـــرن العشـــرين) على "مشروعات الأعمـــال الكبيرة" big business لأشخاص مثل رافاييل سوارس وأحمد باشا عبود، ممن كانت لهم مصالح تجارية متنوعة غطت شبكات النقل، والزراعة، والصناعة.(٣٧) وبدوره ركـــز روبرت تجنور Robert Tignor على كبار رجال الأعمال مثل علي إسلام باشا، أحد كبار ملاك الأرض فـــى بني سويف أنشأ مطحنا للغـــلال فى أبعاديته فى عام ١٩١٨، ومحلجا فى عام ١٩١٩، ومصنعا للثلج فى عـــام ١٩٢٣، ومصنعا لنسج القطن والحرير فى عام ١٩٣٣، ومصبغة للملابس وللأقمشة فى عام ١٩٣٦، ومشغلا لتبييض الأقمشة فى عام ١٩٣٩. وكان هؤلاء المستثمرين فى المشروعات يعملون فى إطار نظام رأسمالى، فطبيعة الدولة فى مطلع القرن العشرين (١٩٠٠) اختلفت عما كانت عليه فى مطلع القرن السابع عشر (١٦٠٠)، واستطاعوا تمويل أنشطتهم من البنوك. أما صغار المستثمرين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهم محور الدراسة الحالية، فقد عملوا على النقيض من ذلك، فى إطار اقتصاد تقليدى متحملين القيود التى سبق ذكرها.

[37] Robert Vitalis, When Capitalists Collide, Business Conflict and the End of Empire in Egypt, (Berkeley, Univ. of Calif. Press,1995), 30-51.

ويتطلب استخدام تعبير "المستثمرين الصنايعية" للإشارة إلى الحرفيين، بعض التفسير بسبب حقيقة أنه استُخدِم فى سياقات شتى بما يضفى عليه معانى مختلفة. وتعبير "المستثمرين الصنايعية" كما هو مستخدم هنا يتحدد معناه بالنسبة لسياق معين من الزمن.

وقد تأثـرت دراســات الاستثمــار فى المشروعات كثيــرا بعمل جوزيف شومبتــر Joseph Schumpeter. فقد اعتبر المستثمر فى المشروع شخصا له قدرات غير عادية وأنه مصدر الرأسمالية بسبب أساليبه المبتكرة التى يمكنها تغيير الظروف.(٣٨) ومنذئذ ظهرت وجهات نظر أخرى حول المستثمر أو رجال الأعمال تتجه عادة للتركيز على أشخاص عاديين بدرجة أكبر. فقد اعتبر باحث مثل جون سميل John Smail الاستثمار فى المشروعات نموذجا اتبعه كثيرون ولم يقتصر على الرجال العظام أصحاب المبادرات المبتكرة. وأن الاستثمار سجية يمكن أن تتوفر فى حشد من المنتجين الصغار. وهو يرى أنهم لم يكونوا رجالا عظاما صنعوا التاريخ ولا نخبة صغيرة شكلت الأحداث، بل كانوا بالأحرى حرفيين عاديين استخدموا تقنية جديدة أو اتبعوا أسلوبا جديدا.(٣٩) وطبق باحثون آخرون فكرة المستثمر على مجموعات فى أدنى السلّم الاجتماعى. فقد درس جون بنسون John Benson مثلا ما أسماه "مستثمرو الطبقة العاملة" فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا، وهم رجال ونساء كانوا على حواف المجتمع الهامشية، ومضوا لإقامة مشروعات أعمال على نطاق صغير، وأنتجوا السلع أو سوقوها، أو عملوا فى قطاع الخدمات، لكن ظروفهم ظلت رغم ذلك مقلقلة(٤٠).

---

[38] Yves Breton, "La theorie schumpetrienne de l'entrepreneur ou le probleme de la connaissance economique," Revue economique, vol. 35 no. 2 (March 1984), 248-249.

[39] John Smail, "Manufacturer or artisan? The relationship between economic and cultural change in the early stages of Eighteenth-Century Industrialization," Journal of Social History 25, 4 (Summer 1992), 792.

[40] John Benson, The Penny Capitalists: A Study of Nineteenth Century Working Class Entrepreneurs, (New Brunswick, Rutgers University Press, 1983).

وكثيرا جدا، ما ركزت الدراسات عن رجال الأعمال المستثمرين فى الفتــرة الحديثة الأولى اهتمامها على التجار الكبار باعتبــارهم مــستثمرين مــن الدرجــة الأولى. فقد أقام هؤلاء التجار الكبار فى كثير من المراكز الأوروبية، مــشروعات أعمال ضمت كثيرا من الأنشطة الاقتصادية، بما فى ذلك تنظيم الإنتــاج. وهنــاك أوجه تماثل يمكن تبينها مع ما فعله التجار الكبار فى القاهرة. فقد انخرطــوا هــم أيضا فى أنشطة للاستثمار فى المشروعات، وفى مجال التجارة امتلكــوا الــسفن، وحازوا على الالتزام فى الحقل الزراعى، واستثمروا أحيانا فى أنــشطة إنتاجيــة. ومن ثم لم يكونوا يختلفون بصورة جذرية عن التجار الكبار فى كثير من الأقــاليم الأخرى؛ حيث كانت التجارة نشاطا رئيسيا. وقد رأى فرنانــد بــرودل Fernand Braudel أنه كان هناك، فى الواقع، فى ما بين القرنين الخــامس عــشر والثــامن عشرة رأسماليون فى كل مكان، "من مصر لليابان"، و بالمقارنة يماثل التجار فــى هذه الأقاليم نظراءهم الغربيين، فى تقنيات أعمالهم، والشراكات التى أقاموها، ومــا إلى ذلك. وكان التجار الكبار ملء ذهنه اكثر من الحرفيين.[41] ولم تكــن وجهــة النظر هذه تختلف كثيرا عن وجهة نظر المؤرخ التركــى خليــل إنالــشيك Halil Inalcik التى عبر بها عن العالم العثمانى، حيث كان التجار الكبار والصيارفة هــم الوحيدين، مع بعض الاستثناءات، الذين يمكن تسميتهم "مــستثمرون رأســماليون" استطاعوا تكديس الثروات بقدر ما أرادوا.[42]

ويستخدم الكتاب الحالى هذا التعبير بمعنى خاص فى سياق فتــرة التتجيــر، حيث يختلف المعنى عن ذلك الذى نقرنــه بالرأســمالية الحديثــة. ففــى النظــام الرأسمالى، تلعب البنوك دورا وتلعب الدولة دورا مختلفــا. لقــد اســتخدم كبــار

[41] Fernand Braudel, Civilization and Capitalism 15th – 18th Century, volume 3, The Perspectives of the World, transl. by Sian Reynolds, (New York: Harper and Row, 1979), 486.

[42] Halil Inalcik, "Capital Formation in the Ottoman Empire," The Journal of Economic History 29,1 (March 1969) 141.

الرأسماليين إستراتيجيات لكسب الدولة لجانبهم. أما استثمار الصنايعية والحـــرفيين فى مشروعات entrepreneurship فى مطلع القرن السابع عشر (١٦٠٠) فقد كان مختلفا؛ إذ كان محدودا بدرجة أكبر بكثيـــر، ويتـــراوح تمويلــه بـــين المتواضـــع والمتوسط. وكانت السوق أضيق منها فى الفترة اللاحقة. بعبارة أخرى، لا يستخدم مفهوم "الصنايعي المستثمر فى المشروعات" إلا على مستوى محدد تاريخيا.

وفى السياق الحالي، يستخدم مصطلح الصنايعى المستثمر للتدليل على الصناع الذين كانوا يضطلعون بأنشطة للاستثمار فى مشروعات صغيرة، على نطاق أضيق بكثير بالطبع مما يفعله التجار الكبار الذين كانت بضائعهم تسافر مسافات طويلة، ولكنه كان رغم ذلك يمثل أنشطة لها بعض الأهمية، خاصة بالنسبة للصناع أو الحرفيين الآخرين، وذلك هو السبب فى الإشارة إليهم باعتبارهم صنايعية "مستثمرين فى مشروعات صغيرة"، أو "مستثمرين صناع"، لتمييزهم عن هؤلاء التجار الكبار. ومع ذلك، فإن ظهورهم يشكل جزءا من اتجاه أكبر أثّر على التجار الكبار والحرفيين أو الصناع على حد سواء. وترى الدراسة أن الحرفيين أو الصناع المستثمرين هؤلاء فى الفترة ما بين العامين ١٦٠٠ و١٨٠٠ قد ظهروا نتيجة لظروف تاريخية معيّنة، وأن استثماراتهم تطورت وانكمشت فى ظلّ ظروف أخرى. وعلى مدار هذه الفترة، يمكننا تبين كيف نمت مجالات نشاطهم أو انكمشت مع تغير الظروف، بما يعنى أن صغار المستثمرين لم يكونوا أفرادا غير عاديين وهبوا سجايا غير عادية متأصلة فيهم مكّنتهم من الارتقاء إلى منزلة الرأسماليين الصغار، بل كانوا بالأحرى أفرادا شكّلتهم ظروف خاصة وتكيّفوا مع تغيّر هذه الظروف[٤٣]. إنهم تجلّ لمناخ عام، لدينامية ومرونة معينة فى اقتصاد ما أثر على حرفيين وصناع كثيرين، وليس فقط على المستثمرين فى المشروعات الصغيرة.

---

[43] Immanuel Wallerstein, « From Feudalism to Capitalism: Transition or Transitions?" Social Forces 55, 2 (Dec 1976), 276.

وقد حددت الدراسة ممارسات رأسمالية كثيرة، شرع فيها حرفيون وصناع معينون، أفرادا وجماعات، باعتبارهم من أعضاء الطوائف، زاولوا أشكالا من الاستثمار بقصد تحقيق الإيرادات. وهناك فيض من البيانات العملية فى سجلات المحاكم تصف نوع المعاملات التى اضطلع بها الحرفيون والصناع، أفرادا وجماعات من خلال طوائفهم، مثل الاستثمارات، بهدف جمع المزيد من النقود، وتبين أن هذه الممارسات كانت محصلة لأحوال وعوامل معينة. وكان نطاق هذه الأنشطة الاقتصادية متنوعا، لكنه لم يصل مطلقا إلى مستوى الرأسمالية التجارية، وبقى داخل نطاق أكثر تواضعا.

والقضية الجوهرية فى هذا السياق هى وزن هذه الأنماط المتباينة فى الاقتصاد بأسره، والمدى الذى كان نمط معين يصبح به مسيطرا أو هامشيا فى لحظة من الزمن. وسنتناول بعضا من هذه العلاقات فى إطار الحقبة التى تتناولها هذه الدراسة.

سياق آخذ فى التغير

يمكن أن نعيد صياغة منهج هوبسباوم الذى بدا لنا جامدا إلى حدّ ما، بوضعه فى سياق تاريخى يأخذ فى الاعتبار التغيّرات فى المجتمع والاقتصاد. ويمكننا البحث عن طرق لإدماج "ما قبل الرأسمالية" فى عملية تاريخية تتيح لنا فهم ظواهر تاريخية معينة وتوفّر فى الوقت نفسه إطارا يتضمّن المعطيات التاريخية التى يمكن أن تجسّد النظريّة وتعطيها البعد الواقعي.

وقد اخترنا التركيز على عاملين من عوامل التغيير، أو موضوعين فرعيين، أولهما: عملية التتجير التى يمكننا تتبّعها فى الفترة ما بين العامين ١٦٠٠ و١٨٠٠. والثانى: الحضور السياسى المتنامى فى الاقتصاد خلال الفترة نفسها. ويساعدنا هذان العاملان مجتمعان على مستوى تسجيل التاريخ؛ لأنهما يشقّان طريقا للانتقال

من إطار جامد إلى إطار ديناميكي، ويقدّمان فهما للطريقة التى عمل بها نمط "ما قبل الرأسمالية" فى زمان ومكان معينين فى العصر الحديث الأول. وتجرى دراسة هذين العاملين فى إطار خلفية من عوامل أخرى برزت فى الصورة، ألا وهى الأسرة والمجتمع والثقافة. وقد برزت هذه العوامل بطرق مختلفة، أحيانا كمحصّلة لعوامل اقتصادية أو سياسية، وأحيانا كعوامل مقَيِّـدَة، وأحيانا أخرى باعتبارها واسطة للتغيير. وبصفة خاصة، فإن تاريخ أسرة الجلفى (انظر الفصل الرابع) جرى تقديمه، فى آن واحد، كانعكاس لأحوال اجتماعية أعرض وكواسطة للتغيير فى زمن التقلب.

التتجير، موضوع فرعي

فى مصر، يرتبط التتجير عادة بتطورات القرن التاسع عشر، لاسيما بتطور الملكية الخاصة بالأراضى الزراعية، والزراعة التجارية، وتحويل الأراضى الزراعية إلى سلعة، وظهور مشروعات أعمال عديدة، وما إلى ذلك. وكان لتطورات القرن التاسع عشر الكبرى هذه، عواقب مهمة على الاقتصاد وعلى المجتمع.

وتؤكد الدراسة الحالية أننا نستطيع تحديد سمات التتجير فى مطلع القرن السابع عشر، وأن هذا التتجير قد توسّع فى القرن الثامن عشر. فقد شهدت الفترة التى غطتها هذه الدراسة نشاطا تجاريا مكثفا إلى درجة أن هذا النشاط قد أدّى إلى تتجير هياكل وممارسات معينة كانت من قبل خارج نطاق السوق. والأهم، أنه على مدار هذه الفترة، يمكن التحدث عن تتجير الإنتاج، وليس فقط الأنشطة المرتبطة بالتجارة. وينصب محور تركيز كتابنا على هذا الإنتاج. وهذه العملية، والطريق الذى سلكته، والمجموعات الاجتماعية التى تأثرت بها، تلقى الضوء على جوانب مهمة من التاريخ الاقتصادى، ليس فيما يتعلق بمصر فحسب بل ربما بالمنطقة بأسرها.

ومن المفيد دراسة أحوال ما قبل الصناعة هذه فى سياق التتجير لعدد من الأسباب. ففى المحل الأول، يمكن دراسة التتجير باعتباره عملية وليس مرحلة؛ عملية يمكن أن تتطور أو يمكن أن تتراجع، وهى عملية متواصلة ومتقطعة، عملية تفعل فيها قوى مختلفة فعلها، تتفاعل وتتواجه مع بعضها بعضًا، ويمكن أن تمس مجموعة من المجتمع ثم تنتقل لمجموعة أخرى، ويمكن أن تتسرّب إلى البنى الهياكل، وما إلى ذلك. وحسب السياق، يمكن أن تؤثر على المجتمع والاقتصاد بطرق مختلفة، ومن ثم، يمكن دراستها بطريقة ديناميه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام إطار التتجير يتيح للمؤرخ بعض المرونة فى التعامل مع الفترة ما بين العامين ١٦٠٠ و١٨٠٠؛ تحديدا لأن التتجير لم يصطحب بتهميش الأطرف. وهذا يجعله أداة نافعة لدراسة الفترة السابقة للتبعية الاقتصادية، مما يتيح لنا النظر فى الأشكال المختلفة للرأسمالية دون أن يعنى ذلك ضمنا التبعية، ويصبح فى الإمكان تبين الصلات مع أجزاء أخرى من العالم شهدت الظواهر نفسها. فقد تفحّص المؤرخون التتجير فى الهند، وفى آسيا، مثلما تفحّصوه فى المدن العثمانية. وهكذا يمكن اعتبار دراسات عديدة بشأن الاقتصاد الحضرى فى المدن العثمانية التى أشارت لتطورات متماثلة، جزءا من نفس الاتجاه الذى أثر على مناطق جغرافية واسعة ومدن كثيرة، خاصة حيثما كان للتجارة أهميّتها، ويمكن أن تؤثر على فئة اجتماعية بعينها وفقا للسياق. فللقاهرة تاريخ طويل باعتبارها مركزًا تجاريًا كبيرًا، واشتهر تجارها الكبار بتطويرهم لشبكات تجارية واسعة قبل مطلع القرن السابع عشر (١٦٠٠) بزمن طويل. فقد كانت الإنجازات التجارية المركبة مألوفة لديهم، واستخدموا النقود كأداة للتبادل فى حين طوروا فى الوقت نفسه أشكالا تجارية مثل الشركة لجمع الأموال والعمل فى مشروع مشترك، والمضاربة وفيها يقدم شريك المال ويقدم الآخر العمل. ويقترن التتجير عادة بهؤلاء التجار الكبار. وكلما ارتفع معدل تبادل السلع، زاد توقعنا بأن يكون للتجارة تأثيرها على الاقتصاد وعلى المجتمع. وتوضح الدراسة الحالية أن هذا مجرّد جزء

من الصورة. وهى تتقصى الطرق التى تسلل بها التتجير إلى المجموعات والمؤسسات الأخرى، وفى بعض الظروف المواتية، مسّ الحرفيين والصناع وطوائفهم، وليس التجار الكبار فحسب. وبالتالى لن ننظر إلى التجار الكبار باعتبارهم القوة الوحيدة المحركة للتتجير أو أنهم كانوا وحدهم وراء الاندفاع صوب الرأسمالية، ويمكن أن نتصور أن هذه التحولات الجسيمة كان لها أكثر من مصدر، وأنها تطورت على أكثر من صعيد، وأن الحرفيين والصناع كانوا فى عداد هذه المصادر.

خلاصة القول أن التتجير كان يمكنه فى ظل أحوال معينة، أن يمسّ جوانب مختلفة من الحياة، فيعمّ تأثيره وينتشر. ويمكن لقوى سياسية فاعلة أن تطوره وتوجهه أو أن تعرقله. لذلك، يمكن اعتباره كمحصلة لعوامل داخلية وخارجية على حد سواء. ويمكننا إلى حد كبير ربطه بالأحوال التجارية وبتكثيف التجارة العالمية. لكنه أيضا دالّة لعوامل داخلية، وللديناميات الاجتماعية، ولتفاعل الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويمكن ربط "تسليع" مؤسسات معينة لم تكن حتى ذلك الحين جزءا من التبادل فى السوق مثل الالتزام والوقف، (أى مبادلتها مقابل النقود) بهذه الديناميات الاجتماعية.

يكتسب التتجير أهمية خاصة فى بعده الاجتماعى الثقافى. ويمكننا تتبع الطريقة التى تطورت بها بعض عمليات التتجير من خلال تأثيرها على العلاقات داخل الطائفة والأسرة والمجتمع وعلى المستوى الثقافى، بعد أواخر القرن السابع عشر على وجه الخصوص. لم يختف التتجير فى القرن التاسع عشر لكنه اندرج ضمن تحولات أكثر أهمية. ويحاول الكتاب الحالى دراسة هذه الجوانب الاجتماعية والثقافية الأخرى التى كانت مترابطة فيما بينها ليتبيّن فى ما وراء ذلك مما يعد ظاهرة اقتصادية خالصة فى الطريقة التى تأثرت بها حياة الناس. إن دراسة أحوال الحرفيين والصناع تقتضى معرفة كيف تطورت أو تغيرت أحوالهم فى سياق معيّن، وكيف كانت دالّة لعملية تاريخية لها أبعاد عالمية وإقليمية ولكنها فى الوقت

نفسه تطبّعت بمجتمع واقتصاد معينين. خلاصة القول أن التتجير في تطوره التاريخي لم يكن بأى حال من الأحوال تطورا طوليا مستقيما، ومن ثم فإن رصده حسب التسلسل الزمنى معقد نوعا ما، كما سوف توضحه الفصول اللاحقة.

التتجير على نطاق أوسع، أوجه التشابه مع الهند وشرق آسيا

فى أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية، توجد معالم معزولة عن بعضها، لكنها قد تساعدنا على التوصل إلى صورة أوضح مما هى عليه الآن إذا جمعنا بينها. فيمكن أن نشير إلى صعود مدن تجارية معينة، مثل أزمير وسالونيكا وحلب؛ حيث لم تَنْمُ التجارة فحسب، بل نمت الصناعة أيضا.(٤٤) وبالإضافة إلى ذلك، حدث توسع فى عرض النقود بحيث أصبحت سهلة المنال. فقد بيّن نيكولاى تودوروف Nicolai Todorov ذلك فى دراسته عن مدن البلقان، مثلما فعل شوكت باموك Sevket Pamuk فى دراسته حول تاريخ النقود.(٤٥) وهذا لا يعنى أن تاريخ المنطقة كان متجانسا وأن الدولة العثمانية كلها كان لها تاريخ مستقيم؛ إذ يعتبر شوكت باموك أن البلقان هى أول من اشترك فى التجارة الرأسمالية الأوروبية. وقد استغرق الأمر وقتا أطول بكثير لكى يحدث الشيء نفسه.(٤٦) فى مناطق أخرى ومع ذلك، فمن المؤكد أن هناك أوجه تشابه ينبغى استخلاصها.

وبالإضافة إلى ذلك، يتقصى الدارسون أوجه التماثل التى يمكن التوصل إليها بين الإمبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية، فيما يتعلق بتحديد أنماط

---

[44] Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around it, 70-1.

[45] Nicolai Todorov, The Balkan City, 1400-1900, (Seattle: University of Washington Press, 1983), 181. Sevket Pamuk, A Monetary History of the Ottoman Empire, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 74-83.

[46] Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment and Production, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 8-9.

الاقتصاد السياسي والتتجير.(٤٧) وعلى صعيد التأريخ والمنهج، فإن مثل هذه المقارنات يمكن أن تكون مثمرة وأن تلقى الضوء على جوانب من الاقتصاد لم نعرف عنها الكثير. وبالمثل، فإن مؤرخى الهند وجنوب شرق آسيا، وبصفة خاصة فرانك برلين Frank Perlin، وديفيد وشبروك David Washbrook، وكينث بوميرانز Kenneth Pomeranz، وأنطونى ريد Anthony Reid، واجهوا المشاكل نفسها فى تسجيل التاريخ؛ حيث إن المناهج المطبقة على هذه الفترة لم تتفق دوما مع البيانات التى توافرت لهم. . فقد صاغ هؤلاء المؤرخون الذين عملوا على الفترة ما بين العامين ١٥٠٠ و١٨٠٠ مناهج ترفض الرؤية التقليدية التى تجعل أوروبا مركز الكون إزاء المناطق التى درسوها؛ لأنها لا تتفق مع الأحوال التى يرونها. ودراساتهم الجديدة والمثيرة تغير فى الواقع نظرتنا إلى بلدان "العالم الثالث" فى الفترة السابقة للاستعمار إذ يبين عملهم وجود اقتصادات سوق دينامية، استخدمت النقود على نطاق واسع، فى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويمكن للمرء أن يجد فى دراساتهم أوجه تماثل، يمكن أن تكون مفيدة فى محاولة إعادة النظر فى تاريخ مصر والأجزاء الأخرى من العالم العربى أو العثمانى.

وفى مقال عن جنوب شرق آسيا، دعا أنطونى ريد الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر "عصر التجارة". وأكد أن هذين القرنين شهدا توسعا كبيرا فى تجارة التوابل، والتى أذكاها جزئيا عرض الفضة، وأصبح هذا التوسع جليا بعدد من الطرق مثل نمو المدن البحرية، وتشكيل كيانات سياسية جديدة أصبح الحكام فيها منخرطين فى التجارة. فقد انخرط جنوب شرق آسيا بصورة وثيقة فى هذه الفترة العالمية من التوسع التجارى(٤٨). وبيّن فرانك برلين مستخدما أوجه التماثل نفسها أن تدفقا غير مسبوق للنقود بين القرن السادس عشر وأوائل القرن

---

47 انظر على سبيل المثال Christopher Alan Bayly, Imperial Meridian, The British Empire and the World, 1780-1820, (Essex: Pearson Education Limited, Longman Group, 1989), 17-20.

48 Anthony Reid, "An 'Age of Commerce' in Southeast Asian History," Modern Asian Studies 24, 1, (Feb. 1990), 1-30.

العشرين إلى الهند كانت له تداعيات على تطور الرأسمالية التجارية، وأنه ارتبط بتجير كل من الاقتصاد الحضرى والزراعى الهندى. وهو يفترض قيام اقتصاد قابل للتوسع وأكثر تخصصا (٤٩).

خلاصة القول، إن هذه الدراسات تبين أنه على مبعدة من أوروبا، كانت توجد فى الهند وجنوب شرق آسيا مثلا، مراكز مهمة للنمو؛ حيث كانت توجد علاقات اقتصادية متقدمة وتحالفات سياسية، وأن ما سمى بالاقتصادات التقليدية كانت فى الواقع "اقتصادات سوق". ويشير ديفيد وشبروك إلى أنه فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، كانت الهند هى "مَشْغَل العالم" فى إنتاج المنسوجات، مصدرة ملايين الياردات إلى مناطق جدّ بعيدة عن بعضها من جنوب شرق آسيا إلى أوروبا الغربية بل وحتى إلى الأمريكتين(٥٠). وقد توصل فرانك برلين إلى أنه خلال هذه الفترة، انتشر استخدام النقد فى أجزاء كبيرة من الهند، بما فى ذلك المناطق الريفية. وبيّن أن نمو الرأسمالية التجارية على نطاق دولى بحلول القرن السادس عشر، ساعد فى انتشار استخدام النقود فى ريف آسيا وحضرها على حد سواء، خاصة فى المجتمعات الهندية(٥١). وهكذا، فإنه حتى على الرغم من أن شركة الهند الشرقية تغلغلت فى ربوع الهند، فإن التجارة كانت هى هدفها فى العقود التى تلت العام ١٥٨٠، بينما أصبح الاستغلال هو هدفها فيما بعد ذلك الوقت. ويعتقد إيمانويل وولرشتاين أن هذا التسلسل للتجارة التى يعقبها الاستغلال، كان يصدق على الكثير من أرجاء العالم(٥٢). ويمكن تطبيق وجهات النظر هذه على مصر وعلى أجزاء أخرى من الدولة العثمانية.

---

[49] Frank Perlin, "Growth of Money Economy and some Questions of Transitions in Late Pre-colonial India," Social Scientist 11, 10, (Oct. 1983), 27-38.

[50] David Washbrook, "India in the Early Modern Economy: Modes of Production, Reproduction and Exchange," Journal of Global History 2 (2007), 87-88.

[51] Frank Perlin, "Growth of Money Economy and Some Questions of Transitions in Late Pre-Colonial India," Social Scientist, 11, 10, (Oct. 1983), 27.

[52] Immanuel Wallerstein, "Incorporation of Indian Subcontinent into Capitalist World-Economy," Economic and Political Weekly, 21, 4, (25 Jan. 1986), 28.

هيكل القوة والاقتصاد

تؤكد الدراسة أن رأسمالية الحرفيين والصناع والاستثمار فى المشروعات الصغيرة، كان عليهما أن يواجها ويتعاملا مع قوتين ظهرتا خلال الفترة التى تغطيها الدراسة. الأولى، والتى فصّلناها فيما سبق، هى التتجير المتنامى الذى كان له تأثير على مؤسسات كثيرة، بما فيها الطوائف، والثانية هى ظهور العسكر والمماليك كقوة سياسية واقتصادية ومحاولتهم للهيمنة على الحرفيين والصناع والإنتاج، بما لذلك من عواقب كثيرة ومعقدة على هؤلاء الصناع المستثمرين.

والدرجة التى تم بها إخضاع الاقتصاد إلى السيطرة السياسية، موضوع أثار جدلا على الصعيدين: النظرى والعملى على حد سواء. وقد اعتمد هذا الكتاب باستفاضة على العمل الرائد لأندريه رايموند، **الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر**، الذى نشر فى عام ١٩٧٣ وترجم إلى اللغة العربية سنة ٢٠٠٥، ويتناول التجار الكبار والصناع فى قاهرة القرن الثامن عشر والذى لم يعقبه عمل مماثل. ويستند قدر كبير من هذا الكتاب فى أساسه، إلى مناقشته لموضوع الحرفيين والصناع فيما يتعلق بطوائفهم ومختلف عناصر الطبقة الحاكمة والعلاقات المتغيرة بينهما، ونهج الاقتصاد السياسى المتبع فى تحليل الطريقة التى كان يتم بها تحصيل الضرائب، وتنافس الأسر المملوكية على السيطرة على موارد الضريبة فى الحضر والريف.

وعلى الصعيد النظرى، تثور مجادلات حول ما إذا كانت الرأسمالية قد تطورت فى سياق علاقات السوق الحرة، متحررة من سيطرة الدولة على الإنتاج أو التجارة ومن محاولات الهيمنة من قبل مؤسسات السلطة التى عرقلت عمل التجار الكبار، والحرفيين، والصناع، أو الصناعيين. ويؤكد بيرى أندرسون Perry Anderson، فى كتابه **سلالة دولة الحكم المطلق**، أن الرأسمالية وحدها هى التى تعمل على أساس نمط اقتصادى صرف، وأن كل الأنماط السابقة كان لها مبررات غير اقتصادية، مثل القرابة، والعرف، والدين، وعوامل قانونية وسياسية عرقلت

النمو[٥٣]. ويمكن توسيع نطاق هذه المقولات لتشمل طوائف الحرفيين، التى عرقلت تطور الرأسمالية بقوانينها التى كانت تنظم إنتاج الصناع عادة، وتحدد أسعار السلع وأجور الصناع. وعلى طرف نقيض، جاء موقف فرناند براودل الذى اعتبر أن الرأسمالية كانت مناوئة للسوق فى مرحلتها الصناعية[٥٤]. فهى لم تتقدم إلا من خلال القسر الذى مورس بطرق مختلفة، وأنها لم تستطع أن تزدهر إلا عندما ساندتها مؤسسة السلطة. لم تنجح رأسمالية التجار الكبار إلا نتيجة لاستغلال هؤلاء التجار لعلاقاتهم مع الحكومات[٥٥].

وعلى صعيد التطورات التاريخية، أمكن إخضاع الاقتصاد (اقتصاد التجار الكبار والحرفيين والصناع على حد سواء) إلى التدخل السياسي. فقد بيّن أندريه رايموند بوضوح المحاولات التى بذلتها مؤسسة السلطة لتنظيم أنشطة التجار الكبار والتجار الصغار والحرفيين، والتسلل إلى صفوفها، أو إلى الحد منها، بأساليب شتى[٥٦]. بيد أن مثل هذه المحاولات لم تكن ثابتة أو متجانسة. وقد بزغت فى بعض الأوقات وانحسرت فى أوقات أخرى. والقضية وثيقة الصلة بالموضوع فى هذا السياق هى تفاعل القوى المتناقضة بين التتجير ونشاط الصناع وبين المؤسسات التى لم تكن تجارية فى طبيعتها بصورة أساسية. إن هذا التفاعل هو الذى استطاع أن يشكل الطريقة التى أثر بها التتجير على نشاط الصناع ودرجة هذا التأثير.

وتؤكد الدراسة الحالية أهمية هذه العلاقة بين البعدين السياسي والاقتصادي. وهى ترى أن هاتين القوتين كلتيهما ذات أهمية، وأنهما تغيرتا فى ارتباطهما

---

53 Perry Anderson, Lineages of the Absolutist State, London: New Left Books, 1975, 403.

54 Fernand Braudel 2:230; Immanuel Wallerstein, "Braudel on Capitalism or Everything Upside Down," The Journal of Modern History, 63, 2 (June 1991), 365.

55 Immanuel Wallerstein, "Braudel on Capitalism or Everything Upside Down," The Journal of Modern History, 63, 2, (June 1991), 354-361.

56 Raymond, Artisans, 600-650.

ببعضهما حسب سياقات محددة. ففى بعض الأوقات، كانت قوى التتجير تبدو أقوى مما كانت عليه فى أوقات أخرى، وكان يمكن أن تدخل فى نزاع مع السلطة، أو أن تخضع لمحاولات السيطرة بسبب هيمنة السياسة على الاقتصاد. وكان يمكن لإحداهما أن تتقدّم على حساب الأخرى أو أن تتراجع فى حالة أخرى؛ لذلك فإن العلاقة تعتبر جزءا من عملية معقدة.

ويمكن تلخيص بعض المراحل المهمة فى هذه العملية على النحو التالى. فى فترة سابقة، عند مشارف القرن السابع عشر (١٦٠٠)، قبل أن تدخل القوات العسكرية المحلية ميدان الحياة الاقتصادية، كان الحرفيون يقومون بعملهم فى مناخ مرن تماما، وقد توافر لهم حيّز واسع للاضطلاع بأنشطتهم. وتشير الدراسة إلى أنه فى بداية الفترة التى شملتها، كان هؤلاء الحرفيون يمارسون ذلك النوع من "الرأسمالية من أسفل" والتى لم تكن الدولة توجهها أو تسيطر عليها إلا بدرجة محدودة، على الرغم من أن الدولة كان يمكن أن يكون لها القول الفصل فى جوانب معينة من شؤون الصناع. لقد كان فى مقدور الصناع أن يتوسعوا فى نشاطاتهم، ولكى يفعلوا هذا استغلوا تشكيلة من الممارسات الرأسمالية.

وعلى مرّ الزمن، ومع تلاحم عرى مؤسسة السلطة وتزايد سطوتها بقدر كاف لتتسلل إلى داخل الاقتصاد، أصبحت الأحوال أشد صعوبة نوعا ما. وعندما اشتد ساعد الأنشطة الاقتصادية بحلول العقد التاسع من القرن السابع عشر، مع توسّع تجارة البن، وعندما أصبح التجار الكبار أكثر ثراء، رغبت الطبقة العسكرية الحاكمة فى أن تصبح جزءا من تلك الأنشطة وحاولت التسلل إليها بهدف التربّح من الإيرادات التى تغلّها. وأقامت تحالفات أوثق مع التجار الكبار، وحاولت إخضاع الحرفيين والصناع والإنتاج وحققت فى ذلك بعض النجاح. وتمكنت جزئيا من تقليص عدد الصناع المستثمرين. ودخل التتجير فى أنشطة الطبقة الحاكمة، خاصة أصحاب الرتب الأعلى فى الأوجاقات (الوحدات) العسكرية العثمانية وأخيرا

تسرّب إلى البيوت المملوكية. وقد تحول اقتصاد الحرفيين والصناع فى عام ١٦٠٠، والذى كان حتى ذلك الوقت متحررا بدرجة أو بأخرى من الاستغلال السياسى، جزئيا مع تمكن هؤلاء العسكر من السيطرة على جانب كبير من الاقتصاد، وإنشاء شبكات تربط الزراعة والنقل بالتجارة. وكان على "رأسمالية (الصناع) من أسفل" أن تواجه حينذاك نوعا من الرأسمالية من أعلى.

وإجمالا، ألحقت عواقب الحضور السياسى فى الاقتصاد الضرر بكثيرين من الحرفيين والصناع. وكانت هناك منافع أمكن تحقيقها لقلّة من الآخرين الذين أقاموا تحالفات مع أهل السلطة. فقد ساعدتهم هذه التحالفات بصفة خاصة فى توسيع مجالات نشاطاتهم. فلم يتسلّلوا إلى عالم التجارة فحسب، وإنما وسعوا مجال نشاطهم ليشمل تحصيل الضرائب (الالتزام). وتعكس قصة أحد هؤلاء المستثمرين فى المشروعات وصعوده لكى يكون أساسا لبيت من البيوت المملوكية، فترة غير مسبوقة من الحراك الاجتماعى بين من لم يكونوا من أهل الصفوة، عندما كان مجال أنشطة صغار المستثمرين فى المشروعات واسعا جدا. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر تبدلت الأحوال بما يكفى، مع إخضاع بعض الطوائف لسيطرة أعضاء مؤسسة السلطة العسكرية الحاكمة، والذين كانت أقدامهم قد رسخت حينذاك.

لكن التطورات التى حدثت من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٨٠٠ لم تكن بالتالي عملية بسيطة مستقيمة انتقل بها التتجير من مجموعة صغيرة من الحرفيين والصناع إلى أعداد تجاوزتهم كثيرا. فالواقع أن عوامل أخرى تدخلت لتغير هذا الخط البسيط من التقدم إلى الأمام. فقد أدخل نمو التتجير قوى فاعلة أخرى إلى الصورة، خاصة مع حلول نهاية القرن السابع عشر بسبب تزايد التجارة والإنتاج، وكذلك عوامل داخلية، وكانت فى هذه المرة قوى فاعلة سياسية من العسكريين والمماليك هى التى دخلت الصورة.

التاريخ النهائى لكل هذه الأحوال

يمكن أن نشير إلى عاملين أحدثا تغييرات مثيرة فى أوساط الحرفيين والصناع المستثمرين فى المشروعات فى القرن التاسع عشر. أولهما، هو ظهور الضوابط الحكومية التى فرضتها الدولة على الزراعة والتجارة والإنتاج، ليس عندما أنشأ محمد علي المصانع التى كان على الحرفيين والصناع أن يعملوا فيها فحسب، وإنما أيضا عندما فرض السيطرة على المواد الخام اللازمة لتشغيل حرف عديدة. وجاء التاريخ الفارق الآخر عند وفاة محمد على وسياسات خلفائه مع اقتحام المستثمرين الأوروبيين للمشهد، والذين كانت دولهم تدعم بقوة نشاطهم الذى عززته المحاكم القنصلية. وسجلت سياسات اقتصاد التجارة الحرة التى اتبعها خلفاء محمد على، بداية اندماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ومن ثم، فإنه بحلول سنة ١٨٥٠، كان المماليك قد استبعدوا من الصورة، وتم إضعاف التجار الكبار والحرفيين والصناع، وتعزز وضع المستثمرين الأوروبيين الذين يحميهم القانون القنصلى، وبفعل معاهدة بالطه ليمان التى منحت معاملة تفضيلية للأمم الأوروبية.

المصادر والمنهجية

لماذا الصناع المستثمرون؟

لم يكن الاستثمار بين الحرفيين والصناع الذى يركز عليه الكتاب، يمثل اتجاها غالبا بينهم، بل بالأحرى اتجاه أقلية يؤثر على عدد صغير نسبيا. إذن، أين تكمن أهمية دراسة منكبّة على أنشطة مجموعة محدودة من الناس؟، ولماذا التركيز على هؤلاء رغم أنهم لم يكونوا يمثلون الحرفيين والصناع بصفة عامة؟

فى الواقع، كان هناك عدد من العوامل وراء هذا الاختيار. فعلى صعيد المنهج، لم يكن متوفرا بسبب عدم وجود أي دراسة متقنة سواء لفترة "ما قبل الرأسمالية" أو لعملية التتجير لتقوم بتفعيل المنهج المطلوب. وتمثل التحدى الذى واجه

الكتاب الحالى فى التوصل إلى طريقة لدراسة الموضوع كعملية دينامية متوالية يمكنها أن تؤثر على جوانب كثيرة من الحياة، مع استمرار تركيزنا على الحرفيين والصناع. وقد وفرت دراسة الحرفيين والصناع المستثمرين طريقة لفهم مجتمع "ما قبل الرأسمالية" على المستوى العملي الملموس والتدقيق فى عملية انتشار التتجير. كان هؤلاء الصناع قد عقدوا العزم على جمع الأموال، وعملوا كرأسماليين صغار، ولم ينجحوا لأنهم أصحاب موهبة خارقة، ولكن كنتيجة لأحوال معينة وسياق محدد.[٥٧] ويمكن اعتبار أنشطتهم ومشروعات الأعمال التى شادوها أحيانا بصورة فردية وأحيانا بصورة جماعية من داخل طوائفهم، طريقة لفهم اتجاه معين فى التطور التاريخى للاقتصاد المصرى خلال الفترة ما بين العامين ١٦٠٠ و١٨٠٠. والواقع أن الحرفيين والصناع المستثمرين هؤلاء، ومشروعات الأعمال الصغيرة التى أداروها، كانا مظهرين لتنوع بنى "ما قبل الرأسمالية". وطالما اعترفت نظريات بنى "ما قبل الرأسمالية" بهذا، لكن الدراسات التاريخية العملية التى نقّبت فى الأحوال الاجتماعية لم تبين على نحو كاف كيف يمكن ترجمة هذه النظريات إلى وقائع.

وكانت هناك أسباب أخرى للتركيز على الحرفيين والصناع المستثمرين. ففى الغالب الأعم، كان هؤلاء ينتجون سلعا لها وزن معين فى الاقتصاد، مثل المنسوجات والسكر والزيت والجلود. وبهذا لم تكن أعدادهم تمثّل أهميتهم فى الاقتصاد إذ كان بمقدور هؤلاء الناس أن يجددوا فى أساليبهم فى إنجاز العمل تحديدا بسبب أهمية منتجاتهم التى يشتد الطلب عليها محليا أو فى الأسواق الدولية. ويمكن أن يفسر هذا، جزئيا على الأقل، السبب وراء تأثر هؤلاء الحرفيين والصناع بعملية التتجير.

وكان هناك سبب آخر للتركيز على الحرفيين والصناع المستثمرين هو أن بعض الاتجاهات التى مست عددا محدودا من الناس فى مطلع القرن السابع عشر

---

57 Immanuel Wallerstein, « From Feudalism to Capitalism: Transition or Transitions?" Social Forces 55, 2 (Dec 1976), 276.

(١٦٠٠) اكتسبت أهمية أكبر بكثير فى مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠٠). وهكذا يمكن اعتبار بعض سمات تاريخ الحرفيين والصناع فى القرن السابع عشر مصدرا للتطورات التى حدثت بعد مائتى عام. بعبارة أخرى، أن هؤلاء الناس، كانوا فى طليعة تطورات معينة أصبحت فيما بعد اتجاهات غالبة. خلاصة القول، أنه برغم التطوّر الضئيل للتكنولوجيا الصناعية خلال الفترة قيد الدراسة (١٦٠٠-١٨٠٠)، كان لدى الصناع اتجاهات رأسمالية، وطوروا مجموعات معقدة ومتقنة من العلاقات فى مكان العمل وفيما بينهم بغية بلوغ أهدافهم.

عيوب التركيز

حدود موضوع الدراسة جلية بحد ذاتها. فأولا، إن التركيز على الحرفيين والصناع والإنتاج والتجارة يهمل أهم فرع فى اقتصاد مصر، وهو الزراعة، والكتلة الأساسية من سكانها من الفلاحين. لذلك لا يمكن اعتبار الكتاب تاريخا اقتصاديا لمصر بل هو بالأحرى دراسة لاتجاه واحد مهم بسبب الروابط التى تربطه بالاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية. إن المعلومات المتوافرة عن التاريخ الزراعى فى الفترة ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠، قليلة، ورغم اعتماد الحرفيين والصناع على المنتجات الزراعية اعتمادا أساسيا ورغم انخراطهم فى علاقات بين الريف والحضر، ظلت البحوث التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الموضوع شحيحة أيضا.

ثانيا، هناك تركيز على القاهرة، رغم أن هذه المدينة لم تكن فى الواقع سوى جزء من الصورة. ويرجع هذا جزئيا إلى أن الدراسات التاريخية عموما قد ركزت على العاصمة وأن ما نعرفه عن أنحاء مصر الأخرى ليس بالكثير. وهذا لا يعنى أن المناطق خارج العاصمة لم يكن لها تأثير على ما يجرى فى القاهرة، أو أنها لم تكن مهمة. فقد كانت هناك فى الواقع قوى وفيرة خارج القاهرة جديرة بالاعتبار. فالقبائل فى صعيد مصر، مثل الهوارة، كانت قوية جدا إلى أن جاء حكم على بك الكبير فى

أواخر القرن الثامن عشر ومن المؤكد أنه كان لها بعض الوزن في الاقتصاد. إن ما كان يحدث في جرجا، وهي مركز لإنتاج القمح، كان لابد أن يكون له تأثيره على الطبقة الحاكمة المملوكية. ولا ريب أن القيام بمزيد من الأبحاث حول هذه الموضوعات في المستقبل سيلقي مزيدا من الضوء على هذه القضية.

لماذا منهج مختلف؟

تتناول هذه الدراسة موضوع الحرفيين والصناع والطوائف من وجهة نظر التاريخ الاقتصادى. وفى هذا الصدد، كان المنهج مختلفا عن منهج بيتر جران Peter Gran الذى أبدى فى كتابه **الجذور الإسلامية** اهتماما مماثلا بتطور الرأسمالية، لكنه تناوله من زاوية مختلفة، مستندا إلى الوضع ثقافي. ويختلف منهج الدراسة الحالية أيضا عن منهج جابرييل باير Gabriel Baer الذى درس الطوائف فى سياق سياسى. فقد اعتبر أن الطوائف هى فى الأساس هياكل تديرها الدولة، فالدولة تسيطر على نشاطها.[٥٨] واعتبرت دراسات أحدث عهدا عن الطوائف، أنها على النقيض من ذلك هياكل مرنة تبين السهولة التى كانت تسيّر بها شؤونها.[٥٩]

وقد اعتبرت بعض الدراسات حول تاريخ هذه الطوائف أنها كانت بمثابة مجتمعات مغلقة وبالتالي كانت جامدة ومنعزلة عن التحولات التاريخية المهمة. وقد بينت المصادر المفصلة والكثيرة المتوافرة فى سجلات محكمة القاهرة أنه بتتبع نفس الطائفة عبر زمن معين، يمكن للمرء أن يدرك أن قوانين الطوائف لم تَبْقَ على ما هى عليه إنما تعرضت لتحولات تفرضها الأحوال السائدة. ولهذا السبب، يمكن للتغيرات فى قوانين الطوائف أن تلقى الضوء على تغير السياق الاقتصادى

---

[58] Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, Israel Oriental Society, Jerusalem 1964.

[59] Eunjeong Yi, Guild Dynamics in Seventeenth-Century Istanbul, Fluidity and Leverage, Leiden: Brill, 2004.

والسياسى وعواقب ذلك على الحرفيين والصناع. فعلى سبيل المثال، فإن الحجج المتعاقبة لطائفة المعصرانية الذين ينتجون الزيت من بذر الكتان، قد بينت القوة المتنامية لشيخ الطائفة، مع التزايد المستمر فى الأعمال الفردية لأعضاء الطائفة التى كانت تتم فى حضوره أو بإذن منه. وقد أصبحت التراتبية سمة متنامية من سمات هذه الطائفة، وهذا اتجاه مماثل لما كان يحدث للمجتمع الأعرض عندما كانت طبقة المماليك تعزز مكانتها فى أوائل القرن الثامن عشر.

وإضافة إلى ذلك، يبين الكتاب أنه فى القرن الثامن عشر كانت بعض الطوائف تدير ماليتها وتنظم أنشطته وفق أسس رأسمالية. وتمثل أحد أهداف هذه الممارسات الرأسمالية التى كان يتم الاضطلاع بها بصورة جماعية داخل الطائفة، فى خلق صناديق أموال للطائفة وتوسيع رأسمالها النقدى الذى يولده أعضاء الطائفة، بغية تعزيز مكانتها فى مواجهة التدخلات المتنامية من قبل مؤسسة السلطة. ومرة أخرى، كانت هذه الممارسات المبتكرة مرتبطة بالطوائف التى كانت تنتج منتجات أساسية، وكان من أبرزها الطوائف التى تصنع المنسوجات. إذ كان صناع المنسوجات من أكثر الصناع ثراء فى المدينة، إذا حكمنا عليهم من زاوية تركاتهم، وكانت المنسوجات التى ينتجونها محل طلب شديد محليا وفى الأسواق الدولية على حد سواء.

بعبارة أخرى، كانت "رأسمالية الصناع" تنشط بصورة فردية أحيانا وجماعية أحيانا أخرى داخل الطائفة. وهذا الربط بين ممارسات الرأسمالية والطوائف يخالف رأي بعض الذين كتبوا عن الطوائف معتبرين أنها كانت بعكس ذلك معادية للمنافسة والكسب الفردى بين أعضائها. وبدلا من ذلك ينظر إلى الطوائف باعتبارها متنوعة وعرضة للتغيير. ولم يتم التدقيق فيما يتعلق بهذه الاتجاهات ومضت تأثيراتها إلى حد كبير دون أن يلحظها أحد.

وتقترب الدراسة الحالية من عمل أندريه رايموند فيما يخص منهجه إزاء التجار الحرفيين والصناع فى سياق الاقتصاد السياسى الوارد فى مؤلفه **الصناع والتجار**. إذ كانت دراسته أساسية بالنسبة لهذا الكتاب. ويتشعب البحث فى الدراسة الحالية إلى أبعاد أخرى لحياة الحرفيين والصناع. فعن طريق بحث أحوال الصناع باعتبارهم أفرادا، وأعضاء فى أسر وأعضاء فى طوائف، تصوّر الصناع فى حشد من جوانب حياتهم. كان بعض من هذه الجوانب يتوافق مع ممارسات الطوائف ولم يكن البعض الآخر كذلك. وقد ساعد هذا فى إلقاء الضوء على تعددية العلاقات التى كانت لأعضاء الطائفة، سواء مع أعضاء الطوائف الأخرى أو مع الأغراب.

دور سجلات المحاكم

عالج أندريه رايموند موضوع التاريخ الاقتصادى من خلال دراسته للتركات. وفى حين استفادت الدراسة الحالية من عمل رايموند بشكل واسع فقد كانت المصادر التى استندت إليها هى سجلات المحاكم فى القاهرة. وقد اعتمدت الدراسة بصورة أكثر تحديد على سجلات الأحياء مع تركيز جمّ على الصناع والحرفيين من أحياء المقس وباب الشعرية فى شمال القاهرة. وشملت هذه السجلات مئات الحالات لمستثمرين أفراد انخرطوا فى عدد كبير من الأنشطة، الخاصة والتجارية. كما شملت حالات عديدة تتعلق بأنشطة الطوائف، مثل اختيار شيخ الطائفة، وقوانين الطائفة، وأوقاف الطائفة وما إلى ذلك. ومن ثم، أمكن متابعة هؤلاء الناس فى حياتهم اليومية العملية والشخصية. وجرى تتبع الأشخاص والأسر لعقود وأحيانا لأجيال. ورغم أن هذا يعنى ضمنا التعامل مع عدد أصغر من الناس، فإنه يوفر أيضا تفاصيل أكثر عن حياتهم وعملهم.

منهج فردى وجماعى يعكس الصورة كاملة

كان المنهج المختار لتحقيق هدف الدراسة الحالية ثنائيا، يعمل أولا على مستوى الفرد، وثانيا على مستوى الجماعة. وقد كان التركيز فى المقام الأول على الصناع المستثمرين كأفراد. واستند اختيار هؤلاء الأشخاص إلى حد كبير على توافر المعلومات التى يمكن تتبعها عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن، بغية التعرف على حياتهم وأسلوب عملهم وحياة أسرهم فى تطورها بالنسبة للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة.

وللقيام بهذا، ركزت الدراسة على المعاملات والمنازعات والتقاضي والشؤون العائلية وعقود الزواج وحجج التركات الخاصة بالصناع فرادى. وهكذا، أمكن تتبع الحرفيين والصناع أفرادا وأسرا وهم يعملون فى أنشطة تتعلق بحرفهم أو لا تتعلق بها. وقد مكنّ هذا المنهج من تحديد حياة الأفراد فى أبعادها المختلفة، من معرفة ما كان عليه المستثمر فى تنظيم مشروع وما هو السياق الذى أدى فيه عمله، كما أتاح التعرف على التغير الذى حدث بين فترة وأخرى، أو بين جيل من الصناع والجيل الذى يليه. وبذلك يمكن أن يتجلّى لنا مجمل سلوكهم وتصرفاتهم. ويتيح لنا هذا المنهج التعرف على موقع الصناع ونشاطاتهم فى الصورة الاجتماعية الاقتصادية الأكبر. وللقيام بهذا، كان لا بد من دراسة مختلف جوانب حياتهم وعملهم. وعلى المستوى الثانى ركزت الدراسة على دور هؤلاء الصناع المستثمرين فى إطار الأسرة التى ينتمون إليها والتى أحيانا لعبت دورا فى الأعمال التى قاموا بها، كما ركزت على دورهم داخل طوائفهم.

ولفهم حقائق أحوال الصناع فهما كاملا، يتعين استكشاف ما وراء تنظيم الطائفة. فالطائفة باعتبارها مؤسسة لا يمكنها أن تفسر كافة أنشطة الصناع، كما لا يمكنها أن تبين على نحو كاف التباينات بين مختلف الصناع، وفى النهاية فإنها لا تظهر التغيرات على مرّ الزمن. والواقع أن دراسات الطوائف هى حاليا النهج الذى يشيع استخدامه بشكل أكبر لدراسة الصناع والحرفيين: وقد أثْرت هذا المجال فى

السنوات الأخيرة، دراسات عن الطوائف فى القدس وفى إسطنبول وفى دمشق وفى حلب وفى مدن أخرى كثيرة. بيد أن الطائفة لا تمثل سوى بعد واحد من أبعاد حياة الصناع، وبالتالي من المهم أيضا دراسة نشاط الحرفيين والصناع خارج هذه الهياكل وبصورة مستقلة عن قواعدها. ولا ريب أن العلاقة بين الصانع وطائفته كانت جزءا مهما من حياته. فقد كانت الطوائف تستطيع من خلال قوانينها، أن تقيد مستوى معينا من المنافسة بين أعضائها وبذلك تحد من الممارسات الرأسمالية. ومع ذلك، فقد أعيد تنظيم طوائف معينة، خاصة فى فترة لاحقة، بطريقة جعلتها هى نفسها تقوم بمشروعات استثمارية، لكنها كانت تعمل فى إطار قوانين الطائفة. ولا ريب أن غالبية الصناع كانوا يعملون فى إطار الطوائف وغيرها من المؤسسات مثل الأسر ويلتزمون بقواعدها. ولكن ليس هذا هو الإطار الوحيد لدراستها. فالواقع أن الطائفة كانت واحدا من عدة بنى وشبكات كان لها بعض الوزن فى حياة الصناع وتنظيم إنتاجهم. وقد أتاح هذا المنهج البحث فى مختلف أبعاد حياة الحرفيين والصناع، وإمكان إيجاد الصلات بين العمل والأسرة، بين النشاط المهنى والأبعاد الثقافية لحياتهم.

وإذ استندت الدراسة الحالية إلى التصنيف الاقتصادى للحرفيين والصناع حسب ثروتهم، الذى وضعه رايموند، فقد ركزت على مجموعتين من الصناع برزتا على نحو خاص فى المصادر المستخدمة، وكانتا تنتجان سلعا لها وزن معين فى الاقتصاد: المعصرانية؛ الذين ينتجون الزيت من بذرة الكتان، وصناع المنسوجات. وكانت كلتا المجموعتين، عمال النسيج والمعصرانية، تشكلان جزءا من الطبقات العليا من الصناع، ويُدْرَجون بين الصناع المزدهرة أحوالهم فى تصنيف أندريه رايمود الذى يستند إلى وثائق تركاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت أعداد عمال النسيج والمعصرانية غفيرة. ومقارنة بحرف معينة كانت تضم عددا قليلا يبلغ بضع عشرات من الأعضاء، قدر أن عمال النسيج بلغوا نحو ١٢ ألف شخص (ينتمون لطوائف مختلفة ولهم تخصصات مختلفة) وقدر أن عدد

المعصرانية بلغ نحو ألفين، كانوا كلهم مرتبطين بطائفة واحدة. وكان عمال النسيج ينتجون واحدا من أكثر المنتجات التى يشتد عليها الطلب محليا وفى الأسواق الدولية على حد سواء، حيث إن نحو خمس صادرات مصر فى أوائل القرن الثامن عشر كانت من المنسوجات.

وكانت دراسة عمال النسيج مهمة على صعيدين. ففى المحل الأول، وبسبب أهمية المنسوجات فى الأسواق المحلية والدولية، كانت علاقات وثيقة من مختلف الأنواع تربط هؤلاء الحرفيين والصناع بالتجار. وكان التجار يشركونهم أحيانا فى شبكاتهم بصفات مختلفة، مثلا لجمع المنسوجات من الأسواق من أجل تصديرها. وفى المحل الثانى، دعم عمال النسيج أعمالهم داخل طوائفهم الخاصة فى الوقت الذى كانت الطوائف تحوّل نفسها إلى نوع من مشروعات الأعمال، وربما فعلوا ذلك للدفاع عن أنفسهم ضد افتئات أهل السلطة. وكان اختيار مجموعة واحدة من الصناع تنتمى إلى حرفة معينة مفيدا من جانب آخر. فقد أتاح تتبع هؤلاء فى مختلف جوانب حياتهم وفى الوقت نفسه مكّن من المتابعة الوثيقة للتغيرات والتطورات الطارئة على طريقة عملهم.

وعلى صعيد المصادر، كثيرا ما ظهر المعصرانية فى سجلات المحاكم كأفراد وكطائفة على حد سواء، مما يجعل من السهل على الباحث التوصل إلى مادة مسهبة وممتدّة زمنيا فيما يتعلق بممارساتهم، وتنظيمهم، وقيادتهم، وشبكة علاقاتهم مع الصناع الآخرين، ومع موردى المواد الخام، ومع تجار التجزئة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان عددهم غفيرا وبارزا فى سجلات محكمة الزاهد ومحكمة باب الشعرية الواقعتين فى شمال المدينة. وذلك هو المكان الذى كان كثيرون منهم يمارسون فيه حرفهم ويعيشون، لقربه من المدخل الشمالى للمدينة حيث كانت تفد الغلال والحبوب والبذور الواردة من ميناء بولاق، إلى القاهرة. وعلى ما يبدو، فإن المعصرانية هؤلاء كانوا ينتجون أساسا من أجل السوق المحلية، رغم أنه كان هناك بعض التصدير لزيت بذرة الكتان المسمى بزيت حار

وبزيت حلو. وعلى هذا الصعيد، يبدو أنه من المهم التمكن من متابعة هؤلاء الصناع لمدة تربو على القرن ونصف القرن لتبين كيف تطورت ممارستهم وتنظيمهم وقيادتهم وعلاقاتهم بمؤسسة السلطة طوال هذه الفترة الزمنية؛ وذلك بغية ملاحظة التغير بطريقة عملية، انطلاقا من فكرة أن بعض هذه التغيرات ربما كانت مهمة بالنسبة لصناع آخرين أو ربما شكلت نمطا يمكن أن تكون دراسته مفيدة فى البحوث القادمة؛ ولهذا السبب كان فى الإمكان تحليلها على المدى الطويل بغية فحصها فى سياقات مختلفة، فى ظل وضع هؤلاء الحرفيين والصناع كأعضاء فى أسر، وكأعضاء فى طوائف أو رؤساء لها، وفى المجتمع بصفة عامة.

ربما كانت هناك مشكلة منهجية متعلقة بكيف كانت هذه الطائفة المعينة تمثل الصناع بصفة عامة. وللتغلب على هذه المشكلة، كانت هناك حاجة مستمرة للمقارنة بين الصناع وغيرهم بغية تبين أين يشكلون نموذجا وأين لا يعدّون كذلك.

وبتحليل حرف معينة عن كثب، أمكن تفسير أبعاد محددة فى تاريخ الطوائف ووضعها فى سياق رأسمالية الصناع. والواقع أن المعصرانية، كطائفة، لعبوا دورا فى بعض التطورات المهمة التى حدثت عند نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. فأولا: كانوا في تحالف مع الطبقة الحاكمة، وكانوا مصدرا فى تكوين بيت مملوكى هو بيت الجلفى. ثانيا: يمكن القول بأن هذه العلاقة الوثيقة بين الطائفة والطبقة الحاكمة كانت فى طليعة تطورات مماثلة فى المستقبل توجت بهيمنة محمد علي على الطوائف.

التسلسل الزمنى

الفصول التالية هى تقويم زمنى (حوليات) تقريبى. ويقدّم الفصل الثانى المعنون "الصناع المستثمرون" الذى يندرج فى إطار الفترة ما بين العامين ١٥٨٠ و١٦٥٠، تعريفا للصناع المستثمرين مع ذكر الأحوال التى سادت فى الجزء الأول

من القرن السابع عشر والتى سمحت بظهورهم. وهو يركز أساسا على فترة الاندماج فى التجارة الدولية بدون حدوث تهميش للاقتصاد المصرى؛ أى على الفترة التى أصبحت فيها مصر ومناطق أخرى فى أقليم البحر المتوسط جزءا من تيارات تجارية عالمية آخذة فى النمو بصورة وثيقة فى وقت سبق قيام الاقتصادات التابعة. ثم ينتقل إلى حالات فردية لبعض الصناع المستثمرين فى المشروعات ويحدد الممارسات الرأسمالية التى كانوا يضطلعون بها.

ويغطي الفصلان التاليان (الثالث والرابع) السنوات ما بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. ويؤكد الفصل الثالث المعنون "الحراك الاجتماعى" أن الأحوال السائدة فى تلك الفترة سمحت بمستوى عال من الحراك، تبدى فى ظهور الطبقة العسكرية فى الاقتصاد والحراك بين أعضاء مجتمع الصناع.

ويتتبع الفصل الرابع أسرة الجلفى، "المعصرانية والأمراء"، مسار حياة أسرة من المعصرانية كانوا أصل بيت مملوكى، ويضع هذه التطورات فى السياق السياسى والاقتصادى لزمنها. ويتتبع حياة أحمد الجلفى، وهو فى الأصل معصرانى، عبر أربعين عاما. فقد تحول من معصرانى إلى تاجر كبير إلى ملتزم، وكان مماليكه الذين تزوجوا من بناته ومماليك مماليكه، مصدر بيت الجلفى الذى أصبح من أشهر البيوت المملوكية بعد وفاته (١٧٠٩).

ويتتبع الفصل الخامس المعنون "الرأسمالية المتضاربة" العقود الأولى من القرن الثامن عشر، معتبرا الطبقة العسكرية الناشئة قوة سياسية، ويدرس محاولتين للتدخل فى الحياة الاقتصادية والشبكات الرأسمالية التى شكلتها والتى استحوذت فى نهاية المطاف على بعض أنشطة الحرفيين والصناع المستثمرين. ولتوضيح المسألة، فإنه يدقق فى العلاقة بين طائفة المعصرانية والطبقة العسكرية.

ويتناول الفصل السادس "التتجير" الذى أرجعنا تاريخ ظهوره وتفاعله، بشكل تقريبى، إلى منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخره، ويتتبع أثر مقاومة

الطوائف لهذه التحديات، مقاومة محاولات الافتئات من قبل الطبقة المملوكية الحاكمة فى البدء، ثم مقاومة الطوائف للتقارب المتنامى مع النظام الرأسمالى العالمى الذى هدد أسباب رزقها، فى أواخر القرن الثامن عشر حول العام ١٧٦٠ مع بداية حكم على بك وخلفائه.

وتبحث الخاتمة (الفصل السابع) ما أصبح عليه الحرفيون والصناع فى القرن التاسع عشر.

الفصل الثانى

الحرفيون والصناع المستثمرون: الممارسات الرأسمالية فى مناخ غير رأسمالى

الأحوال التى سمحت بازدهار الحرفيين والصناع المستثمرين

ينظر هذا الفصل الذى يركز على الحقبة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر (١٥٨٠-١٦٠٠) إلى منتصف القرن السابع عشر(١٦٥٠)، فى أحوال الحرفيين والصناع المستثمرين، وفى الظرف الذى سمح بظهورهم، ألا وهو الانخراط بصورة أوثق بتيارات التجارة العالمية واتّساع نطاق الإنتاج. ويبين أن الحرفيين والصناع المستثمرين غالبا ما ربطوا نشاطهم بمنتجات رئيسية كان لها بعض الوزن فى الاقتصاد، ثم يلحظ هجينيّة هاتين الفئتين اللتين تقاسمتهما دائرتان اقتصاديّتان مختلفتان إلى حدّ كبير، تتعلّق إحداهما بالاقتصاد الحِرَفى التقليدى والأخرى بالاقتصاد الاستثمارى الذى انبثقت منه "رأسمالية الحرفيين والصناع". ويدقّق الفصل أيضا بالطريقة التى كان هؤلاء يحيون انتمائهم كجزء لا يتجزأ من جماعة الحرفيين بينما كانوا يضطلعون فى الوقت نفسه بممارسات رأسمالية. فقد أداروا أعمالهم وفق أسس رأسمالية، وانخرطوا فى أنشطة متعددة تدرّ المال عليهم رغم تواضعها، وصانوا فى آن واحد العلاقة الوطيدة بين الأسرة والعمل.

ومما يطرحه الفصل الحالى أن ظروف معيّنة أدّت إلى ظهور بعض الممارسات الرأسمالية فى الحرف التقليدية، كما أدّت إلى ظهور مستثمرين من بين الحرفيين والصناع. وهو يدقّق أيضا فى شخصية هؤلاء استنادا إلى نموذج محدد للأفراد أو لأسر الحرفيين والصناع الذين تخطّى عملهم أنشطة جماعتهم النمطية ليشمل عددا من الصفقات المربحة ماليا. وسوف يتفحّص هذا الفصل الأحوال التى شجعت ظهور حرفيين وصناع مستثمرين مع الإشارة الخاصة إلى التوسّع الكبير للتجارة العالمية بحلول نهاية القرن السادس عشر، علما بأن هذا التوسّع قد ارتبط بالنمو الاقتصادى العام من ناحية، ومن ناحية أخرى وبصفة أخص، بذلك الحراك الاستثمارى. وقد شهدت العقود الممتدة بين نهاية القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر نشاطا تجاريا ضخما ربما ارتبط جزئيا، بتجارة عالمية أكثر كثافة وأدّى إلى أن قطاعات اجتماعية مختلفة قد أدركها التتجير بدرجة أو بأخرى.

وسوف نلقي الضوء على الجدال الدائر حول ما إذا كان للتجارة العالمية المتنامية وتدفق النقود تأثيرا تجاوز مجتمعات التجار الكبار ليصل إلى فئات اجتماعية أخرى، كصغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت فى المدينة، مع تفاوت وزن هذا التأثير ومدى انتشاره. كما يبيّن هذا الفصل أن التجارة الدولية لم تكن تمثل تهديدا للاقتصاد المحلى، خلافا لما أصبحت عليه لاحقا، إنما كانت حافزا له.

وبقول آخر، لقد حدث فى هذه الفترة ولمدة تبلغ نصف قرن تقريبا، من أواخر القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر، ولأسباب سنناقشها، توسع في الممارسات الرأسمالية من أدنى، أى رأسمالية الحرفيين والصناع التى تقدمت إلى مركز الصدارة، ووجد الحرفيون والصناع المستثمرون أن مجال نشاطهم قد توسع. ومقارنة بعمل الحرفى العادى فى ورشته وبيعه لمنتجه عند الانتهاء من صنعه، يبدو أن هؤلاء المستثمرون الصغار قد أداروا حرفهم وفق أسس إدارة الأعمال، واستثمروا فى مشروعات شتى بهدف تعظيم الربح. وقد أدت شبكة علاقات العمل الخاصة بهم عملها داخل الطائفة وخارجها على حد سواء، وفى أوقات أخرى انخرطوا فى مراحل الإنتاج المختلفة، بدءا من الحصول على المواد الخام من المناطق الريفية، إلى عملية الإنتاج، وبيع منتجاتهم تبعا لنظام البيع بالجملة. واستطاع المستثمر الصغير أن يتشعب إلى مجالات أخرى غير حرفته، وأمكنه التوسيع بأنشطته فى نطاق جغرافى أتاح له التغلغل فى المناطق الريفية. ومن ثم، فإننا نتحدث عن شبكة مركبة من العلاقات تتجاوز شبكة الحرفى والصانع البسيط الذى ينتج منتَجه ويبيعه.

وبغية تمييز هذه الظاهرة عن أنشطة التجار، سوف نطلق عليها "رأسمالية الحرفيين والصناع". وفى ذلك الوقت، خلال السنوات الأولى من القرن السابع عشر، كانت "رأسمالية الحرفيين والصناع" تقف نوعا ما فى الجانب الآخذ فى النمو فيما يتعلق بالممارسات الاقتصادية الأخرى، لأسباب يمكن أن نطرحها على بساط البحث، مبقية فى الوقت نفسه على وضعيتها داخل شريحة اجتماعية اقتصادية أكثر تواضعا من طبقة التجار الكبار.

وهنا يتبدى عدد من التداعيات. تنظر الدراسة أولا، فى "القطاعات الرأسمالية فى مناخ غير رأسمالى" وفقا لتعبير مكسيم رودنسون Maxime Rodinson. ومثلما سنفصل لاحقا، كان النشاط الاستثمارى فى إدارة الأعمال الخاصة ببعض المجموعات يندرج ضمن نظام أعمّ لم يكن رأسماليا. فمن ناحية، كان هؤلاء المستثمرين الصغار يشرعون بالاستثمار فى مجالات شتى، ويديرون ورشهم كمشروعات أعمال صغيرة.

ثانيا: يتم ربط النشاط الاستثمارى عادة بالتجار الكبار، بيد أنه فى تلك الفترة، انتقلت التقنيات والآليات المألوفة لدى التجار الكبار إلى عدد من الحرفيين والصناع. مما يدعونا إلى الحديث عن ممارسات رأسمالية تسربت إلى أسفل، إلى أشخاص لا ينتمون للنخب. والحقيقة أنه لا يمكن تصنيف الممارسات التى شرع فيها الحرفيون والصناع ضمن ممارسات الرأسمالية التجارية حتى إذا استخدم المستثمر الصغير بعض هذه الآليات والممارسات التى توافرت للتجارة. وهذا يعنى أن فهمنا لمصادر الرأسمالية قابلٌ للاتساع. وتبين دراسة رأسمالية الحرفيين والصناع أنهم، وبطرق شتى، استشرفوا التطورات اللاحقة، وأن اتجاهاتهم الرأسمالية كانت تتطلّع إلى المستقبل. وفى بعض الأوقات، كانوا عاملا أسهم فى تحقيق تحولات كبيرة طويلة الأجل.

ثالثا: هناك أيضا تداعيات اجتماعية يمكن أخذها بعين الاعتبار. فمن ناحية، لا بد من التعامل مع قضية التصنيف الاجتماعى المتّبع عادة فى فصل التجار عن الحرفيين على أساس انتمائهم لمجموعات مختلفة، ومحاولة تبيّن ما مدى صحة هذا التصنيف. كان أندريه رايموند ميالا إلى التأكيد على الفرق الضخم بين التجار والحرفيين، وقد استند لإثبات ذلك على متوسط حجم التركات. وبالطبع، لم يحتمل الحرفيون المقارنة أمام التجار الكبار فى هذا المجال. وخلص رايموند إلى أن الفئتين متميزتان وتختلفان تماما الواحدة عن الأخرى. وفى عهد أحدث، وجدت المؤرخة الكورية جيونج يي Jeong Yi فى عملها عن إسطنبول أن عينتها احتوت

على بعض التجار لم يكونوا جدّ أغنياء، وأن بعض الحرفيين كانوا على عكس ذلك من ميسوري الحال، ومن ثم خلصت إلى أن الخط الفاصل بين الشريحتين كان مبهما[1]. وترجّح دراستنا هذه البديل الذى تقترحه يي؛ إذ أنه لا يستند إلى حجم التركات لدى الفئتين وإنما إلى الأعمال والأنشطة المربحة التى انخرط فيها سواء التجار أو الحرفيون والصناع. كان الحرفيون والصناع المستثمرون جزءا من المجتمع الحرفى، وكانوا ينتمون إلى الطوائف، ويعملون كما يعمل مجمل الحرفيين، إلا أنهم، فى الوقت نفسه وكما سوف يتبين فى هذا الفصل، كانوا يألفون النشاط الرأسمالى وعرفوا الطرق المؤدية إلى زيادة أرباحهم وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، يترتب على وجهة النظر هذه أن الصورة النمطية "للحرفى التقليدى" – الحرفى الجامد الذى لا يتغير ولا يتبدل، والعاجز عن مواجهة التغيير – فى حاجة إلى إعادة تقييم.

تجارة دون تهميش

فيما يتعلق بالتجارة، لا بدّ من التطرّق لقضيتين ذات صلة وثيقة بنشأة الحرفيين والصناع المستثمرين، أولا: يمكن ربط التوسع التجارى الناجم عن تكامل تيارات التجارة العالمية الجديدة بتتجير بعض القطاعات الاجتماعية، وثانيا: لم يترتّب على التجارة القائمة فى تلك الفترة تهميش للاقتصاد الذى غالبا ما كان يعود بالضرر على إنتاج الحرفيين والصناع.

لقد كانت مصر دوما بمثابة مفترق الطرق ومعبرا للتجارة بين الشرق والغرب، تجارة البحر الأحمر، وتجارة البحر المتوسط، والتجارة مع إفريقيا السوداء، وتجارة شمال إفريقيا. وقد لاحظ س.د. جويتاين S.D.Goitein فى

---

[1] Raymond, Artisans 373-377; Eunjeong Yi. "Rich Artisans and Poor Merchants? A Critical Look at the Supposed Egalitarianism in Ottoman Guilds," forthcoming.
أعرب عن شكرى للمؤلف لسماحه لى بقراءة المخطوط قبل نشره

دراسته عن الجالية اليهودية فى الفسطاط فى العصور الوسطى، حيوية أنشطتهم التجارية[٢]. وترجع هذه الحيوية إلى أحوال تجارية مواتية وإلى تشجيع الدولة لمثل هذا النشاط على حد سواء، لا سيما فى عهد الفاطميين (٩٦٩-١١٧١)، وبالتأكيد فى العصر المملوكى أيضا (١٢٥٠-١٥١٧).

وظهرت فى الصورة عوامل جديدة بحلول ١٦٠٠، خاصة عندما اشتد ساعد التجارة العالمية. فأولا، كان إدماج تجارة الأطلنطى فى دوائر تمر بالبحر المتوسط وتصل للهند وجنوب شرق آسيا يعنى أنه لأول مرة، تنشأ روابط بحرية منتظمة، مباشرة أو غير مباشرة، بين مناطق العالم الأكثر كثافة سكانية. وكانت النتيجة تكاملا أوثق بين المناطق البعيدة عن بعضها؛ مما أدى إلى انتشار كبير للتجارة فى الفترة ما بين ١٦٠٠ و١٨٠٠. كان هذا أحد العوامل التى أدت فى نهاية المطاف إلى قيام نظام عالمى حديث. ثانيا لقد ترتّب على التدفق غير المسبوق لسبائك الذهب والفضة المنهوبة من الأمريكتين – والتى كانت أحد المصادر الرئيسية فى تشكيل ثروة أوروبا – ثم ضخها جزئيا فى هذه الدوائر، توسع كبير فى الاقتصاد النقدى والتبادلى. وعلاوة على ذلك، كان التبادل يعتمد بنسبة أكبر على شحن بعض البضائع بالجملة. وقد أسهمت كل هذه العوامل فى اشتداد ساعد التجارة العالمية مقارنة بحقبات سابقة.

ويمكن تحديد ثلاثة مستويات تم فيها تفعيل تجارة مصر فى القرن السادس عشر. أولها تجارة البحر الأحمر. فمنذ النصف الثانى من القرن السادس عشر، نشطت تجارة البحر الأحمر التى كانت جد مهمة بالنسبة لتجارة مصر، بعد انهيار تسبب فيه استيطان البرتغاليين فى جاوة الهند ومحاولاتهم إثارة الاضطراب فى حركة الشحن بالسفن فى المحيط الهندى. والنتائج التى توصل إليها فريدريك لين Frederic Lane بشأن الإحياء الذى عرفته هذه التجارة فى منتصف القرن السادس

[2] S. D. Goitein, A Mediterranean Society, 1, 85-90.

عشر، أكدها مؤخرا جيان كارلو كازالى Giancarlo Casale [٣] فقد انتعشت هذه التجارة وتجدّد نشاطها بدرجة كبيرة حتى بلغت المستويات التى كانت عليها قبل ظهور البرتغاليين بل وتجاوزتها. وبحلول نهاية القرن السادس عشر، أضيف إلى التوابل التى كانت الصنف الأساسى فى تجارة البحر الأحمر البن من اليمن الذى كان له سوق متنامية. وكما حدث بالنسبة لتجارة التوابل، فقد سيطر تجار القاهرة على تجارة البن معظم الفترة التى تغطيها دراستنا. وغطّت شبكاتهم التجارية مساحة جغرافية شاسعة مما أتاح لهم مراكمة الثروات الطائلة.

وكما جاء فى عمل أندريه رايموند، فقد بلغت تجارة البن هذه ذروتها بين نهاية القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر. وخلال هذه الفترة، كان لتجار القاهرة شبه احتكار على تجارة البحر الأحمر وأمكنهم الاستفادة من الخط التجاري بين الشرق والغرب فيما يخصّ التوابل ومن ثم البن والمنسوجات الهندية التى أصبحت من السلع الأساسية لهذه التجارة. وكانت تجارة البحر الأحمر بالنسبة لهؤلاء التجار القاهريين هى الأكثر فائدة حيث أنها سمحت لهم أن يطرحوا فى السوق، بالإضافة إلى البضائع الأساسية التى كانت توفّرها (التوابل والبن والمنسوجات الهندية) بعض المنتجات المحلية أيضا، كالقمح والأرز والعدس والسكر والمسنوجات والجلود وسلعا أخرى كانت تُصدَّر إلى الحجاز.[٤]

---

[3] F. C. Lane, "The Mediterranean Spice Trade: Further Evidence of its Revival in the sixteenth century," American Historical Review 45, 3, (April 1940), 47-58. Giancarlo Casale, "The Ottoman Administration of the Spice Trade in the Sixteenth century Red Sea and Persian Gulf," JESHO 49, 2, (2006), 170-198.

[٤] للإطلاع على دراسة متعمقة للعلاقات التجارية هذه انظر

Raymond, Artisans, 107-156; see also Husam Abdul-Muti, Al-Ilaqat al-Misriya al-Hijaziya fil qarn al-thamin ashir, Cairo: Al-Hay'a al-Misriya al-Amma lil Kitab, 1999

والمستوى المهم الثانى هو التجارة العثمانية التى كانت قد بدأت تتخذ شكلا محددا بعد فترة وجيزة من الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧. وفتح التكامل مع الاقتصاد العثمانى أسواقا جديدة. فقد جرت مبادلات تجارية كثيفة بين مصر وإسطنبول وسالونيكا وإزمير وكذلك مع بلاد الشام وشمال إفريقيا. ولم يحظ هذا القطاع التجارى لمصر بما يستحقه من دراسة مع العلم أن التجارة مع أنحاء أخرى من الدولة العثمانية، كانت بلا ريب تشكّل القطاع الأهمّ. والواقع أن الدولة العثمانية كانت تعتبر اقتصادا عالميا عن جدارة واستحقاق. وهذا يعنى أنها لم تكن كيانا سياسيا فحسب، بل كانت أيضا منطقة تبادلات كثيفة تجرى فى ظروف آمنة نسبيا.[٥] تبين الدراسات جميعا ليس فقط حيوية التفاعل التجارى داخل الأراضى العثمانية، بل أيضا حقيقة أن العلاقات التجارية بين مختلف الموانئ العثمانية ومصر حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت قد تجاوزت الى حدّ كبير تجارتها مع الشركاء الآخرين. وهكذا، ما يبقى ثابتا، رغم تقلبات هذه التجارة التى لا يزال يتعين التدقيق فيها، هو أن التجارة بين مصر والأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية شكلت، طوال الفترة التى تغطيها دراستنا، القطاع التجارى الرئيسى. فقد زودت مصر الموانئ العثمانية بسلع اقتنتـــها من التجارة العابرة (البن، والتوابل، والمنسوجات الهندية)، وبمنتجات زراعية مثل القمح والأرز، وبمنتجات صناعية مثل الجلود والسكر والمنسوجات، واشترت منها سلعا كثيرة. ويتمثل مدى نجاح هذه التجارة فى تطور مرافق الموانئ، لا سيما تلك التى تعاملت مع التجارة العثمانية. ففى السنوات التى أعقبت فتح مصر، اضطلع الولاة العثمانيون بمشروعات كبيرة للتشييد فى بعض الموانئ. فقد تم توسيع ميناء بولاق، وهو الميناء الرئيسى فى القاهرة، وزود بعديد من المؤسسات التجارية، كالوكالات والأسواق والحوانيت والمبانى السكنية. وبالمثل، خضع ميناء رشيد لتوسيع كبير خلال الفترة نفسها.

---

[5] Suraiya Faroqhi, <u>The Ottoman Empire and the World Around it</u>, (London: IBTauris, 2004), 15.

أما المستوى الثالث فيقوم على التجارة مع شركاء أوروبيين. وتثير دراسة هذا القطاع بعض الإشكاليات بمعنى أنه، لم يكن لمدة طويلة قطاعا أساسيا فى المرحلة التى تهمنا، ولا يمكننا أن نلحظ نموا كبيرا فيه إلا فى أواخر القرن الثامن عشر. وحتى عندئذ كان أقل حيوية من التجارة العثمانية. وقد بين دانييل كريساليوس Daniel Crecelius من خلال دراسته للشحن بالسفن أنه حتى فترة متأخرة، أى فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الثامن عشر، كان الشحن الأوروبى أدنى بكثير من الشحن العثمانى. فعلى سبيل المثال، سنة ١٧٧٦، وجد كريساليوس أنه من بين ٨٠ سفينة قادمة إلى دمياط، أتت ٦٨ من الموانئ العثمانية و١٢ من مارسيليا[٦]. وتؤكد هذه النتائج ما انتهى إليه دانييل بانزاك Daniel Panzac فى أن ٧٨% من تجارة الإسكندرية سنة ١٧٨٣ تمت ما بين المناطق العثمانية و٢٣% فقط تمت مع أوروبا. وقد خلص لما يشابه ذلك فيما يتعلّق بميناء دمياط حيث اتجهت ١٦ سفينة فقط إلى أوروبا من بين ٤٩٨ سفينة غادرت الميناء[٧]. ومن الواضح أن التجارة العثمانية المتبادلة فاقت أهميتها بكثير التجارة مع أوروبا. ومن ناحية أخرى، ومع أن هذه التجارة كانت أدنى من القطاعات الأخرى إلى حد كبير، فإنها أدخلت عاملا مهما فى المعادلة. فمن خلال هؤلاء الشركاء التجاريين الأوروبيين، وبالذات البريطانيين والهولنديين والفرنسيين، نشأ الاتصال بين تجارة الأطلنطى وتجارة البحر المتوسط. والسبب فى هذا أنه حوالى الثمانينيات من القرن السادس عشر، كان البريطانيون والهولنديون متلهفين للغاية للدخول فى تجارة البحر المتوسط التى كانت حتى ذلك الحين فى أيدى تجار البندقية؛ وتحقيقا لهذا الغرض سعوا للحصول على تصاريح بالتجارة فى البلاد

---

[6] Daniel Crecelius, "Damiette in the Late Eighteenth Century," Journal of of the American Research Center of Egypt, 27, (1990), 187.

[7] Daniel Panzac, "International and Domestic Maritime Trade in the Ottoman Empire during the 18th century," IJMES, 24, 2 (1992), 259.

العثمانية وظفروا بذلك. وشكل البريطانيون شركات تجارية، مثل شركة تركيا وشركة المشرق، بغرض توسيع نطاق تجارتهم فى البحر المتوسط والبلاد العثمانية. ولكن مثلما بيّن روبرت برنر Robert Brenner ومؤرخون آخرون، فإنه فى مفتتح القرن السابع عشر، كان التجار الإنجليز يبحثون عن واردات، عن سلع يشترونها ويعودون بها إلى إنجلترا، ويدفعون فى مقابلها السبائك التى نهبوها من الأمريكتين؛ لأنه لم يكن لديهم حتى ذلك الحين سوى قليل من منتجاتهم الخاصة التى يستطيعون بيعها.(٨) وبالمثل توسع الهولنديون فى تجارتهم فى البحر المتوسط، إلى درجة أن تجار شركة المشرق الهولندية باتوا يعتبرون، فى عام ١٦١١، أن هذه التجارة هى الأكثر حيوية من أى قطاع آخر فى تجارتهم العالمية(٩). وتنافس كلاهما مع تجار البندقية الذين كانوا قبل ذلك الوقت أشد الأطراف نشاطا فى هذه المنطقة. ولذا يخطئ من يعتبر، فى عام ١٦٠٠؛ أى بعد قرن من فتح طرق الأطلنطى للتجارة، أن البحر المتوسط موقع خلفى منعزل، قليل الأهمية أو معدومها، أو أنه يمثل الإنجاز النهائى ونصر الأوروبيين، كما أشار البعض. فعلى حد تعبير موللى جرين Molly Green فى دراستها لمنطقة البحر المتوسط فى القرن السابع عشر، فإن وجهة النظر هذه "تظل إحدى الانتصارات القليلة الواثقة من نفسها التى لا تحتمل الجدل فى كتابة تاريخ ما اعتدنا على اعتباره توسع الغرب"(١٠).

[8] Robert Brenner, "The Social Basis of European Commercial Expansion: 1550-1650," The Journal of Economic History, 32,1, (March 1972), 369.

[9] Jonathan Israel, Dutch Primacy in World Trade, 1585-1740, Clarendon Press, Oxford,1989, 98.

[10] Molly Green, "Beyond the Northern Invasion: the Mediterranean in the Seventeenth Century, Past and Present, 174, (2002), 46-7; Resat Kasaba, "By Compass and by Sword – The Meaning of 1492," Middle East Report, 178, (Sept-Oct. 1992), 7-8.

ويمكن لهذه الأحوال، التى سادت من نهاية القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر أن تفسر قضيتين. أولاهما: أنه من خلال شركاء التجارة الجدد هؤلاء، أصبح البحر المتوسط مرتبطا بشبكات أوسع، تمتد من تجارة شرق آسيا إلى تجارة الأطلنطى،(١١) وتمثل إحدى مظاهر هذا الاتصال فى تدفق السبائك من الأمريكتين واستخدامها فى شراء السلع من الشرق. وكان قدر كبير من الأموال إما أن يمر عبر الدولة العثمانية أو ينتهى فى مشتروات هناك. ووجدت سلع أخرى من الأمريكتين طريقها إلى البحر الأبيض. ومثال التبغ يشكل توضيحا نموذجيا لذلك فالتبغ كان ينتجه سكان أمريكا من أهل البلاد الأصليين. وبات يحظى بالشعبية عندما انتقل إلى أوروبا خلال القرن السادس عشر. وكانت تجارة التبغ وراء الثروات الضخمة لدى التجار فى فرجينيا وفى إنجلترا(١٢) وظهر فى القاهرة فى السنوات الأولى من القرن السابع عشر، ولا بد أنه كان حدثا مهما؛ حيث إنه ذكر فى كتابات الفترة وألفت الأشعار والقصائد عنه باعتباره تحولا كبيرا، وقد أثار قلق العلماء الذين تجادلوا حول مشروعية التدخين(١٣).

وهناك قضية أخرى ترتبط بحضور هؤلاء الوافدين، هى أنه على الرغم من أن شرقى البحر المتوسط قد ارتبط باتصال وثيق بشركاء تجاريين أوروبيين جدد، فإن هذا الاتصال لم يخلق حتى فترة طويلة لاحقة، اقتصادات مهمشة. ويبدو

---

[11] Mehmet Bulut, "The Role of the Ottomans and the Dutch in the Commercial Integration between the Levant and the Atlantic in the Seventeenth Century," JESHO 45, 2, (2002), 197-230; Suraiya Faroqhi, The Ottoman Empire and the World Around it, IBTauris, London, 2004, 53-54.

[12] D. A. Arnie, "The Commercial Empire of the Atlantic, 1607-1783," The Economic History Review, 15, 2, (1962), 207-209.

[13] Muhammad Afifi, "*Mushkilat Dhuhur al-Dukhan fi Misr*," Arab Historical Review for Ottoman Studies, nos. 17-18, September 1998, 346-351. James Grehan, "Smoking and "early Modern" Sociability: The Great Tobacco Debate in the Ottoman Middle East (Seventeenth to Eighteenth Centuries)," American Historical Review, December 2006, 1354-55.

إجمالا، أن التوسع التجارى الأوروبى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان دافعه عامة البحث عن السلع لشرائها أكثر من السعى إلى بيع منتجات بلاده. بيد أنه خلق اتصالات أوسع وحفز التبادل التجارى. وهكذا، يمكننا أن نستخلص تقويما زمنيا لتوسع التجارة الأوروبية فى الشرق، الذى شهدت الفترات المبكرة منه نشوء اتصالات أوثق حفزت التبادلات ولكنها لم تخلق اقتصادات تابعة.

التوسع فى إنتاج الأصناف المطلوبة فى تجارة الجملة:

فى الوقت الذى كان يشتد فيه نشاط التيارات التجارية العالمية، تبين أن الإنتاج المحلى قد سجّل بعض النمو. وكان هذا الإنتاج يخصّ أساسا السلع التى تشحن بالجملة والتى كانت لها أسواق أكبر نسبيا أو أصغر من أسواق الحرف الأخرى. وكان حرفيون وصناع كثيرين ممن أصبحوا مستثمرين ذوى صلة بهذه الحرف. والفكرة التى يمكن طرحها هنا هى أن الإنتاج المتزايد كان أحد الآثار الجانبية لتجارة عالمية ازدادت كثافة. وكان السكر والجلود والمنسوجات من المنتجات المحلية التى راجت فى أسواق مهمة خارج مصر؛ لذا يمكن الحديث عن بعد دولى للإنتاج دون استبعاد دور التجارة المحلية فى توسّع الإنتاج.

وقد اعتُبر اتجاه مهم من المؤرخين المختصين بتاريخ مصر أن اقتصادها اقتصاد زراعي فى الأساس. ومن المؤكد أنه كان كذلك بالفعل كما كانت اقتصادات معظم البلدان فى الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠؛ إذ لا يمكن إنكار الأهمية الغالبة للزراعة، فقد كانت المنتجات الزراعية، خاصة الغلال والأرز، أهم مكوّنات الصادرات المصرية. ومع ذلك، فإن التيار الفكرى السائد نزع إلى التقليل من شأن القطاع الصناعى، ولم يول الاعتبار الكافى لإنتاج المنسوجات والسكر والزيوت والجلود الذى كان وبقى مهما للغاية لمدّة طويلة من تلك الفترة[١٤]. بعبارة أخرى،

---

[١٤] حسب رأى ديفيد ووشبروك، فإن اتجاها مماثلا لون تسجيل تاريخ الهند. ومؤخرا فقط، حول المؤرخون انتباههم لأهمية إنتاج المنسوجات، انظر كتابه.

ربما جرى التقليل من شأن دور الإنتاج، وبالمثل لم يتم تقصى علاقته بالتجارة الدولية بقدر كاف. فغالبا ما اتخذت الدراسات المتعلقة بالإنتاج سياسات محمد علي الصناعية كنقطة بداية لها، وهى السياسة التى بدأت فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر وانتهت فى العقد الخامس منه، ولا شيء عما سبق ولا عما لحق. وقد رسّخ هذا الاتجاه غياب مصادر حول الموضوع يمكن أن تلقى الضوء على تقنيات الإنتاج وحجمه وعلاقاته، وما إلى ذلك. ويستحق هذا الموضوع إعادة النظر فيه، فعلاوة على ما يستطيع أن يبينه فيما يتعلّق ببعض اتجاهات القرن التاسع عشر، يمكنه أيضا أن يساعدنا فى فهم سياق الحرفيين والصناع المستثمرين فى القرن السابع عشر.

الأدلة الحضرية: توسع أحياء الصناع:

هناك مؤشّر آخر على تطور الصناعات فى القاهرة؛ إذ حدث عند منعطف القرن توسع حضرى كبير فى أحياء يقطنها الحرفيون مثل حى المقس فى شمال غرب القاهرة فى نهاية القرن السادس ومطلع القرن السابع عشر. واكتسب هذا الحي أهميته من الصناعة التحويلية على وجه الخصوص. فمن منطقة قليلة السكان تقع شمال بركة الأزبكية فى نهاية الفترة المملوكية، أصبحت المقس وباب الشعرية بحلول النصف الأول من القرن السابع عشر، من أكبر الأحياء الصناعية فى القاهرة، فيه عدد ضخم من أنوال النسيج، وكذلك المطاحن ومعاصر الزيوت وسرج لعصر زيت السمسم. وقد أقام فى المنطقة عدد كبير من النساجين والطحانين والمعصرانية والسرجانية الذين كانت أماكن عملهم قريبة من بيوتهم. وتم تقسيم عدد من الحدائق والحقول إلى قطع وتأجيرها كأراض للبناء، وكانت

, "South Asia, the World System, and World Capitalism," The Journal of Asian Studies, 49, 3 (Aug. 1990): 479.

حجج الإيجار تُسَجَّـل أمام القضاة فى المحاكم[١٥]. وتبين العقود المتعلقة بقطع الأراضى أن الذين انتقلوا إلى هذا الحى كانوا فى غالبيتهم من الصناع والحرفيين. وأصبح هذا الحى الكبير جدا متخصصا فى الصناعة التحويلية لقربه من الطريق الذى تصل منه المواد الخام. وظل هذا الحى الذى عاش فيه وعمل عدد كبير من الصنايعية والحرفيين فى الصناعة التحويلية، وعمال النسيج والسرجانية والطحانين والمعصرانية، نابضا بالحياة لفترة طويلة.

ووفرت هذه العوامل إطارا مناسبا لعمل الحرفيين والصناع فى إنشاء المشروعات. وكانت سجلات محاكم هذه الأحياء، باب الشعرية والزاهد، مفيدة بوجه خاص فى توفير البيانات عن الحرفيين والصناع وأنشطتهم. ويتفق هذا التوسع الحضرى مع النتائج التى توصل إليها دارسون كثيرون ركزوا اهتمامهم على مدن البحر المتوسط والأناضول ولاحظوا بالمثل أن سكانها قد ازدادوا عددا فى القرن السادس عشر[١٦]. وشهدت الفترة نفسها توسعا حضريا مهما فى المدن الموانئ فى مختلف أرجاء مصر، فى موانئ الأنهار مثل بولاق، وموانئ البحر المتوسط مثل رشيد.

منتجات ربما عانت من بعض التوسع:

وفيما يتعلّق ببعض المنتجات كالجلود تتوافر أنواع أخرى من الأدلة على النمو. فعلى الرغم من أن الدولة العثمانية نادرا ما تدخلت بشكل مباشر فى الاقتصاد أو فى تنمية الصناعة إلا أنه فى السنوات الأخيرة من القرن السادس

---

[15] Zahid 664, (1006/1597); Zahid 666 (1008/1599); Zahid 667b (1011/1602); BA 92 (1020/1611); BA 102 (1035/1625).

[16] Ronald Jennings, "Urban Population in Anatolia in the Sixteenth Century: A Study of Kayseri, Karaman, Amasya Trabzond, and Erzerum," International Journal of Middle East Studies 7,1 (Jan. 1976), 21-57.

عشر، فى ١٥٩٥ على وجه التحديد، شيّد العثمانيون فى باب اللوق مجمعا ضخما للغاية ونقلوا إليه المدابغ القديمة (بغرض توسيعها على الأرجح). والاهتمام السلطاني بمثل هذه الصناعة جدير بالانتباه؛ حيث إن السلاطين العثمانيين لم يقوموا عادة باستثمارات كبيرة فى الصناعات، والمؤكد أنهم لم يفعلوا ذلك فى الأقاليم. ولكن عمل أندريه رايموند، بيّن أنه فى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر تم بناء المدابغ فى عدة مدن عربية. وقد فسر رايموند ما جرى من نقل للمدابغ إلى ضواحي القاهرة وتونس وحلب على أنه دليل على توسع هذه المدن ومن ثم على الحاجة إلى إبعاد المنشآت الخاصة بصناعة مولّدة للروائح الكريهة والملوّثة عن المناطق السكنية. وهذا أمر محتمل إلى حدّ كبير، كما تؤكد البيانات التى صدرت عن مدن كثيرة من حوض البحر المتوسط فى القرن السادس عشر، لا سيما وأن ما حدث من توسع ونمو فى عدد السكان لم يقتصر على المدن العربية إنما شمل مدن البحر المتوسط.

بيد أن هذا الاهتمام بصناعة الجلود يمكن النظر إليه أيضا من زاوية أخرى. فإذا كان السلاطين العثمانيون قد استثمروا المدابغ بهذا القدر، فذلك يعني أنهم كانوا بحاجة إلى المنتج نفسه. وهناك تلميح إلى هذا الموقف فى قضية رُفعَت أمام المحكمة سنة ١٠٤٦/١٦٣٦ بشأن نزاع نشب بين السروجية وصاحب مدبغة لم يزودهم بنوع الجلد الذى كانوا يحتاجونه. وليضفوا وزنا على قضيتهم؛ ذكر السروجية فى تصريحهم للقاضى أنهم يزودون العسكر بالسروج[١٧]. فإذا كانت القوات العثمانية التى تعسكر فى القاهرة يتم تزويدها بالسروج والأحذية محليا، فقد يكون فى هذا تفسير للانشغال السلطانى بإنتاج الجلود والحاجة إلى توسيعه، كما يدل هذا الاستثمار على أهمية الجلود فى التجارة المحلية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، كانت الجلود منتجا أساسيا فيما يتعلق بالتصدير، وكان الطلب عليها يأتى من جهات عديدة.

---

[17] BA 117, 1856 (1046/1636), 410.

وفى قصة السكر إيحاء آخر بأنه حدث توسع فى الصناعة. إن لإنتاج السكر تاريخ طويل فى مصر، وكان يُعَدّ صناعة أساسية فى العصور الوسطى. ويبين عمل المؤرخ اليابانى ت. ساتو T. Sato الأخير أين كان يزرع القصب وينتج السكر(١٨). وقد تعرض فى القرن الخامس عشر لانتكاسة كبيرة؛ لأسباب غير معروفة جيدا. وتم إغلاق معامل (مطابخ) تكرير السكر. ولكن بحلول القرن السابع عشر (١٦٠٠) لم يعد السكر ليظهر مجددا كصناعة أساسية فحسب، وإنما أصبح سلعة أساسية من السلع المعدّة للتصدير. ويبين بحث أندريه رايموند المستند إلى دراسة تركات منتجى السكر، أنهم كانوا ميسورى الحال تماما، وأن مطابخ السكر كانت كبيرة، مقارنة بالورش الحرفية الأخرى. ولم تؤثر منافسة السكر المستورد بصورة سلبية على هذه الصناعة إلا فى أواخر القرن الثامن عشر(١٩).

والحقيقة أن القصة التى يرويها الإسحاقي كاتب حوليات القرن السابع عشر لها دلالتها. فهو يحكى أنه فى عام ١٥٨٧/٩٩٦ عندما كان عويس باشا حاكما، كان هناك أمير يدعى حسين البرمونى يدين للخزانة بمبلغ قدره ثلاثين ألف دينار. وطلب إليه سداده لكنه تأخر فى القيام بذلك، قائلا أن لديه قدرا كبيرا من سكر القصب يغطى المبلغ. وشك عويس باشا فى أنه سيتمكن من هذا، ولكنه رغم ذلك منحه مهلة قدرها ثلاثين يوما يتعين عليه أن يمتثل خلالها. وسأل الباشا "كيف يمكن ذلك، هل يستطيع أى شخص أن يتخيل أنه سيتمكن من الحصول على ١٠٠٠ دينار يوميا من بيع السكر؟". بيد أنه بعد فترة وجيزة، ذهب الأمير حسين بسكره إلى بولاق شيئا فشيئا. وعندما انقضت الثلاثون يوما كان قد باعه مقابل ثلاثين ألف

---

18 T. Sato, "The Origin and Expansion of Sugar Production in the Islamic World," Bulletin of Graduate School of Letter, Waseda University 54 (2008) 5-20.

19 Andre Raymond, "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siecle," Sucre, sucreries et douceurs en Mediterranneanee, Actes de la Table Ronde de l'Institut de Recherches Mediterraneenes et de la Chambre de Commerce et d'Industries de Marseilles (novembre 1987), (Paris, Editions CNRS, 1991), 213-225.

دينار. وذهب إلى عويس باشا ليسدد الدين وتعجب الباشا متساءلا "فى مصر يمكنك أن تبيع سكر القصب مقابل ألف دينار فى اليوم..." وأجابوه "وهذا يمثل إنتاج شخص واحد فقط، وتأتى مقادير أكبر بكثير من السكر برا وعن طريق النهر ليتم بيعها". ويعلق الإسحاقى فى نهاية هذه القصة قائلا "إن هذا القصب من أعظم نعم الله على أهل مصر"[٢٠].

البعد الدولى والبعد المحلى:

كانت مصر تصدّر كثيرا من المنتجات الزراعية مثل القمح والأرز والعدس. وكانت تصدّر أيضا عددا من المنتجات تامة الصنع. وشملت تجارة مصر (إلى أنحاء أخرى من الدولة العثمانية، وإلى ميناء جدة على البحر الأحمر، وإلى شمال أفريقيا وأوروبا) صادرات مثل السكر والمنسوجات والجلود. والمفترض أن هناك ارتباط ما بين التجارة والإنتاج.

وإذا ما حسبنا عدد الحرفيين والصناع الذين كانوا ينتجون هذه السلع التى يجرى تصديرها، صناع النسيج، والجلود، والسكر، والسلع الأخرى المخصصة للأسواق الإقليمية والدولية، فسوف نجد أنهم ربما بلغوا أعدادا ضخمة. وكانت المنسوجات هى أهم الصادرات المصرية، وكانت تشحن بالسفن إلى موانئ البحر الأحمر، وإلى شمال أفريقيا وأفريقيا السوداء، وإلى الشام والأناضول. وفى القرن الثامن عشر كانت فرنسا أهم مقصد أوروبى لهذه المنسوجات المحلية. بيد أننا عندما ننظر فى أمر المعصرانية، نجد أننا نعرف قدرا أقل من المعلومات عنهم؛ لأن الطلب على هذا المنتج (الزيت) كان أقل. لقد تم تصدير بعض منه إلى الحجاز، وكانت هناك بعض الصادرات إلى إسطنبول. لكن القدر الأساسى من

---

(٢٠) الإسحاقى، كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، حرره عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ٢٠٠٣)، ٣٧٠.

الزيوت كان للاستخدام المحلى، كطعام أو كوقود للإضاءة. وهكذا، فإن التركيز على الحرفيين والصناع الذين كانوا ينتجونه يلقى الضوء على مسألة مهمة، ألا وهى أن السوق الدولية لم تكن هى السبيل الوحيد لازدهار حرفة ما أو توسعها، وأن الممارسات الرأسمالية لم تقتصر على سلع التصدير.

معلوماتنا شحيحة فيما يتعلّق بالأسواق المحلية؛ لأن الموضوع لم ينل اهتمام الباحثين بما يستحق. وإذا كان بعض الحرفيين والصناع قد ازدهروا بسبب البعد الدولى للمنتج الذى يصنعونه، فإن صناعا مثل المعصرانية الذين يعصرون بذرة الكتان والقرطم كانوا أيضا من بين الحرفيين والصناع المزدهرة أحوالهم. وهناك بعض الشواهد على أنهم كانوا ينتجون لسوق محلية تتجاوز القاهرة. وقد وصف أوليا شلبى Evleya Celebi، الرحالة التركى الذى وفد إلى القاهرة فى سبعينيات القرن السابع عشر، وصف المعصرانية فى القاهرة – الذين أطلق عليهم مصطلح "زيت حارجية" باعتبارهم ينتجون زيت بذرة الكتان أى "الزيت الحار"– قائلا إنهم كانوا أثرياء لكنهم قذرون وملابسهم ملوثة بالزيوت. ورأى أن إنتاجهم للزيت وتوزيعه إلى كافة أنحاء مصر كان السبب فى تحقيق ثروتهم(٢١). وهناك دلائل أخرى يقدمها لنا مصدر أدبى، "هزّ القحوف"، تبين أن فلاحى الدلتا الذين وصفهم يوسف الشربينى، كانوا يستخدمون زيت بذرة الكتان فى طعامهم، لأنه الدسم الأرخص الصالح للأكل. فعندما كانوا يأكلون الفول مثلا، كانوا يستخدمون هذا الزيت، فى حين كان الأغنياء فى المدن يستخدمون السمن، وزيت الزيتون، أو القشدة(٢٢). وكرر الشربينى مرات عديدة أن هؤلاء الفلاحين كانوا يستخدمون زيت بذرة الكتان فى وصفات مختلفة لإعداد الطعام فى حين أن معظم القرى كان يفتقد

(٢١) أوليا شلبى، سياحة نامة مصر ترجمة محمد على عونى من التركية على العربية (القاهرة، دار الكتب، والوثائق القومية، ٢٠٠٣)، ٤٥٧.

22 Yusuf al-Shirbini, Brains Confounded by the Ode of Abu Shaduf Expounded, Kitab Hazz al-Quhuf bi Sharh Qasida Abi Shaduf, volume 2, edited and translated by Humphrey Davies, (Leiden, Brill, 2007), 342-3.

إلى المعاصر، مما يرجّح أن جزءا من هذه الزيوت كان يأتى من معاصر القاهرة أو بلدات أخرى مجاورة. من الصعب تقدير مدى اتساع هذه السوق، وقليلون كانوا المؤرخين الذين تناولوا الموضوع. وتكشف المعاملات بين معاصر الزيوت فرادى فى القاهرة وعملائها فى المناطق الريفية والمحلية عن وجود شبكة يمتد نطاقها أساسا فى منطقة الدلتا، فى أقاليم مثل القليوبية وسرياقوس. وقد تساعدنا هذه الشبكة على فهم الأسباب التى دفعت أصحاب معاصر الزيوت هذه إلى الانخراط فى ممارسات رأسمالية مكنتهم من أن يصبحوا من صغار المستثمرين. وهنا تجدر الإشارة إلى وجهة نظر ب. باتنايك P. Patnaik الذى أكد أن الاستهلاك المحلى يمكن أن يكون سببا لتطور الأسواق الرأسمالية، وهى وجهة نظر تتعارض مع النظرية التقليدية لدوب وسويزى Dobb & Sweezy اللذين شددا على أهمية الأسواق الخارجية[٢٣].

انكماش فى منتصف القرن

لا يزال التاريخ الاقتصادى للقرن السابع عشر مجالا غير مطروق إلى حد بعيد من قبل الباحثين. إلا أنه يبدو أن الاقتصاد قد انكمش فى منتصف القرن تقريبا. وربما كان هناك عاملان وراء هذا الانكماش. ففى المقام الأول، ثارت مشاكل نقدية خطيرة حوالى ذلك الوقت، مثلما يبين بحث شوكت باموك Sevket Pamuk فنظرا لعدم وجود عملة محلية فى الدولة العثمانية، كان التجار الفرنسيون والإيطاليون والهولنديون يسكّون عملات يختزلون محتواها من المعادن الثمينة إلى نحاس مغطى بطبقة رقيقة من الفضة وينقلونها إلى الدولة العثمانية لتسديد ثمن السلع التى يشترونها، وهي تجارة انطوت على مئات من السفن وأكثر من ٢٠٠ مليون قطعة نقد، حققت أرباحا هائلة للتجار الأوروبيين وكانت لها آثار معاكسة

[23] P. Patnaik, "A Note on External Markets and Capitalist Development," <u>The Economic Journal</u>, 82, 328, (December 1972), 1316-8.

خطيرة على الاقتصاد العثماني[٢٤]. وربما يفسر نقص النقود السبب فى أن مثل هذا العدد الكبير من الصفقات كان يتم بالائتمان، ليس فى القاهرة وحدها، ولكن فى كثير من المدن الأخرى فى الدولة العثمانية، كما أوضحته بجلاء أعمال رونالد جينجر Ronald Jennings[٢٥].

وهناك عامل آخر قد يكون تسبب فى "أزمة القرن السابع عشر"، وهى ظاهرة طُرحت حجج شتى لتفسيرها ومست أجزاء كبيرة من أوروبا، وسببت كسادا فى التجارة العالمية. قليلة هي الأدبيات حول هذه الأزمة وتثير أسئلة عديدة حول ما إذا كانت أزمة أوروبية أو أزمة عالمية[٢٦]. وقد نُسبت إلى عوامل مختلفة منها الانتقال من نظام الإقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا، وإلى تغير المناخ العالمى، وإلى نمو السكان فى القرن السادس عشر الذى لم يوازه توسع زراعي. وكانت قد تجلت فى نقص الإنتاج والتجارة وانكماش الزراعة[٢٧]. وفيما يتعلق بالدولة العثمانية، تربط كارين باركى Karen Barkey هذه الأزمة بالمشاكل السياسية للحكام التى أثارت تمرد الفلاحين[٢٨]، فى حين لاحظت ثريا فاروقى Suraiya Faroqhi انخفاضا معينا فى الإنتاج والتجارة، خاصة فى المنسوجات، خلال

[24] Sevket Pamuk, A Monetary History of the Ottoman Empre, (Cambridge, Cambridge Univ Press, 2000), 149.

[25] Ronald Jennings, "Loans and Credit in early 17th Century Ottoman Judicial Records, the Sharia Courts of Anatolian Kayseri," JESHO 16, 2-3, (Dec. 1973): 168-216.

[26] Eric Hobsbawm, "The Crisis of the Seventeenth Century," Past and Present, vol 5-6, 1954 ; Trevor Aston ed, Crisis in Europe, 1560-1660, Essays from Past and Present, London, Routledge and Keagan, 1970.

[27] Anthony Reid, "The Seventeenth Century Crisis in Southeast Asia," Modern Asian Studies 24, 4, 639-659.

[28] Karen Barkey, "Rebellious Alliances: The State and Peasant Unrest in Early seventeenth century France and the Ottoman Empire," American Sociological Review, 56, 6(December 1991), 701-702.

السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وبالذات فى زمن ثورة الجلاليين، لكن ذلك أعقبه تعاف دفع بالاقتصاد إلى مستوى أعلى فى بعض الأحيان مما كان عليه قبل الأزمة[٢٩]. ورغم أنه لا توجد أدبيات أكاديمية تبين أن مصر كانت جزءا من هذه الأزمة، فربما تأثرت بعواقبها بطريقة غير مباشرة، عندما كان شركاؤها التجاريون يتعرضون لأزمات كبرى.

المستفيدون من التوسع الاقتصادى

كان التجار الذين انخرطوا بشكل مباشر فى التجارة الدولية هم أول المستفيدين من استمرار التوسع. وقد تحققت الثروات وتوسعت الشبكات. وعندما أصبح البن هو الموضة السائدة، احتكروا تجارته حتى أثبتت مزارع البن فى منطقة الكاريبى فى القرن الثامن عشر أنها منافس خطير. فى مثل هذا السياق نشأ تجار كبار مثل إسماعيل أبو طاقية، وأحمد الرويعى، ونور الدين الشجاعى، فى نهاية القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر[٣٠]. هل كانوا الوحيدين؟، إن السؤال الذى يشغلنا هنا هو ما إذا كانت هذه الأحوال قد أثرت على التجار الكبار فحسب أم لا، هل كان لها تأثير أيضا على الاقتصاد بوجه عام أم لا. فإذا حدث ذلك بالفعل، هل يمكن أن نتبين أى تأثير على الحرفيين والصناع على وجه الخصوص، وعلى حياتهم وعملهم؟. وهناك قضية أخرى ترتبط بأولئك الحرفيين والصناع الذين لم يكونوا ينتجون فى المقام الأول لأسواق إقليمية أو عالمية، ولكنهم انخرطوا رغم ذلك فى ممارسات رأسمالية بطريقة أو بأخرى، فى

---

[29] Suraiya Faroqhi, "Crisis and Change 1590-1699," in An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1600-1914, edited by Suraiya Faroqhi, Bruce McGowan, Donald Quataert, and Sevket Pamuk, Cambridge Univ Press, 1994, 452-460.

[30] Nelly Hanna, Making Big Money in 1600, 30, 53.

تنظيم عملهم على سبيل المثال، أو فى علاقاتهم بشأن العمل. ويمكن أن نرجع السبب إما إلى تأثير غير مباشر للتجارة على المجتمع والاقتصاد أو إلى التوسع فى التجارة المحلية والداخلية.

وقد اختلفت الآراء حول هذه المسألة. فهناك وجهة نظر عبر عنها المؤرخ التركى خليل إنالشيك Halil Inalcik الذى أكد فى مقال مشهور له عن التكوين الرأسمالي فى الدولة العثمانية، أن التجار وحدهم تأثروا بتجارة المسافات الطويلة وأن فئات أخرى فى المشهد الاقتصادى مثل الصناع والفلاحين لم تتأثر(٣١). بعبارة أخرى، لقد بقى الحرفيون والصناع بعيدين عن التأثر بهذا النشاط، يمارسون حرفهم وفق الأنماط التقليدية، مثلما لم يتأثروا بالأنشطة الرأسمالية للتجار الكبار. ووجهة نظر إنالشيك تربط بين الصنايعى وبين الاقتصاد التقليدى، والذى كان فيه الصنايعي منتجا شبه مستقل يصنع منتجه ثم يبيعه فى حانوته أو فى ورشته.

ربما تكون قيود عديدة قد حدّت من نشاط الصناع والحرفيين. لقد أشار الباحثون أيضا إلى القيود الدينية، مثل تلك المفروضة على الربا الذى يحرّمه الإسلام، أو أن عدم وجود أحكام فى الفقه الإسلامى بشأن الشخصية الاعتبارية للمؤسسات المالية قد قيّد تطور نشاط الاستثمار فى تنظيم المشروعات(٣٢). وإذا نحينا التفسيرات الدينية جانبا، فقد كان الحرفيون والصناع مقيدين بعدد من الشروط التى حدت من مجال عملهم. فعلى خلاف التجار الكبار الذين عملوا فى إطار الرأسمالية التجارية، والذين توفّرت لهم درجة من حرية العمل لم يحظ بها الحرفيون والصناع؛ إذ كان عليهم أن يتعاملوا فى حياتهم اليومية مع عدد من العوامل يمكن وصفها بأنها مناوئة للسوق.

---

[31] Halil Inalcik, "Capital Formation," 98.

[32] Timur Kuran, "The Scale of Entrepreneurship in Middle East History: Inhibitive Roles of Islamic Institutions," http://www.iisg.nl/hpw/papers/law-kuran.pdf.

كان الحرفيون والصناع يعيشون ويعملون داخل نظم، مثل الطوائف، لم تشجع ممارسات السوق وربما قيدت النشاط الاستثمارى. وقد يكون الحرفى يعمل بالعمولة، وينتج سلعة عندما يطلبها شخص ما ويسدد الثمن، لقلّة الرأسمال المتوفّر لديه. كان هامش ربح الحرفى محدودا؛ حيث إن الأسعار كانت تحددها الدولة أو الطائفة. وكان يمكن لنظام كهذا أن يقيد حرية تبادل السلع. وكان فى مقدور الطوائف أن تمس من خلال قوانينها قضايا التسعير ونوعية السلع المنتجة، وأن تفرض قيودا على ربح أعضاء الطائفة، وعلى الحصول على المواد الخام وتوزيعها بالعدل بين جميع الأعضاء. ولا شك أن هذه القوانين، بغض النظر عمن وضعها، قد عرقلت العمل بقواعد السوق. كان فى مقدور الحرفى أن يعمل للسوق لكنه لا يفلت من قيود قوانين الإنتاج التى تفرضها الطوائف. فالافتقار إلى رأس المال، وقواعد الطوائف، ومستوى الضرائب التى تفرضها الدولة أو الطبقة الحاكمة، كان يمكن أن يشكلوا عائقا أمام التغيير أو التطور. وبالإضافة إلى ذلك، كان الحرفيون والصناع يعيشون داخل مجموعات متناسقة ومتماسكة، الطائفة والحارة والأسرة، وبالتالى كانوا يعتبروا معزولين عن الاتجاهات التاريخية المهمة.

وإلى حد ما، نبعت مثل هذه القيود من علاقة الدولة بالاقتصاد. والواقع أن علاقة الحرفيين والصناع بالدولة كانت، على مشارف القرن السابع عشر (١٦٠٠) مزدوجة ومتضاربة. وكانت عوامل شتى توازنها. فمن ناحية، كانت القيود الناجمة عن جباية الضرائب. وفى الواقع لم يحاول أحد حتى الآن أن يقدّر مدى العواقب المالية لفرض الأموال والضرائب السنوية التى حددتها الدولة العثمانية سنة ١٥٢٤ والتى بلغت نحو نصف مليون عملة ذهبية، تذهب مباشرة إلى خزانة السلطان الخاصة. وكان هذا مبلغا هائلا بمقاييس القرن السادس عشر، وبالإضافة إلى ذلك، كان يشكل جزءا مهمًا من دخل الخزانة العامة للدولة فى إسطنبول[٣٣]. ولا يزال

[33] Halil Sahillioglu, "The Role of international monetary and metal movements in Ottoman monetary history," in Precious Metals in the Later Medieval and Early

السؤال مطروحا عن القدر الذى كان يقتطع من الفائض على دخل التجار والحرفيين لسداد الضرائب. وإذ لا نملك الإجابة الواضحة القاطعة، يمكن فى المقابل الافتراض بأن الحمل قد وقع على الاقتصاد بشكل عام وعلى السكان العاملين، على حد سواء.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدولة تتبع بعض السياسات المناوئة للسوق فتُخضع الحرفيين والصناع لتسعيرة يحددها المحتسب على سلع معينة، وهذه سمة من سمات الاقتصاد الموجه. ومن طبيعة تلك الإجراءات أنها، فى الغالب، لم تكن منتظمة، فتظهر فى وقت الأزمات أكثر مما تظهر فى الأيام العادية. وكان للدولة أيضا متطلباتها بخصوص منتجات معينة، فيخلق ذلك نقصا فى السوق حيث لم يعد يمكن بيع هذه المنتوجات وإشباع الطلب عليها. ومن ناحية أخرى، استطاعت الدولة عندما كانت قوية أن تحد من انتهاكات الملتزمين. ففى السنوات الأولى من القرن السابع عشر، حاولت الطبقة العسكرية مرات كثيرة أن يكون لها اليد العليا فى صراعها على السلطة مع الوالى العثمانى. ويبين كاتب الحوليات أحمد شلبى عبد الغني أن هذه المصادمات كانت متواترة، فأحيانا تكون اليد العليا للطبقة العسكرية، وتغدو للباشاوات فى أحيان أخرى[٣٤]. وإجمالا لم تكن الطبقة العسكرية الحاكمة والملتزمون قد دعموا مركزهم بعد بصورة كاملة وهكذا توافر للحرفيين والصناع مستوى من الحماية من الملتزمين. والأمر ينطبق على أهل السوق إذ كان بإمكانهم اللجوء إلى المحاكم لتنصفهم فى حال تعرّضوا لتعسّف الملتزمين.

Modern Worlds, edited by J. F. Richards, (Durham, North Carolina ,Carolina Academic Press, 1983), 279. Sevket Pamuk, A Monetary History of the Ottoman Empire, (Cambridge, Cambridge Univ. Press, 2000), 98.

(٣٤) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشوات، حرره عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة، مطبعة الخانجى، ١٩٧٨)، ١٢٤-١٣٣.

ورغم أن معظم الحرفيين والصناع كانوا يعملون فى إطار الاقتصاد التقليدى، وينتجون على نطاق صغير، وكانت شبكاتهم لتجارة التجزئة محدودة، إلا أنه يمكن أن نتساءل عما إذا كانت حياة هؤلاء الحرفيين والصنايعية قد بقيت دون أن تتغير ولا تتأثر فعلا بتغيير الظروف حولها لعدة قرون، وإن كانت الأنماط التى مارسوها فى مدينة مثل القاهرة هى تلك التى مارسوها فى إسطنبول أو فى حلب، ويمكن أن نتساءل أيضا عما إذا كانت الأوصاف التى وصفوا بها تنطبق على جميع الحرفيين والصنايعية على حد سواء؟

ويمكن معالجة القضية من زاوية أخرى بوضعها فى سياق أوسع. فقد اعتبر أندريه جوندر فرانك André Gunder Frank أن الاستثمار فى تنظيم المشروعات ظاهرة عالمية ارتبطت بالأحوال التى سادت من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠[٣٥]. وهكذا، فإذا طبقنا وجهة نظره هذه على الأحوال فى القاهرة سوف يتبين لنا أن الحرفيين والصناع المستثمرين هم من تجليات هذه الظاهرة العالمية على مجموعة من الناس لم يكونوا تجارا، ولم يكونوا ينتجون فى المقام الأول لسوق دولية. ربما كان لعواقب هذه التجارة العالمية بعض التأثير على الاقتصادات المحلية.

وقد تباينت عواقب التوسع فى الاقتصاد. وكما سبق ذكره، فقد كان التجار الكبار هم المستفيد الأول من التجارة الآخذة فى التوسع؛ لكنهم لم يكونوا الوحيدين. إذ يمكن أن نتبين تأثير ذلك على التجار الكبار وعلى الحرفيين والصناع العاديين، وإن كان بطرق مختلفة مثلما ستوضح الصفحات التالية، وأن الحرفيين والصناع المستثمرين ظهروا كنتيجة لهذا التوسع الاقتصادى؛ لأن مجال نشاطهم قد اتسع وكانوا يضطلعون بممارسات رأسمالية. بعبارة أخرى، كانت هناك طرق شتى أثرت بها الأحوال العامة على مختلف المجموعات.

---

[35] Andre Gunder Frank, Reorient, 31-32.

عواقب التجارة على صغار التجار والصناع:

كما سبق ذكره، فإن المجموعات المختلفة شعرت بتأثير الأحوال السائدة بصور مختلفة. وسيوضح هذا القسم أن تأثير التتجير كان على التاجر الصغير والحرفي العادى الذى لم يكن يملك أى رأسمال له شأنه، والذى كانت تجارته أو حرفته تزوده بإيراد صغير، ولم تكن الضرائب ترهقه فى الفترة ما بين ١٥٨٠ و١٦٥٠. بعبارة أخرى، لقد مسّ التتجير أعدادا كبيرة نسبيا، حتى وإن كان مسّا رفيقا. ويمكن أن يتمثل تفسير هذا الاتجاه فى أنه اقتصاد آخذ فى التوسع، كانت توجد به درجة من المرونة، على الرغم من القيود التى سبق ذكرها والتى كان الحرفيون والصناع يواجهونها.

وأحد مظاهر هذه المرونة تكمن فى السهولة النسبية فى الانضمام للطوائف أو الخروج منها، أو فى الانتماء لأكثر من طائفة، أو ممارسة المرء لنشاط خارج طائفته. ويبين التمعّن فى سجلات المحاكم فى تلك الفترة أن هذا حدث مرارا وتكرارا، وأنه مسّ عددا كبيرا من الحرفيين وصغار التجار. وفى هذا الصدد يمكن تقديم عدد من التفسيرات؛ فأولا: هناك قضية المنهج التاريخى؛ فقد افترض المؤرخون أحيانا أن الطائفة سيطرت تقريبا على حياة الحرفى والصنايعي، أو على الأقل على نشاطه العملى. والواقع أننا لا نعرف أن هذا هو ما حدث. فالمرء يرتاب فى أنه كان هناك نوع من المبالغة بشأن هذا الأمر. ثانيا: هناك تساؤل حول ما إذا كانت قوانين الطائفة تطبق حرفيا أم لا، أو بعبارة أخرى، إذا كان فى وسع المؤرخ أن يستخدم قوانين الطائفة باعتبارها انعكاسا للحقائق على أرض الواقع؛ فقد استندت عادة الدراسات التاريخية عن الطوائف إلى قوانين الطوائف الوفيرة فى سجلات المحاكم والتى تزودنا بمعلومات ثرية عن الطوائف فرادى. إننا نعرف الكثير عن تعيين شيوخ الطوائف وقوانين الطوائف التى ينبغى أن يتبعها سواء الشيخ أو الأعضاء، وعن عزل الأعضاء لشيوخ الطوائف إن لم يسايروا توقعاتهم. لكن قوانين الطوائف كانت شيئا والممارسة الفعلية كانت شيئا آخر.

ويتعلق جانب آخر من هذا الموضوع بتسلسل مراتب الحرفيين والصناع. وتبين الصفحات التالية أنه كان هناك تسلسل رسمى للمراتب؛ حيث يوجد شيخ الطائفة فى قمة هيكلها ويتعين على أعضاء الطائفة أن يطيعوا أوامره. وكانت هناك حقيقة أخرى موازية لذلك ألا وهى أن الحرفيين والصناع المستثمرين فى مشروعات صغيرة قد ازدهرت أحوالهم وجمعوا أموالا بطرق مختلفة، وأمكنهم فى هذا الصدد أن يصبحوا من أصحاب النفوذ. ولا يمكن للمرء كتابة تاريخ الطوائف على أساس هذه القوانين وحدها، رغم أهميتها كمصدر بالنسبة لتاريخ الطوائف. ويمكن فهم قوانين الطوائف على نحو أفضل بمقارنتها بالممارسة الفعلية لأعضاء الطوائف. إذ كانت قوانين الطوائف هذه تعكس وضعا مثاليا، لكنها لم تكن تتبع حرفيا بالضرورة من قبل الأعضاء جميعا. وعلى المرء أن يضع فى الاعتبار المبادرات التى تجاوزت هذه القوانين.

وأخيرا، فإن نظرة عن كثب للدعاوى فى المحاكم تبين أن الصناع عادة كانوا يضطلعون بأنشطة خارج طوائفهم، وهو الأمر الذى يمكن أن يعنى أيضا أن الطوائف كانت مهتمة بالأنشطة التى تشرف عليها أكثر من اهتمامها بحشد من الامكانيات الأخرى التى كانت تتيحها السوق غير أن الاستفادة منها كان يتم على نحو مستقل عن الطائفة.

التنقل بين مختلف الأنشطة

يدرك كل من عمل على سجلات المحاكم فى القرن السابع عشر تنوع واتساع نطاق الأنشطة اليومية المسجلة على أساس يومى، والتى كان يضطلع بها مئات من التجار والحرفيين الذين يعيشون فى المدينة والتى تبين قدرا من حرية التنقل بين الحرفيين والتجار. وقد تبدت حرية التنقل هذه من خلال السهولة النسبية التى كان يتسلل بها أشخاص من خارج الحرفة أو المهنة إلى أنشطة اقتصادية

معينة، سواء كانت أنشطة مختصة بالتجار الكبار مثل الخواجا إسماعيل أبو طاقية شاه بندر التجار فى أوائل القرن السابع عشر، الذى جاء من بلاد الشام وتغلغل فى دائرة تجار البحر الأحمر، أو أنشطة مختصة بالحرفيين واالصناع، على الرغم من وجود الطوائف التى كان يفترض أن تحد من الدخول. وفى طبعة حديثة من كتاب يوسف الشربينى، "هز القحوف"، لاحظ همفرى ديفز Humphrey Davis الذى تجشم عناء تحرير هذا العمل وترجمته، لاحظ فى المقدمة أن الشربينى بالإضافة إلى نشاطه فى الكتابة والتأليف اشتغل كعامل نسيج وكبائع كتب[٣٦]. وهذا أمر بعيد عن أن يكون حالة فريدة، إذ تؤكد المصادر الوثائقية أن الحرفيين والصناع كانوا يتنقلون عادة بين حرف مختلفة.

مثال لتسرب الحرفيين الأندلسيين إلى مجتمع الحرفيين والصناع:

يمكن أن نجد مثالا مثيرا للاهتمام على هذه التنقلات بتتبع الأندلسيين الذين كانوا قد وفدوا إلى القاهرة مؤخرا، هاربين من الأندلس بعد أن قامت فيها ملكيات كاثولكية. وقد حدثت آخر موجة من الطرد على يد الملوك الكاثوليك فى إسبانيا فى عام ١٦١٠. وفى تلك الفترة، احتوت سجلات محاكم القاهرة إشارات عديدة لهؤلاء الأندلسيين الوافدين إليها حديثا. وتضم هذه السجلات دلائل ليس فقط عن الطريقة التى انخرط فيها هؤلاء المهاجرون الجدد فى مختلف الأنشطة الحرفية فى المدينة، إنما أيضا عن كيفية وصولهم إلى مزاولة أهم الحرف. وقد تبين هذا بجلاء تام فى مجال إنتاج السكر حيث يرجح أن الأندلسيين جاءوا ومعهم خبرتهم وتقنياتهم. ومن الواضح أن منتجى السكر الأندلسيين سرعان ما اندمجوا فى هذه الصنعة، ومارسوا إنتاج السكر فى قلب المدينة وكونوا شبكات من العلاقات فى السوق. ونتبين هذا

[36] Yusuf al-Shirbini, Brains Confounded by the Ode of Abu Shaduf Expounded (Kitab Hazz al-Quhuf bi Sharh Qasid Abi Shaduf), vol.2 English translation, introduction, notes by Humphrey Davies, Leuven Peters, 2007, xvi and xvii.

من النظر فى سجل تركة عاشور حمودة المغربي الأندلسي، السكري، الذى لم يكن لديه مطبخ سكر غزير فحسب، بل كان ينتج أيضا تشكيلة من أنواع السكر مثل سكر حجرات وسكر نبات وقطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحجة تبين أيضا أن هذا الشخص كانت له معاملات مع شاه بندر التجار الخواجا جمال الدين الذهبي. وهذا دليل على أن ما كان ينتجه عاشور ربما كان ذلك التاجر يبيعه إلى سوق إقليمية دولية. وتلك دلائل على سهولة الاندماج فى الاقتصاد(٣٧). وبقدر ما يتعلق الأمر بالحرف، لا توجد أدلة على اندماج هؤلاء الوافدين فحسب، بل أيضا على إسهامهم فى إدخال تقنيات جديدة. هكذا يمكننا قراءة إحدى القضايا المعروضة فى المحكمة أبرم فيها نساج أندلسى للقماش المخملي عقدا مع شاب بغرض أن يعلم الشاب كيفية غزل قماش المخمل، وربما كانت هذه حرفة أدخلها النساج الأندلسي فى المشهد القاهرى(٣٨). والسهولة النسبية التى كان يمكن أن يندمج بها أشخاص كهؤلاء دليل على وجود اقتصاد آخذ فى التوسع وتتجير متنام.

أنشطة متعددة للبياعين:

نظرا لأن مثل هذا القدر الكبير من البحوث عن الصناع وصغار التجار ركز على الطوائف ونشاطاتها وعلى قيودها وقوانينها، فإن المؤرخين لم يتطرقوا إلا بالكاد إلى أنشطة البياعين؛ لأن مثل هذه الأنشطة كان يتم الاضطلاع بها عادة خارج سلطان الطائفة. ومع ذلك، يبدو أن البيع القطاعى كان مشاعا مباحا تماما. وتزخر سجلات المحاكم فى الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٦٥٠ بإشارات لأنواع مختلفة من أنشطة البيع القطاعى، اضطلع بها حشد غفير من الحرفيين والصناع. خلاصة القول أنه ما أن يتجاوز المرء الطائفة، فإن بعدا جديدا كاملا من حياة الحرفيين والصناع يقتحم الصورة.

(٣٧) قسمة عربية، ٣٢، ٥٠٤ (١٠٤١/١٦٣١)، ٣٣١-٣٣٢، للاطلاع على دعوى أخرى أنظر نفس السجل ٥٠٥، ٨٨٠.

(٣٨) دشت، ١٥٠، (١٠٤٣/١٦٣٣)، ٦٣٢.

وكثرة هذه الأنشطة تشكل دليلا آخر على الدينامية الاقتصادية فى الجزء الأول من القرن السابع عشر، الناتج عن تواكب عدد من الظروف الإيجابية، التى أدت لأشكال شتى من التنجير. وكان هذا يمثل أنشطة غفيرة، ولكنها متواضعة، يضطلع بها أصحاب الحوانيت والصناع فى الحضر. وهكذا، فإنه على الرغم من أن صورة الحرفيين والصناع تصورهم عادة بأنهم يمارسون حرفة واحدة بشكل صارم، فإن على النقيض من ذلك نستطيع هنا أن نراهم منخرطين فى أنشطة عديدة خارج حرفتهم. وكان الكثير من مثل هذا يحدث فى بلدات ومدن أخرى. فعلى سبيل المثال، فإن دراسة بروس ماسترز Bruce Masters عن حلب، ترسم صورة مماثلة لأنشطة تجارية غفيرة تضطلع بها مجموعات اجتماعية مختلفة[٣٩].

وقد كتب مؤرخون ورحالة كثيرون عن الأشخاص الذين كانوا يذهبون للحج إلى مكة والمدينة، حيث يجتمع الحجاج من كل أرجاء العالم الإسلامى، ويستغلون المناسبة للتجارة فى السلع التى حملوها معهم. وجعلت هذه الأنشطة من أماكن الحج مراكز تجارية مهمة. فقد كان الحجاج يأخذون معهم كل ما يستطيعون حمله على أمل أن يبيعوا هذه السلع بربح، ويشتروا سلعا أخرى لإعادة بيعها عند عودتهم إلى بلادهم. وحتى الأشخاص العاديين الذين لم تكن التجارة هى مجال نشاطهم الاقتصادى كانوا يأخذون معهم شيئا يستطيعون بيعه خلال الحج وإعالة أنفسهم. ولدينا تقرير مستقى من المصدر مباشرة كتبه كاتب القرن الثامن عشر، محمد حسن أبو ذاكر، وهو موظف بالأوقاف بحكم مهنته، ذهب إلى الحج سنة ١١٥٨/١٧٤٥، وكتب فى مذكراته عن رحلته فذكر أنه أخذ معه عددا من السلع على أمل بيعها فى المدينتين المكرمتين: بعض الأرز، وبعض الغلال، ولفتين من ورق الكتابة، وثلاثمائة إبرة، ورطل من الخيط القبرصى، ورطلين من الخيط العادي، وقليل من التوابل، وبعض الثوم وبضعة أصناف أخرى استطاع أن يضعها

[39] Bruce Masters, The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, (New York, NYU Press, 1988), 48-9.

في جعبته. وفور وصوله إلى جدة، تأكد من أن التجار هناك يعلمون بأن لديه ورقا وخيوطا وإبرا للبيع. واهتم التجار بالأمر على الفور واشترى خواجه هندى كل ما كان لديه، ودفع ثمن مشترياته نقدا وفى الحال. والشيء الوحيد الذى بقى مع أبو ذاكر كان بعض خيوط الحرير؛ لأن سعرها انخفض بشدة بفعل رائحة الثوم، ولم يستطع بيعها إلا فى اليوم الأخير(٤٠).

وكثيرا ما جرى تصوير الحج باعتباره مناسبة لمثل هذه المبادلات. والواقع أن هذا النوع من التجارة الصغيرة الذى كان يجرى على أساس متواضع لم يقتصر على الحج. وكان يتم يوميا فى المدينة على يد أفراد يزاولون حرفتهم أو تجارتهم، وينخرطون في الوقت نفسه فى نشاط تجاري صغير إما لمرة واحدة أو يكررون التجربة، عندما تتوفر الفرصة أو يكون الوقت مواتيا. إن المعلومات التى وجدناها فى سجلات المحاكم عن النصف الأول من القرن السابع عشر، تجعلنا نعتقد أن هؤلاء الباعة كانوا كثيرين وأنهم كانوا منخرطين فى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة الصغيرة. ولا ينبغى الخلط بينهم وبين الحرفيين والصناع المستثمرين فى مشروعات؛ إذ إن الفرق بين المجموعتين كان يتمثل فى بعض الأحيان فى طريقتهم لاستخدام العمالة، وفى أحيان أخرى، كان يتمثل فى أنهم يتولون تنظيم عدد من الأنشطة الاقتصادية والإشراف عليها دون أن ينخرطوا فيها بالضرورة. كانت هناك قاعدة عريضة من البياعين وأهل السوق والتجار الصغار والحرفيين الذين جمعوا بين ما توفر لديهم من مبالغ صغيرة وبين استخدام الائتمان للقيام بأنشطة تجارية صغيرة، وإذا ما توفر لديهم مبلغ إضافى زائد، كانوا يقومون بذلك بغير انتظام ولأجل قصير فى معظم الأحيان. كانت هذه هي ممارسات للسوق موجودة فى أنحاء كثيرة من العالم.

---

40 Muhammad Hasan Abu Dhakir, Untitled Manuscript, Bibliotheque nationale Paris, fonds arab no. 4643.

وكان يعمل بها عدد كبير من الصناع يهتدون بقوانين الطوائف وينتجون، بما يتوفر لهم من موارد محدودة، سلعا قليلة بقدر ما يستطيعون بيعه، بأسعار لم تكن قائمة على المنافسة من أجل الحفاظ على معاملة عادلة للأعضاء. وتعايش هذا الأسلوب مع أساليب الحرفيين والصناع الأكثر توجها نحو السوق. فقد كان الحرفيون أو أصحاب الحوانيت يضطلعون بصفة عرضية، بصفقة أو بمعاملة تنطوى على مبلغ متواضع من النقود. وعندما لم تكن النقود متوافرة، كانت المعاملات تجرى بالائتمان. ولم يكن مثل هذا النشاط يرتبط عادة بعملهم المعتاد. وربما كان السبب الذى دفع كثيرين منهم للقيام بهذا هو أن حرفهم لم تكن تستطيع أن تستوعب مزيدا من الإنتاج، أو أن النشاط الخارجى يمكن أن يدر بعض الإيراد الإضافى.

ويمكن أن نتتبع أنماطا معينة من هذه الأنشطة كان معظمها أنشطة تجارية وليست إنتاجية. وكانت هذه الصفقات تتكون من مشتريات صغيرة من سلع يستطيع الحرفيون أن يبيعونها ثانية بربح. ونظرا لأن الهدف كان يتمثل فى جنى قليل من النقود؛ فقد كان الحرفيون عادة يختارون السلع التى يسهل التصرف فيها. ولذلك، فإنه كثيرا جدا ما كانت تتم الاستثمارات فى الأغذية الشائعة. فقد كان أناس كثيرون منخرطين فى البيع القطاعى للفول والدقيق والجبن. وكانت هناك صفقات أقل تكرارا ومع ذلك شائعة، تتم على كميات صغيرة من المنسوجات؛ لأن المنسوجات كانت أهم منتج بعد المواد الغذائية. وكانت المبالغ المنخرطة فى هذه الصفقات متواضعة أو قليلة: فالطحان الذى كان يرتحل إلى مكة للحج، كان يقترض بعض النقود (٥٠ قرشا) من شخص فى القاهرة ليشترى منسوجات له ويعود بها إلى القاهرة، وكان له أن يحتفظ بمبلغ معين من المال لنفسه[٤١]. وقد أسس زيات واثنان من زملائه شركة تتكون من جمل وحمارين بالإضافة إلى قدر معين من الجبن والعسل. وصحب الثلاثة الحجاج إلى مكة فى سنة ١٦١٦/١٠٢٥،

[41] BA 100, 1552 (1026/1616), 236.

وباعوا جبنهم وعسلهم للحجاج الذين كانوا يسافرون فى صحبتهم. وفى نهاية الرحلة، تم تقسيم الأرباح إلى ثلاثة حصص متساوية(٤٢). وفى مشروع كهذا، يقل احتمال الإخفاق فى بيع كل ما يحملونه. وأبرم زيات صفقة تسمى "سلام شرعى" وتتكون من بيع عاجل وتسليم آجل للسلع فى سنة ١٦١٦/١٠٢٦ مع فلاح من نواحى قليوب، وكان عليه أن يسلم ١٠٠ قنطارا من اللبن دفع له الفلاح مقابلها نحو ٢٠ قرشا(٤٣). وحقق مؤدب أطفال فى الكتّاب مبلغا إضافيا صغيرا من النقود ببيع الأقمشة فى وقت فراغه(٤٤). خلاصة القول، إن أنشطة السوق كانت تجري يوميا فى المدينة ومع أناس كثيرين نسبيا، بغض النظر عن نشاطهم الاقتصادى الرئيسى.

ويمكن وصف هذه الأنشطة بأنها قصيرة الأجل، ولا تتطلب سوى مبلغ صغير من النقود، ويتم الاضطلاع بها بأسلوب البيع القطاعى. وكانت بالنسبة لكثيرين صفقات عرضية وليست صفقات يتم إجراؤها بصورة منتظمة ومنهجية. وفى ضوء تواضع المبالغ المستثمرة فيها، تبين لنا أمر واحد: أن هؤلاء الباعة والحرفيين لم يكونوا يعيشون فى مستوى الكفاف، وأنهم كانوا يحققون ما يكفى للبقاء؛ ولادخار بعض الشيء للقيام باستثمارات إضافية ترفع إيراداتهم. وهذا يعنى ضمنا أن جباية الضرائب كانت معتدلة، وكانت تسمح للحرفيين والصناع بالاحتفاظ بقسم من إيراداتهم يزيد عما يحتاجونه لمجرد البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، فربما كان لهؤلاء القوم تأثير على الاقتصاد لأنهم كانوا كثيرين. وانخراط أشخاص كثيرين فى صفقات صغيرة – تتعلق بالمنسوجات مثلا – يمكن أن يعد دليلا على أن النساجين كانوا ينتجون أكثر مما يستطيعون بيعه شخصيا، ونتيجة لذلك؛ استخدموا طرفا ثالثا لمساعدتهم فى تسويق منتجهم، وهكذا ساعدت أنشطة الاتجار

---

42 BA 98, 2161 (1025/ 1616), 415.

43 BA 100, 1529 (1026/1616), 232,

44 BA 122, 2579 (1052/ 1642), 466.

الصغيرة هذه فى توزيع منتجاتهم فى السوق المحلية. وكانت أنشطة هؤلاء الباعة تدلّ فى الوقت نفسه على حيوية معينة تنبض فى عروق الاقتصاد، وقد ساعدوا هم أنفسهم على حفزه بدرجة أكبر من خلال الأعمال الكثيــرة الصغيــرة - لكنها المتكررة - التى اضطلعوا بها.

صغار الحرفيين والتجار الصغار فى سياق اجتماعي أوسع:

ربما أثرت هذه الأنشطة المتعددة التى كان التجار الصغار والحرفيون والصناع يضطلعون بها على أبعاد أخرى من حياتهم، وربما كانت لها عواقب ملموسة أقل أثرت على الصورة التى يراهم بها الآخرون. بعبارة أخرى، كانت الصفقات التى يضطلع بها هؤلاء الأشخاص جزءا من اتجاه اقتصادى، لكن الاقتصاد لا يعمل بصورة مستقلة عن جوانب الحياة الأخرى. إن فصل الاقتصاد عن جوانب الحياة الأخرى يعنى إغفال علاقات معينة مهمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نتساءل عن العلاقة بين الأحوال السابق وصفها وبعض من جوانب الحياة الثقافية، أو ما إذا كانت هناك أصداء ثقافية للأحوال الاقتصادية.

ويمكن علاج هذه القضية من خلال الاطلاع على الإنتاج الأدبي فى القرن السابع عشر. فقد برز بعض الصناع والحرفيين على المسرح الأدبى، ويبدو أن النصوص العامية قد ازدهرت، ومن أشهرها عمل يوسف المغربى "دفع الإصر فى كلام أهل مصر"، وهو قاموس للعامية المستخدمة فى القاهرة، يعود تاريخ كتابته إلى السنين الأولى للقرن السابع عشر[٤٥]. والمغربى نفسه لم يكن فقط حرفيا فى الأصل قبل التحاقه بالأزهر لتكملة دراسته، إنما ساهم بقاموسه هذا بالتعريف بالمفردات التى يستخدمها الحرفيون والصناع، كل حسب حرفته الخاصة، عمال

[45] Liesbeth Zack, Egyptian Arabic in the seventeenth century, a study and edition of Yusuf al-Magiribi's Daf al-isr an kalam ahl Misr, (Utrecht: Amsterdam Center for Language and Communication, 2009).

النسيج، والوزانين للسلع، وأهل السوق.. كانت العامية التى يستخدمها هؤلاء الحرفيين والصناع للإشارة إلى أدواتهم ومعداتهم ومنتجاتهم، هى اللغة التى لا بد أن المغربى ألفها حيث كان قبل دخوله عالم العلم والدراسة فى الأزهر، هو نفسه حرفيا وسليل أسرة من الحرفيين تخصصت فى صنع أغماد السيوف. وهناك أعمال أخرى أجادها الحرفيون والصناع لكنها لا زالت فى حاجة إلى التحديد والدراسة، حيث أن أدبيات الفترة العثمانية لم تجر دراستها بأى درجة مـن التعمق. وقد أشارت دوريس بهرنز أبو سيف Doris Behrens Abuseif مؤخرا إلى عمل من هذا النوع ألفه حرفى، ربما حلاق أو عطار، باللغة العامية[٤٦]. مما يذكرنا بالطبع بحلاق دمشق الذى كتب فى القرن الثامن عشر حوليات معتمدا – كمصدر لما ينقله من أحداث مهمة وقعت فى المدينة– على الأحاديث التى كان يتبادلها مع زبائنه أثناء عملية الحلاقة[٤٧]، كما يقول هو نفسه.

وهناك كاتب آخر أولى اهتمامه للحرفيين والصناع، ولم يكن هو نفسه حرفيا على غرار المغربي، بل كان مفكرا ذا شهرة كبيرة، تعلم فى أرفع المؤسسات التعليمية فى القاهرة وإسطنبول، هو شهاب الدين أحمد الخفاجى (٩٧٧-١٠٦٩)، وعين قاضى قضاة مصر. فقد تضمنت مقتطفات الخفاجى الشعرية المختارة، "ريحان الالباء وزهر الحياة الدنيا"، وهما مجلدان كبيران يجمعان مقتطفات مختارة من الشعر المعاصر، من ضمنها مؤلفات لعدد من الشعراء ذوى الأصول الحرفية: كأعمال محمد بدر الدين الزيات، الذى كان يبيع الزيت والزبدة، واشتهر بسرقاته من نصوص الآخرين، وأعمال القبانية، وأعمال شيخ طائفة الوراقين، وكان اسمه

---

[46] Doris Behrens-Abuseif, "Une polemique anti-ottomane par un artisan au Caire du XVIIe siecle," in Etude sur les Villes du Proche-Orient XVIe – XIXe siecle, Hommage a Andre Raymond, (Damascus, Institut francais d'etudes arabes de Damas, 2001), 56.

[٤٧] أحمد البديرى الحلاق. حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥ (١٧١٤-١٧٦٢)، حرره أحمد عزت عبد الكريم، (القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٩)، Dana Sajdi, ; (
"A Room of his Own: The "History" of the Barber of Damascus (fl. 1762)."

عبد الرحمن الحميدى، وغيرهم[٤٨]. ويقول الخفاجى إن واحدا منهم وكان نساجا اسمه عبد المنعم الماطى، كان جد ضعيف فى النحو لذا كتب شعره بالعامية[٤٩]. وفى كلتا الحالتين، سواء أصبحت لغة السوق موضع دراسة علمية، أو أن مؤلفات الحرفيين والصناع وخلافه من غير أهل الصفوة تسربت إلى كتابات مفكرين كبار من أصحاب الشهرة العريضة، يمكن ربط ظهور كتابات من هذا النوع بالأحوال الاجتماعية الآخذة فى الظهور على أرض الواقع، وربط الإنتاج الثقافى بالواقع الاقتصادى. وهكذا فإن الحيوية الاقتصادية لصغار التجار والحرفيين اصطحبت بتجلّ ثقافى واضح.

الصناع المستثمرون :

هناك مظاهر شتى للتجير فى تلك الفترة وشكل الباعة المتجولون وصغار التجار الذين سبق وصفهم جزءا منها. إلا أنه يوجد مظاهر أخرى. لقد استثمر التجار المبتكرون فى هذه الفترة، فى التجارة والإنتاج والزراعة بغية مضاعفة الأرباح. وتبقى ظاهرة الحرفيين والصناع المستثمرين الذين كانوا يعملون على نطاق أصغر من التجار الكبار، وفى منطقة جغرافية محدودة بدرجة أكبر وبرأسمال متواضع.

من كان هؤلاء الحرفيون والصناع المستثمرون؟ نجدهم على قمة المجتمع الحرفى. وفى السياق الراهن، فإن الحرفى المستثمر يعتبر رجل أعمال صغير تجاوز نشاطه الحرفة التقليدية للحرفيين والصناع، من حيث شبكة علاقات عمله، والنطاق الجغرافى الذى يعمل فيه، بممارسة أشكال شتى من الأنشطة المدرة للربح والتى قد ترتبط بحرفته أو لا ترتبط. وكانت الأحوال السائدة هى التى تفرض نطاق

---

[٤٨] شهاب الدين أحمد الخفاجى، ريحان الألباب وزهر الحياة الدنيا، حرره عبد الفتاح أحمد الحلو (القاهرة، مطبعة عيسى الحلبى، ١٩٩٧) الجزء الثانى، ١٣٠،١٢٨،١٢٢،٩٧.

[٤٩] الخفاجى، ريحان، ٢، ١٤٦.

النشاط ونوعه مما جعلهما يتغيران مع تغير الأحوال. بعبارة أخرى، كان الحرفى المستثمر محصلة لسياق معين.

ورغم صعوبة حصر الاستثمار فى حرف معينة، فإن دراسة محفوظات المحاكم توحي بأن احتمال شروع صناع حرف معينة فى الاستثمار كان أكبر منه بالنسبة لغيرهم. وقد تتنوع الأسباب، ومنها أهمية الحرفة التى يزاولونها. ونتساءل عما إذا كان الحرفيون والصناع المستثمرون قد طوروا ممارسات أعمالهم؛ لأنهم كانوا منخرطين فى صناعات "محورية" بالتحديد، أو أن الانتماء إلى هذه الصناعات كان عاملا مهما فى دفع العملية الاستثمارية. إننا نعلم أن من السلع ما هو إستراتيجى، كالحبوب والقمح، وكان له أهمية حيوية بالنسبة للحكومات التى سعت إلى ضمان وصول المؤن الرئيسية إلى السكان، وبالنسبة للتجار الكبار بسبب أهميتهم للتجارة وللمستهلكين. وتغدو ملامح القضية أقل وضوحا عندما ننتقل إلى السلع الصناعية. وقد عالجت ثريا فاروقي هذه القضية فى إحدى دراساتها عن الحرف العثمانية لكنها لم تؤيد استخدام تعبير الصناعات المحورية فى سياق ما قبل صناعى[٥٠]. بيد أنه توجد مبررات تدعم استخدامه؛ فأولا: كان لحرف معينة وزن أكبر فى الاقتصاد، لأسباب شتى. فأما أن يكون الطلب مرتفع على إنتاجها فى السوق الدولية أو فى السوق المحلية أو فى كليهما، كالمنسوجات والجلود والسكر، وبالتالى من كان يعمل فى هذه الحرف كان الاحتمال أن يقوم بنشاط استثمارى أكبر.

ثانيا: كان أمام الحرفيين المصنّعين لهذه المنتجات فرصة أكبر للازدهار مما كان للحرفيين الآخرين، كما بينته النتائج التى توصل إليها أندريه رايموند. فقد صنف الصناع حسب حجم تركاتهم. واستندت المعايير التى استخدمها لتحديد منزلة أعضاء الطائفة إلى قيمة هذه التركات. وقد بينت دراسته لمواريث الحرفيين والصناع أنه كانت هناك فروق كبيرة بين ثرواتهم. وكان فى قمة السلّم التراتبى منتجون بعينهم، مثل السكريين والمعصرانية، وعمال النسيج، الذين كانت تركاتهم

[50] Suraiya Faroqhi, "The Fieldglass and the Magnifying Lens," 72.

أكبر كثيرا من تركات معظم الصناع الآخرين. فعلى سبيل المثال، قيّم أندريه رايموند متوسط تركة النساجين فى الفترة ما بين ١٦٧٩ و١٧٠٠ بنحو ٥٠ ألف نصف[٥١]. وفى الفترة نفسها، كان الصناع الأكثر ثراء هم السكريين بمتوسط لتركاتهم يقرب من الــ ١٥٠ ألف نصف. كذلك احتل السرجانية والمعصرانية مرتبة عالية فى قائمة الصناع المزدهرة أحوالهم، المرتبة الثانية حسب تقديرات رايموند. فقد ترك المعصرانية، خلال العقدين الأخيرين من القرن السابع عشر (١٦٧٩-١٧٠٠) معدلا للتركات بلغت قيمته ما يقارب السبعين ألف نصف، وهذا ما يضعهم فى موقع يتوسّط السكريين الذين كانوا الأكثر ثراء، والنساجين. وقد قلّت قيمة تركات عمال النسيج إلى ما يقارب نصف ذلك الإجمالى، بحلول نهاية القرن الثامن عشر (٤٣,٥٢١ نصف)، لكنها بقيت أعلى بنحو ٤٠% من تركات الحرفيين والصناع الآخرين[٥٢]. وبمقاييس تركاتهم، كان هؤلاء يمثلون قمة المجتمع الحرفى.

ثالثا: كما سوف يتضح فى الفصول التالية، كان إنجاز الأعمال أكثر شيوعا بين حرفيي هذه المنتجات المحورية، وكثيرا ما نزعوا حيث كانت تظهر الابتكارات إلى أن يكونوا من بين هؤلاء المستثمرين المبتكرين، سواء من خلال نشاطهم الفردى أو نشاط طوائفهم. وعلى سبيل المقارنة فإن الوزن الاقتصادى للطوائف المتعددة الأكثر تواضعا، كصناع الأساور من العظم، أو صناع السلال أو الألواح التى يستخدمها الأطفال لتعلم الحروف الأبجدية، فمهما كانت أهمية عملهم لم يكن وزنهم الاقتصادى كبيرا أبدا بما يكفى لكى يسعوا إلى المبادرة أو التجديد[٥٣]. كما لم يكن مرجحا أن يظهر أعضاء هذه الحرف المتواضعة فى سجلات المحاكم بالتواتر نفسه الذى كانت تظهر به أسماء أصحاب الحرف ذات الثقل الاقتصادي الكبير.

---

[51] Raymond, Artisans, 229.

[52] Raymond, Artisans, 233 and 393.

[٥٣] الباب العالى ١٣٥، ١١٨٢(١٠٢٧/١٦١٧)، ٣٠٣، الزاهد ٦٧٨، ١٢٣١(١٠٧٣/١٦٦٢)، ٣٣٩، دشت ٢٠١(١٠٩١/١٦٨٠)، ٤٣٣.

وقد يكون سبب قابلية بعض الحرف دون غيرها إلى التطور نحو أعمال ابتكارية استثمارية مرتبطا بالأدوات التى يستخدمها الحرفيون والصناع. إذ يبدو أن ممارسات الأعمال الاستثمارية المعقدة المتقنة كانت أكثر شيوعا بين الصناع الذين كانوا يستخدمون أدوات معقدة تقتضى أعدادا أكبر من العمال ومزيدا من الاستثمار، مثل مطابخ السكر، ومعاصر الزيوت، والمصابغ. كانت هذه المشروعات كبيرة نسبيا وتستخدم أشخاصا كثيرين. وقد أشار ستانفورد شو Stanford Shaw فى دراسته عن الضرائب التى كان يتعين على مختلف أعضاء الحرف دفعها، إلى وجود اثنى عشر مصنعا كبيرا وعشرة مصانع صغيرة "للحلوى" فى القاهرة لا تتوافر لنا عنها أى معلومات أخرى، ربما تكون مهمة(٥٤).

وسواء انتمى الحرفيون إلى الصناعات "المحورية" أو استخدموا الأدوات عالية الإتقان، فإن سماتهم المميزة لم تقتصر على أنهم كانوا من بين أكثر الصناع ازدهارا، ولكن تتمثل أيضا فى أنهم مارسوا نشاطا رأسماليا أثناء مزاولتهم حرفتهم أو الأنشطة الجانبية الأخرى. والواقع أن هذه السمات كما ستبين الصفحات التالية، ربطت الحرفيين والصناع المستثمرين بمجتمعهم أحيانا، وفى أحيان أخرى جعلتهم على اختلاف معه من حيث الممارسة. وهكذا، فإن الحرفيين والصناع المستثمرين لجأوا بطريقة ما إلى الممارسات التجارية التى تقترن عادة بالتجار الكبار، فى حين كانوا فى الوقت نفسه جزءا من صميم المجتمع الحرفى. ومزجت أنشطتهم بين الممارسات المرتبطة بالرأسمالية التجارية وممارسات الحرفيين والصناع التقليدية. وهكذا، فقد كانوا ينتمون إلى عالم الحرفيين، غير أن وسائلهم وشبكاتهم وتنظيم عملهم جعلوهم أقرب إلى عالم التجار الكبار وأقل تقيدا بقوانين الطوائف، يديرون شبكات واسعة ومركبة، ويتعاملون بالنقود ويخوضون الأعمال بطريقة أشد تعقيدا.

---

[54] Shaw, Financial, 122.

ولم توفر المصادر التى استندت إليها هذه الدراسة القدر نفسه من المعلومات حول مختلف هؤلاء الحرفيين والصناع المستثمرين المحتملين. وبالتالى، فرغم أهمية بعض هذه الحرف مـن ناحية وزنها فـي الاقتصاد ومستوى ازدهارها الظاهر فـي حجم التركات، تظل متابعتها أشد صعوبة. فعلى سبيل المثال، لم تغط المصادر المستخدمة فـي هذه الدراسة جيدا أنشطة النساجين فى مطلع القرن السابع عشر، لكن الحال اختلف فى القرن الثامن عشر وأصبح بالإمكان العثور على معلومات كثيرة عنهم. ولدراسة النشاط الاستثماري لدى الحرفيين والصناع اعتمدنا تتبع حركة الأفراد عبر فترة طويلة من الزمن (عندما سمحت المصادر بذلك) بغية تبين الأنشطة المتعددة التى يباشرها شخص واحد والإلمام بمجموعة أنشطته عبر فترة زمنية معينة. فمن خلال هذا المنهج يتبين أن الحرفي كان فى أوقات كثيرة يستثمر مبلغا صغيرا فى صفقة متواضعة. ولهذا الغرض، تم ملاحظة قلة من المعصرانية وأعضاء أسرهم عن كثب. وهناك بعض المزايا في دراسة الاقتصاد من خلال المتابعة الوثيقة لأعضاء الأسر عبر فترة زمنية طويلة، وفي بعض الأحيان من خلال المتابعة لشخص ما عبر حياته المهنية بأسرها، أي لمدة عقدين أو ثلاثة عقود، مما يجعلنا نلمّ بالدائرة الكاملة لأنشطته، ولشبكاته الاجتماعية المهنية وغير المهنية، وبالأبعاد الثقافية المرتبطة بذلك، بدلا من تلك التى تقتصر على حرفته أو طائفته.

وقد كان منهج التاريخ الجزئى هذا micro history، أى الانخراط فى أصغر التفاصيل فى محاولة لفهم الصورة الأكبر، منهجا مفيدا فيما بيّنه من أن عدة أنماط اقتصادية يمكنها أن تتعايش معا فى إطار الحرفة الواحدة، وحتى فى إطار حياة الحرفى الواحد. فمن ناحية، نلاحظ نمطا تقليديا فيما يتعلق بالارتباط الوثيق بين العمل والأسرة، ومزيجا من النمطين التقليدي والرأسمالى فى أسلوب إدارة معصرة الزيوت. ومن ناحية أخرى، كان الحرفيون والصناع المستثمرون

يشرعون فى ممارسات رأسمالية مع بلوغ فعّالية التتجير بعض العناصر فى مجتمعهم وتأثيره على جوانب معينة فى حياتهم. فمع مواصلة نشاطهم فى السوق، تمكنوا من ابقاء التكاليف منخفضة ومن زيادة أرباحهم، وكانت المشروعات المركبة مألوفة لديهم، واضطلعوا بمجموعة من الأنشطة المدرة للمال، ترتبط أحيانا بنشاطهم الحرفى الأصلي، وأحيانا لا ترتبط به. وحيث إن الحرفيين والصناع، رغم وضعيتهم الأدنى، مثلوا قوة اقتصادية فاعلة، فإن دور "مشروعات الأعمال الصغيرة" مقابل "مشروعات الأعمال الكبيرة" يمكن اعتباره دورا مهما بدرجة كبيرة. ومما يثير الاهتمام بصفة خاصة، تمكن الحرفيين من المحافظة على نمط تقليدى بالغ فى بعض جوانب الحياة، فى حين كانت مشروعاتهم، من جانب آخر، ذات طابع تجارى عال للغاية.

العمل والأسرة :

يتضح من هذا التحليل أن الحرفيين والصناع المستثمرين جزء لا يتجزأ من مجتمعهم وأن أنماط سلوكهم تتفق مع سلوك الحرفيين الآخرين فى حين أنهم يشاركون فى الوقت نفسه التجار الكبار أنماطا سلوكية معينة رغم استمرار مساحة كبيرة من الاختلاف بينهم. فعلى سبيل المثال، لم يكن الحرفيون فى مطلع القرن السابع عشر أصحاب رأس مال كبير، ولم تعرف شبكاتهم توسعا اجتماعيا أو جغرافيا على غرار ما حدث لشبكات التجار الكبار. بيد أنه لا يمكن فى بعض المجالات تبين الخط الفاصل القاطع بينهما، وتبدو مناطق أكثر التباسا فى الواقع. وهنا يظهر مدى تطابق تعبير رودنسون عن "الجيوب الرأسمالية" فى مناخ غير رأسمالي، فالحرفيون كانوا جزءا من مجتمعهم، نشطين فى طوائفهم، ومرتبطين بأسرهم وبعملهم ارتباطا وثيقا، ومع ذلك كانوا يزاولون نشاطا رأسماليا فى بعض مشروعاتهم.

أسر الصناع المستثمرين :

وللإلمام بطبيعة النشاط السابق ذكره وتفاصيله تتبعنا أثر أسرتين أو ثلاثة بقدر ما سمحت به مصادرنا، وكذلك بعض الأفراد من الذين تطابق عملهم وحياتهم مع أنماط مماثلة أو موازية. وقد استعنا بهؤلاء كأمثلة لتوضيح الاتجاهات المشار إليها مع العلم أن أنشطتهم لم تكن فريدة بل كانت تشكل نموذجا لبعض الحرفيين وصغار التجار. وفى مناح كثيرة، اندمجت حياة هؤلاء الحرفيين وعملهم فى الأنماط التقليدية الشائعة فى محيطهم، وهم تحركوا فى نفس الدوائر التى تحرك فيها الحرفيون الآخرون إذ كانوا ينتمون إلى الطوائف ويلعبون عادة دورا مهما بداخلها، وعاشوا فى مناطق يقطنها حرفيون وصناع آخرون وشاركوا فى حياتها؛ وكان عملهم يرتبط بأسرهم بصورة وثيقة، وبعضهم مارس الحرفة نفسها عبر الأجيال، أى أنهم جمعوا فى عملهم وحياتهم عناصر من الأنماط والممارسات الرأسمالية وغير الرأسمالية.

ومن حيث عملهم، تمتعوا بمجال أرحب كثيرا من الذى أتيح للباعة المتجولين الذين ينتظرون الفرصة المواتية ويقيمون صفقات عرضية. وإذا أردنا فهم حقيقة التوافق بين بعض ما قاموا به من نشاط استثمارى والاقتصاد التقليدى لا بد من التدقيق فى حياة الأفراد والأسر الذين تتوفر عنهم المصادر الكافية للمتابعة الطويلة الأمد. لقد كانوا أثناء حياتهم كحرفيين أصحاب أسر، وأبناء طوائفهم وأحيائهم. وسعوا فى إطار أنشطتهم كمستثمرين صغار، إلى توسيع دوائرهم لإقامة الروابط بين الريف والحضر، روابط مع باعة القطاعى ومع التجار الكبار، ومع المنتجين الآخرين.

ارتباط العمل والأسرة برباط وثيق

فى مناحي كثيرة، اتبعت حياة الحرفيين والصناع المستثمرين وعملهم أنماطا مماثلة لأنماط الحرفيين والصناع الآخرين. والرابطة القوية بين العمل والأسرة اتّسم بها الجميع. وغالبا ما كانت العلاقات الأسرية الوثيقة تملى على الفرد سلوكه، سواء فى حياته الخاصة أو فى حياته المهنية، مما كان يرجّح أن تعلو هذه العلاقات على المصالح الاقتصادية. وهذا النمط السلوكى للحرفيين يظهر فى أنهم كانوا عادة يمتهنون الحرفة التى تمتهنها أسرتهم، إلى درجة أن حرفة معينة يمكن أن تصبح لصيقة باسم بعض الأسر. ومن الأسباب التى تدعّم أيضا مثل هذا النمط دور الأسرة فى التدريب على الحرفة، وكذلك فى إقامة الحانوت أو الورشة التى كان يتكفّلها ويشارك بها كافة أعضاء الأسرة الذين كانوا فى معظم الأحيان يجمعون الأموال فيما بينهم لأغراض العمل.

النزعة المحافظة فى حرفة الأسرة:

كان يقال أحيانا عن التجار الكبار أن تجارتهم تتمسك بها الأسرة لثلاثة أجيال وليس لأكثر من هذا عادة. أما الحرفيون والصناع، المحافظون بدرجة أكبر، تبيّن المصادر المتوافرة أن المهنة ذاتها قد تعمّر لوقت أطول فى بعض الأسر، وأمكننا أحيانا التعرّف عبر مصادرنا على أسر حافظت على حرفتها منذ بداية القرن السابع عشر إلى بداية القرن التالى حيث نجدها لا تزال تعمل فى الحرفة نفسها. فقد كانت أسرة ابن عثمان نشيطة فى حرفة صناعة الجلود فى العقد الأول من القرن السابع عشر (وربما فى وقت سابق). وعلى مر العقود، ظهر أعضاؤها جيلا بعد جيل حتى نهاية القرن. ومن بين المعصرانية استطعنا تتبع أسرة أبو الفوز لمدّة أطول حتى؛ حيث أتاحت لنا سجلات المحاكم تبين أثرها طوال قرنين، يظهر الأثر الأول فى مصادرنا قبل الفتح العثماني بسنوات قليلة وبقي أعضاء هذه

الأسرة يزاولون المهنة نفسها ويعيشون فى نفس المنطقة حتى نهاية القرن السابع عشر. وسجلات محكمتى الزاهد وباب الشعرية -المنطقتان اللتان كان يقطهما الحرفيون والصناع- غنية بوجه خاص بالبيانات عن هذه الأسرة المشهورة لانتسابها إلى الأشراف. ورغم أن الإشارات إليها تتكثف بين ١٦٠٠ و١٦٥٠ تقريبا، إلا أنه يمكن رصد وجودها فى فترة أسبق كثيرا، تعود فى الواقع إلى نهاية الفترة المملوكية.

والإشارة الأقدم فى مصادرنا إلى عائلة أبو الفوز ترجع إلى سنة ٩١٦/١٥١٠، أي قبل الفتح العثماني بسبع سنوات، فى عهد السلطان المملوكى، السلطان الغوري. ففى هذا التاريخ اشترى أحد أفراد عائلة أبو الفوز معصرة للزيوت فى منطقة المقس، ظلت مملوكة لأسرته حتى نهاية القرن السادس عشر، وهو الوقت الذى تحولت فيه إلى وقف؛ ولذلك، فمنذ السنوات القليلة الأخيرة لحكم المماليك، كان أعضاء أسرة أبو الفوز يزاولون مهنة المعصرانية، واستمر أعضاء كثيرون من الأسرة يمتهنون هذه الحرفة طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وفى أوائل القرن السابع عشر (١٦٠٠) تبين السجلات التى أصبح أثرهم فيها أكثر تواترا أن الأشقاء وأبناء العم والخال والأعمام كانوا من المعصرانية. وبالمثل فإن دراسة الظروف السكنية لأسرة أبو الفوز تبين أن مكان إقامتهم، فى المقس، بقي ثابتا عقدا بعد عقد لنحو قرن ونصف القرن. خلاصة القول أنه منذ سنة ١٥١٠ على الأقل إلى حوالي ١٦٦٠، يمكننا تتبع أعضاء أسرة أبو الفوز الذين كانوا يزاولون هذه الحرفة فى هذه المنطقة نفسها، مما يدل على الاستقرار فى المناخ العام وفى الحياة الأسرية.

وتباعا لما سبق، فإذا اقتطعنا فترة زمنية معينة لنركز اهتمامنا على أسرة أبو الفوز، وبالتحديد على حياة أحد أشهر أعضائها، وهو حجازى أبو الفوز المعصرانى، فإن هذه الاستمرارية تتبدى بوضوح. فقد كان حجازى شابا راشدا

عند وفاة والده نور الدين على أبو الفوز المعصرانى[٥٥]، ومن ثم فربما ولد حوالي سنة ١٥٨٠ وتوفى سنة ١٦٤٦؛ ولذا فإن عمره غطى تقريبا النصف الأول من القرن السابع عشر، أى الفترة التى يركز عليها الفصل الحالى. كان حجازى أبو الفوز شخصا مشهورا فى أوساط شتى. ودار جزء كبير من حياته بين الحرفيين والصناع؛ حيث أنه كان شيخا لطائفة المعصرانية لعدد من السنين وكانت تعاملاته مع الحرفيين متعددة، ودارت حول خط المقس، المنطقة التى سكنها وعاش وعمل فيها هو وكثيرون من أعضاء أسرته. وتبين دعاوي المحاكم أنه كثيرا ما توسط فى المنازعات بين سكان حيّه، وأنه حضر أو كان شاهدا فى حفلات زواج أعضاء الأسرة وغير أعضاء الأسرة، وأنه كان شاهدا فى المحاكم لصالح بعض سكان حارته. وقد كان فى عداد المعصرانية الذين خرجوا من الأسرة مباشرة: أبه على، وأخوه أحمد، وأبنائه الثلاثة محفوظ وإبراهيم ومحمد، وبدر بن محمد. وشملت القائمة عم حجازى وهو أصيل الدين، وعلي بن أصيل الدين. كما شملت بدرًا بن حجازى، وهو ولده الوحيد الذى خلفه عند وفاته رغم أن كانت لديه أربع زوجات فى وقت من الأوقات. وقد انضم إلى الحرفة نفسها عدد من أولاد عم حجازي وأبنائهم. يكفى العودة إلى جيل الأب لنتبين أن كثيرين من أشقاء والده، وكثيرين من أشقائه هو (حجازى) وكثيرين من أبنائهم كانوا جميعا يمتهنون المهنة نفسها. خلاصة القول، كان كثيرون من أعضاء أسرته الذكور مرتبطين بنفس الحرفة منذ عام ١٥١٠ على الأقل حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر.

وهناك نموذج آخر يتجلى فى تاريخ أسرة معصرانى آخر، كان يعيش فى المنطقة نفسها ويعمل بها، ألا وهى أسرة دعبوس، وكان الشخص الذى أمكن تتبعه بأقصى قدر من الدقة هو سليمان دعبوس الذى عاش فى النصف الأول من القرن السابع عشر. وكانت أسرته من المعصرانية. وكان أقدم عضو من هذه الأسرة أمكن تتبعه هو محمد دعبوس الذى برز نشاطه عام ١٠١٩/١٦١٠، وتحوى

---

[٥٥] قسمة عربية ١٤، ٦٥٩(١٠٠٩/١٦٠٠)، ٢٤٨-٢٢٩.

المصادر إشارات متواترة عبر ثلاثة أجيال، حتى وفاة يوسف دعبوس، حفيد محمد، الذى مات فى عام ١٠٧٨/١٦٦٧، ولم يخلف أبناء. لقد عاشت هذه الأسرة وعملت فى خط المقس. ومن المرجح أن الأسرة قد استفادت من التطور العمراني الذى حدث فى مطلع القرن؛ حيث يظهر اسمها على إحدى قطع الأراضى التى خصصها وقف محمد باشا أحد الولاه العثمانيين الذين حكموا مصر. والواقع أن أحد الأزقة الذى ذكر فى تخصيص الأرض كان يحمل اسم دعبوس، ربما كان والد سليمان هو المقصود.

كانت أسرة دعبوس فى الأصل أسرة قبطية، واعتنق محمد دعبوس والد سليمان الإسلام فى العقود الأولى من القرن. وظلت عمته أخت أبيه قبطية. وبقى سليمان على صلة بأعضاء الأسرة الأقباط وبأعضاء المجتمع القبطي، وكان كثيرون منهم يقطنون هذه المنطقة القريبة من الأزبكية حيث توجد حارة تسمى حارة النصارى، ولسنوات طويلة تشارك فى أملاك مع أعضاء من أسرته القبطية. وأبقى كذلك على ارتباطه بالشخصيات القبطية البارزة، وفى عام ١٠٤٠/١٦٣٠ قام راهب قبطى كان ناظرا على وقف للأقباط بتعيين دعبوس وكيلا عنه فى تأجير أملاك الوقف[٥٦].

ومثلما فعلنا مع أسرة أبو الفوز، يمكننا أن نتتبع أسرة دعبوس فى الفترة ما بين العامين ١٦٠٠ و١٦٧٠، أي على مدى ثلاثة أجيال، الأعضاء الذكور الذين عملوا بمهنة المعصرانية. لقد ورد ذكر محمد دعبوس (الأب) لأول مرة عام ١٠١٩/١٦١٠، لكن من المحتمل أنه كان فى المهنة قبل ذلك بكثير، وكان ابنه سليمان الذى تردد كثيرا على محكمة الزاهد، يقطن فى نفس المنطقة حيث يعيش ويعمل، كذلك فعل أبناء سليمان، إبراهيم دعبوس (الذى مات صغيرا) ويوسف دعبوس الذى ظل فى نفس المهنة حتى وفاته.

---

[٥٦] الزاهد ٢٠٠١، ٦٧٠ (١٠٤٠/١٦٣٠)، ٤٥٤.

خلاصة القول، أن الأسرة والمجتمع كانوا وبقوا رغم كل شيء جزءا حيويا في حياة هؤلاء الحرفيين والصناع المبتكرين في مجال عملهم، والذين ربما كانوا أكثر توجها نحو السوق وتأثروا بالتتجير إلى حدّ ما.

ماذا عن أعضاء الأسرة من الإناث؟ الواقع أن دراسة وضع المرأة في عالم الحرفيين والصناع تظهر فروقًا كبيرة بين حرفة وأخرى. فقد بينت جوديث تكر Judith Tucker الدور المهم الذى لعبته المرأة في صناعة النسيج في القرن التاسع عشر. ويصدق الأمر نفسه على فترة أسبق من القرن السابع عشر، حيث انخرطت نساء كثيرات في إنتاج الغزل عادة؛ لحساب أزواجهن الذين كانوا من النساجين، وكنّ يعملْنَ على أنوال في بيومن. وعلاوة على ذلك، عملت المراة في التجارة، فكانت تشترى السلع وتبيعها في الأسواق. ولم يكن هكذا هو الحال لدى الحرفيين والصناع الذين كانوا يعملون في ورش ذات الآلات المتطورة التى تتطلب عمالا كثيرين لتشغيلها. يبدو أنه لم يكن هناك مكان للمرأة في مطابخ السكر والمطاحن ومعاصر الزيوت غير أنها لم تكن مستبعدة كلية من هذا العمل، فكانت أحيانا تموّل زوجها وأفراد أسرتها الآخرين. لقد كانت حرفة عصر الزيت مجالا تخصص به الذكور، لكن الحاجة إلى القروض أو التمويل سمح بتسرب الإناث. ومن ثم فلم يكن مستغربا أن يقترض شخص مثل حجازى أبو الفوز، عندما تعرض لنقص في النقدية سنة ١٠٤١/١٦٣١، ألف ريال فضة من زوجته أم الهنا بنت أحمد حسن أبو الفوز، التى كانت أيضا ابنة عمه. والسؤال الذى يثيره هذا الموقف هو ما إذا كانت المسألة أسرية صرفًا وعلى نحو قاطع، أم أنها مسألة تتعلق بالعمل، يحق فيها للمقرض أن يتوقع عائدا بشكل أو بآخر. فكونها سُجّلت في المحكمة أمام القاضي تضفى عليها بعدا قانونيا وعاما. والواقع أن الحجة المكتوبة لا تبين أنه يحق لأم الهنا الحصول على فائدة مباشرة على القرض الذى قدمته، بيد أنه كانت هناك منافع غير مباشرة ذكرتها الحجة إذ لا يُسمح لزوجها باستلام المال إلا بعد أن يدلي بالقسم التالى: "إذا اتخذت زوجة أخرى غير زوجتى الحالية، سيدة الكل، أو كانت

لى أي محظية، فإن زوجتى لم الهنا يمكنها تطليقي". وكان عليه أن يعلن أيضا أنه سيأخذ زوجته إلى الحج معه فى السنة التالية (١٠٤٢/١٦٣٢)، وأنه سوف يدفع نفقاتها[٥٧]. هكذا، ورغم أن الرحلة إلى الحج كانت مساهمة طوعية من جانبه، إلا أنه يمكن اعتبارها تعويضا عن النقود التى اقترضها.

العمل الاستثماري فى تنظيم المشروعات:

إن التدقيق فى عدد كبير من سجلات المحاكم يتيح لنا استخلاص بعض الظروف المحيطة بعمل الحرفيين والصناع، لنتبين كيف كانوا يزاولون مهنتهم فى مكان شغلهم، وكيف كانوا يحصلون على المواد الخام، فتكون بمثابة إطلالة على حياة الناس العاديين فى أحوالهم العادية. وهذا أمر وثيق الصلة بموضوعنا طالما أننا لا نعرف سوى القليل عن حياة الحرفيين والصناع. كما أنه من الضرورى فى حالة الحرفيين والصناع المستثمرين، تحديد عدد من الممارسات التى لم تكن تتفق مع الأداء الحرفى التقليدى ولكنها جمعت بين الوجهين الرأسمالى والتقليدى.

وكما سبق بيانه، فمن المرجّح أن المبادرة بالعمل الاستثماري كانت تتم على يد الحرفيين والصناع الذين كانوا يعملون بأدوات أكثر تطورا وتعقيدا، تتطلب عملا وتنظيما وربما استثمارا متفوقا عما كان عليه فى الحرف الأخرى. ومن ثم، يمكننا استكشاف النمط الذى يحكم بعض هذه المشاريع العديدة ذات النطاق الأوسع إذا تفحّصنا بعمق أحوال العمل فى إحدى معاصر الزيوت.

العمال والعمل فى معاصر الزيوت:

وهنا لا بد من التركيز أولا على العمل وطريقة تنظيمه. وتنظيم العمل، كما ورد فى الوصف فيما يتعلق بمعصرة دعبوس للزيوت، ليس فريدا من نوعه؛ إذ

---

[٥٧] الزاهد ٦٧٠، ٢٨٠٢(١٠٤١/١٦٣١)، ٧٥٦.

يمكن افتراض وجوده فى مؤسسات أخرى شبيهة، أي فى معاصر زيوت أخرى، وكذلك فى عديد من مطابخ السكر والمطاحن، وكلها تقريبا كانت تعمل بمعدات متطورة، وتتطلب عددا معينا من الأشخاص لتشغيلها. وهكذا، فإلى حد ما، كان تنظيم العمل فى معاصر الزيوت دليلا على حجم ونطاق المعدات التى تحتاج إلى تعدد فى العمال وفى المهارات لتشغيلها. ويبين س. د. جوتين S.D. Goitein، الذى يشير إلى حقبة غارقة فى القدم، أن بعض الورش، المنتجة للسكر على سبيل المثال، كانت كبيرة وتستخدم عمالا كثر. كما أشار المؤرخ اليابانى تسوجيتاكا ساتو Tsugitaka Sato إلى مطبخ سكر من العصر الفاطمي كان يستخدم نحو مائة عامل. ومعرفتنا قليلة عن كيفية إدارة هذه المصانع وعن وطبيعة علاقات العمل بين صاحب مطبخ السكر والعاملين لديه(٥٨).

ولا ينبغى مقارنة أحوال معاصر الزيوت بعمالها الكثيرين بورش الحرفيين والصناع الآخرين فى القاهرة الذين كانوا ينتجون أصنافا قليلة الشأن ليبيعوها، ولكن المقارنة ممكنة بالصناعات الكبيرة الحجم، مثل مصانع الصابون التى وصفها بشارة دوماني Beshara Doumani فى نابلس والتى كانت تستخدم عمالا مهرة ونصف مهرة أو خدم للأعمال البسيطة، أو بمصانع الطرابيش التى ظهرت فى تونس مع تدفق المسلمين المطرودين من الأندلس(٥٩). كانت هذه المشاغل كبيرة وتستخدم أشخاصا كثيرين. فعلى سبيل المثال، كان إنتاج الطرابيش يقتضي عمل النساء اللاتي يغزلن الصوف ويحبكن أغطية الرأس ويغسلنها بعد ذلك ثم يتولاها القصارون والصباغون الذكور. وكانت كل هذه العمليات تتطلب خبرة كبيرة لتكون

---

[58] S. D. Goitein, A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Geniza Documents of Cairo, (Berkeley, University of California Press, 1967-1993), 1, 81; Tsugitaka Sato, "The Origin and Expansion of Sugar Production in the Islamic World," 13.

[59] Lucette Valensi; Beshara Doumani, Rediscovering Palestine, Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900, (Berkeley, Univ. of Calif. Press, 1995) 197-201.

المحصلة عالية الجودة. وكان التشطيب ينطوى أحيانا على وصل حبل مضلّع بشرّابات من الحرير، ودائما على وضع علامة الصانع الحرفى(٦٠). وكان هذا العمل الإنتاجى، على غرار ما كان يُنجّز فى معصرة سليمان دعبوس للزيوت، يستلزم مزيجا من الممارسات الرأسمالية وغير الرأسمالية.

كانت هناك أشكال مختلفة من العمل، منها العمل الرخيص حيث يتم تشغيل الأطفال والأحداث مقابل أجر ضئيل أو بدون أجر، مقابل تعليمهم لدى المعلم أو الأسطى أو مقابل الغذاء. ولدينا تقرير من المصدر مباشرة كتبه يوسف المغربى فى العقد الثانى من القرن السابع عشر، يذكر فيه المغربى - الذى أصبح فى فترة متأخرة من حياته شاعرا وعالما - أن أسرته كانت تصنع أغماد السيوف. وعند وفاة والده، حيث كان لا يزال صبيا فتيا، رعاه أعمامه وتعلم على يدهم حرفة صناعة الأغماد. لم يدفعوا له أجرا لكنهم كانوا يطعمونه ويكسونه كما يقول لنا(٦١). ولم يكن مثل هذا التصرف غير مألوف. فالصبية الفتيان كانوا يتعلمون الحرفة بهذه الطريقة، ويوفرون فى المقابل عملا بلا أجر يستغله المعلم فى حين عمل بعض الصبية الفتيان مقابل أجر. وكان لمثل هذه العمالة وظيفة مزدوجة؛ حيث كانت توفر من جهة اليد العاملة الرخيصة وتكفل من جهة أخرى تعليم الصنعة وتدريب الفتيان، كما جاء فى دعوى من سنة ١٦٢١/١٠٣١ والخاصة بسكرى "استأجر" صبيا يافعا (بالغا) من أبيه ليعمل معه فى حرفة إنتاج السكر (سكري) طوال اليوم باستثناء مواعيد الصلاة، لمدة سنة واحدة، بأجر يومى قدره نصفان يوميا يتم دفعهما فى نهاية كل يوم(٦٢). ومن المعروف جيدا أن النساء كثيرا ما كن يشاركن

[60] Yusuf al-Maghribi, Dafi al-Isar an Kalam Ahl Misr, edited by Abdul Salam Ahmad Awwad, (Moscow, 1968), 157.

بحث غير منشور أعرب عن شكرى للمؤلفة لسماحها لى بقراءته.

[61] Yusuf al-Maghribi, Dafi al-Isar an Kalam Ahl Misr, edited by Abdul Salam Ahmad Awwad, (Moscow, 1968), 157.

[62] الباب العالى ١٠٣، ٣٥ (١٦٢١/١٠٣١)، ٣٣١-٣٣٢. وحسب رأى أونجونج بى، فإن العمل بأجر (على خلاف القاهرة) نادرا

فى إنتاج النسيج، إذ كن يقمن بالغزل من أجل النساجين. وغالبا ما كانت هذه مسألة عائلية، فالنساج كان يمكنه أن يقيم أنواله فى بيته ويجعل زوجته تغزل الخيوط. ورغم أن المرأة كانت نظريا تتلقى أجرا إلا أن التطبيق كان مغايرا كما تبيّنه النزاعات الزوجية التى رفعت أمام المحاكم حيث يبدو أن الزوجات لم يطلبن أجرهن عن عملهن إلا فى حال الشجار أو النزاع مع أزواجهن. وفى كل الأحوال، عندما كانت هذه الدعاوى ترفع إلى محكمة القاضى، كان بإمكان المرأة التى قامت بأعمال الغزل أن تطالب بأجر قديم يعود إلى عدة سنوات سابقة[٦٣]. وهناك مثال لحكم أصدره قاض سنة ١٠٦٣/١٦٥٢ بدفع أجر لزوجة مقداره ١٠ فلوس (نحو ٧ أنصاف) يوميا[٦٤].

كان مقر عمل سليمان دعبوس مكانا منظما يستخدم عاملين من مستويات مختلفة تحكمهم تراتبية واضحة. ففى المكان الأول، كانت معصرة زيت بذر الكتان التى يديرها مشروعا أسريًا، يعمل فيه مع ابنه يوسف (وهو أيضا معصرانى)؛ حيث لم يكن العمل والأسرة منفصلين عن بعضهما تماما. وكان عمل الآباء والأبناء جنبا إلى جنب فى المعصرة نفسها أمرا شائعا، بالإضافة إلى وجود أشخاص آخرين يعملون أيضا فى هذا المكان، فكان أن اندمج أعضاء الأسرة مع أناس من خارجها. وقد كانت معاصر الزيوت هذه، مثل مطابخ السكر والطواحين، منشآت كبيرة للغاية تستوعب عددا من العمال. وبتتبع قلة من الأفراد والأسر، يمكن أن نلاحظ عن كثب الطريقة التى كانوا ينظمون بها عملهم. وبشكل عام، كانت هذه المعاصر تدار فى إطار الأسرة، والأشقاء، والآباء وأبنائهم، وربما الأعمام أيضا. بيد أن الأسرة لم تكن تمثل سوى جانب واحد من إدارة معصرة

ما ذكر فى سجلات المحاكم فى إسطنبول فى القرن السابع عشر: Guild Dynamics in Seventeenth Century Istanbul, Fluidity and Leverage, (Leiden, Brill, 2004), 49-50.

(٦٣) الزاهد ٦٧١، ٨٠٠(١١٤٨/١٧٣٥)، ٢٢٠، ٨٥٢، ٢٣٢، ٨٧٤، ٢٣٧، ١٣١٠، ٧٨٠.

(٦٤) الباب العالى ١٣٠، ١٠٠٠ (١٠٦٣/١٦٥٢)، ٢٣٥.

الزيوت. فقد جمع مكان العمل والطريقة التى كان يتم بها هذا العمل بين أساليب عدة. فمن ناحية، كانت الأسرة بالنسبة للمستثمرين الصغار، وبالنسبة لعدد لا يحصى من الحرفيين والصناع الآخرين، جزءا محوريا من مكان وظروف العمل. وكما قلنا سابقا، كان يمكن أن تبقى الحرفة نفسها فى الأسرة الواحدة ردحا طويلا من الزمن، وكان أعضاؤها يشتركون عادة في تجميع موارد الأسرة، وفى أحيان كثيرة، كان يمكن أن يقوموا بتمويل مشروع ما أو صفقة.

وفى مكان العمل التقليدي، كان الحرفيون والصناع يعملون بصورة مستقلة. كانت السلع الأساسية يصنعها المعلمون الحرفيون المستقلون الذين يعملون فى ورش صغيرة يساعدهم أعضاء الأسرة أو عمال مهرة وشبه مهرة، فى مزيج من العلاقات الشخصية، بين من يتقاضى أجرًا أو لا يتقاضاه. وكانت بعض الصناعات التى تستخدم معدات أكبر، مثل المطاحن ومطابخ السكر ومعاصر الزيوت، تحتاج إلى عدد أكبر من العمال. وقد قال جيرارد Girard أحد علماء الحملة الفرنسية واصفا مطابخ السكر التى زارها في فرشوط وأخميم فى صعيد مصر، أنها كانت تستخدم ثورين وجملين لتدوير المعدات، واثنى عشر عاملا، يرأسهم ريّس. (جيرار، ترجمة عربية ٢٢٥-٢٢٦، وصف مصر ٤).

التراتبية المهنية:

بيد أن في الوقت نفسه أدخلت معاصر الزيوت بعض المعدات واحتاجت إلى مستوى معين من التنظيم. وتعطينا سجلات المحاكم فكرة عمن كان يعمل بها وعن التراتبية التى يمليها عليها نظامها. كانت المعصرة تستخدم أنواعا مختلفة من العمال والموظفين. وعند وفاة يوسف بن سليمان دعبوس سنة ١٠٧٨/١٦٦٧، كانت ديونه تشمل سداد أجرة المعصرانية العاملين لديه والبالغة ٨٠٠ نصف (ربما

سنويا)[٦٥]. وكان لديه أيضا عمال يتقاضون أجرا. وهناك دلائل على لجوء بعض أصحاب المعاصر إلى استخدام العبيد رغم صعوبة التكهّن بمدى انتشار ذلك. كما شملت معاصر الزيوت عددا من العمال أو المستخدمين ذوى مستوى أرفع وكان يوجد ريّس للإشراف على العمل وربما كان يكلف بإدارة العمل فى المعصرة. وليس هذا كل شيء فتعقّد الأعمال تؤكده الحاجة إلى إمساك الدفاتر وإلى وجود شخص مسؤول عنها وهو الكاتب الذى تولّى المهمة، وربما لم يكن مستخدما بدوام كامل فى المعصرة. وهناك إشارات كثيرة إلى سجلات المعاصر المكتوبة، الدفاتر التى كانت تسجل فيها الواردات والمصروفات. وكان المُدَولّب، وهو رأس هذه التراتبية، يوقع أحيانا على الدفاتر وهو الشخص الذى يسيّر المعصرة (كانت كلمة "إدارة" ترد أحيانا). ربما كان ملما بالحرفة لكن المؤكد أنه كان أكثر من حرفى. واستخدم حرفيون آخرون، كانوا يعملون بمعدات ضخمة، عمالا متخصصين ربما على أساس مؤقت، أو حسب الحاجة، مثل وزانى السلع أو مغربلى الغلال. ويتضح من هذه الأمثلة أنه كلما ازداد المشروع حجما ازداد عدد الحرفيين المتخصصين الذين يشغّلهم.

العمال غير المهرة :

يهمّنا ما قامت به المحاكم من الإفراج عن سجلات بها من التفاصيل ما يفيد إضافته إلى الصورة التى لدينا فى موضوع لا نعرف سوى القليل عنه، يتعلق بالعمال الأدنى مستوى، أولئك الذين كانوا يقومون بالأعمال الوضيعة. وفى هذا السياق، يطلعنا عقد أبرمه سليمان دعبوس مع فتى أسود، على بعض الترتيبات الخاصة ويكشف عن التراتبية فى العمل. يتعلق الأمر هنا بصبى انعكس سنه على أجره المنخفض. وكان هناك من يستخدم العبيد رغم أن العبودية الاقتصادية كانت

---

(٦٥) دشت ١٩٠ (١٠٧٨/١٦٦٧)، ٢٥٤.

محدودة على ما يبدو في القاهرة. لكن الجدير بالملاحظة هنا هو أن هذه الوثيقة قد سُجِّلت فى المحكمة، وكانت قد أبرمت بين المُدَوْلِب أو المعصرانى الذى يحتلّ رأس السلّم التراتبى وبين عامل يمثّل من لديه من العمال الأدنى شأنا والمعدومي المهارة. يرجع تاريخ هذا العقد إلى سنة ١٠٢٦/١٦١٦، ومثّل طرفيه سليمان دعبوس وفتى يدعى صبيح بن عبد الله الأسود، وينص على أن المعصرانى يمكنه استخدام الفتى فى حمل الزيوت، وفى العمل فى إنتاج الزيت الحار فى معصرته الواقعة فى زاوية الشيخ محمد عنان لمدة ثلاث سنوات. وخلاصة الأمر، أنه على خلاف من كانوا يعملون فى المعصرة، ربما كان هذا الفتى الأقل تخصصا بين العمال، وهو الوحيد الذى يمكن استخدامه تقريبا فى كل شيء مثل قضاء المشاوير، وحمل السلع، والمساعدة فى المعصرة وما إلى ذلك.

الأجور:

كان الأجر المحدد للصبى، ٤٠ فلسًا (تساوى نحو ٣٠ نصف فضة) سنويا، يقل كثيرا عن الأجور اليومية العادية التى كانت تدفع للعمال غير المهرة، وقد تم تسليم ثلثى القيمة عند إبرام العقد. وإذا كان أجر صبيح يقل بصورة جذرية عن المعدل المتوسط، البالغ حوالى نصفين يوميا، فكان يتم تعويضه إلى حد ما بالمسكن والكسوة والطعام[٦٦]. ويمكن أن نستدل على العلاقة الأبوية بين الصبى ودعبوس، حيث ينص العقد على إطعام الصبى وكسوته. وكان الصبى إما أن ينام فى المعصرة، أو إذا أسعده الحظ فى منزل دعبوس، وفى هذه الحالة تتوثق عُرى صلته بالأسرة. أو ربما كان يأكل فى البيت وينام فى المعصرة. ومع ذلك، فإن العلاقة بين دعبوس وصبيح كانت علاقة مهنية، أخذت الشكل التعاقدى، وتم تسجيلها فى المحكمة حسب الأصول. وقد حدد العقد الالتزامات المتبادلة، رغم

[٦٦] باب الشعرية ٦٠٩، ١٢٠١(١٠٢٥/١٦١٦)، ٣١٩.

صعوبة التأكد من مدى الوفاء بها أو عدمه. وبموجب العقد، كان على هذا الصبى أن يقوم بعدد من الواجبات، منها أن يحمل الزيت المنتج فى المعصرة إلى المشترين فى المدينة. وباعتباره عاملا غير ماهر، أخذ مكانه فى أسفل سلّم التراتبية الوظيفية، كما يتبدى من أجره. خلاصة القول، أن إدارة هذه المعصرة الأسرية تطلبت مزيجا من أعضاء الأسرة الأساسيين، الأب والابن، وربما كانت عند معصراتيين آخرين، تتطلب شقيقين أو أكثر. ثم كان لا بد من إيجاد عمال أو مستخدمين تدفع لهم أجور، لمزاولة الأعمال الإدارية والحرفية على حد سواء. وأخيرا كان يعمل فيها أمثال هذا الفتى دون السن، الذى يتلقى أجرا منخفضا ويعامل بطريقة أبوية.

دلالة هذه الأحوال:

إن دلالة أحوال العمل هذه ثلاثية؛ ففى المقام الأول، قدّم لنا الوصف التفصيلى لمعصرة دعبوس للزيوت نموذجا لطراز مماثل من المصانع وظروف العمل وُجِدَت فى القاهرة، فى مطابخ السكر والمطاحن وما إلى ذلك. ووُجِدَت كذلك فى مصانع مدن أخرى مثل نابلس؛ حيث كان الصابون منتجا أساسيا، وفى تونس حيث كانت تنتج الطرابيش، وتمتّع كلاهما بسوق مهمة محليا وإقليميا(٦٧). ربما توجد أمثلة كثيرة جدا فى مدن أخرى. ومن المهم بيان أوجه التماثل هذه؛ لأن طبيعة مصادرنا التاريخية تنزع إلى أن تكون محلية، فى حين أن الاتجاهات التى تصورها قد تكون أيضا إقليمية بدرجة أكبر. وهكذا، قد يرغب المرء فى النظر

---

[67] Lucette Valensi, "Islam et capitalisme: production et commerce des chechias en Tunisie et en France aux XVIIIe et XIXe siecles," Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine 16 (July-September 1969): 376-400 ; Beshara Doumani, Rediscovering Palestine, 187-194.

إليها فى سياق اقتصادى أوسع يمس منطقة البحر المتوسط. مرة ثانية، لقد كانت هذه المشروعات تستخدم أشخاصا كثيرين لهم كفاءات متعددة، إدارية، ماهرة وغير ماهرة، وكان نظامها يتميز بالتراتبية المهنية.

ثانيا: كان تنظيم العمل والإدارة فى معصرة الزيوت يستشرف التطورات اللاحقة، ويجمع بين مختلف أنواع العمل، بأجر وبغير أجر، من الأسرة ومن خارج الأسرة، والتراتبية فى الواجبات وفى الأجور. ونتذكر فى هذا السياق المصانع الأولى التى أقامها محمد على، وكيف كان يتم التوظيف وتنظيم العمل فيها. فقد أوضحت جوديث تكر فى دراستها أن مصانع محمد على كانت بالمثل تستخدم أحيانا أسرا بأكملها، أزواجا وزوجات وأبناء، كلهم يعملون فى مكان واحد، وكانت عمالة الأسرة نمطا بين عدة أنماط استُعين بها فى المصانع الجديدة(٦٨). وهذا دليل على استخدام المصانع التى استحدثها محمد علي أنماطا للعمل سابقة لعصره.

ثالثا: كان هذا المستثمر حرفيا وصانعا، وكان يتصرف على نحو ما يفعل آخرون كثيرون، مثل رأسمالى صغير بطريقة ما. وكلمة رأسمالى تستخدم هنا بالمعنى الذى أورده رودنسون، ألا وهو رأسمالى صغير لا يعمل كجزء من نظام رأسمالى، ولكن يعمل فى مناخ غير رأسمالى. ويمثل هؤلاء الرأسماليون الصغار مثل دعبوس شكلا من الرأسمالية تطور فى مجتمع ما قبل الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى فيما بين هؤلاء الصناع المستثمرين، كانت هناك أبعاد أخرى فى عملهم وحياتهم لا تمت بصلة بالرأسمالية.

وفى إطار أحوالهم المعاصرة الخاصة، يمكن إدراج ممارسات العمل التى كانت قائمة فى معاصر الزيوت ومشروعات كبيرة أخرى فى سياق نموذج مكسيم

[68] Judith Tucker, Women in nineteenth-century Egypt, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1985), 89.

رودنسون عن جيوب الرأسمالية فى مناخ غير رأسمالى. ونموذج الجيوب الرأسمالية هذا مفيد؛ لأنه يوفر مصطلحا أفضل، طالما لا يمكن اعتبار الممارسات التى اضطلع بها هؤلاء الحرفيون والصناع المستثمرون "رأسمالية تجارية" بالطريقة التى ينطبق بها المصطلح على أنشطة التجار.

وقد أكد مكسيم رودنسون فى كتابه "الإسلام والرأسمالية" أنه كانت هناك قطاعات رأسمالية معينة فى مجتمع غير رأسمالى. وكان فى الواقع يتحدث عن قطاع انخرط فى أنشطة تجارية ومالية، وكان له دور فى التوزيع والتداول. كان فى ذهنه غالبا، التجار وأعضاء الطبقة الحاكمة لكننا نستطيع أيضا أن نطبق مفهومه على الحرفيين والصناع المستثمرين، على نطاق أضيق من النطاق الذى وصفه. بيد أنه رأى قطاعا رأسماليا فى الإنتاج، فى الصناع الذين كانوا يعملون مقابل أجر، وهم قوة عمل قدرت بنحو ١٥ ألفا فى نهاية القرن الثامن عشر، فى مصانع الفخار مثلا، حيث كان العمال يحصلون على أجر يومى قدره ٨ أنصاف[٦٩].

ولفكرة الجيوب الرأسمالية عدة تطبيقات. إذ يمكن كذلك تطبيق مفهوم رودنسون على الأحوال التى سادت فى أوروبا فى تلك الفترة نفسها؛ حيث كانت الرأسمالية تؤثر ببعض القطاعات المحدودة من الاقتصاد، فى حين استمرت قطاعات أخرى كثيرة تعمل وفق الأساليب التقليدية أو ما قبل الرأسمالية. فعلى سبيل المثال، كتب جان لويتن فان زاندن Jan Luiten van Zanden، وهو مؤرخ للاقتصاد الهولندى فى القرن السابع عشر، ويعتبره كثيرون مصدر الاقتصاد

---

[69] Maxime Rodinson, Islam et Capitalisme, edition du Seuil, Paris 1966, 68-70. On this topic see also Kenneth Cuno, The Pasha's Peasants, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, AUC Press, 1992, 4. For a criticism of Rodinson's views see Huri Islamoglu-Inan, "Oriental Despotism in World-System Perspective," in The Ottoman Empire and the World Economy, edited by Huri Islamoglu-Inan (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 6-7.

الحديث، كتب عن الرأسمالية التجارية باعتبارها كانت مركزة فى قطاعات تجارية صغيرة متمدّنة فى بحر غير رأسمالى"؛ إذ يمكن تطبيق هذه النظرية حتى على اقتصاد متطور مثل الاقتصاد الهولندى فى القرن السابع عشر[٧٠]. وربما يمكن تطبيقه أيضا على أنحاء كثيرة أخرى فى أوروبا. وحتى فى إنجلترا؛ حيث مرّ الاقتصاد بتطورات كبرى فى القرن الثامن عشر مع ظهور الرأسمالية الصناعية، كانت هناك قطاعات اقتصادية عديدة خارج هذه التطورات، واستمرت تعمل حسب الأسس التقليدية أو قبل الرأسمالية. وإذا نظرنا للرأسمالية الصناعية فى القرن الثامن عشر، فى ضوء صيغة رودنسون، نجد أنها كانت هى نفسها "قطاعا رأسماليا". ولا بد من التمييز بين تحديد النسبة التى كانت فى الاقتصاد الكلى تقليدية وبين تلك التى كانت رأسمالية أو قبل رأسمالية، ويسير اتجاه التطور إما صوب توسع أحدهما أو تراجعه بالنسبة للآخر. والمقارنات من هذا النوع مفيدة طالما أنها تتيح لنا تبين بعض الفروق الدقيقة، سواء كان المرء يكتب عن الرأسمالية الصناعية فى القرن الثامن عشر فى أوروبا، أو عن الاقتصاد التقليدى فى الدولة العثمانية. ففى كلتا الحالتين، توجد مناطق رمادية يتعين تحديدها ودراستها.

ويمكن التعامل بمفهوم رودنسون إذا طبقناه بطريقة مختلفة نوعا ما عن مقصد المؤلف نفسه. فبدلا من التركيز على تحول الحرفى إلى عامل بأجر، نتناول هنا الحرفى الذى كان يستثمر فى تنظيم مشروع صغير ويتعامل بصيغ رأسمالية. وبدلا من القطاع أو الجيب الذى يمكن إدراكه كمفهوم جامد، فإن الممارسات الرأسمالية فى السياق الراهن تعتبر صيَغا تشكل تيارا تحتيا داخليا، يظهر فى أوقات مختلفة وعلى أشكال مختلفة، مثلما ستبين الفصول القادمة. وهى بالفعل، تشكل تيارا تحتيا قد يؤثر على المجتمع والاقتصاد، أى أنها كانت القدرة على

---

[70] Jan Luiten van Zanden, "Do We Need a Theory of Merchant Capitalism?" Review 20, 2 (Spring 1997) 255-68.

التأثير أو على إحداث التغيير. وهكذا، فإن استخدام فكرة الجيوب الرأسمالية هذه فى مناخ غير رأسمالي يعنى ضمنا أنها تتسم بالمرونة، فقد تتسع أو تنحسر، وعلينا أن نتبين الظروف التى قد يحدث فيها هذا. كذلك يمكن أن يكشف هذا المفهوم عن كيفية ارتباط "الجيوب" بمناخها غير الرأسمالى والتأثير عليه.

تتجير معاصر الزيوت:

يبين التحليل المحكم للأنشطة التى كانت تضطلع بها معاصر الزيوت أنها كانت تدار على أسس تجارية على أكثر من مستوى. فعلى نطاق آخر، وفرت معاصر الزيوت حشدا من الطرق لكسب النقود. فبالإضافة إلى الزيت الذى كانت تنتجه، زودت معاصر الزيوت المعصرانية بعدد من المنتجات الثانوية الأخرى التى يمكن تسويقها. كان أحدها هو التجارة بمخلفات البذور بعد استخلاص الزيوت منها، وهو ما يسمى بـ"الكُسْب". وكانت هذه المستخلصات تباع كعلف للماشية، وكانت تلقى إقبالا شديدا لخصائصها المغذية. وكان هناك منتج ثانوي آخر تبيعه المعاصر هو فضلات البهائم، التى كان استخدامها كوقود رخيص شائعا للغاية. فنظرا لأن معاصر الزيوت كانت تشغّلها البهائم، شرع كثير من المعصرانية باهتمام شديد فى تربيتها وكانوا متصلين بالحرفيين والتجار الذين يرتبط عملهم بها، كالعاملين فى السلخانات، والقصابين، وشيوخ طائفة القصابين، وكذلك المشترين الأفراد. وفى معظم حجج التركات التى وصلت إلينا، كانت البهائم تشكل أهم جزء من رأسمال المعصرانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعدادها تجاوزت على ما يبدو ما تحتاجه المعاصر بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال، تبين تركة شقيقين كانا يمتلكان معصرة زيوت، أنه كان لديهما ثلاثون ثورا وأربع بقرات وحصان وحماران، قُيِّمَت بمبلغ ١١ ألف نصف من تركة بلغ إجمالها ٤٢ ألف نصف[٧١].

---

[٧١] قسمة عربية ٣٥، ١٧٩ (١٠٤٨/١٦٤٨)، ١١٨.

وهذا يتجاوز بوضوح الاستخدام المباشر فى معصرة الزيوت، لكن الاتجار به ممكن، مما يضفى بعدا تجاريا إضافيا على العمل الذى كان يقوم به هؤلاء الأشخاص. فعلى سبيل المثال، فى شهر شوال من سنة ١٠٣٥/١٦٢٥ باع المعلم سليمان دعبوس لشيخ طائفة القصابين (كاتخدا طائفة القصابين) فى السلخانة السلطانية عشرة ثيران وأربع بقرات وفحلاً. وكان على المشترى أن يدفع ٩٠٠ نصف كل شهر حتى يتم سداد ثمن البهائم، البالغ ٦٦٠٠ نصف، بالكامل، وتلك واحدة من صفقات كثيرة تدل على عملية جارية[٧٢].

وإذ اضطلع معصرانية كثيرون بتجارة الماشية أخذوا ينخرطون كذلك فى بيع الأجبان مما يستنتج منه أن إنتاجها ربما كان من بين أنشطتهم. وهذا الحدس تدعمه الكميات الكبيرة التى انطوى عليها ذلك، مثل المبيعات التى اضطلع بها حجازى أبو الفوز: فقد ابرم عقدا عاجلا لتسليم آجل لما مقداره ١٣٢ قنطارا من الجبن (كل قنطار يساوى نحو ٤٥ كيلو جرام)، إضافة إلى ٦٢ قنطارا أخرى من بيع سابق ذُكر فى نفس الحجة كان لا يزال يتعين تسليمها[٧٣]. وتشير هذه الكميات التى نجدها مرارا وتكرارا فى معاملات المعصرانية، إلى نشاط دائم ومنظم. لقد كان هؤلاء المعصرانية يستغلون إلى أقصى حد كل شيء يملكونه يتصل بمعاصرهم للزيوت، وهذا ما يشار إليه بلغة اليوم بأنهم كانوا يعظمون استثمارهم.

التبادل بين الريف والحضر:

تلقي دراسة الحرف الحضرية الضوء على موضوع لا نعرف عنه سوى القليل، ألا وهو التاريخ الريفى فى القرن السابع عشر. وفى ضوء المبادلات الجارية بين الحضر والريف، يمكن دراسة سمات معينة من خلال سجلات المحاكم

---

[٧٢] دشت، ١٤٤، (١٠٣٥-١٠٣٦/١٦٢٥- ١٦٢٦)، ٤٣.

[73] BA 102, 336 (1028/ 1618), 78.

حيثما سجلت الصفقات والمعاملات بين قاطني الحضر وأشخاص يعيشون في الريف. وهكذا، فإن هذا المصدر يتيح لنا الاضطلاع بدراسة تجريبية لموضوع عالجته الدراسات العلمية أحيانا من زاوية التعميمات الكاسحة واللا تاريخية، وغالبا ما وسمت هذه التعميمات الريف بأنه جامد ولا يتغير. ويمكننا رسم صورة مختلفة بدراسة علاقات الحرفيين بالمناطق الريفية.

والواقع أن قضية التبادل بين الحضر والريف أثارت بعض الجدل بين المؤرخين، لا سيما فيما إذا كان هذا التبادل ظاهرة حديثة أم له كما توصل كينيث كونو Kenneth Cuno تاريخ طويل يمكن إرجاعه إلى زمن الرومان. فقد توصل كونو إلى أدلة على وجود مبادلات دينامية ومهمة بين الحضر والريف فى ريف الدلتا الذى قام بدراسته(٧٤). وكانت هذه العلاقات بين الحضر والريف حيوية لمدينة مثل القاهرة التى كانت تستهلك مقادير هائلة من المنتجات الزراعية، سواء فى الطعام أو كمواد خام لعدد من المصنوعات التى كان الحرفيون والصناع ينتجونها؛ لذا فإن القضية هنا لا تتعلق بما إذا كانت هناك علاقات قامت بين القاهرة ومحيطها الريفي أم لا، بل تتعلق بكيفية تمامها ومن كان يقوم بها.

ينطوى الأمر هنا على قضيتين، أولا: يجدر التساؤل عن المجموعات الاجتماعية الحضرية التى كان لها نصيب فى هذه المبادلات. لقد لعب التجار الكبار دورا مهما فى المبادلات بين الحضر والريف، كذلك فعل الأمراء والملتزمون الذين كانوا يستطيعون بيع محصول التزامهم فى المدينة. وتبين النتائج التى توصل إليها ستانفورد شو Stanford Shaw مثلا، أن ضريبة الأرض كانت تُحَصَّل من الفلاحين نقدا وعينيا. ولكى يحصل الفلاحون على النقد كان عليهم أن يبيعوا محصولهم للملتزم أو فى سوق المنطقة. وكان الملتزم يبيع المحصول الذى حصل عليه من المزارعين في سوق المركز أو في الأسواق الكبيرة فى القاهرة. وقصة الأمير حسن

[74] Kenneth Cuno, The Pasha's Peasants, Land Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, American Univ. in Cairo Press, Cairo, 1992, 48-63.

وبيعه لسكر القصب الخاص به التى سبق سردها، مثال للملتزم الذى كان يقوم بنفسه بتسويق ما حصّله فى القاهرة. وفى حالات قليلة، كان يمكن دفع ضريبة الأرض أو الخراج إلى خزينة الدولة مباشرة على شكل محصول يتم إرساله إلى إسطنبول كل عام، كالسكر والأرز والقطن بين أشياء أخرى. وفى بعض الأحيان، كان المزارع يأتمن وكيل الملتزم لشحن محصوله وبيعه فى الأسواق الأكثر مربحة فى القاهرة(٧٥). بعبارة أخرى: إن وصف شو للمبادلات بين الحضر والريف يركز إلى حد كبير على دور الملتزم باعتباره الطرف الرئيسى فى جلب المنتجات الزراعية إلى المدينة. والمؤكد أنه أحيانا كان يمكن لهذا الوصف، بخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر عندما مارست الطبقة الحاكمة قدرا كبيرا من السيطرة على الموارد، أن يكون تصويرا جيدا لهذه المبادلات، لكنه يهمل بالنسبة للفترة الأسبق، قدرا كبيرا مما نعرفه من مصادر أخرى. إن تحليل شو يقدم جانبا واحدا من الصورة وليس الصورة بكاملها. بعبارة أخرى: إن القضية لا تكمن فى ما إذا كانت مبادلات قد جرت بين الحضر والريف أم لا؛ لكنها تتعلق بمن استطاع التوغّل فى هذه المبادلات أو السيطرة عليها لتحقيق المنافع منها، وما إذا كان الملتزم يترك مجالا لتجار الحضر وصناعه ليشتركوا فى هذه المبادلات أم لا.

وتبين سجلات المحاكم فى مطلع القرن السابع عشر أنه فى النصف الأول منه، لم يكن الملتزمون يسيطرون بالكامل على هذه المبادلات كما لم يكونوا هم الوحيدين الذين يتصرفون فى فائض الفلاحين، مثلما أصبح عليه الحال فى فترة لاحقة. كان هناك مجال لعدد كبير جدا من قاطنى المدن والحرفيين وأصحاب الحوانيت والتجار، وبالطبع الحرفيين والصناع المستثمرين، للاشتراك فى هذه المبادلات. فقد بينت الدراسة عن الخواجا إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار، فى العقد الأول من القرن السابع عشر، أن التجار العاملين فى التجارة الدولية استثمروا فى زراعة قصب السكر وفى إنتاجه فى الريف، نظرا لكثرة الطلب على السكر فى

---

75 Shaw, Financial, 74.

أسواق عديدة[٧٦]. ويشير البحث الحالى إلى أن مثل هذا الاستثمار فى المواد الخام الزراعية كان يمارسه أيضا بعض الحرفيين والصناع؛ إذ كان فى مقدور الصناع المستثمرين والتجار الكبار فى المدينة أن يجدوا لأنفسهم كوة أو حيّزا يستطيعون من خلالهما القيام ببعض من هذه المبادلات بين الحضر والريف وأن يشاركوا فيها.

ويمكن التساؤل حول القدر الذى يختصمه التجار والحرفيون من مشاركتهم لتلبية احتياجات أسرهم المعيشية من السلع الأساسية بشراء الحبوب أو الأرز، أو المواد الخام اللازمة لحرفهم، وما إذا كان هذا يشكل بالنسبة لهم أيضا مشروعا تجاريا يمكن التربح منه. وتبين عينات كونو التى ركزت على بلدة المنصورة فى الدلتا، أن معظم المشتروات المباشرة من الريف التى جرى الاضطلاع بها فى أواخر القرن السادس عشر، كانت تتكون من مقادير صغيرة لا يمكن استخدامها إلا كتموين للبيت، وهى تتكون من أردب أو اثنين من القمح أو الأرز[٧٧]. والمرجّح فى مثل هذه الأمور أن تحدث تطورات بين الحين والآخر، بدلا من التساؤل عن حقيقة التبادل بين الريف والحضر.

وتكوّن دراسة المبادلات بين الحضر والريف بالنسبة للحرفيين والصناع المستثمرين طريقة لمعرفة كيف تداخل التتجير بأنشطتهم على عدة مستويات، يتعلق أحدها بالطوائف والمواد الخام. فقد كان الكثير من الحرفيين والصناع المستثمرين يستخدمون المنتجات الزراعية كمواد خام – قصب السكر والحبوب وبذور السمسم وبذور الكتان أو خيوط الكتان. وسوف نركز على الطريقة التى كانوا يحصلون بها على هذه المواد الخام كمثال للتوضيح. لقد كانت الطائفة مسؤولة بصورة نموذجية عن توزيع المواد الخام بين أعضائها. ولدينا حجج تبين كيف كان يتم ذلك، مثلما كانت تفعل طائفة السرجانية؛ حيث اتبعت قاعدة مثلى للتوزيع العادل للمواد الخام بين الحرفيين والصناع. فقد كان يتم شراء السمسم من

---

[76] Nelly Hanna, Making Big Money in 1600, 81-84.

[77] Cuno, 57-58.

بولاق، وهى ميناء القاهرة؛ حيث تصل بذوره فى المراكب، وكان شيخ الطائفة، وبحضور المعلمين، يقوم بشراء من سمسار الغلال فى بولاق كمية من السمسم بالجملة، يتم توزيعها على طوائف السرجانية الثلاث، وفى حضور رؤساء الطوائف الثلاث معلمى الطوائف فى القاهرة، وفى بولاق وإمبابة، لتوزيعها بعد ذلك بين أعضائها[٧٨]. كان يتم شراء البذور بصورة جماعية، بما يصل مجموعه إلى نحو خمسمائة أردب من السمسم، بسعر ٦ و١/٢ قرش للأردب. كان الثلثان يشتريهما شيخ الطائفة وأعضاء الطائفة فى القاهرة وبولاق وكان الثلث يشتريه شيخ الطائفة وأعضاؤها فى إمبابة. وفى اليوم نفسه، يقوم أعضاء الطائفة بتقسيم السمسم فيما بينهم، ويحصل كل منهم على حصة. وفى بعض الأحيان، كانت لوائح الطوائف تتضمن أحكاما تنص تحديدا على التوزيع المنصف (وليس المتساوي) للمواد الخام، مثلما نجده فى طائفة صباغى الأقمشة الزرقاء، الذى كان من واجب شيخها أن يوزع النيلة بين الأعضاء[٧٩].

وكانت هذه إحدى الطرق التى تمكّن الحرفيين والصناع من الحصول على المواد الخام التى يحتاجونها لحرفتهم. وكان الهدف من التوزيع داخل الطائفة هو ضمان حصول كل أعضاء الطائفة على حصة، وأن هناك درجة من الإنصاف فى التوزيع؛ لذا كانت رفاهية كل الأعضاء توضع فى الاعتبار، وكان يتم تقييد السعى إلى تحقيق الكسب الفردى. بيد أن مثل هذه الحالات النموذجية لم تكن تمثل الصورة كاملة، ولا يمكننا اعتبارها نمطا لا يتغير تتبعه كل الطوائف. فقد كانت هناك أوجه تباين، وكان يمكن أن تنجم أوجه التباين هذه عن عوامل مختلفة. ويمكن أن يشكل التتجير الذى سلفت الإشارة إليه أحد هذه العوامل. ويمكن ربط عامل آخر بهيكل السلطة القائم. وتعتبر سيطرة الملتزم على الإنتاج الزراعى بصفة خاصة عاملا آخرا.

---

[٧٨] بولاق، ٣٣، ٦٦٩و ٦٧٠ (١٠٣٢/١٦٢٢)، ١٧٤ – ١٧٥.
[٧٩] الباب العالى ١٢٥، ١٠٠ (١٠٤٨/١٦٤٧)، ٥٠، بولاق ٤٢، ٤٠٢، ٥١٦، ٢٦٣.

هكذا، ورغم النمط التقليدي المتبع فى الطائفة لتوزيع المادة الخام، كان حرفيون وصناع مستثمرون كثيرون يحصلون فى الواقع على المواد الخام ليس على الأسس المتبعة في الطائفة والتى تؤكد الإنصاف بين مختلف أعضاء الطائفة، وإنما على أسس السوق أو أسس الاستثمار وبمقتضاها كان الصانع أو المعصرانى يبحث عن طريقة مباشرة بدرجة أكبر للحصول على البذور بسعر يناسبه أكثر، وهكذا يضمن حصوله على المواد التى يحتاجها فى وقت محدد وبسعر محدد. وكان الأسلوب الذى ينظم أنشطة الحرفيين والصناع المنتجين لطائفة ما قد يُسقِط عددا كبيرا من الأنشطة. والواقع، أنه لم يكتفِ بعض هؤلاء الحرفيين والصناع بالحصول على بذورهم بصورة مستقلة عن الطائفة، أى بالاتجاه مباشرة إلى المنتجين فى الريف أو إلى الملتزمين لشراء ما يحتاجونه بسعر أفضل، بل إن البعض منهم قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وحصلوا على المواد الخام للاتجار بها وجنى الأرباح.

والواقع أن نوع الصفقات والمعاملات التى كان الحرفيون والصناع المستثمرين يجرونها للحصول على المواد الخام مباشرة من المنتج لم تختلف عن الاتفاقيات التى كان التجار يبرمونها هم وغيرهم؛ إذ كانت تسجل كتابة، ويتم القيام بها فى المحاكم بحضور قاض. ومن ثم كانت الصفقات تلتزم الإجراءات الشرعية للعقود بمختلف أنواعها. وكانت هناك معاملة شائع استخدامها من بين هذه المعاملات، تُمكّن الحرفيين من الحصول على الغلال، وتتم من خلال ما يطلق عليه "سلم شرعي" ويقتضى دفع مبلغ مقدما مقابل تسليم آجل، بما يشبه كثيرا الطريقة نفسها التى كان التجار الكبار يحصلون بها على قصب السكر. وكان الدفع مقدما يوفر لهم سعرا أفضل للمحاصيل التى يمولونها. وبالنسبة للفلاحين الذين كانت تبرم معهم مثل هذه المعاملات، فربما كان من الأفضل لهم التعامل مع التجار الكبار والصناع بدلا من تسليم محصولهم بالكامل إلى الملتزم. فقد ينطوى التعامل مع الملتزم على قدر من القسر، فى حين أن التعامل مع التجار الكبار والصناع قد لا

يكون هكذا. وعلى نقيض ما توصل إليه ستانفورد شو من أنه في القرن الثامن عشر أثقل الملتزمون كاهل الفلاحين بفرض الضرائب عالية، إلى حد أنه كان يتعين عليهم أن يتخلوا عن كل فائضهم لجابي الضرائب، فإن ذلك يشير إلى أنه في مطلع القرن السابع عشر كان يتوافر للفلاحين بعض الفائض يستطيعون بيعه في السوق في القاهرة. ومن ثم كان الصناع المستثمرون يشترون البذور أو الغلال بسعر موات مباشرة من المناطق الريفية، وكانوا يستخدمون بعضا منها في المطاحن أو المعاصر، ثم يبيعون الفائض لصناع آخرين، بربح مريح على ما يبدو.

ونرى صورة ملموسة لذلك بتتبع شقيقين كانا يعملان في عصر زيت السمسم (مدولب سرجة): أبو المجد ومصطفى ابن الشيخ البرلسي، وكانا يقومان بكثير من عملهما معا. ففي منتصف العقد الخامس من القرن السابع عشر قاما مرارا بشراء السمسم من أجل معصرتهما لعصر زيت السمسم بكميات كبيرة نسبيا، ٧٥٠ أردب في مرة، و٢٠٠ أردب في مرة أخرى، لكنهما كانا يبيعانه، بكميات متواضعة تبلغ من عشرة إلى عشرين أردبا، لأصحاب معاصر للزيوت آخرين[٨٠]. بعبارة أخرى، لم يكن الشقيقان يستوفيان حاجة معصرتهما فحسب، بل كانا يجريان أيضا صفقات تجارية في السمسم الذى حصلا عليه بصورة فردية ومستقلة عن الطائفة. ومع ذلك، فإن وضعا كهذا، والذى لم يكن غير مألوف، أثار توترا بين هذين الصانعين وطائفتهما؛ لتضارب المصالح الجماعية والفردية. وربما لو كانت المواد الخام أكثر وفرة، لأصبحت قوانين الطائفة أكثر تساهلا. وفي الحالة المذكورة، لم يعاقب الشقيقان ابنى الخيش على انتهاك قوانين الطائفة، بل إنه على النقيض من ذلك تماما، أصبح أحدهما، عبد المجيد، شيخا لطائفة السرجانية بعد ذلك بفترة قصيرة، في عام ١٦٤٦/١٠٥٦. وينتظر هذا الجانب من العلاقة بين الحرفيين والصناع وطوائفهم مزيدا من التقصي.

---

[٨٠] الباب العالي ١٢٥، ١٠٠ (١٦٤٧/١٠٤٨)، ٥٠، بولاق ٤٢، ٤٠٢، ٥١٦، ٢٦٣.

الأساس التجارى للتبادل:

من الواضح أن المنتج الذى كان كثيرون من الحرفيين والصناع المستثمرين يحصلون عليه من المناطق الريفية كان يتجاوز كثيرا استخدام أسرهم أو حتى الاحتياجات المباشرة لإدارة مطاحنهم ومعاصرهم أو مطابخ السكر المملوكة لديهم. والدليل الساطع على ذلك هو عدد هؤلاء الحرفيين والصناع الحضريين الذين كانوا يظفرون بأرض زراعية، مستخدمين وسائل عدة، وتتوافر لديهم درجة من السيطرة عليها، رغم أن فترة حيازتهم لهذه الأراضى تكون محدودة على الدوام.

وفى نوع آخر من العقود، كان سكان الحضر يحلّون محل الفلاح لسداد خراج الأرض للملتزم مقابل الحق في استخدام أرض الفلاح لزراعتها. وفى بعض الأحوال، كان الاتفاق يبرم مع الملتزم نفسه الذى يسمح لقاطن المدينة بأن يدفع الخراج على قطع أرض تحت سيطرته وبهذا يحق له الاستفادة من المحصول. فقد دفع سيد شريف أحمد بن على أبو الفوز وابنه سيد شريف محمد، وكلاهما من أصحاب معاصر زيت بذرة الكتان والسمسم (مدولب بمعصرة الزيت والسرجة)، الخراج للملتزم، الأمير أحمد بك. وزرعا أرض تقع قرب إقليم القليوبية ببذور السمسم من أجل معصرتهما وربما لبيعه لمنتجين آخرين(٨١). وكان هناك نوع آخر من الإتفاقيات مع الفلاحين يتضمن قيام أحد سكان المدينة بدفع النفقات اللازمة لزراعة الأرض بالبذور وغيرها ومن ثم يصبح المحصول من حقه، أو كما حدث في قضية نشب فيها نزاع فصدر حكم يقول "صرف على الغيط ويستحق الثمار"، مما يعنى أنه أنفق على الأرض؛ ولذا يصبح صاحب حق فى جنى المحصول(٨٢).

---

(٨١) بولاق ٤٠، ١٠٨ (١٦٣٨/١٠٤٨)، ٥٥٠، بولاق ٤٢، ٤٠٢، ٥١٦، ٢٦٣ (١٦٤١/١٠٥١)، ٩٤، ١٠٣-١٠٤، ٢٠٠، بولاق، ٤٥، ١٧٣، ١١٤، ٤٥، ١٦، ٢٦٣ (١٦٤١/١٠٥١)، ٩٤، ١٠٣-١٠٤، ٢٠٠، بـــــولاق ٤٥، ١٧٣، ١٩٤، ٤٥٠، ٩٥١ (١٠٥٥-١٠٥٦/ ١٦٤٥-١٦٤٦)، ٧٢، ٧٣، ١٩٠، و٢٣٣.

(٨٢) باب الشعرية ٦١٠، ٩٨٥ (١٦١٥/١٠٢٤)، ٢٦٣.

وأخيرا، كانت إحدى الطرق لحيازة الأرض تتم عبر الإيجار المباشر لأملاك الوقف. وقد يكون السعى لحيازة الأراضى بهذا الشكل يبرره ضمان احتياجات الأسرة من الطعام. لكن معظم الحالات التى استطعنا الاطلاع عليها تدل على قصد تجاري من قبل قاطنى الحضر. ويمكن الافتراض أنه عندما استأجر الشقيقان، المعلم محمد والمعلم منصور، ابنا المعلم سليمان سويدان، شيخ طائفة الطحانين، مساحة الأرض الكبيرة جدا، فى الجيزة والقليوبية، التى تبلغ ٤٠٧ أفدنة فى عام ١٦١٦/١٠٢٦ من ناظر وقف السلطان الغورى، فإما أن محصولها كان سوف يباع فى السوق، أو إذا كان قمحا، فسوف يستخدم كمادة خام فى مطحنهما.[٨٣] وكانت هذه المساحة ضخمة نسبيا على أن يستثمرها ثلاثة طحانين، ومن ثم تعتبر مشروعا مهما. بيد أنه، مثل كثير من المعاملات من هذا النوع التى كانت تتعلق بالأرض الزراعية، كان الإيجار لمدة قصيرة، سنة عادة.

وكان يتم عرضيا ابتياع مباشر للأرض، مثل شراء الخواجا إبراهيم المنصورى لخمسة عشر فدانا فى إقليم المنوفية من المعلم سليمان يوحنا إسحاق بتسعماية قرش[٨٤]، ولكنها كانت أقل شيوعا. وكانت عمليات الشراء تتم عادة لحدائق أو لبساتين، وبخاصة بساتين الفاكهة المحيطة بالمدن، ولكنها لم تقتصر على ذلك. نذكر على سبيل المثال معاملة تمت مع مجموعة من صناع النسيج، معظمهم بساطية (صناع الأبسطة)، اشتروا بستان فاكهة فى الأزبكية من حفيد الشيخ عبد الوهاب الشعرانى، وكان مزروعا بأشجار النخيل والجميز وغيرها من أشجار الفاكهة. وكان لكل من المشترين الستة عشر حصة قدرها سهم ونصف السهم من الإجمالى البالغ ٢٤ سهما. ولا يمكن لمثل هذا المشروع أن يتحقق إلا إذا كان استثمارا؛ حيث يتم تخصيص الفاكهة المنتجة للبيع، على أن يتولى طرف ثالث رعاية البستان[٨٥]. ورغم أن مصادرنا لا تسمح بتتبع المشروع، يمكننا أن نسأل كيف أدار عمال النسيج هؤلاء مشروعهم من الناحية العملية، فمن الواضح أن

---

[٨٣] بولاق ٤٣، ١٠٦، ٩٨٥ (١٦٤٣/١٠٥٣)، ٤٥.

[٨٤] الباب العالى ٩٢، ٣٥٤ (1019/١٦١٠)

[٨٥] الباب العالى، ٩٨، ٣٣٥٣ (١٦١٦/١٠٢٥)، ٤٦٦.

الأمر اقتضى تنظيما ما، ولأن آخرين قد تولوا القيام بالعمل الفعلى فى البستان، ويفترض أن ذلك كان يتم بتوجيه من الملاك أو ممثلهم. وفى هذه المعاملة، كما فى كثير من المعاملات الأخرى التى أجراها الصناع فى المناطق الريفية، كان طابع الاستثمار أطول مدى.

العواقب بالنسبة للفلاحين:

تم الشروع فى معظم المعاملات التى سلف ذكرها، إن لم يكن بها جميعا، فى مناطق ريفية فى الدلتا وليس فى صعيد مصر، فاستخدام النقود فى الدلتا كان أكثر شيوعا منه فى الصعيد. وتوضح سجلات النصف الأول من القرن السابع عشر أنه في بعض المناطق الزراعية فى الدلتا، كان أولا، يتوفر بعض الفائض لمن باع إنتاجه من الفلاحين. وهذا يعنى عكس التصورات الشائعة، أن كثيرين منهم لم يكونوا يعيشون عند حدّ الكفاف. وعلى نطاق أوسع، يمكن تفسير هذه التصورات بواقع التأريخ لأحوال الفلاحين الذى لم يأخذ حقه من الاهتمام. فقد أُسقِطَت أحوالهم فى الفترات المتأخرة على أحوالهم في فترات سابقة لتفسير ما حدث لهم في الفترات الأسبق!! إن ما جرى فى نهاية القرن الثامن عشر لم يحدث بالضرورة فى بداية القرن السابع عشر وما كان يجرى فى الدلتا؛ حيث كان يتوافر للفلاحين بعض النقود، لم يكن يجرى بالضرورة فى صعيد مصر؛ حيث كانت نقود الفلاحين قليلة.

ويمكن الأخذ فى الاعتبار عاملين بالنسبة لمطلع القرن السابع عشر. فأولا كانت هناك قضية جباية الضرائب. إن ما رأيناه يجرى بالنسبة لتجار الحضر الكبار وحرفييه وصناعه يجعلنا نستنتج أن الملتزم لم يكن يأخذ المحصول كله ويترك للفلاح فقط ما يكفى لمعيشة الكفاف؛ إذ كانت تبقى له كميات معينة يمكنه بيعها فى السوق بعد دفع ضرائبه وإطعام أسرته. ولدينا عامل ثان ربما؛ إذ يمكن فهم السياق الذى جرت فيه التطورات فى مطلع القرن السابع عشر على خلفية سياسة الدولة العثمانية لتوسيع الرقعة الزراعية. فى الواقع وكما بينته دراسات

نيكولاس ميشيل Nicolas Michel، شهدت الفترة التى أعقبت الفتح العثمانى نزوحا كبيرا من القرى وتبوير الأرض الزراعية(٨٦). ويشير عمل ستانفورد شو Stanford Shaw إلى أنه فى بداية القرن السابع عشر استؤنفت زراعة الكثير من الأراضى التى سقطت فى براثن الإهمال، فى الدلتا وفى الصعيد على حد سواء(٨٧). ومع ذلك يتعين أن نفهم تماما عواقب مثل هذه السياسات بشأن الاقتصاد. إن ما يمكن استنتاجه من مصادر المحفوظات هو وجود إنتاج زراعى يبدو عاليا إذا قسناه بكميات قصب السكر الكبيرة، وجلود الماشية، والأجبان المنتجة فى القرى والتى كان يتم إرسالها للقاهرة. وكانت المبيعات الريفية للمناطق الحضرية لافتة للنظر من حيث حجمها، مثل تلك الصفقة التى تمّت عام ١٦٠٥ لبيع ١,٤٠٠ رطل (الرطل يساوى نحو ٤٠٠ جرام) من بتلات الورد المستخدمة لأغراض طبية أو يتم تقطيرها فتصبح ماء الورد. هل كان الفلاح الذى يشرع في البيع يعتمد على محصول أرضه الخاصة؟(٨٨). أم أنه كان منظما إلى حدّ يمكّنه من جمع محاصيل الفلاحين؟. وهناك أيضا حالة الشخص الذى ورّد ١٠,٣٠٠ دجاجة فى صفقة سلم شرعى واحدة(٨٩). إن ذلك جدّ بعيد عن نموذج الإنتاج من أجل معيشة الكفاف.

الاستثمارات فى إنتاج الغذاء فى المناطق الريفية:

وهناك مستويات أخرى تسمح بملاحظة التتجير فى العلاقات الريفية التى يقيمها الحرفيون والصناع المستثمرون الحضريون، لا سيما من خلال استثماراتهم متوسطة أو طويلة الأجل فى المنتجات الريفية. لقد استثمر المعلم عبد الوريث

---

(٨٦) الباب العالى، ٩٨، ١٣٨٨ (١٠٢٥/١٦١٦)، ١٧٣.

[87] Nicolas Michel, "Villages desertes, terres en friche et reconstruction rurale en Egypte au debut de l'epoque ottomane," AI 36 (2002) : 197-251 ;« Migrations de paysans dans le Delta du Nil au debut de l'epoque ottomane, » AI 35 (2001) 241-290.

[88] Shaw, Financial, p 21.

(٨٩) الباب العالى، ٨٥، ٨٨٦ (١٠١٤/١٦٠٥)، ١٦٩.

يوسف، الفرارجي في القاهرة، في معدات في منطقة الجيزة القريبة[٩٠]. لإتمام المرحلة الأولى من معالجة خيوط الكتان قبل أن تصبح جاهزة لنسجها. فنظرا لأن حياكة المنسوجات كانت صناعة رئيسية في المدينة؛ كان إعداد خيط الكتان خارج المدينة كانت له مزايا معينة. وعادة ما كانت هذه الاستثمارات الريفية تتم فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، ربما لأن تسويقها كان سهلا نسبيا. وفي حالة مماثلة، استأجر الحاج نوار البرلسي الزيات في بولاق حصة تبلغ ربع مكان مزود بمعدات ضرب الأرز في كوم الباريزي على أطراف بولاق لتنظيف الأرز من البذور والقش؛ لأن بولاق كانت المركز التجاري الرئيسي للأرز المُصَدَّر إلى اسطنبول[٩١]. وكان نوع آخر من الاستثمار في إنتاج الأغذية في المناطق الريفية يتعلق بالعسل، كما تصوره حالة مُتسبب، أي تاجر قطاعي في سوق أمير الجيوش، هو المعلم بشارة إبرهيم بشارة. فقد اشترى من صانع أحذية (صرمجي) نصف ٤٦٢ خلية نحل في القليوبية، في حين احتفظ صانع الأحذية بالنصف الآخر لنفسه[٩٢]. وتداعيات هذه الملكية المشتركة ليست محددة بوضوح لكن يمكن التساؤل عما يدفع شخصا يعمل في وسط المدينة لإدارة عملا كهذا مع شريكه، مستخدمين القرويين للعمل فيه وتقديم الحسابات إلى الملاك وما إلى ذلك. من جانب آخر، كان الاستثمار في شراء خلايا النحل يتأرجح بين الأمد الطويل والأمد القصير، أي أنه استثمار متوسط الأجل.

ومن أكثر حالات الاستثمار الريفي المثيرة للاهتمام كان الاستثمار الذي اضطلع به سليمان دعبوس بسبب التفاصيل التي توردها الوثيقة عن طريقته في الإدارة. ففي عام ١٦٣٨/١٠٤٨، اشترى زريبة في قرية سنديون القريبة، الواقعة في إقليم القليوبية على بعد نحو ٢٠ كيلومترا شمال القاهرة، ووضع فيها أبقاره.

---

[٩٠] باب الشعرية ٦٠٣، ٧١٩ (١٦٠٧/١٠١٦)، ٢٦٠.
[٩١] الباب العالي، ٥٦٢ (١٦٠٢/١٠١١)، ١٦٦.
[٩٢] بولاق ٤٢، ١٢٢٣ (١٦١٤/١٠٥١)، ٥٠٠.

ثم أبرم اتفاقا مع أحد القرويين، ناصر شحاده عطية، الذى تولى مسؤولية إدارتها بهدف إنتاج الألبان وبيعها تجاريا. وتقرر أن يساعد القروى ثلاثة رجال آخرون، أشير إليهم بصفتهم أتباع سليمان. وحدد العقد المبرم بين الرجلين، سليمان دعبوس وناصر شحاده عطية، أن القرويين ينبغى أن يقدموا لسليمان حسابات كل مرة يتم فيها تسليم ١٠٠ قنطار (القنطار يساوى نحو ٤٥ كيلوجراما) بدءا من أول شهر شعبان. يحدّد العقد ثمن المائة قنطار اللبن بـــ ٣٨ قرشا. ويتسلم ناصر الثمن مقابل اللبن الذى يقوم بتسليمه، ثم يدفع لسليمان شهرا فشهرا ٣٨ قرشا عن كل مائة قنطار[٩٣]. وهكذا، فإن هذا العمل فى حد ذاته كان منظما كمشروع عمل صغير يستطيع صاحب معصرة الزيوت المقيم فى القاهرة أن يديره دون أن يتواجد فيه بشخصه ولكن من خلال أشخاص يعملون معه. فقد كانوا يمسكون حسابات يقدمونها إليه بانتظام. ومن الواضح أنه كانت هناك تراتبية تحكم العاملين فى هذا المشروع وعلى رأسها صاحب المعصرة. وكان يتمكن من رعاية مشروعه لإنتاج اللبن حتى فى أوقات الضغط عند مزاولته لمهنته الرئيسية كبائع للزيت. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المبالغ الموظّفة كانت متواضعة. لم يكن الأمر الجوهرى بالنسبة لهذا الترتيب يتعلق بحجم المشروع أو نطاقه بقدر ما كان يتعلق بنظام العلاقات وإدارة الأعمال بين الريف والحضر. ويمكن أن نضيف هنا أن سليمان دعوبس تعامل أيضا مع أشخاص كالمعلم شحادة السرياقوسي النصرانى، البائع بالقطاعي، الذى كان يشترى الزيت من سليمان، غالبا لإعادة بيعه فى سرياقوسة وهى مسقط رأسه[٩٤].

ويمكن أن نخلص إلى أن العلاقات بين الفلاحين والحرفيين كانت عاملا فى توسع التتجير فى هذه المناطق القريبة من العاصمة. وكانت هذه المناطق جزءا من

[٩٣] البـــاب العـــالى ١٠٠، ٥٨٨ (١٦١٦/١٠٢٦)، ٧٢، انظـــر أيـــضا الزاهـــد ٦٧١، ١١٢٩ (١٦٣٨/١٠٤٨)، ٣١٧.

[٩٤] الزاهد، ٦٧١، ١٠٩٠ (١٦٣٨/١٠٤٨)، ٣٠٢.

سلسلة فى شبكة معقدة لنقل السلع الريفية إلى المناطق الحضرية. لقد كان الفلاحون، مثلهم مثل الحرفيين والصناع فى العاصمة، يبحثون عن طرق لجمع الأموال وزيادة إيراداتهم، وكانوا يحاولون، مثلهم مثل الحرفيين والصناع المستثمرين، أن يفعلوا ذلك خارج النمط التقليدى الذى يضم الفلاحين والملتزم.

الحنكة الاقتصادية للحرفيين والصناع المستثمرين:

هناك عدد من التداعيات يفرزها ما سبق من البحث السابق يتعلق أحدها بالطريقة التى ندرس بها أحوال الحرفيين والصناع. فأنشطتهم المتعددة، وشبكة علاقاتهم بأعضاء الأسرة، وبزملائهم من الحرفة نفسها، وبشركاء وأشخاص يعملون لحسابهم أو يزودونهم بالمواد الأولية، كل ذلك يفيد فى توضيح الجوانب المختلفة لحياتهم وعملهم. وتؤكد هذه الاستنتاجات أن دراسة الحرفيين والصناع داخل إطار الطائفة حصريا لا يمكن أن تحيط بكافة جوانب حياتهم العملية.

وهناك معنى ضمنى آخر يتعلق بالحنكة الاقتصادية فى عمل الحرفيين والصناع المستثمرين. فالحنكة الاقتصادية عادة ما ترتبط بتجارة المسافات البعيدة وهى عمل معقد يحتاج إلى مستوى عال من التنظيم، كما يحتاج إلى التمويل وإلى الأداء المرن. وعندما نتحول إلى الأنشطة الإنتاجية، تختلف الصورة التى نراها عادة. فالتصور السائد عن ممارسات الحرفيين والصناع يميل إلى تبسيط الأمور إلى حد كبير. وتنبع هذه الآراء جزئيا من المنهجيات المتبعة. لقد ركزت دراسات كثيرة حول الإنتاج على الطوائف وأنشطتها. وبالتالى أسهبت فى أبعاد معينة فى حين أهملت أبعادا أخرى. فمع تسرّب التجير إلى بعض جوانب حياة الحرفى، كان عليه أن يكيّف أساليب عمله مع التحولات المستجدّة. ولفهم مستوى التعقيد الاقتصادى ومدى الحنكة التى كانت تتسم بها بعض أنشطة الصناع المستثمرين؛ ينبغى التدقيق في أنماط من السلوك وتحديد نطاق النشاط الذى كانوا يضطلعون به

ونوعه. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح التركيز على أفراد معينين وتتبعهم عن كثب، قدر الأنشطة التى كان يضطلع بها شخص واحد في آن واحد. وفقط عند قيامنا بذلك نستطيع أن ندرك على نحو كامل ما الذى يقتضيه كل ذلك من تنظيم وإدارة وشبكات لإتمام هذه الأنشطة.

ممارسة الأعمال والسجل المكتوب:

أتاحت لنا مصادرنا أن نتتبع سليمان دعبوس فى حياته المهنية لأكثر من ثلاثين عاما من سنة ١٠٣٤/١٦١٥ إلى سنة وفاته فى ١٠٥٨/١٦٤٨. فقد كانت له على مدار السنين مصالح فى عصر الزيوت، وفى تربية الماشية، وفى إنتاج الألبان، وأجرى صفقات صغيرة فى الفول والشموع والقمح. وقد رأينا كيف حصل على المواد الخام اللازمة لمعصرته، وتاجر فى منتجات شتى، وموّل إنتاجا ريفيا على نطاق صغير. كما رأينا الطريقة التى أدار بها استثماره الريفي، من خلال شبكة من أهل الريف الذين كانوا يتبعون تعليماته، وكيف سيّر معصرة الزيوت التى كانت تستخدم أيضا أشخاصا كثيرين تختلف قدراتهم.

كانت إدارة هذه الأنشطة المتنوعة تتطلب تنظيما معينا والتسجيل كتابيا. وقد استخدم الحرفيون والصناع المستثمرون بانتظام السجلات المكتوبة بعدة طرق؛ إذ كانت الاتفاقيات تسجل فى المحاكم، ولجأ الصناع إلى العقود المكتوبة، وعند ذلك، كان كل طرف يحصل على نسخة من الوثيقة المعنية. ووفر لهم اللجوء إلى القضاء نوعا من الحماية القانونية. والواقع أن القضاء كان يعتبر فى معظم القرن السابع عشر منصفا فى إجراءاته، وكان للحجج التى يصدرها وزنها لدى الكثيرين على حد سواء. وبعد ذلك بقرن أو بقرن ونصف، إن التغييرات التى جرت فى القضاء، وبخاصة الحضور السياسي الأكبر فى المحاكم، ربما صرفوا ساكنى المدن العاديين عن اللجوء الكثير إلى المحاكم. وبعيدا عن المحاكم، كانت اتفاقيات من شتى الأنواع تسجل على الورق كتابة. فعندما اقترض حجازى أبو الفوز ١٠٠ قرشا من

تاجر، هو الشيخ شمس الدين محمد بن إسماعيل، كتب إقرارا بهذا الشأن، بخط يده كما قيل لنا، في سجل الشيخ[٩٥]. كذلك كان للاتفاقيات ذات الطابع غير الرسمي دورها وكانت تسجل على الورق. وبالإضافة إلى ذلك، كان الحرفيون يدونون حسابات المعصرة في دفاتر. وهناك إشارات إليها لكن لم يصل إلينا شيء منها. ربما انطوت هذه السجلات على تسجيل للإيرادات وللمصروفات اليومية أو الأسبوعية، وللمواد الخام والسلع المسلمة، وربما كانت أجور العمال تسجل أيضا. وكان يمكن لهذه السجلات المكتوبة، سواء كانت دفاتر أو حججا فردية، أن تساعد في إدارة أنشطة عديدة، معقدة أحيانا، ترتبط بالنشاط الرئيسي أو لا ترتبط به، مع استخدام الكتابة والوثائق المكتوبة كطريقة لتنظيم العمل وتوفير الحماية القانونية.

ومن الواضح أن الحرفيين والصناع المستثمرين كأفراد حرصوا على إبقاء هذه الحجج العديدة تحت البصر. وهناك حكاية مسجلة في دفاتر المحكمة عن قسمة لإحدى التركات يمكن أن توضح أهمية الحجج الشرعية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. وتدور الحكاية حول منازعات نشبت بين أعضاء أسرة واحدة، آمنة دعبوس وأخيها غير الشقيق يوسف دعبوس. فعندما توفي أبوهما سليمان دعبوس سنة ١٠٥٨/١٦٤٨، اتهمت آمنة دعبوس يوسف بأنه لم يعطها حصتها الشرعية من التركة أو من إيرادات معصرة (دولاب) أبيها التي قدّرتها بمبلغ ٢٠٠٠ نصف يوميا. وكان مما له دلالته في اتهاماتها لأخيها الادعاءات التي قدمتها بشأن الحجج والوثائق المتعلقة بعمل أبيها، والتي كانت محفوظة في خزينة معدنية صغيرة وصندوق خشبي. والأهمية التي علقها الطرفان على هذه الوثائق مليئة بالدلالات. إذ كان الأب يصون هذه الوثائق ويحرص عليها ويضعها في صناديق ليحميها. وكانت ادعاءات آمنة ضد أخيها تتعلق بحصتها من تركة أبيها وبمطالبتها بالحصول على الوثائق على حد سواء[٩٦]. وهكذا، فإن حيازة الحجج كانت هي لُبّ

---

[٩٥] الباب العالي ١٠٦، ١٠٠٦ (١٦٢٤/١٠٣٤)، ٢٨٣.

[٩٦] قسمة عربية ٤٠، ٣٦٧ (١٦٥٠/١٠٦٠)، ٢٦٢.

النزاع إذ كان للحجج الشرعية وللكلمة المكتوبة مكانة مهمة فى الأسلوب الذى تدار به الأعمال وكان يتم الحفاظ عليها بحرص شديد.

وإذا كانت الأنشطة الكثيرة قد جعلت الحرفي المستثمر يقف متميزا عند مقارنته بالحرفى العادى، فلنحاول وضعه فى سياقات مختلفة ليكون فى أحدهم على صلة بالتجار. فعلى نطاق أكثر تواضعا، يمكن اعتبار استثمارات دعبوس فى أنشطة تجارية وإنتاجية صغيرة مماثلا لاستثمارات معاصريه من التجار العاملين فى التجارة الدولية؛ حيث إن كلهم استثمر فى التجارة والصناعة. وعلى غرارهم، استفاد دعبوس على مدار مشروعاته من كثير من الأدوات القانونية مثل الدفع عاجلا والتسليم آجلا، والشركات والمدفوعات بالائتمان، والقروض[٩٧]. ولنجعله فى سياق آخر على علاقة مع الحرفيين والصناع المستثمرين أو مع صغار رجال الأعمال الذين عملوا فى الوقت نفسه تقريبا ولكن فى مناطق أخرى. فنجد نماذج مماثلة لهؤلاء المستثمرين فى تنظيم المشروعات فى مدن إيطالية مثل البندقية وفلورنسا وبراتو، حيث أجريت بحوث مسهبة فى المحفوظات.

وهنا أيضا، كان فى مقدور الحرفى والصانع أن يصبح مستثمرا وأن يزدهر مشروع أعماله الصغير. وهناك أوجه تماثل حتى على الجانب التقنى. إذ تبين مصادرنا أن المستثمرين استطاعوا تكوين شركات عديدة. ودوّنوا بانتظام مجريات أعمالهم في دفاتر وسجلات مكتوبة، وكانت الحجج المكتوبة جزءا لا يتجزأ من منهجهم في إدارة الأعمال. والمواظبة على استخدام الورقة المكتوبة لتسجيل الجوانب المتعددة للعمل يمكن اعتباره دليلا على تعقيد هذا العمل. وحيث أن هذه الاتجاهات لا توقفها الحدود السياسية، ندرك كيف خضع الحرفيون لأحوال مماثلة

---

97 Richard A. Goldthwaite, "An entrepreneurial silk .weaver in renaissance Florence," I Tatti Studies, Essays in the Renaissance 10 (2005), 73-74; Frederic C. Lane, Venice, A Maritime Republic, (Baltimore, John Hopkins Univ. Press, 1999); Raymond de Roover, "A Florentine Firm of Cloth Manufacturers," Speculum 16.1 (1941):29.

وموازية، سواء فى شمال البحر الأبيض المتوسط أو فى جنوبه. ويمكن اعتبار أن هذا اتجاه متوسطى إلى حد ما، اتجاه يميز المنطقة عن المناطق الواقعة فى شمال أوروبا حيث الاتجاه الراجح انشدّ إلى مشروعات الأعمال الكبيرة وليس الصغيرة[٩٨]. وتسمح لنا أوجه التماثل هذه بالإشارة إلى أن أعمال وخبرات الحرفيين والصناع المستثمرين فى القاهرة يمكن اعتبارها مصدر ممارسات الأعمال الحديثة، بما يماثل إلى حد كبير الطريقة التى تعتبر فيها ممارسات معينة فى مدن إيطاليا، فى الوقت نفسه تقريبا، مصدرا لممارسات الأعمال الحديثة.

---

[98] Robert L. Reynolds, "Origins of Modern Business Enterprise: Medieval Italy," The Journal of Economic History 12, 4 (Autumn 1952): 353.

خاتمة

التجير ليس مصطلحا محددًا بدقة. ذلك أنه يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة. وكان أحد مظاهره الحرفى المستثمر. ويمكن أن تبين دراسة الحرفيين والصناع المستثمرين هؤلاء عبر فترة ممتدة من الزمن، كيف أثر التتجير على نشاطهم وكيف اخترق نمط إنتاجهم بدرجة أو بأخرى. مما يعني أن التتجير قد ارتبط بالتجارة، لكنه ارتبط أيضا بالإنتاج وبالسبل التى كان يتم بها الإنتاج. وبالتالى يمكننا دراسة اقتصاد هذه الفترة التى لم تتم دراستها على نحو جيد، من منظور هؤلاء الأشخاص ووضعهم ومحاولة فهم المجتمع والثقافة اللذين لا يزال علينا أن نتعلم الكثير عنهما. لقد أثرت الأحوال السائدة فى حياتهم وعملهم، وشكل السياق الذى عاشوا فيه مجالات نشاطهم إلى حد ما. وعندما تغير السياق، تغيرت كذلك هذه المجالات، مثلما سيوضح الفصل التالى.

الفصل الثالث

فترة حراك غير مسبوقة لغير أهل الصفوة

المسارات التى أفضت إلى الحراك الاجتماعي

فى الجزء الأخير من القرن السابع عشر، واجه الصناع والحرفيون بشكل عام والمستثمرون منهم بوجه خاص اتجاهين عريضين، أثّر كلاهما على حياتهم وعملهم. فعقب فترة الكساد فى منتصف القرن، انتعشت التجارة فى العقود الختامية للقرن السابع عشر، وحدث توسع فى الموارد الاقتصادية من جانب، وزاد الحضور السياسي فى الاقتصاد من جانب آخر.

ويحلل الفصل الحالى هذين الاتجاهين المترابطين فيما بينهما، ويبين أنهما كانا ثمرة لأحوال تجارية إقليمية وعالمية وكذلك لحركة المجتمع المحلى. ومن الجلى أنه كان لهذين الاتجاهين تأثير على التجار الكبار، الذين حققوا أكبر منافع من التجارة الصاعدة فى البن والمنسوجات الهندية، وعلى أفراد الطبقة الحاكمة الذين اخترقوا النشاطات الاقتصادية الكبرى. والقضية التى تثير الاهتمام هنا هى تأثير هذين الاتجاهين على من هم فى أدنى درجات السلم الاجتماعى، ألا وهم الحرفيون وصغار المستثمرين. وعلى مستوى أعرض، فإن دراسة هذه الأحوال تضيف بعدا جديدا لفهمنا لكيفية عمل التتجير فى ظل أحوال متباينة.

ويمكن تقديم عدد من المقترحات لتفسير ازدياد الموارد الاقتصادية. إذ يبدو لنا أن أحد العوامل يرتبط بالمبادلات العالمية الأشد كثافة فى هذه الفترة والطلب الأكبر على السلع. ففى مصر، مثلها مثل الأنحاء الأخرى من الدولة العثمانية، فى الأناضول، وفى البلقان، وجد شوكت باموك أن التجارة والإنتاج قد زاد حجمهما[1]. كانت أوروبا قد أخذت تتعافى من الأزمة التى عانتها فى القرن السابع عشر، عندما قطعت الحروب الأهلية والثورات أوصالها. وبيّن عدد من الدراسات نمو الاستهلاك فى أوروبا؛ حيث كانت أعداد متزايدة من الناس تبحث عن البضائع والسلع الأساسية لشرائها بعد أن توفرت فى الأسواق. كما كانت أوروبا تزيد إنتاجها. وفى القاهرة، كان يمكن تبين أهم مظهر لهذا التبادل الكثيف فى تجارة البن من اليمن الذى كان

---

[1] Pamuk, A Monetary History, 159-161.

لتجار في القاهرة احتكار فعلى له لما يربو على نصف قرن، وفى المنسوجات الهندية التى كان الطلب يتعاظم عليها على النطاق العالمى شرقا وغربا.

وهناك عامل محتمل آخر يمكن أن يفسر ازدياد الموارد ربما ارتبط بقضية التحويلات النقدية السنوية التى كانت تتم من القاهرة إلى إسطنبول. فكما سبق ذكره، كان على مصر أن ترسل كل سنة إلى إسطنبول الأموال المقررة من خراج وجزية وغير ذلك، وبلغت هذه الأموال نحو نصف مليون قطعة عملة ذهبية. وقد كانت هذه الأموال التى ترسلها مصر إلى إسطنبول أكثر مما ترسله أي ولاية عثمانية أخرى. وتبين التطورات السياسية فى القرن الثامن عشر، مثلما أوضحت دراسات ستانفورد شو وأندريه رايموند، أنه حدث تخفيض تدريجي فى هذه التحويلات عندما بدأ المماليك يسيطرون على الموارد الاقتصادية. فبدلا من إرسال هذه الأموال بكاملها، احتفظوا لأنفسهم بمبالغ كبيرة من النقود المستحقة لخزانة الدولة. وربما كانت النقود المستبقاة عاملا أسهم فى ازدهار الاقتصاد المحلى.

فترة ازدهار:

وقد لاحظ المراقبون المعاصرون لتلك الفترة، مدى الازدهار التجاري. فقد كتب القنصل الفرنسي، مسيو دى ماييه Monsieur De Maillet، الذي كان قد وفد إلى القاهرة سنة ١٦٩٢ وعاش فيها ستة عشر عاما، مشاهداته فى كتاب كبير ذكر فيه أن تجارة مصر بلغت حدا من الضخامة جعل هذا البلد واحدا من أغنى البلدان فى العالم. ويقول إنها لم تكن تنتج لا الذهب ولا الفضة ولا الأحجار الثمينة، ورغم ذلك فإن ثروتها من الأرض ومنتجاتها، عوّضت غياب هذه السلع، وتعجّب من الكمية المذهلة من الكتان التى كان يتم إنتاجها وإرسالها إلى كل أنحاء العالم، وكذلك القطن والقمح والأرز والسكر والجلود، ناهيك عن العقاقير والأعشاب(٢).

---

[2] De Maillet, Description de l'Egypte… compose sur les memoires de M. de Maillet, ancien consul de France au Caire par l'abbe Le Mascrier, (Paris, 1735) 199.

وتلقي تعليقات ماييه الضوء على أمرين، أولا: أهمية تصدير المنتجات المحلية، وطابع "الجملة" لكثير من هذه المنتجات التى كانت تشحن غير معبأة مثل الأرز والقمح، وثانيا: أهمية السلع التى كان الصناع ينتجونها، خاصة الكتان، والسكر، والقطن، والجلود. وتبين دراسة أندريه رايموند للتجار الكبار والتجارة أن المنتجات الزراعية المحلية مثل القمح والأرز كانت من بين صادرات مصر الرئيسية، لكن إلى جانب هذه، كان يتم تصدير سلع منتجة محليا، وبخاصة المنسوجات والجلود والسكر بكميات كبيرة إلى الحجاز، وشمال أفريقيا ومقاصد عثمانية (إسطنبول، البانيا، سالونيكا، أزمير) وإلى أوربا[٣].

وبعد بضعة عقود، أكد الجبرتى وجهات نظر القنصل ماييه، عندما كتب عن الازدهار الاستثنائي فى عهد الأمير إبراهيم مستحفظان القاذدغلى والأمير رضوان كتخدا الجلفى (١٧٤٤/١٧٥٥)، واصفا إياه بالعصر الذهبي: فلم تكن هناك اضطرابات، وساد الأمن، وكانت السلع رخيصة. ويقول الجبرتى عن هذه السنوات: "كانت مصر إذ ذاك محاسنها باهرة فضائلها ظاهرة ولأعدائها قاهرة. يعيش رغدا بها الفقير وتتسع للجليل والخقير، وكان لأهل مصر سنن وطرائق فى مكارم الأخلاق لا توجد فى غيرها. إن فى كل بيت من بيوت جميع الأعيان مطبخين أحدهما أسفل رجالى والثانى فى الحريم. فيوضع فى بيوت الأعيان السماط فى وقتى العشاء والغذاء ويجلس بصدره أمير المجلس... ولا يمنعون فى وقت الطعام من يريد الدخول أصلا ويرون أن ذلك من المعايب حتى أن بعض ذوى الحاجات عند الأمراء ... انتظروا وقت الطعام ودخلوا فلا يمنعهم الخدم فى ذلك الوقت"[٤]. ولهذا النص دلالاته. كما تؤكد دراسة أندريه رايموند للتجار فى هذه العقود والثروة الهائلة التي كدسوها انطباعات القنصل الفرنسي الذى انخرط

---

3 Raymond, Artisans, 130-131, 180-2, 186, 191.

4 Jabarti, `Abd al-Rahman Jabarti's History of Egypt, `Aja'ib al-Athar fi al-tarajim wa'l akhbar. Edited by Thomas Phillip and Moshe Perlmann (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1994), 1, 332.

هو نفسه فى التجارة. وقد حدد الفترة من العقد الرابع إلى العقد التاسع من القرن السابع عشر باعتبارها فترة ازدهار كبيرة وأسعار منخفضة ومستقرة للغلال واستقرار نقدى نسبى[٥].

الحضور السياسي فى الاقتصاد:

كان هناك اتجاه ثان تبدّى جليا خلال الفترة نفسها هو الحضور السياسي الأكبر فى الاقتصاد. وهذه ظاهرة دفعت بالطبقة العسكرية فى نهاية المطاف إلى صدارة المسرح. وقد درس مؤرخون كثيرون سطوة المماليك باعتبارهم قاعدة مهمة للسلطة فى المشهد فى مصر، وحللوا صعودهم إلى مركز المسرح السياسي والاقتصادي. وقد اهتم دانييل كريسيليوس وجين هاثاواي Daniel Crecelius & Jane Hathaway بالتغيرات فى هيكل السلطة التى أفضت إلى ظهور بيوت مملوكية متنافسة وأدت فى نهاية المطاف إلى سيطرة بيت القاذدغلى. وقد درس ستانفورد شو فى مؤلفه عن الإدارة المالية للبلاد الطريقة التى سيطر بها هؤلاء المماليك على الموارد الاقتصادية الأساسية من خلال سيطرتهم على نظام الالتزام. كما ركز أندريه رايموند على استغلال الطبقة الحاكمة المتنامى للأهالى العاملين، والذى تُوِّجَ بالتعسف المفرط فى نهاية القرن الثامن عشر[٦].

وشكّل هذا التسلل العسكرى إلى الحياة المدنية تطورا جاء متأخرا نسبيا. فعندما وفد العثمانيون إلى مصر للمرة الأولى فى عام ١٥١٧، كانت قواتهم تتوقع

---

[5] André Raymond, Le Caire des Janissaires, 46-67 ; Artisans, 98-100, 769 ; Daniel Crecelius, «Egypt in the eighteenth century,» in The Cambridge History of Egypt 2, edited by Martin Daly, (Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1998), 67-68, 76-78.

[6] Crecelius, Roots, 35-63; Hathaway, Politics, 88-96; Raymond, Artisans, 771-809; Shaw, Financial, 5-10.

أن تقتصر جهودها على الواجبات العسكرية. وكانت القواعد التى تحكم أعضاء الأوجاقات (الوحدات) العسكرية محددة فى قانون سنة ١٥٢٤ الذى نظم إدارة مصر وحدد الوظائف الإدارية والعسكرية لكل أوجاق. وربما طبقت تنظيمات هذا القانون لمدة قرن تقريبا أو ما إلى ذلك. لاحقا، ولأسباب مختلفة، بدأت الطبقة العسكرية تتحرك مقتربة أكثر من المجالات السياسية والاقتصادية.

وهناك سببان قد يفسران محاولات هذه الطبقة الدخول فى الحياة السياسية والاقتصادية. فأولا: تم تخفيض الرواتب التى كانت هذه القوات تتلقاها نتيجة للتضخم النقدى فى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر والذى ضرب كل البلدان العثمانية وأسفر عن ثورات واضطرابات فى الأناضول وكذلك فى مصر. فلكى يكمل العسكر إيراداتهم، شرعوا تدريجيا فى التطلع إلى المجالات الاقتصادية. وحدثت العملية نفسها فى كافة أرجاء الدولة العثمانية فى الأناضول، وبلاد الشام، والجزائر، وتولت القوات تدريجيا مهنا وتجارات شتى[٧]. وكان لهذا التحرك شبيه تمثل فى شروع الحرفيين والصناع والتجار وأصحاب الحوانيت فى ربط أنفسهم بالأوجاقات والوحدات بغية الحصول على الحماية من الاستغلال والضرائب المتعسفة، وهو تحرك وجد رايموند أنه وصل لذروته سنة ١٧٠٠ تقريبا[٨].

وفى المقام الثانى: زادت لا مركزية الإدارة وبدت أوضح عند نهاية القرن السابع عشر تقريبا فى كثير من أرجاء الدولة العثمانية. فبحلول نهاية هذا القرن، وجدت الإدارة المركزية العثمانية فى إسطنبول أنه من المفيد أن تتحالف مع الأوروبيين بصورة أوثق ومن ثم أرخت روابطها مع بعض الحلفاء فى ولاياتها. وأصبح من الأيسر على الأعيان المحليين أن يخترقوا نطاق بنية السلطة، وتلك عملية بلغت ذروتها فى نهاية القرن الثامن عشر عندما أصبح المماليك هم الحكام

[7] André Raymond, "Soldiers in Trade: The Case of Ottoman Cairo," British Journal of Middle East Studies, 18,1 (1991): 17-18.

[8] Raymond, "Soldiers in Trade," 23.

الحقيقيين لمصر وسيطروا إلى حد كبير على مواردها المالية. واشتد تدخلهم بصورة مباشرة فى الاقتصاد، وفاق ما كان يفعله سواء السلاطين العثمانيون في إسطنبول أو ممثلوهم، ولاة مصر العثمانيين.

وعلى المستوى المحلى، وفر هذا للأوجاقَيْن المحليّيْن المهميّن: الإنكشارية والعزب، فرصة للعثور على مكان لهما فى البنية السياسية ولتعزيز مواقعهما. وتألب أعضاء هذين الأوجاقين ضد بعضهما البعض، متنافسين على الموارد، وعلى أفضل المناصب فى الديوان، وجباية الضرائب وفى التجارة، وكان كل منهما يستمد قوته من تحالفات داخل الهيئة الاجتماعية. وهذه التحالفات تحديدا، التى جمعت بين عناصر مختلفة من السكان من تجار وحرفيين وعلماء، هى التى نحتاج إلى دراستها كى نتبين المدى الذى ذهبت إليه التغيرات.

وفى السنوات الأولى للقرن الثامن عشر، عندما أصبحت التجارة أشد كثافة وأكثر ربحا، بدت الطبقة العسكرية منغمسة فى عالم تجارة المسافات البعيدة، وقد اعتمد نجاح اختراقها للاقتصاد إلى حد كبير على قدرتها على القيام بدور فعلي فى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. فقد استطاعت على سبيل المثال التسلل إلى التجارة، ولكن نجاحها اعتمد على تعاون التجار الكبار الذين توفرت لديهم الخبرة والشبكات اللازمة لمثل هذه الأنشطة. وإذ وجدت الطبقة العسكرية نفسها مشدودة وراء اتجاهات التتجير، شكلت تحالفات مع تجار البحر الأحمر الأغنياء ومع الحرفيين والصناع من خلال حمايتهم من الضرائب التعسفية مقابل حصة من فعّالياتهم وشبكاتهم.

وقد درس أندريه رايموند مثالا شديد الدلالة حول تشكيل هذه التحالفات، ويبين بحثه تعقد وتداخل العلاقات بين التجار والإنكشارية. فقد كان الانكشارية بصفتهم أهم أوجاق يعسكر فى القاهرة، فى وضع موات لاختراق نشاط التجار حيث يمكن تحقيق القدر الوفير من الأموال. لكنهم كانوا مدربين عسكريا وبالتالى افتقروا إلى الدراية أو البنى اللازمة لإدارة تجارة المسافات البعيدة. ولم يكن يمكن أن يحدث اختراق فعال لعالم هذه التجارة إلا بمساعدة التجار الكبار، الذين انضم

كثيرون منهم إلى أوجاق الإنكشارية.[٩] ومن ثم، فإن هذا المستوى من التداخل المتبادل، كان يتطلب بحكم طبيعته، السعى إلى التحالفات وإلى التعاون. وكان يقتضى وجود منافع متبادلة لكلا الطرفين. وابتداء، فقد كان للإنكشارية السيطرة على الالتزام فى القاهرة وعلى دور الجمارك فى الإسكندرية؛ حيث يمر قدر كبير من السلع. واكسبهم ذلك ميزة مهمة بالنسبة للتجار الكبار، الذين كان لا بدّ لسلعهم أن تمر عبر هذه الجمارك. وبدلا من أن يستغل الإنشكارية وضعهم المتميز فى الضرائب للإفراط فى فرضها على التجار الكبار، فضلوا مشاركة هؤلاء أنشطتهم. وكانت المحصلة أن قام تحالف وثيق بين التجار والإنكشارية. ونتيجة لذلك أصبح الانكشارية منخرطين بصورة مباشرة فى تجارة البحر الأحمر، بالتوابل والمنسوجات الهندية والبن، وكلها سلع مربحة للغاية.

وقد سهلت العلاقة الوثيقة بين هاتين المجموعتين دخول أعضاء الإنكشارية فى أنشطة التجارة المباشرة، ووفرت للتجار الكبار بعض الحماية من التعسف الضريبي. وتبين دراسة رايموند لتركات المماليك أنهم كانوا يملكون كميات كبيرة من البن بل وحتى امتلكوا سفنا فى البحر الأحمر. فقد كانت لدى الأمير عثمان كتخدا القاندغلى، الذى كان رئيسا للإنكشارية، ثروة قُدرت بأكثر من واحد وعشرين مليون نصف فى عام ١٧٤٠، معظمها مكوّن من البن والسلع التى تخصه فى جدة، ومن سفن فى البحر الأحمر وفى النيل. بعبارة أخرى: كان لديه بنية تحتية تجارية أشركته فى شتى جوانب التجارة الدولية[١٠]. وبالمثل، فقد عادت العلاقة مع التجار الكبار بمنافع هائلة عليهم، كما توضحه السيرة العملية للخواجا قاسم الشرايبى الذى كانت له علاقات وثيقة مع الإنكشارية.

وكان ثانى أقوى أوجاق هو أوجاق العزب. وكان يهدف أيضا إلى الحصول على عدد مناسب من الالتزامات مما يدخله طريق المنافسة بشأنها مع الزمر

---

[9] Raymond, Artisans, 663.

[10] Raymond, Artisans, 717-719.

العسكرية الأخرى. وكان ناجحا بدرجة أو بأخرى فى عقد التحالفات مع التجار والحرفيين؛ ليتمكن من اختراق ميدان الإنتاج. ومن خلال تحالفات من هذا النوع حصل الحرفيون وصغار المستثمرين على منح ضريبية.

الحرفيون المستثمرون فى مواجهة هذه الأحوال:

بينت الدراسات العلمية عن هذه الفترة أثر ما حدث من تطورات على أعضاء الطبقة الحاكمة وعلى التجار. والمعلومات المتوافرة لدينا أثرها على من هم فى أدنى السلم الاجتماعى من الحرفيين ومن الحرفيين والصناع المستثمرين. ويمكن الإشارة إلى عاقبتين أثّرتا على البنية الاجتماعية، وكليهما انعكستا على المستثمرين بطريقة أو بأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فأولا: لم يعد التقسيم بين ما هو عسكرى وما هو اقتصادى أو سياسى واضحا قاطعا، وأصبح الأمر أكثر التباسا مع تسلل أعضاء الأوجاقات العسكرية العثمانية الى الاقتصاد بطرق متنوعة، سواء كملتزمين، أو كشركاء نشيطين فى التجارة والإنتاج. ثانيا: كانت هذه الامتيازات وسيلة لجمع أكبر قدر من الثروة أو لتعزيز المكانة[11]. خلاصة القول، لقد سار الحراك الاجتماعي فى اتجاهين، رأسيا وأفقيا، رأسيا: بمعنى أنه أصبح من الأيسر عن ذى قبل زيادة المداخيل والإيرادات أو تحسين المرء لمنزلته الاجتماعية، وأفقيا: بمعنى أن الحواجز بين مجموعة مهنية وأخرى أصبحت أكثر مرونة وأشد يسرا أمام التداخل المتبادل. كانت هذه تحولات اجتماعية مهمة، ألا وهى تَشَكّل نخبة جديدة فى حقلى السلطة والمال مكونّة من العسكر.

لذا يمكن التأكيد بأن التغيرات فى المؤسسة العسكرية، كانت فى الواقع هى الجانب الظاهر من تحولات عميقة فى المجتمع وفى الاقتصاد. وهذا هو ما يشغلنا

[11] Peter Gran's recent work has some relevance in this context since he sees the rise of the rich as a more global phenomena. See, "Modern World History as the Rise of the Rich: A New Paradigm," History Compass, 5, 3, (2007), 1026-1049.

ونحن ندرس أحوال الحرفيين والصناع. ويتيح لنا هذا المنهج أن نسأل عن المدى الذى كان به تعزيز سلطة العسكريين ذوى الرتب العالية مسألة تتعلق بالصفوة، وتنطوى على من هم فى قمة هيكل السلطة، على سبيل المثال عسكر الأوجاقات العسكرية فى مواجهة الوالى العثماني على مصر، أو الطبقة الحاكمة فى مصر في مواجهة السلطات فى اسطنبول؟ ومما يجدر التساؤل حوله هو ما إذا كانت هذه التغيرات قد تسربت نزولا إلى غير المنخرطين بصورة مباشرة فى البنية السياسية، من قاطنى المدن الآخرين كالتجار الكبار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والصناع وكيف حدث هذا التسرب، وكيف أثّر على حياتهم. والطريقة الأخرى للاستفهام تكون بالسؤال حول ما إذا كان ظهور النخب المحلية يمثل فى الأساس تغييرا سياسيا، أم أنه الجانب الظاهر لتحول اجتماعى أكثر أهمية وأكثر عمقا لم يؤثر فقط فى هيكل السلطة وإنما أثر أيضا فى السكان القاهريين العاديين. وأخيرا، يمكننا التساؤل عن مدى تأثر الحرفيين بالاختراق المتبادل المتنامى بين المدنيين والعسكر.

إن دراسة صغار المستثمرين هي سبيل لإدراجهم فيما كان يحدث من تحولات مهمة. فنتيجة لتغير السياق المحلى والإقليمى، وسع هؤلاء الحرفيون وصغار المستثمرين أنشطتهم فى اتجاهات شتى، لتشمل أحيانا أنشطة أخرى غير حرفتهم وأحيانا أنشطة تجارية صغيرة، وبالتالى كانت أنماط عملهم الاستثماري تمر هي أيضا بعملية تغير. وباختصار، يتضح أن هؤلاء الذين أخرجناهم أحيانا من مشهد العمليات التاريخية الرئيسية، كانوا جزءا لا يتجزأ من التغيرات التي كانت تأخذ مسارها.

وإذا تحركنا نزولا في السلم الاجتماعي إلى مستوى الحرفيين والصناع، يمكن أن نسأل على نحو أكثر تحديدا عن كيف أثرت التحولات العريضة السالف وصفها على هذا القطاع من السكان. لقد كان التوسع التجاري عاملا مهما وأثر على الحرفيين على مستويين، أولاً: توافرت فرص لحدوث توسع حقيقي فى أنشطتهم الاقتصادية والحرفية، مما قد يعنى ضمنا توسعا فى الإنتاج. إننا نعلم من

عمل أندريه رايموند أن السوق المحلية وفرت حجما كبيرا من السلع المصدّرة، بخاصة المنسوجات والسكر والجلود المدبوغة والجلود الخام[١٢]. وفي غير هذا، لا يوجد للأسف سوى القليل أو لا يوجد بالمرّة دراسات تاريخية حول التوسع الفعلى للإنتاج. ثانيا: كانت هناك إمكانية للحراك أو لحدوث تغييرات فى البنية الاجتماعية نتيجة للتدفق الاجتماعي المتواصل فى تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح بعض صغار المستثمرين منخرطين فى تحالفات مع مختلف الأوجاقات/الوحدات العسكرية. وقد أوصلتهم علاقاتهم الوثيقة بالطبقة العسكرية إلى قناة للحراك الاجتماعي، حراكا رأسيا وأفقيا على حد سواء. وهكذا تسلل صغار رجال الأعمال من أصول حرفية إلى دوائر أخرى أعلى، أتاحت لهم فرصا للكسب؛ ونتيجة لذلك استطاعوا أن يوسعوا نطاق نشاطهم متنقلين بين مختلف المجالات الاقتصادية، فأصبحوا قادرين على ربح المزيد من النقود. وحيث أن هذه القدرة على الدخول فى أنشطة غير حرفية حدثت جزئيا نتيجة لعلاقاتهم مع هيكل السلطة، فقد أتاحت فى نهاية المطاف لعناصر سياسية أن تخترق جماعات الحرفيين والطوائف وأن تحاول تقييدها والسيطرة عليها.

ولم يؤثر ذلك على منزلتهم الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما أثر أيضا على أبعاد أخرى غير اقتصادية فى حياتهم. وليس من اليسير اكتشاف هذه الجوانب، لكن ذلك ممكا إذا بذلت محاولة لتتبع مسار أسرة بمفردها فيوصلنا إلى فهم كيفية تأثير الاقتصاد والممارسات الرأسمالية على علاقات الأسرة وعلى أنماط الزواج.

يحتمل أن تكون هذه الظروف قد سمحت بدرجة من الحراك الاجتماعى، حراك يمكن أن يتطور فى اتجاهات مختلفة، إلى أعلى بالنسبة للبعض وإلى أسفل بالنسبة للبعض الآخر، أو إلى أعلى لفترة معينة فحسب. بعبارة أخرى: لقد نشأت عن الأحوال التى سادت فى نهاية القرن السابع عشر مجموعة من المستثمرين من أصول حرفية أكثر تركيبا وحنكة، التي كانت تدين ببروزها لعدد من العوامل

---

12 Raymond, Artisans, 179-182.

سوف تطرح للنقاش، ولكنها مثلما توضح الفصول التالية قد تنقلب عليهم فى نهاية المطاف، وتجعل حياتهم أشد صعوبة ومحفوفة بالمخاطر على نحو أكبر.

توسع نطاق العمل الاستثماري:

فى عام ١٦٩١ توفى شخص اسمه محمد عثمان، كان حريريا، يرأس طائفته فيلقّب بـــ "شيخ الحريريين"، ذلك المنصب الذي جعله أشبه، ضمن مجتمع صناع الحرير، بحجازى أبو الفوز المعصرانى (1580-1646)، الذى رأس طائفة المعصرانية سنوات طوال. ولكن فيما بين الجيل أو الجيلين اللذين فصلا بينهما، استطاع محمد عثمان أن يوسع أنشطته لتشمل مجالات أكثر مما حظى به الجيل الأسبق من الحرفيين أو من صغار المستثمرين. وبالإضافة إلى مزاولته لمهنته كنساج للحرير كان تاجرا أيضا، له معاملات فى تجارة البن الذى أصبح عند نهاية القرن السابع عشر، سلعة رئيسية فى التجارة الدولية تعامل بها تجار القاهرة الكبار مما أدى إلى تعظيم ثرواتهم على نحو كبير. والأمر الأكثر أهمية هو أنه نظرا إلى اتصالاته بالإنكشارية، أصبح أيضا ملتزما أي أنه حاز على حق تحصيل بعض الضرائب، وهو المنصب الذي يستبقه العسكر لأنفسهم عادة[١٣].

ونشأت علاقته مع العسكر عندما التحق مماليكه الثلاثة المعتوقون بالإنكشارية. واستطاع من خلالهم الحصول على قدر معيّن من النفوذ، لا سيما عندما تزوجت ابنتاه وأخته من هؤلاء المماليك المعتوقين[١٤]. مثل هذه الممارسات كانت شائعة. نعلم على سبيل المثال أن أسرة الشرايبى من بين أسر كبار التجار، كانت تلحق بانتظام مماليكها بالأوجاقات العسكرية بغية توسيع نفوذها. وقد وصل كثيرون من هؤلاء المماليك إلى مناصب كبرى فى المؤسسة العسكرية دون أن

---

[13] Raymond, Artisans, 679.

[14] Raymond Artisans, 679.

يتبند وفاؤهم للشرابيبة[١٥]. وقد استخدم بعض الحرفيين المنهج نفسه. وبيّن أندريه رايموند أن قصة محمد عثمان شيخ الحريريين جزء من نمط طالما مكّن كبار التجار والحرفيين والصناع من التسلل إلى مجال جباية الضرائب. ويذكر رايموند أيضا مثال أحمد الجلفي المعصراني، الذى اغتنى باتّباع الطريقة نفسها فى شراء المماليك وإلحاقهم بالأوجاقات، وأصبح فى نهاية المطاف مصدرا لتكوين بيت مملوكى يحمل اسمه، بيت الجلفى. سوف ندقق ونتناول فيما بعد، وببعض التفصيل، فى حياة هذا الشخص وعمله.

من خلال دراسة الظروف التي أثرت فى حياة أشخاص مثل محمد عثمان الحريرى، وأحمد الجلفى المعصرانى، يمكننا التساؤل حول الأسباب التي أدخلتهما في اختيار الحراك الأفقى الذي سمح لهما بالتنقل بين مجالات الحرف التى تدربا عليها، والتجارة وجباية الضرائب، من ناحية، والحراك الرأسى الذى سمح لهما بالصعود إلى أعلى من ناحية أخرى. وسوف ندرس الحالتين على مستويين، على أن يكون المستوى الأول متّسع – أو كلى – macro – ، ويتم ذلك بتحديد أنماط معينة تظهر خلال تلك الفترة، وبوضع هذين الشخصين فى سياق يمكن أن يفسر نطاق أنشطتهما. وعلى أن يكون المستوى الثانى محدد – أو جزئى– micro – بتفحّص مسار حياة أحد هذين المستثمرين لنتبين عن قرب كيف ارتبطت المجالات المختلفة فيما بينها وتداخلت فى حياة شخص واحد. والمستوى الجزئى مفيد؛ لأنه يلقى الضوء على بعض الصلات المتبادلة بين المجال الاقتصادى والمجال غير الاقتصادى.

وهنا يجدر النظر فى العوامل غير الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر على الاقتصاد، كالتحالفات الناجمة عن الزواج على سبيل المثال، على أن يتم التعامل مع مجموع العوامل وليس مع عوامل فردية يمكن انتزاعها من سياقها العام. وبهذا المقياس المحدد، فإن مسار حياة المستثمر الصغير، وليكن أحمد الجلفى، يبين التداعيات الاجتماعية والسياسية للأنماط المتسعة لتلك المرحلة.

---

[15] Raymond, Artisans, 679.

التطور الرأسمالي

بحثنا في فصل أسبق الممارسات الاستثمارية والممارسات الرأسمالية للحرفيين والصناع المستثمرين، ويمكننا الآن أن ننظر في أحوال المستثمرين من زاوية أخرى لنتبين الاتجاه الذى تشكلت فيه روح الاستثمار لديهم، وتطورت واتخذت شكل قوالب محددة نتيجة للأحوال المحلية والإقليمية السابق تفصيلها. ونتساءل هنا عما إذا كان الاهتمام بهؤلاء المستثمرين الصغار يتيح لنا رؤية مستوى معين من التطور الرأسمالي آخذا في التشكل. وهذا أمر جوهرى، وبخاصة إذا لاحظنا أن ظهوره يسبق دخول الرأسمالية الأوروبية بعقود كثيرة وبدون تأثير مباشر منها. وفي هذا السياق، فإن ما تتقدم به دراستنا مماثل لما يطرحه بيتر جران في كتابه "الأصول الإسلامية للرأسمالية" التي يرى أنها ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. لكنه يوجد فرقين بين طرحنا وطرح جران، يكمن الأول في أن محور تركيزه قد انصب على التطورات المتعلقة بالطبقة المملوكية الحاكمة، في حين أن التطور الرأسمالي يمكن رصده عند أشخاص من مستوى اجتماعي أدنى وفي فترة أسبق[١٦]. أما الفرق الثاني، فهو منهجي ويتعلق بالأساس الذى بنى عليه بيتر جران استنتاجه بخصوص التطور الرأسمالي. إذ تقدّم بحجة مفادها أن الاستنتاجات المتعلقة بالاقتصاد كان يمكن التوصل إليها عبر نوعية الإنتاج المكتوب والشائع في ذلك الوقت.

وإذا بدأنا بالصورة الأوسع macro، يمكن أن نشير إلى أن سياق الفترة أدى إلى ظهور أنماط معينة. في الواقع سوف نحاول تحديد هذه الأنماط لنتبين كيف شكلت الاستثمار الحِرَفي. وجلّ ما يمكننا قوله بشأن هذه الخصائص هو أن بعض الحرفيين المستثمرين الذين اتسعت أنشطتهم لتشمل التجارة و/أو الالتزام (حق جباية الضرائب)، وهي الأنشطة المرتبطة بالشرائح الاجتماعية العليا، أبقوا على حرفتهم الأصلية وظلوا مرتبطين بالطائفة التي ينتمون إليها. فقد تداخلت حياتهم

[16] Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism.

وأنشطتهم المهنية بين الحرفيين والصناع (الإنتاج)، والتجار (التجارة)، والالتزام (الحق في جباية الضرائب)، وكانت لديهم بعض من سمات الثلاثة، لكنهم حافظوا على علاقاتهم الحرفية. وعلى ما يبدو فإن كثيرين من المستثمرين هؤلاء أبقوا على نشاطهم الحرفى، بدلا من أن يهجروه عندما دخلوا ميدان التجارة وجباية الضرائب. ومن ثم فعلى أحد المستويات ظلوا حرفيين، لكنهم حرفيون من نوع خاص، سوف تدرسه الصفحات التالية بدقة أكبر. وهكذا فقد أمكن لبعض المستثمرين أن يوسعوا أنشطتهم أفقيا لتتضمن إضافة إلى إنتاجهم الحرفى شكلا من أشكال التجارة، وفى بعض الحالات الالتزام، أو امتياز تحصيل الضرائب. وكان ذلك يعنى أنهم كانوا يضطلعون بثلاث أنماط متمايزة، أو يعملون فى ثلاثة مجالات اقتصادية، كل منها ربطه المؤرخون عادة بمجموعة اجتماعية محددة، تفصلها عن غيرها حواجز تمنع الاختلاط بينها: مجموعة الحرفيين والصناع، ومجموعة التجار الكبار، ومجموعة جباة الضرائب التى ارتبطت بالطبقة العسكرية الحاكمة. أما المستثمرون، فقد التبس فى داخلهم الخط الفاصل بين هذه الأنشطة المختلفة.

وهناك مثال يمكن أن يوضح ذلك. إذ يمكن تتبع أسرة ابن عثمان من منتجى الجلود وتجارها من سنة ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠ تقريبا. أثناء تلك السنوات المائة أو ما يقاربها، عمل أبناء الأسرة فى الحرفة نفسها، لكن مع تقدم السنين والعقود، تقدمت كذلك مكانتهم الاجتماعية. لم تصبح ألقابهم أكثر تبجيلا فحسب، بل تزايدت أيضا بصورة هائلة المبالغ التى كانوا يتعاملون بها. وبالإضافة إلى ذلك، كان أعضاء كثيرون من هذه الأسرة شيوخا لطائفة الجلادين. وتعكس الألقاب التى أُطلِقت عليهم تداخل الأنشطة الحرفية والتجارية: شيخ طائفة الجلادين والسماسرة فى الجلود، شيخ طائفة السماسرة فى الجلود، شيخ طائفة تجار الجلودية، شيخ طائفة صناع الجلود، شيخ طائفة الجلودية. كانوا تجارا، وكانوا سماسرة، والمفترض أنهم كانوا أيضا حرفيين، كما نتبينه من قوانين طائفتهم؛ حيث إن شيخ الطائفة كان عليه أن يزود وكلاء الدولة المحليين بحاويات من الجلود لحزم الشحنات السنوية للدولة من

السكر والبارود وحتى الخزينة وهى الضريبة النقدية السنوية، التى ترسل فيها إلى إسطنبول. لقد كان أفراد أسرة ابن عثمان أثرياء؛ لأنهم كانوا يجمعون الجلود الخام من مختلف السلخانات فى كل أنحاء البلاد، من الجنوب إلى الشمال، من خلال شبكة من العلاقات وخصوصا فى مناسبات مثل عيد الأضحى.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتبط هؤلاء الحرفيون بتحالفات مع المقربين من مؤسسة السلطة، العسكر والتجار الكبار. وخلافا للمستثمرين من جيل أو اثنين سابقين، كانت علاقاتهم أوثق كثيرا مما كانت عليه عند الحرفيين الأسلاف. وقد ساعدتهم هذه التحالفات فى الحصول على مناصب معينة، على سبيل المثال فى مجال الالتزام؛ إذ كانت تنفتح من خلال التحالفات السياسية إمكانيات اقتصادية وفرص لتوسيع أنشطتهم الاقتصادية. بعبارة أخرى: كان فى مقدورهم توسيع مجالات نشاطهم نتيجة لتوسع التجارة والتحالفات السياسية، وهذا ما فعلته مجموعات مهنية أخرى مثل التجار الكبار وعلماء الدين والمماليك.

الجلفى وعثمان، نمطان لحراك من ليسوا من أهل الصفوة:

قد تبدو حياة محمد بن عثمان الحريرى (المتوفى سنة ١٦٩١) وحياة أحمد الجلفى المعصرانى (المتوفى سنة ١٧٠٧) غير عادية، لكن هناك عدة مستويات يمكن أن يشير عندها إلى حقيقة أنهما كانا جزءا من نمط أوسع فى المجتمع والاقتصاد فى زمنهما. ولا ينبغي اعتبارهما مثالين فريدين، أو أنهما من ذوى القدرات الخارقة، تمكّنا من يتجاوزا حدود مجموعتهما الاجتماعية. في الحقيقة، يمكن اعتبارهما جزءًا من أنماط معينة أثرت فيهما مثلما أثرت فى غيرهما، حتى عندما لم تكن هذه الأنماط مهيمنة، أو أنها لم تمس سوى أعداد محدودة من الحرفيين والصناع.

ربما يبدو نمط الشخص الذى يجمع بين ثلاثة أنشطة، كحرفى وتاجر وملتزم، أكثر جلاء فى تلك الحرف ذات الوزن الاقتصادى وبين شيوخ الطوائف. فعلى سبيل المثال، أنه من الأرجح العثور على حرفيين وصناع منخرطين فى التجارة وفى جباية الضرائب بين صناع المنسوجات تحديدا، بسبب أهمية إنتاج المنسوجات فى الأسواق المحلية والدولية على حد سواء؛ ولأن عمال النسيج كانوا من بين أكثر الحرفيين والصناع ازدهارا. وقد أثبتت دراسة أندريه رايموند للمحفوظات الفرنسية، أهمية صادرات المنسوجات المصرية خلال هذه الفترة. والأمثلة التى نجدها فى أرشيف المحاكم وفيرة. ويمكن ذكر مثالى على حجازى السيد، شيخ طائفة الحياكين الذى كان تاجرا (خواجا)[١٧]. وعبد القادر عمر على القطان الذى كان يعمل فى إنتاج القطن وكان في الوقت نفسه شيخ طائفة القطانين. وكان يشار إليه أيضا بلقب التاجر أو الخواجا[١٨]. وبإمكاننا أن نلتقى بأشخاص كثيرين أدوا وظائف أو أنشطة متعددة بين الحرفيين العاملين فى حقل النسيج. فعلى سبيل المثال، حَظِيَ على أحمد النكلاوى الذى كان فى عام ١٧١٢ شيخ طائفة القطانين، بلقب "فخر التجار المكرمين من أعيان التجار"[١٩]. وكان أبوه أحمد النكلاوى، قبل ذلك ببضع سنوات شيخا لطائفة القطانين، لكن الحجّة المؤرّخة عام ١٦٦٦/١٠٧٧ تشير إليه باعتباره فقط الشيخ أحمد النكلاوى "القطان"، مما يجعلنا نفترض أن نشاط على أحمد النكلاوى كتاجر لم يستجدّ إلا بعد ذلك[٢٠]. وقد يكون سبب قدرتهم على الجمع بين مهنتى الحرفى والتاجر يكمن في زيادة الطلب على المنسوجات التى ربما جعلتهم ينظمون توزيع الأقمشة التى ينتجها أعضاء الطائفة، وتسليمها للتجار للتصدير، مقابل شكل متفق عليه للتسديد.

---

[١٧] باب الشعرية ٦٣٧، ٢٠١ (١٧٣٢/١١٤٥)، ٧٢.
[١٨] الباب العالى ٢١٦، ٤٩٩ (١٧٣٥/١١٤٨)، ٢٦٨.
[١٩] الزاهد ٦٨٧، ١٦ (١٧١٢/١١٢٤)، ١٠.
[٢٠] الباب العالى ١٤٢، ٢٩٥-٢٩٦ (١٦٦٦/١١٢٤)، ١٠١.

لكن هذا النمط لم يقتصر على المنسوجات. فقد كانت الجلود هى أيضا سلعة مهمة للتصدير، وانخرط بعض صناعها أيضا فى التجارة (تاجر جلاد). وبالمثل، كان يشار إلى كل من شيخ طائفة السرجانية وشيخ طائفة المعصرانية بلقب الخواجا، مما يدلّ على أنهما تاجران وحرفيان على حد سواء. وهناك أمثلة كثيرة عن أنواع مختلفة من الحرفيين زاولوا أيضا مهنة التجارة: الحريرى/ التاجر (خواجا حريرى)، المعصرانى/ التاجر (خواجا معصراني)، والتاجر صانع الجلود (خواجا جلاد)، والسكرى/ التاجر (خواجا سكرى).

وإذا كان أندريه رايموند قد لاحظ التداخل بين المهن غير أنه كان يعتقد أن التمييز بين الحرفى والتاجر كان واضحا، قاطعا، فى حين اعتبرت دراسات أخرى أن الحرفى والتاجر أقرب كثيرا إلى بعض مما يعتقده أندريه رايموند. ويشير كل من أونجونج يي Eunjeong Yi وعبد الرحيم عبد الرحمن إلى أن حرفيين وصناعا معينين، من منتجى الزيوت والصابون والأسلحة والمجوهرات كانت لديهم شبكات واسعة وجمعوا ثروات صغيرة[٢١]. وخلاصة القول أنه عند تلك الشريحة الرفيعة من مجموعة الحرفيين والصناع، كان الخط الفاصل بين المنتج والتاجر ملتبسا، وكان يحدث تداخل بين الحرفة الإنتاجية والتجارة. وكانت حدود مجتمع التجار الآخذ فى التوسع قابلة للاختراق لمن تتوفر له الاتصالات المناسبة.

---

[٢١] عبد الرحيم عبد الرحمن "طوائف الحرف ودورها الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى، حرره عبادة كحيلة (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧)، ٢٢٤، 224;

Eunjeong Yi, "Rich Artisans and Poor Merchants? A Critical Look at the Supposed Egalitarianism in Ottoman Guilds," forthcoming.

كيف تسلل الصناع إلى الدوائر التجارية:

لقد حدث التوسع في الأنشطة التجارية فى الميدان الذى تخصص فيه تجار القاهرة وهو التجارة الدولية. كيف إذن وجد هؤلاء الحرفيون سبيلهم إلى هذا؟ ما هى الإمكانيات التى توافرت لاختراق الرأسمالية التجارية، على ضوء ما يتمتّع به مجتمع كبار التجار من قوة؟ أين كانت الفجوات التى استطاع هؤلاء الأشخاص أن يجدوا فيها حيزا للعمل؟. للاطلاع على اختراق الحرفيين لعالم التجارة، انظر بحث أونجونج يى غير المنشور عن إسطنبول. كيف تسلل الصناع إلى التجارة الدولية؟.

هناك طرق كثيرة للإجابة. يمكن القول على سبيل المثال أن التجار لم يحتكروا كلية التجارة مع المناطق الخارجية. ولم يكن فى الإمكان الإحساس باحتكارهم، إلا على أعلى المستويات، أى فى تجارة البن والمنسوجات، وتجارة البحر الأحمر. وعلى المستوى الأدنى للأنشطة التجارية، كان هناك انفتاح أكبر يتيح للآخرين فرصة التسلل. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك قطاعات معينة من التجارة، ربما أقل ربحا، يتوفّر فيها حيّز ما للآخرين. ولدينا شهادة شخصية ليوسف المغربى، مؤلف قاموس العامية الشهير، "رفع الإصر فى كلام أهل مصر"، عن أنشطة أسرته التجارية. ففى بدايات القرن السابع عشر، كانوا يصنعون أغمادًا للسيوف. ويخبرنا أنهم كانوا يكسبون نحو ألفى دينار سنويا من حرفتهم ببيع كل الأغماد عندما تصل القافلة السودانية إلى القاهرة. وعندما لم تصل فى إحدى السنوات سوى قافلة صغيرة من بلاد السودان، قرر صناع الأغماد أن يسافروا بأنفسهم إلى بلاد السودان، حاملين الأغماد لبيعها هناك، تاركين الفتى يوسف لرعاية متجر الأسرة[٢٢]. والمفترض أنه كانت لهم، مثلهم مثل كثيرين من التجار الرحالة، بعض العلاقات هناك لتساعدهم فى توزيع منتجهم، ولكنهم على خلاف التجار فى ذلك الحين، كانوا يتاجرون فى سلع أنتجوها بأنفسهم، حسبما يقول يوسف المغربى.

---

[٢٢] يوسف المغربى رفع الأمر فى كلام أهل مصر، ١٥٧–١٥٨.

وشهادة المغربي تؤيدها دعاوى كثيرة فى المحاكم تبين لنا مختلف أشكال تجارة المسافات البعيدة التى شملت الحرفيين والصناع. ربما توافرت لهم فرص محدودة فى الوصول للأسواق الدولية عن طريق أشخاص مثل قبطان سفينة من السويس، كان يشترى الزيوت مباشرة من المعصرانية؛ ليحملها معه على سفينته إلى مكة والمدينة، أو أبناء البندقية وغيرهم من الإفرنج المقيمين فى القاهرة، والذين كانوا أحيانا يشترون السلع المحلية من المنتجين. وهذا ما نجده فى تعاملات الحاج سليمان حمدان الجلّاد، الذى أبرم فى ١٦٤٩/١٠٥٩، صفقات مختلفة مع أوروبيين مقيمين فى القاهرة، وباع لرجل فرنسي، المعلم فرانسسكو دانيال (النصرانى الفرنساوى) جلود أبقار وثيران، واشترى منه منسوجات أوروبية (أطلسى وجوخ). لم يكن من الممكن مقارنة قيمة المشتريات البالغة ١٠٠ قرشا بالأحجام والمبالغ التى كان التجار يتعاملون بها[٢٣]، ومع ذلك، فقد وفرت له فرصة بيع منتجات محلية وشراء منتجات أوروبية دون المرور بشبكات التجار.

وانخرطت أعداد أكبر كثيرا من الأشخاص الذين تختلف خلفياتهم، حرفيين أو غير ذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر فى نوع من النشاط التجارى الدولى. وفى بعض الأحيان، كان يمكن مطالبة أحد التجار بأن يأخذ معه بعض السلع فى رحلاته نيابة عن أحد المقيمين محليا. فعلى سبيل المثال، أبرمت اتفاقية مع الخواجا محمد بن تقى الدين الحموى، ليأخذ ثلاثة أحمال من السلع إلى الشام نيابة عن الحاج أحمد بن جانم الذى كان يعيش فى ناحية المحروقة الريفية فى إقليم الشرقية والتى دفع له عنها مبلغا معينا من المال[٢٤]. ومن حين لآخر أيضا، كان البعض من غير التجار يسافرون أيضا بسلع لبيعها هنا أو هناك، لكن هذا كان لا يزال يتم على نطاق ضيق. وتبين المعاملات من هذا النوع، والتى توجد لها أمثلة أخرى فى سجلات المحاكم، أن مجالات معينة فى عالم التجارة كان أسهل اختراقها من

---

[٢٣] باب الشعرية، ٦٢٠، ١٨ (١٦٤٩/١٠٥٩)، ٥.

[٢٤] الباب العالى، ٩٨، ٢٧٩٦ (١٦١٦/١٠٢٥)، ٣٦١.

اختراق غيرها. وكان لهؤلاء الصناع بعض الصلات بالشبكات التجارية، لكنهم لم يكن لديهم قط أى من شبكات التجار الكبار المعقدة. وبقيت صفقاتهم محدودة. وبشكل عام، هذا يدلّ على أن أيام اليسر كانت توفّر للحرفيين والصناع حيّزا صغيرا فى المستويات الدنيا من سلم الأنشطة التجارية.

ولكي يجد حرفى ما مكانا لنفسه فى القطاعات التجارية الأكثر ربحا، ربما كانت الصلات بمجتمع التجار الكبار وسيلة فعالة للتسلل. وفى حالة أحمد الجلفى، كان يعرف بصورة شخصية الخواجا محمد دادا الشرايبى، وهو من أبرز تجار زمانه وكان حاضرا عند تقاسم تركة الجلفى بين ورثته في المحكمة.[٢٥] لذا فإن تحالفات من هذا النوع، مقترنة بالسياق الاقتصادى السائد، كانت تفتح المجال للحراك.

ورغم دراية كبار التجار بالتجارة مع العالم الخارجى وتخصصهم فيها بينما كان الحرفيون والصناع يعملون فى مجال الإنتاج على نطاق ضيق، فقد كان الجميع يلتقون عند مستويات عديدة ويقومون بأنشطة مشتركة. إذ تظهر مثلا، فى سجلات المحاكم بين آونة وأخرى إشارات إلى اتفاقيات سلم شرعى بين تاجر وأحد النساجين يدفع التاجر بموجبها مقدما ثمن تسليم آجل للمنسوجات.[٢٦] وهذا النوع من الترتيب الذى يمول فيه التاجر إنتاج المنسوجات يكفل له الحصول على أسعار مواتية للسلع التى يستطيع بيعها فى الأسواق الدولية. يوجد هنا وجه تشابه مع نظام إنتاج كان قد شاع في أوروبا في الفترة نفسها، حيث يتفق تجار المدينة مع حرفيى القرى؛ تفاديا لقوانين الطوائف الخاصة بالتسعيرة، على أن ترسل لهم المواد الأولية فيصنّعوها في القرى بثمن أرخص. لكننا لا نجده كثيرا فى سجلات المحاكم المصرية. وقد كان التجار في حاجة كذلك إلى إقامة اتصالات جيدة مع أعضاء طائفة الحرفيين والصناع لأسباب أخرى. فالتاجر الكبير لم يكن ينخرط بالضرورة فى البيع بالقطاعى للسلع التى يستوردها وكان يسلم هذه السلع لأصحاب المتاجر وللحرفيين بكميات متباينة، ليضطلعوا ببيع هذه السلع بالقطاعى. فالخواجة إسماعيل

[٢٥] دشت ٢٢١ (١١١٩/١٧٠٧)، ١٢٢.
[٢٦] باب الشعرية، ٥٩٨، ١٤٦ (١٠٠٧/١٥٩٨)، ٤٢-٤٣.

أبو طاقية الذى كان شاه بندر التجار فى العقود الأولى من القرن السابع عشر، كان كثيرا ما يسلم البن الذى يشتريه من اليمن، بالدّيْن عادة، إلى صاحب متجر وجواهرجى، أو إلى حرفى يمكن أن يتولى بيعه ثم يسلمه الثمن بعد ذلك.[٢٧]

وبطرق أخرى أيضا، اعتمدت الرأسمالية التجارية، القائمة على تجار المسافات البعيدة، على من كانوا يستطيعون تزويدها بكل ما تقتضيه أعمالها. فعندما ازداد الطلب فى الأسواق الدولية على المنسوجات المصرية، كان على التجار أن يجدوا طرقا للحصول على السلعة التى يحتاجونها من السوق أو من المنتجين. ومن البديهى، أنه كان لا بد أن تنشأ أنماط كثيرة من العلاقات بينهم وبين سوق المنسوجات أو منتجى المنسوجات. ولتحقيق ذلك؛ نشأت أنواع شتى من الترتيبات بين التجار والحرفيين.

وفى بعض الأحيان، كان تاجر ونساج يبرمان اتفاقا يستطيع بموجبه النساج أن يجمع المنسوجات من السوق نيابة عن التاجر. ومثال ذلك: الشركة التى تشكلت بين تاجر هو الخواجا أبو العز أحمد وهو التاجر فى النحاس فى "بين القصرين" وصواف (نساج صوف)، هو يحيى حسام الدين يوسف. وبنصّ عقد الشركة يُعْهَد للصواف شراء مختلف أنواع الأبسطة والسجاجيد الصوفية من السوق، والتى يتم إنتاجها محليا، وهى من بقايا تقاليد نسج الأبسطة التى ربما ترجع إلى أكثر الأبسطة المملوكية شهرة[٢٨]. وكانت هذه المشتريات التى يقوم بها يحيى تندرج تماما فى نطاق خبرته، وفى إطار شبكة من علاقاته المهنية مع البساطية. وكان لدى الشريكين صندوق للأموال المشتركة يحتوى على ١٠٠ قرش، يدفع كل منهما نصفها، ثم يشترى يحيى الأبسطة، ويسافر بها إلى مكة فى موسم الحج ويبيعها ويشترى بالعائد منسوجات هندية يعود بها إلى القاهرة. ومثل كل الشركات، كانت الأرباح تقسم بين الشريكين[٢٩].

---

[٢٧] الباب العالى ٨٥، ٣٢، ١١٠٧، ٢٢١١ (١٠١٣-١٠١٤/١٦٠٤- ١٦٠٥)، ٢١٣، ٣٩٧.

[٢٨] يوجد فى متحف المترو بوليتان فى نيويورك عدد من هذه البسط التى صنعت فى مصر فى القرن السابع ويمكن رؤيتها على الشبكة العنكبوتية..Faroqhi, Artisans of Empire 82 .

[٢٩] الباب العالى ١٠٠، ١٢٨٩ (١٠٢٦/١٦١٦)، ١٩٢.

كانت خبرة الصوّاف، ومعرفته الوثيقة بالآخرين فى الحرفة وبسوق المنتج، مصدر قوة ثمين قد لا يتوافر للتاجر نفسه؛ ذلك أنه بضم حرفي إلى نشاطه، تزداد قدرته على الكسب فى تجارته. كان الصواف فى وضع التابع نوعا ما، فى العلاقة مع التاجر. ويمكن التساؤل عما إذا كان قد وضع حقا نفس المبلغ الذى وضعه التاجر فى صندوق الشركة أو أن المبلغ المذكور فى الحجة كان لمجرد استيفاء شرعى. أيا كان الحال، فقد كان الحرفى هنا يضع إحدى قدميه فى الحرفة ويضع الأخرى فى التجارة. وعندما ازداد الطلب على المنسوجات فى بداية القرن الثامن عشر، توسع نطاق هذه الشركات واتجهت المبالغ المستثمرة فيها إلى الازدياد على نحو كبير. ففى سنة ١٦٩٨/١١١٠ على سبيل المثال، أبرم قطّان صفقة مع تاجرين بمبلغ ١٠٠ ألف نصف. ومن ناحية أخرى، كان من المتوقع منه فى ميدان تخصصه، أن يشترى سلعا من المنسوجات القطنية وغيرها من الأصناف ليحملها معه إلى بلدان أخرى، برا وبحرا؛ لبيعها. وفى هذه الصفقة الأكبر، كانت علاقة القطّان مع التاجرين علاقة مضاربة وليس علاقة شراكة[٣٠]. وكانت صفقة المضاربة تعنى أن يقدم أحد الأطراف الأموال بينما يقدم الطرف الآخر العمل، وبعدئذ تقسم الأرباح. وتنطوى المضاربة ضمنا على حقيقة أن اتخاذ القرار يعود إلى من يموّل الصفقة.

كيف تسلل الحرفيون إلى الالتزام (جباية الضرائب)؟:

إذا افترضنا أن الكثافة المتنامية للتجارة وفّرت فرصا للحرفيين؛ ليجدوا لأنفسهم حيزا ما يستطيعون من خلاله ترسيخ مكانتهم فى الأنشطة التجارية بطريقة محدودة بدرجة أو بأخرى، فعندما نتحدث عن الحرفيين والصناع الحاصلين على الالتزام، ترد إلى الذهن عناصر أخرى، لا سيما عنصر العلاقات. ففى حالة محمد

---

[٣٠] الصالحية النجمية ٥٠٨، ٨٤ (١٦٩٨/١١١٠)، ٢٧.

عثمان الحريرى الذى أصبح تاجرا وملتزما، نفترض أن التحالفات بين الحرفيين وأعضاء من مؤسسة السلطة كانت وراء حصول الحرفيين على هذه الالتزامات.

لقد قامت تحالفات مع أعضاء من مؤسسة سلطوية كانت في طريقها إلى تثبيت ذاتها، واحتاج تعزيزها إلى تحالفات مع التجار والحرفيين تنفذ منها إلى الاقتصاد. وفى حين عمل الحرفيون وصغار المستثمرين فى الجزء الأول من القرن السابع عشر، خارج نطاق السلطة، فإنه بحلول نهاية القرن، ظهرت علاقة أوثق بينهم، فى إطار تكوين مجموعات القوة المحلية التى كانت تحاول التسلل إلى عالمى السياسة والاقتصاد. وبالتالى، كان هناك عنصر سياسى يتعين مراعاته، لا سيما العلاقات أو التحالفات التى نشأت بين أشخاص كانوا جزءا من السلطة وبين هؤلاء المستثمرين، كجانب من إستراتيجية تهدف إلى تعزيز مواقعهم فى وقت كانوا ينتقلون فيه من مكانة منحتهم النفوذ العسكرى الصرف إلى مكانة يتطلعون من خلالها إلى النفوذ السياسى والاقتصادى.

ربما كان التحالف مع أفراد من الطبقة الحاكمة خير السبل لاختراق عالم الالتزام، بيد أنه لم يكن السبيل الوحيد، وربما كان لأنواع أخرى من العلاقات بعض الوزن. وتجدر الإشارة هنا إلى أبو المجد "ابن الخيش" البرلّسى السرجانى الذى أصبح شيخا لطائفته. ففى عام ١٠٥٦/١٦٤٦ حصل على التزام من الباطن لجمع ضرائب السمك المملح الذى كان يفد إلى بولاق من البرلّس، فقد تركه له من الباطن صاحب الالتزام الأصلى أى ملتزم البرلس وهو الشهابى أحمد بن حجازى بن الكنايف البرلّسى. ولم يكن الاثنان على صلة بفضل الأصل البرلّسي المشترك فحسب، بل كانا لديهم نشاط مشترك قبل هذا كله، كما تخبرنا الحجة[٣١]. وهكذا، فعلى المدى القصير استطاعت قلة من الحرفيين والصناع وشيوخ الطوائف الحصول على مزايا معينة أتاحت لهم فرصة توسيع أنشطتهم الاقتصادية وجنى المزيد من الأموال، غير أنه على المدى البعيد، لم تعمل هذه التحالفات لمصلحة الحرفيين والإنتاج.

---

[٣١] بولاق ٤٥، ٤٥٠ (١٠٥٦/١٦٤٦)، ١٩٠.

وكانت أحوال الحرفيين والصناع المستثمرين لها ما يماثلها فى أقاليم أخرى أثرت فيها أنماط التجارة العالمية الجديدة. وقد درس كل من جوندر فرانك وولرشتاين Gunder Frank & Wallerstein الطريقة التى حقق بها المستثمرون فى مختلف أنحاء العالم الحديث أرباحا ضخمة، وذلك من خلال العمل المتزامن إذ كانوا تجارا ومنتجين وممولين فى الوقت نفسه. وفعلوا ذلك بالتناوب بين هذه الأنشطة مختارين النشاط الأكثر ربحا فى اللحظة المناسبة. وعلى نطاق أصغر، كان صغار المستثمرين من أصل حرفى يقومون بالشىء نفسه[٣٢].

وتثير هذه الأحوال التى لم تكن مقصورة على محمد عثمان الحريرى وأحمد الجلفى المعصرانى، عددا من القضايا الاجتماعية العامة. ففى مجتمع يسود عنه تصور بأن الفئات المهنية (الطبقة العسكرية، الإداريين، علماء الدين، التجار، الحرفيين والصناع) تنتمى إلى مجموعات اجتماعية محددة بدرجة أو بأخرى من الوضوح، أين يندرج هؤلاء الأشخاص؟ هل يصنفون باعتبارهم حرفيين، أشخاص عاملين يؤدون وظيفة فى إطار تنظيم الطائفة، أو تجار المسافات البعيدة تربطهم شبكات معقدة مع مراكز تجارية أخرى؟ هل هم فى المحل الأول قوة اقتصادية فاعلة أم مجرد أعضاء ثانويين فى هيكل السلطة؟ هل نضعهم فى المجال الاقتصادى أم فى المجال السياسى؟.

ومن بعض النواحي، تبدو هذه التقسيمات نظرية. فالواقع أننا ندرك أن كبار التجار كانوا منخرطين فى إقراض النقود لفترة تعود إلى القرن الخامس عشر، واشتهروا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بأنهم حصلوا على التزامات. كذلك تداخلت فئات مهنية أخرى. فعلماء الدين فى القرن الثامن عشر على سبيل المثال، كانت لديهم مصادر متعددة للثروة، كما أوضحت عفاف مارسو Afaf Marsot، وقد استفادوا من الرواتب التى كانت تدفعها لهم مؤسسات الأوقاف واستثمروا فى الأملاك فى الحضر، وانخرط بعضهم فى التجارة، وكانت لديهم

---

[32] Frank, ReOrient, 31.

أيضا امتيازات جباية الضرائب أو الالتزام. وتنقلوا هم أيضا، مثلهم مثل محمد عثمان الحريرى، وأحمد الجلفى المعصرانى، بين مجالات اقتصادية مختلفة.

الحراك، اتجاه عالمى فى المناطق التى وجدت فيها تجارة:

يعرض ما سبق بعض العوامل التى يمكن أن تفسر ظاهرة الحرفي التاجر الملتزم. لكن اهتمامنا يمكن أن يتجه أيضا إلى منطقة جغرافية أوسع لنجد أحوالا مماثلة سادت فى أماكن أخرى فى نفس الفترة التي ندرسها. كانت توجد أوجه تشابه بين الاتجاهات السائدة فى القاهرة والاتجاهات التى اكتشفها عدد من المؤرخين فى مناطق أخرى. ربما ربط عامل مشترك هذه المناطق المتنوعة، ألا وهو اشتداد ساعد التجارة العالمية وعواقبه على مختلف جوانب ومختلف شرائح المجتمع والاقتصاد. ويشير عدد من الدراسات إلى أنه فى أوائل العصر الحديث، أدى التتجير فى كثير من أنحاء العالم الذى لعبت فيه التجارة دورا مهما، إلى التباس الخطوط الفاصلة بين الفئات الاجتماعية التى كانت من قبل متمايزة بشكل أوضح، مما أوهن الحواجز بين مختلف شرائح المجتمع، ويسّر التسلل إلى طبقات كانت عادة مغلقة أمام مجموعات معينة أدنى منها في السلّم الاجتماعي؛ ونتيجة لذلك، نشأت درجات مختلفة من التداخل بين المجموعات التى كانت منفصلة تقليديا. وحسب السياق والزمان والمكان، فإن هذا قد يعنى أن الجدارة أو النقود، وليس المكانة الاجتماعية (بحكم المولد على سبيل المثال، أو بحكم التقاليد)، هى التى ازدادت أهميتها. وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، سوف تبدو لنا التطورات فى مجال نشاط صغار المستثمرين فى القاهرة ذات أهمية تتجاوز دوائرها المحددة. وباستخدام هذا المنهج، فإننا لا ندمج الصناع فى التحولات التاريخية المهمة التى جرت فى إطار البنية الاجتماعية المحلية فى القاهرة فحسب، إنما نراهم جزءًا من ظاهرة إقليمية أو عالمية، شوهدت فى مناطق أخرى، خلال الحقبة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

وقد درس عدد من المؤرخين عواقب التجارة العالمية، بعد أن اشتدّت كثافة في القرن الثامن عشر، على الهياكل الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم. وتوصــل جــاك جــولدستون Jack Goldstone الذى قارن أحوال الصين فى ظل أسرة المنج وانجلترا فى ظل أسرة ستيورات والدولة العثمانية فى القرن السابع عشر، إلى أن اتجاهات بعينها تجاوزت الحدود الخاصة لأى كيان سياسى بعينه. ففى الصين، اتجهت الأسرة الحاكمة نحو الأنشطة التى تحقق أرباحا، وبحلول القرن السادس عشر والسابع عشر أصبح فى الإمكان تحويل النجاح التجارى إلى وضعية رسمية، وأصبح فى إمكان أسر التجار أن ترتقى فى سلّم الجهاز البيروقراطى. وهكذا، خلص جلودستون إلى أن الفروق فى المكانة بين العلماء والفلاحين والتجار أصبحت ملتبسة، ليس فى الصين فقط وإنما في الدولة العثمانية وإنجلترا كذلك(٣٣). وبالمثل تبين الدراسات بشأن الهند أن الحراك الأفقى؛ أى التنقل بين مختلف المجالات الاقتصادية، حدث هناك أيضا، بخاصة فى المناطق التى دخلتها التجارة بقوة. وتبين دراسة المؤرخ الهندى سانجاى سوبرا ماينام Sanjay Subrahmanyam لجنوب الهند أن هذا التداخل بين الفئات الاجتماعية كان قائما هناك أيضا، وفيما بين التجار على وجه الخصوص. واستخدم تعبير "رأسماليو الحافظة" Portfolio Capitalists فى وصفه للأشخاص الذين تجاوزوا فى مسيرتهم المهنية الحدود الوظيفية العادية، والذين استغلوا المناصب السياسية لتعزيز مصالحهم التجارية(٣٤). وبالمثل يذكر سي.أ. بايلى C. A. Bayly فى تحليله للأحوال الاجتماعية فى القرن الثامن عشر فى الهند المغولية، أن المجموعات الاجتماعية "الأدنى" استطاعت أن تصعد إلى مراتب السلطة السياسية العلنية؛ وعلى

---

[33] Jack A. Goldstone, "East and West in the Seventeenth Century: Political Crises in Stuart England, Ottoman Turkey, and Ming China," Comparative Studies in Society and History, 30, 1 (Jan 1988): 120-22.

[34] Sanjay Subrahmanyan, The Political Economy of Commerce: Southern India 1500-1650, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 2002, 299, 327.

سبيل المثال، أصبح التجار الكبار مجموعة سياسية لها شأنها. ويعزو بايلى هذه التغيرات الاجتماعية إلى التتجير البطيء للهند خلال الفترة المغولية(٣٥).

وهناك مسألة أهم تثيرها الحالات الفردية، ألا وهى أن هذه الاتجاهات التى ظهرت فى مناطق متباعدة بصورة كبيرة، كانت جزءا من ظاهرة واحدة، ألا وهى تتجير جوانب معينة من البنى الاجتماعية الذى صحب توسع العلاقات التجارية العالمية. وهناك أيضا مشابهات لهذا الاتجاه فى الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر، تمثلت فى تسلل عناصر جديدة لم تكن جزءا من الطبقة البيروقراطية إلى الجهاز الإدارى، ولكنها كانت تعتبر من الدخلاء؛ فقد جرى الاختراق المتبادل بين الطبقة العسكرية والبيروقراطيين والمدنيين فى أرجاء كثيرة من الدولة فى القرن السابع عشر.

ورغم أن كثيرا من هذه الدراسات عن الهند والصين ركز على التجار وليس على الحرفيين والصناع، تناولت بعض الأعمال بلدات ومدنًا مختلفة من الدولة العثمانية، والحرفيين والصناع المستثمرين الذين تشعبت أنشطتهم وامتدّت إلى ميادين شتى وكان نشاطهم فى الاستثمار متنوعا. وقد حددت الدراسات المتوافرة حتى الآن وجود بعض الحرفيين المستثمرين فى القاهرة، والقدس، وادرنه، وإسطنبول ومدن أخرى. وبين تلك الأمثلة هناك التى أشار إليها آمنون كوهين Amnon Cohen فى كتابه عن اقتصاد القدس العثمانية. فقد حدد مثلا القصّابين الذين جمعت أنشطتهم بين مجالات اقتصادية مختلفة، فقد انخرطوا على حد سواء، فى أنواع من التجارة كانت نتاجا لنشاطهم الرئيسى، مثل تجار الجلود فى القاهرة، وفى أنواع من التجارة كانت مستقلة كلية عن هذا النشاط، مثل امتلاك مصانع صابون، أو الاتجار فى الأقمشة المصرية. فعلى سبيل المثال انخرط أحدهم وهو بالتحديد تاج الدين السكرى، شيخ طائفة القصابين لسنوات عديدة، فى إنتاج الصابون وتجارته، وامتلك طاحونة، وكان

---

[35] C.A. Bayly, Indian Society and the Making of the British Empire, (Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1988), 9-11.

يصدر الماشية والأغنام، وشغل وظائف إدارية مدفوعة الأجر[٣٦]. بعبارة أخرى لقد كان مستثمرا فى عدة مشروعات؛ إذ انخرط ابتداء من قاعدته فى حرفة معينة فى كل ما يستطيع القيام به بغية توسيع رأسماله وإيراداته. وكذلك أورد خليل أنالشك Halil Inalcik مثالين لمعلمين ثريين فى بعض طوائف أدرنه، أحدهما صاحب مدبغة، والآخر نساج، وضعا استثماراتهما فى عدد من الأنشطة المتنوعة، وقال أن ثروتهما عند الوفاة كانت مهيبة إلى حد كبير.[٣٧] وما يتبقى عمله هو ربط هذه الأمثلة المتباينة المبعثرة هنا وهناك والتساؤل عما إذا كانت تمثل جزءا من نمط متماسك، واضح. والواقع، كما أثارته ثريا فاروقى، أن الاستثمار الذي شرع فيه الحرفيون والصناع الذين جمعوا بين الحرفة والتجارة، وبين الوظيفة العامة والإنتاج، يقتضى مزيدا من التوضيح؛ لأن النظرة الشائعة عن الحرفيين والصناع هى أنهم نادرا ما جمعوا رؤوس أموال[٣٨].

حراك اجتماعى غير مسبوق لغير أهل الصفوة:

ألقى بحث أجراه عماد الدين أبو غازى الضوء على بعض حالات الحراك الاجتماعى فى القرن الخامس عشر[٣٩]؛ حيث كانت تتم حيازة أراضي الدولة في مزادات يجريها بيت المال، وعبر أشخاص من خارج النظام الحاكم. ولا يزال

---

[36] Amnon Cohen, Economic Life in Ottoman Jerusalem, (Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1989), 30-33.

[37] Halil Inalcik, "Capital in the Ottoman Empire," Journal of Economic History, 29, 1 (March 1969), 131-2.

[38] Suraiya Faroqhi, «The Field Glass and the Magnifying Lens: Studies of Ottoman Crafts and Craftsmen » in Making a Living in Ottoman Lands, 1480 to 1820, (Istanbul, Isis Press), 1995, 87-88.

[٣٩] عماد أبو غازى، فى تاريخ مصر الاجتماعى: تطور الحيازة الزراعية فى زمن المماليك الجراكسه، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ١١٠-١١٥.

مدى هذا الحراك وأسبابه يحتاجان إلى مزيد من البحث. وإلى أن يتم ذلك، يمكن اعتبار القرن الثامن عشر عصر حراك اجتماعى غير مسبوق لغير أهل الصفوة.

وفى دراسته لتاريخ المماليك استنادا إلى يوميات الجبرتى، لاحظ ديفيد آيالون David Ayalon أنه سُمح بانضمام غير المماليك إلى الطبقة العليا فى القرن الثامن عشر، على خلاف ما حدث للمماليك فى فترة أسبق، في القرن الخامس عشر مثلا، وأن بعض ممن لم ينضموا إلى الطبقة العليا، ولم يستطيعوا ذلك، سُمح لهم بامتياز امتلاك المماليك. وكثيرا ما صعد هؤلاء المماليك لينضموا إلى الطبقة الحاكمة، ومن خلال مثل هذه التحالفات، زودوا ملاكهم أو ملاكهم السابقين بامتيازات لم يكونوا ليحصلون عليها بغير ذلك. ولم يكن حق هؤلاء الأثرياء فى امتلاك المماليك محل تساؤل مطلقا[٤٠]. وكان المدنيون، من أصل متواضع عادة، يستطيعون الارتقاء في المراتب العسكرية. ويورد آيالون مثال خليل، وهو شاب تركى خردجى (بائع خردوات)، اعتاد التجول ببضاعته من بيت إلى بيت، حتى رآه ذات يوم لاجين بك وأولع به، فأعطاه وظيفة ثم جعله جابيا للضرائب. وسرعان ما أصبح ثريا للغاية، واشترى المماليك، الذين وصل كثيرون منهم لمرتبة الأمير.

وهناك قصة أخرى عن الحراك الاجتماعى هى قصة فلاح وضيع، أسس بيتا مملوكيا، هو بيت الفلاح. وكان أصل هذا البيت فلاح من قرية راهب فى المنوفية، كان خادما فى بيت ابن شيخ البلد فى القرية. وغرق فى ديون لم يستطع أن يسددها حتى أنه اضطر إلى أن يرهن ابنه صلاح لدى ملتزم القرية، الأمير على كتخدا الجلفى ليتمكن من سدادها. وبعد أن دفع الوالد ديونه طلب استرجاع ابنه، لكن صلاح رفض. فقد أحبّ بيته الجديد وفضل البقاء مع على الجلفى. وكان صلاح ذكيا وسريع البديهة، فارتقى في بيت الأمير وانتهى إلى شراء المماليك

---

[40] David Ayalon, "Studies in Jabarti: Notes on the Transformation of Mamluk Society in Egypt under the Ottomans (continued)," JESHO, 3, 3 (Oct 1960), 310-311.

وإلى تكوين بيت مملوكى(٤١). تلك بعض أمثلة ذكرها آيالون فى دراسته. ويمكن إضافة بعض الأمثلة الأخرى. فقد ذكر أندريه رايموند شخصا اسمه أحمد بك السكرى، وكان من الأمراء الأقوياء فى زمانه، وذكره الرحالة نيهبور Niehbuhr سنة ١٧٦٠ تقريبا، باعتباره كان فى الأصل منتج أو تاجر سكر.(٤٢)

وقد تكشف سجلات المحاكم أمثلة مشابهة أخرى؛ حيث إنها تتضمن معلومات كثيرة عن أشخاص من فئات اجتماعية أدنى لم يذكرها الجبرتى فى يومياته. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار أمثلة الجبرتى كقمة جبل جليد؛ إذ ركز على الأفراد الأكثر شهرة أو البارزين. ومع ذلك، فإن هذه الروايات فى يوميات الجبرتى دالة على تحولات معينة كانت تجرى فى المجتمع، وهى متوفرة على بغزارة أكبر فى سجلات المحاكم. خلاصة القول، أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى دفعت مؤسسة عسكرية إلى مركز الصدارة لم تكن ظاهرة تتعلق بالصفوة فحسب، بل مست من هم ليسوا من أهل الصفوة بطرق متعددة. وهكذا كان صغار المستثمرين من الصناع والحرفيين جزءا من هذه التغيرات الكبرى.

ظهور بعض أشكال عدم المساواة لدى الحرفيين والصنايعية:

وصف الجبرتى تلك الفترة بأنها فترة ازدهار توافر فيها للجميع ما يكفيهم من ضرورات الحياة. ربما يكون الأمر كذلك بالفعل، لكنه من الواضح أن بعض

---

[41] Ayalon, 313-314.

[42] Andre Raymond, "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe sicle," Sucre, sucreries et douceurs en Mediterranneanee, *Actes de la Table Ronde de l'Institut de Recherches_Mediterraneenes et de la Chambre de Commerce et d'Industries de Marseilles (novembre 1987)*,(Paris, Editions CNRS, 1991), 216.

أوجه عدم مساواة كانت تظهر، ولم تكن جدّ واضحة في مطلع القرن السابع عشر. فإذا كان صغار المستثمرين قد استطاعوا نتيجة للتغير الاجتماعي والاقتصادي المستمر في تلك الفترة، أن يرتقوا إلى مستويات غير مسبوقة، فقد كان هناك كثيرون بقيت أحوالهم على ما هي عليه، وبالتالي ظلوا في وضع غير موات بالمقارنة بزملائهم العاملين في نفس الحرفة والأعضاء في نفس الطائفة.

وقد ظهرت ملامح عدم المساواة هذه على أكثر من مستوى، كانت الطائفة أحدها. فإذا ارتقى بعض الأعضاء في الطوائف من حيث الوضعية أو الثروة، كان ذلك يتم على الأرجح على حساب زملائهم من أعضاء الطائفة. فقد حصل الحرفيون والصناع المستثمرون أحيانا على التزامات تمنحهم صلاحية جباية الضرائب من زملائهم. وكان هذا الوضع يمكن أن يثير غضب أعضاء الطائفة كما حدث مع منصور شويل، المعصراني، الذي حصل سنة ١٠٦٦/١٦٥٥ على التزام بذور القرطم وهي إحدى المواد الخام التي يستخدمها المعصرانية، ويبدو أن هذا الالتزام كان قد أنشئ حديثا. وقد دفع منصور شويل ليحصل على هذا الالتزام مبلغا كبيرا للخزانة. ولم تمض هذه المبادرة بسهولة واحتج المعصرانية على هذه الضريبة الجديدة بشكوى غاضبة تطالب باستردادها[٤٣]، ولم تنجح المحاولة حيث استمر التزام القرطم.

الشراكة مقابل المضاربة:

وكان هناك مستوى آخر يمكن من خلاله إدراك ملامح عدم المساواة تظهر في نوع الشركة التي أصبحت سائدة في الفترة الأخيرة. فقد كان الفقه الإسلامي كما يطبقه القضاة في المحاكم ينطوي على إمكانات شتى للمعاملات التجارية. والقضية هنا هي أنه خلال هذه الفترة المحددة، كان الناس يلجأون إلى بعض أنواع

---

[٤٣] الباب العالي، ١٣٢، ١١٣٥-١١٣٦ (١٠٦٦/١٦٥٥)، ٢٥٧-٢٥٨.

المعاملات أكثر مما يلجأون إلى معاملات أخرى. وهكذا، فإنه فى الجزء الأول من القرن السابع عشر، كان من النادر جدا أن يستخدم التجار والصناع نوعا آخر غير الشركة، وهي شكل من المعاملات التجارية تعطى للأطراف حصصا فى الربح مساوية لحصتهم فى الاستثمار. وحتى فيما بين التجار الكبار، يبدو أن الشركة كانت هى الشكل السائد فى الفترة الأسبق. وبحلول العام ١٧٠٠، ورغم استمرار استخدام الشركة فى عدد كبير من المعاملات، أصبحت المضاربة أكثر شيوعا، وهى نوع آخر من المعاملات التجارية، لم يظهر إلا نادرا فى حجج القرن السابع عشر. وقد اتسمت هذه المضاربة بعدم المساواة بين الشركاء. ففى المضاربة، كان أحد الشركاء يقدم الأموال والآخر يقدم العمل. وهكذا، فإن الذى قدم الأموال كان يعفى من المسؤوليات حتى يجيء وقت جنى الأرباح. بالتالى، فإن المضاربة تعطى ضمنا، للشريك الذى يقدم كل الأموال، القول الفاصل فى الطريقة التى تدار بها الشراكة أكثر مما تعطيه للشريك الذى حصته هى عمله.

ورغم أن شراكات الشركة كانت لا تزال مستخدمة آنذاك، فإن عددا كبيرا من عقود المضاربة تم تسجيله فى سجلات المحاكم فى القرن الثامن عشر. وكان هذا التحول إلى نوع من المعاملات التجارية غير المتساوية بين الأطراف واضحا فى معاملات كثيرة جدا. فقد استغل التجار الكبار المضاربة، واستغل الصناع المضاربة، حتى فيما بين بعضهم البعض، أي بين الحرفيين والصناع من أبناء الحرفة الواحدة. فقد عقد اثنان من صباغى الأقمشة الزرقاء (صباغين فى الأزرق) مضاربة، قدم فيها أحد الشركاء لشريكه الصبغة (النيلة) وسمح له بإدارة مصبغته فى سوق أمير الجيوش. ومثل المعاملات الأخرى من نفس الطابع، كانت الأرباح فى المضاربة تقسّم إلى قسمين متساويين[٤٤]. وهكذا، فإنه رغم أن كلا الشكلين من المعاملات كان جزءا من الفقه الإسلامى، فقد كان تفضيل أحدهما على الآخر أثناء فترة معينة انعكاسا للأحوال الاقتصادية الاجتماعية السائدة فى حينه. وفى المضاربة، كان الشخص الذى يملك الأموال هو الطرف الأقوى.

---

[٤٤] باب الشعرية، ٣٣٥، ٦٣٧ (١١٤٦/١٧٣٣)، ١٣٦.

أدب عن عدم المساواة:

على مستوى آخر، تقدم لنا بعض الكتابات الأدبية جانب من حياة الناس العاديين لم يظهر فى الحوليات أو سجلات المحاكم، وإنما ظهر فى بعض النصوص الأدبية، إذ نجد تعبيرات عمن تُركوا فى العراء، وكتابات عن الحرمان والفقر. وكان أحد هذه الأعمال شعرا ذكره الجبرتى كثيرا للشاعر عامر الأنبوطى. وشعره عن الطعام مشهور بصفة خاصة؛ لأن نهجه يتمثل فى المقارنة بين ما يأكله الأثرياء وما يأكله الفقراء. وهو يتحدث عن الحرمان والحسد، إلخ، ويقارن الطعام المتوافر له، خبز جاف، وعدس، وبصل وفول مجروش (والذى يجعل العقل بليدا) بالطعام الذى يحلم به ولا يستطيع الحصول عليه، الكباب، وأطباق الضأن الكبيرة التى تنز فى الدهن، والحمام. كان ذلك بمثابة أحلام يقظة لشخص كان يؤلف أشعاره على معدة خاوية(٤٥). والموقف نفسه جلى فى كتابات محمد حسن أبو ذاكر، وإن كان أكثر صراحة بشأن قضية الغنى والفقر، ومرارة الفقر والحرمان. فعندما يتحدث عن الفرق فى اللبس بين الفقير والغنى يقول أن عندما يدخل شخص مجلس وهو لابس ثوبًا ثمينًا وفاخرًا يقول عنه الحاضرون أنه فصيح وفهيم وذاته خفيفة ويكثر مدحه حتى إن كان لا يستحق المدح وعندما يدخل مجلسهم شخص ثوبه متواضع يقال عنه أنه بليد وجاهل وممل، ويضيف البعض كلمات جارحة مثل "دى لحيته مخنزة" و"دا داهن شواربه" و"ده من حارة الفحامين"(٤٦)، ففى كلتا الحالتين، لم يكن الفقراء الذين يتحدثون عنهم أشخاصا يموتون من الجوع فى الشوارع، بل كانوا من الطبقة المتوسطة، أشخاص عرفوا ظروفا مادية أفضل. وفى سياق التحليل السابق، يمكن أن نضعهم بين من لم يستفيدوا من التتجير لأسباب كثيرة، فى حين كانوا يخضعون فى الوقت نفسه لشكل من أشكال سيطرة الحكام.

---

[45] Abd al-Rahman Jabarti's History of Egypt, Ajaib al-Athar fi'l Tarajim wa'l-Akhbar, edited by Thomas Philipp and Moshe Perlmann, (Stuttgart, Franz Steiner Verlag, 1994), 1, 412-413.

(٤٦) أبو ذاكر ٤٠، ١٠٤، ١٣٦، ١٤٩

ومن ثم، فإن ما حدث لمجتمع الحرفيين والصناع كان انعكاسا لما كان يحدث في المجتمع بصفة عامة، خاصة وأنه مجتمع بدا أكثر استقطابا، مع تزايد تركز السلطة في القمة. وأسفرت علاقات القوة الجديدة بين الصناع عن زيادة امتيازات الذين كانوا على قمة السلّم التراتبي. واستطاع صغار المستثمرين أن يتشعبوا سواء رأسيا إلى المستويات الأعلى، أو أفقيا إلى وظائف شتى غير وظائفهم الخاصة. وتسرب عدد أقل من هذه الامتيازات نزولا لمن كانوا أدنى منزلة في تراتبية الحرفيين والصناع. وخلال هذه الفترة كما في أي فترة غيرها، كانت الظروف السائدة تساعد على تشكيل وقولبة ممارسات المستثمرين في تنظيم المشروعات.

وهكذا استطاع المستثمرون/صغار رجال الأعمال في منعطف القرن السابع عشر، أن يتنقلوا بين ورشهم الحرفية، وبعض الأنشطة في التجارة الدولية، وأن يحوزوا الالتزام، في الوقت نفسه، والذي كان يتعلق أحيانا بمنتج تحتاجه طائفتهم، وأحيان أخرى بمنتج آخر. وأيا كان الحائز على مثل هذا الالتزام، فإن تحصيل الضرائب على مواد خام يعمل بها أعضاء الطائفة الآخرون، جعله يحتل موقعا مختلفا تماما عما كان قائما في العقود الأولى من القرن. كان هؤلاء الأشخاص في الوقت نفسه أعضاء في الطائفة، ومستثمرين صغار، وجباة الضرائب، الأمر الذي ينطوي على إمكانية تضارب المصالح. فمن ناحية كان يتعين عليهم ضمان المساواة بين الأعضاء والمعاملة العادلة، ومن ناحية أخرى كانوا يسعون للكسب الفردي. واستمر ازدهار الطوائف وقيامها بدور اجتماعي مهم، وتبين الفصول التالية أن طوائف معينة استوعبت التغيرات التي كانت تجري.

مجالات جديدة للرأسماليين الحرفيين:

يمكن اعتبار نمط هؤلاء الصناع الذين تحولوا إلى تجار وجباة للضرائب نمطا ساعد في اتساع المجال الرأسمالي بين مجموعة محدودة من الحرفيين وزاد قنواتهم للكسب، أحيانا على حساب زملائهم الحرفيين، الذين أخذ مجال نشاطهم

ينحسر نتيجة لذلك. وغالبا ما أصبحت هذه القنوات لاجتناء الربح يمكن التمتع بمزاياها بفضل إقامة شبكة من التحالفات، بما فى ذلك تحالفات الزواج. بيد أنه، كما يمكن أن يوضح التحليل التفصيلى لمسار حياتهم، ربما كان له تأثير على إنتاجهم. إذ ينبثق أمام أعيننا "رأسمالى جديد" استثمر فى الإنتاج، واستخدم تحالفات الزواج لدعم مصالحه الاقتصادية.

خلاصة القول، أن عنصرين أضفيا على هؤلاء الرأسماليين الحرفيين أو صغار رجال الأعمال خصوصيتهما. فأولا: تجاوز هؤلاء الحرفيون حدودهم الوظيفية. وهنا يمكننا استخدام تعبير المؤرخ الهندى سانجاي سوبرا مانيان Sanjay Subrahmanyam فى دراسته عن كبار التجار فى جنوب الهند فى القرن السابع عشر عندما أطلق عليهم لقب "التجار السياسيون" Political Merchants بسبب تدخلهم فى أمور إدارية وسياسية مع حكام بلادهم[٤٧]. فكان لهؤلاء الحرفيين وزن لدى زملائهم فى العمل كما كان لهم وزن لدى المجموعات الأخرى التى تعاملوا معها. ومن ثم، يمكننا تبين مظهر آخر للأنماط التجارية التى تتسرب نزولا إلى الحرفيين. ثانيا: لقد احتفظ البعض منهم على الأقل بعلاقات وثيقة مع مجالات إنتاجهم وطائفتهم. بعبارة أخرى، لم يصطحب توسع أنشطتهم إلى مجالات أخرى غير حرفية (التجارة وجباية الضرائب) بانفصالهم عن نشاطهم الأصلى فى الإنتاج الحرفى، أو عن طوائف الصناع التى كانوا ينتمون إليها، مثلما سيبين القسم التالى عن مسار أحد الأشخاص.

خلاصة القول، لقد ظهرت فى هذه الفترة أنواع مختلفة من الممارسات الرأسمالية وأصبحت ظاهرة جلية، وقد ارتبطت بصورة مباشرة بالأحوال المحددة لزمان ومكان معينين. وزادت هذه الأشكال التنوع الذى اتسم بتكوينات ما قبل الرأسمالية. كما تضفى دراسة هؤلاء "الرأسماليين الجدد" بعدا إضافيا على التتجير وهو يتطور فى سياق تزايد التجارة وتزايد انخراط هياكل السلطة.

---

[46] Subrahmanyam, The Political Economy of Commerce, 299, 327.

الفصل الرابع

آل الجلفى، معصرانية وأمراء

مقدمة: لماذا سيرته الذاتية؟

يغطى هذا الفصل حياة أحمد الجلفى المعصرانى الذى عاش بين العامين ١٦٥٠ و١٧٠٧، ويقدم من خلال هذا الشخص مثالا لحراك المجتمع. وهو يبين كل من حراك الجلفى الأفقى وهو ينتقل بين مجالات اقتصادية مختلفة وحراكه الرأسى إلى موقع الثروة والمنزلة. ويبين هذا الفصل أيضا أنه رغم حراكه، بقى متشبثا بقوة بحرفته الأصلية وهى عصر الزيوت، ويحاول تفسير هذه الظاهرة. كذلك، فإن مسار حياته مثال للتداخل بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية، بما يتيح لنا إدراك تأثير هذه التغييرات على علاقات أسرته وهيكلها.

ويسلم المؤرخون اللذين يدرسون البلاد العربية والإسلامية فى العصور الوسطى والعصر العثمانى بحقيقة أن المصادر التى تتيح لنا الكتابة عن سيرة ذاتية للحرفيين والصناع نادرة. وقد أشار لهذا مؤخرا دونالد كواتارت Donald Quataert، الذى حقق مذكرات عامل مناجم تركى فى القرن التاسع عشر، عندما أصبحت المصادر أكثر وفرة نوعا ما[1]. ويغيب هؤلاء الحرفيون والصناع بصورة كلية تقريبا من الحوليات وكتب التراجم التى ركزت اهتمامها على رجال الدولة من أمراء ومماليك وعلى كبار العلماء. وحتى الآن لم نعثر على الوثائق الأسرية الخاصة بتجار أو بحرفيين، هذا إن وجدت فى تلك الفترة. وسجلات المحاكم هى المصدر الوحيد الذى يتيح الفرصة للقيام بهذا النوع من الكتابة. ومع ذلك، لم تكن لا السجلات الخاصة بكل فترة ولا السجلات الخاصة بكل مدينة غنية بما يكفى للكتابة عن حياة الطبقة العاملة أو للإسهاب فى الجوانب العادية لحياتهم اليومية. ففى القاهرة مثلا، لا يحتوى معظم سجلات القرن السادس عشر سوى على مادة قليلة، وبالتالى ليس من المرجح أن يوفر المادة اللازمة لكتابة سيرة ذاتية، وعلى

---

[1] Donald Quataert, "Pensee 2: Doing Subaltern Studies in Ottoman History," IJMES 40 (2008), 379-381; Quataert and Yuksel Duman, "A Coal-Miner's Life During the Late Ottoman Empire," International Labor and Working Class History 60 (Fall 2001): 153-179.

النقيض من ذلك توفر سجلات القرن السابع عشر مادة غنية جدا وتفصيلية. وعندما كانت نفس الأسماء تبرز مرارا وتكرارا على مرّ السنين من حين لآخر، تبينّا أنه يمكن، عن طريق تتبعها، إعادة بناء تصور لبعض جوانب حياة أصحابها، ويمكن أحيانا تتبع الأسر نفسها على مدار عدة أجيال. وهكذا حين يحاول المؤرخ أن يكتب سيرة حياة شخص ما فى القرن السابع عشر، فإنه لن تكون له حرية اختيار الأشخاص الذين يود الكتابة عنهم، بقدر ما تفرض المادة نفسها عليه.

ويمكن أن تكون دراسة حياة الحرفيين أو الصناع مفيدة على عدة مستويات. ففى استطاعة هذا المنهج أن يوازن الدراسات العديدة التى جعلت من الدولة العثمانية مركزا لها[٢]. وفى الدراسات المختصة بمصر العثمانية، يمكن أن يعوّضنا عما نراه فى الدراسات العديدة من تركيز على الصفوة حيث ينصب اهتمامها على المماليك والتجار وكبار العلماء ممن كتبت عنهم بإسهاب حوليات مثل يوميات الجبرتى. والدراسة الحالية، تحاول أن تدمج الحرفيين فى التاريخ من خلال عرضها للتحولات التاريخية من زاوية رؤيتهم، وأن تبيّن كيف كانوا جزءا من هذا التاريخ وتأثروا به.

سيرة فرد وأسرة، آل الجلفى

إن المادة المتوفرة فى سجلات المحاكم سمحت لنا بالدخول إلى جوانب كثيرة من حياة أحمد الجلفى. ودراسة حياته وعمله وأسرته تلقى الضوء على عدد من الموضوعات التى يدور حولها هذا الكتاب. ويمكننا من خلال تحليل مفصّل أن نتبين كيف استطاع شخص واحد أن يجمع بين أساليب اقتصادية شتى تعرضت لها الدراسة الحالية، حيث إنه كان يتحرك بين عالم الحرفيين وعالم التجار وبين الاقتصاد التقليدى والحرفى المستثمر، والاقتصاد الموجه. والمهم أنه يمكن اعتباره

[2] Ibid.

ابن زمانه فقد كان يمارس أنماطا جديدة، ربما لم تتوافر للمعصرانية من قبله. بعبارة أخرى، كانت الممارسات الرأسمالية التى اضطلع بها تعكس ظروف الفترة التى عاش فيها والأحوال المتغيرة التى تعرض لها جيله.

وعلى مستوى أعم، فإن من خلال حياته يمكن أن نفهم كيف أثر التتجير المتنامى على العمل وعلى العلاقات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نتبين من خلال مسار حياته كيف ارتبطت ثلاثة أنماط اقتصادية بعضها ببعض، كان الجلفى جزءًا منها، الحرفى والتاجر والملتزم، ويمكن لنا من خلال حياته أن ندرس الظروف التى سمحت بهذا الحراك الكبير. فقد فتح التوسع الباب أمام مجالات جديدة للنشاط وبالتالى وفر فرصًا أكبر لجمع الأموال، وسمح لأحمد الجلفى أن يجمع بين رأسمالية الحرفيين والرأسمالية التجارية كما أنه، مثل غيره من المستثمرين، واجه ظروفا ربما أضرّت بالإنتاج.

وتبين قصة حياة الجلفى التى يمكن تتبعها على مدار أربعين عاما تقريبا فى سجلات المحاكم، كيف بدأ كمعصرانى مثل والده، وكيف تداخلت أنشطته هو نفسه فى ثلاثة أنماط اقتصادية، إنتاج الزيوت، والتجارة وجباية الضرائب. وأخيرا، فإن حياته تصور أيضا بعدا مهما آخر، ألا وهو الطريقة التى أثر بها نشاطه الاقتصادى على الجوانب الخاصة فى حياته مثل أسرته الحميمة، وقرابته، وأسرته الممتدة، وبالعكس كيف استُخْدِمَت الأسرة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وهكذا، فإن تشابك الاقتصاد والثقافة والمجتمع، وتشابك حياته الخاصة وحياته العملية، يبين لنا كيف ترابطت الجوانب المختلفة معا. وتكمن أهمية هذه الدراسة ليس فقط فى الاقتصاد بل أيضا فى علاقاته مع الأبعاد الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسار حياته يبين أنه رغم صعوده اللافت للنظر من حيث الثروة والمنزلة، فقد ظل الجلفى مرتبطا بصورة وثيقة بطائفته وكان شيخا للطائفة لسنوات طويلة. بعبارة أخرى، لقد تضافرت معا مجالات اقتصادية شتى.

سجلات المحاكم: مصادر حاسمة

تنطوى سجلات المحاكم على معلومات وفيرة عن شخصه وعن أسرته. وهى تلقى الضوء على جوانب مختلفة من حياته وعمله وأسرته وزملائه ومماليكه. وهذه المعلومات متوفرة بصفة خاصة فى محكمتين، باب الشعرية والزاهد، الواقعتين فى حى **المقسم** بالقرب من الأزبكية الذى كان يقطنه الحرفيون وهو يقع شمال القاهرة بالقرب من مدخل المدينة من ميناء بولاق حيث تصل المواد الخام، وحيث توجد أعداد كبيرة من المطاحن والمعاصر وأنوال النسيج. وقد ورد أيضا ذكر أسرة الجلفى فى حوليات القرن الثامن عشر مثل يوميات الجبرتى عندما أصبحت الأسرة ثرية وشهيرة من خلال علاقاتها بهيكل السلطة. فعندما وضع الجبرتى مؤلفه، كان بيت الجلفى مشهورا بالفعل لكن معلومات الجبرتى كانت مبهمة عن السنوات التى كانوا فيها حرفيين. وبالتالى، فإن تفاصيل كثيرة فى يومياته لا تتفق مع المادة الواردة فى سجلات المحاكم، ربما لأن الجبرتى لم يكن معاصرا للأحداث التى يرويها. لقد كان أشد اهتماما ببيت الجلفى المتأخرين عهدا، أى بمماليك مماليك أحمد الجلفى بسبب دورهم السياسى[٣].

---

[٣] هناك آراء مختلفة كثيرة عن أصل آل الجلفى. وحتى الجبرتى الذى لم يكن معاصرا لأحمد الجلفى، يقدم معلومات غير دقيقة عن الأسرة، على سبيل المثل فيما يتعلق بابناء الجلفى الثلاثة (محمد منصور وخديجة ورابية). فهو يذكر أن خديجة كانت أبنة منصور، والواقع أنها كانت شقيقته. وهو على صواب فى قوله أنها كانت متزوجة من حسن الجلفى حيث أن هذا تأكد فى حجة تركة أبيها، وتزوجت لاحقا من على الجلفى مؤسس بيت الجلفى المملوكى، الذى رأسه فى النهاية رضوان كتخدا الجلفى (الجبرتى١، ص ٢٧٧، لقب الأمير على كتخدا الجلفى الذى تأكد فى كثير من حجج المحاكم). وقد ورد تفسير آخر لأصل الأسرة فى دراسة جين هاثاواى عن البيت المملوكى استنادا لقراءة خاطئة للنصوص. فتحديد هاثاواى لمنصور، ابن أحمد الجلفى وشقيق خديجة ورابية، يلتبس من جراء قراءاتها لكلمة **زيت حارجى** وهى نفسها ترجمة خاطئة لحوليات الدمرداشى، باعتبارها مرتبة أدنى فى بلاط الإنكشارية الإمبراطورى. والواقع أنها لاحقة تركية تضاف لاسم الشخص الذى يعصر (الزيت الحار) أو زيت بذرة الكتان (زيت حارجى). انظر كتابها عن سياسات البيوت فى مصر العثمانية، صعود آل القاذدغلى، مطابع جامعة كمبردج، كمبردج، ١٩٩٧، ٥٢-٥٣. كذلك ورد تفسير آخر فى كتاب إسماعيل الخشاب، أخبار القرن الثانى عشر الذى حرره عبد العزيز جمال الدين وعماد

لماذا أحمد الجلفى: المزايا والعيوب

تزودنا دراستنا لحياة أحمد الجلفى (المتوفى سنة ١٧٠٧/١١١٩) الذى كان معصرانيا لزيت بذرة الكتان، بمثال رائع عن حراك اجتماعى غير مسبوق جرت الإشارة إليه فى الفصل السابق. ويمكننا تتبع الشخص عاما بعد عام تقريبا، حيث أنه كان هو وأعضاء أسرته يترددون كثيرا على المحكمة أما لتسجل معاملة أو لرفع دعوى، وهذا الحراك لهذه الأسرة يعكس المرونة فى الحدود الاجتماعية التى يبدو أنها كانت سمة البنية الاجتماعية فى القاهرة فى نهاية القرن السابع عشر.

وقد بدأ حياته المهنية كمستثمر مثله مثل أبيه من قبله وصعد بنفسه خلال عقود قليلة من مستثمر فى مشروع صغير، كان يقوم بأنشطته مثلما فعل حجازى أبو الفوز وسليمان دعبوس قبل جيل وعمله فى مجال عصر الزيوت، ليصبح خواجا/تاجرا تشمل أنشطته مجموعة من المشروعات التجارية. وعند وفاته، كان قد أصبح تاجرا/ملتزما يحصل الضرائب، ولكن الأهم من ذلك هو أن مماليكه الذين امتلكهم، مثل الكثيرين من التجار والحرفيين الذين امتلكوا مماليك، والذين التحقوا بالأوجاقات العسكرية العثمانية، أصبحوا من أصحاب النفوذ الكبير فى هيكل السلطة. والتشابه واضح بين حياته وحياة محمد عثمان الحريرى الذى توفى فى سنة ١٦٩١.

أبو غازى، العرب القاهرة، ١٩٩٠: ٤٠-٤١، كان أصل بيت الجلفى المملوكى معصرانى كان فى بداية حياته يعمل (كان يخدم) فى معصرة. وفى أحد الأيام اشترى رجل عسكرى منه زيت سيرج (زيت سمسم) وطلب منه أن يحمله إلى بيته. ورأى الرجل يفتح خزانة مملوءة ذهبا، ويأخذها على خزانة أخرى بمساعدة المعصرانى الذى دفع له دينارا. وبعد شهر مات الرجل العسكرى وتقرر أن يبيع بيت المال المنزل. فاشتراه المعصرانى من بيت المال، وأخذ المفتاح وفتح الخزانة حيث كان الذهب مخبوءا، ومن هذا الذهب دفع ثمن البيت. وذهب إلى بلدته، سنجلف، وعندما عاد كان رجلا غنيا واشترى المماليك الذين كان من بينهم سليمان كتخدا وسيد رضوان كتخدا، الذى ألحقه بالأوجاق، واشترى لهم الالتزامات (انظر أيضا الصناع، ٢/ ٦٨٠).

وعند وفاته، وكما ستوضح الصفحات التالية، كان مماليكه هؤلاء لا زالوا أصحاب نفوذ فى طائفة المعصرانية، وكان لهم نفوذ كبير فى العلاقة بين الطائفة وهيكل السلطة. وهكذا استفاد أحمد الجلفى وأعضاء أسرته من توسع التجارة ومن مرونة الحواجز الاجتماعية فى نهاية القرن السابع عشر، لكنهم أسهموا فى الوقت نفسه فى إقامة روابط وثيقة مع السلطات السياسية وفى النهاية أسهموا فى سيطرة البيوت المملوكية على الطوائف.

والدراسة التفصيلية لحياة هذا الرجل تمكننا من قراءة التاريخ من خلال شخص بدأ مسيرته كحرفى مستثمر، ونستطيع أيضا تبين كيف كان الحرفيون والطوائف التى ينتمون إليها جزءا من تغيرات تاريخية أوسع شهدتها تلك الفترة. ومن ثم، فقد ساعدت على صعوده عدة عوامل تزامنت فى هذه الفترة، من التحالفات السياسية وتنامى التتجير. وعقب وفاته، حافظ مماليكه – الذين اختط بعضهم مسارا عسكريا فى حين ظل آخرون فى مجال عصر الزيوت أو جمعوا بين الأمرين – على اسم الجلفى ونقلوه إلى مماليكهم الذين شكلوا فى نهاية المطاف بيتا مملوكيا، هو بيت الجلفى، وهو البيت المملوكى الذى ينتمى إليه الأمير علي كتخدا الجلفى والأمير رضوان كتخدا الجلفى، اللذان كانا بكل المقاييس حاكمين فعليين لمصر.

لم يكن مسار حياته مسارا عاديا، ذلك أن قلة من الحرفيين كانوا قد حققوا مثل هذا الصعود. ورغم ذلك فإن حراكه الاجتماعى لم يكن فريدا. إذ يمكننا تتبع أسر من الحرفيين عبر جيلين أو ثلاثة أجيال، ممن أصبحوا عند نهاية القرن السابع عشر مشهورين وذوى مكانة مرموقة لكن على نطاق أكثر تواضعا من الجلفى[٤].

---

[٤] من هذه الأمثلة مثال أسرة ابن عثمان التى انخرطت فى أعمال الجلود. كانوا جد بارزين للعيان طوال القرن السابع عشر ويتنقلون من نشاط الصناع والنشاط التجارى. وفى نهاية القرن، كان أحدهم وهو **الخواجا** نور الدين على ابن عثمان شيخ طائفة صناع وتجار الجلود، عضوا بارزا فى مستحفظان وحدات الإنكشارية. انظر الباب العالى ٨٥، ٢٩٦ (١٠٧٩/١٦٠٥)، ٢٣١-٢٣٢ ، ٢٥٩، ٥٤٨، وبولاق، ٧٥، ١٠٤٦ (١٠٩٢/١٦٨١)، ٥١٤.

كما أن حياته شاهد على العصر الذى عاش فيه، باعتباره فترة حراك استثنائى وحدود مرنة نسبيا بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وبتتبع مسار حياته، يمكن ملاحظة عدد من الأنماط المشتركة مع أشخاص آخرين من جيله على المستوى الفردى. فعلى سبيل المثال، أثيرت فى فصل سابق قضية الاقتصاد المختلط الذى تداخل فيه نمطان اقتصاديان أو أكثر. ودراسة حياة هذا المعصرانى تكشف بعداً آخر لهذا الموضوع، ألا وهو تأثير هذه الأنماط الاقتصادية المختلطة على الجوانب الأخرى لحياة الناس، ليس فقط على أنشطتهم الاقتصادية وإنما أيضا على العلاقات الاجتماعية، والأسرية، وبقدر أقل على الثقافة. وما يلفت انتباهنا، أنه يمكن للتفاصيل الحياتية الصغيرة التى قد تظهرها الدراسة أن تبين ما الذى كان يعنيه الحراك الاجتماعى فى ذلك الوقت، وبالنسبة لهذا النوع من الحرفيين. وفى السياق الحالى، فإن الحراك الاجتماعى لا يعنى الانتقال من طبقة أو من شريحة إلى أخرى، بل يعنى انتقال المرء بأنماطه الاقتصادية ليضم إليها أنماطا أخرى.

وحيث إن المصادر المستخدمة فى الدراسة سمحت بالدخول فى تفاصيل دقيقة من حياة هذا الرجل وممارساته اليومية، فإنه أيضا يمكن استنتاج الآليات التى جعلت هذا مجديا وبالتالى إدراك الأسباب التى تجعل الحرفى، وقد بلغ أعلى المستويات، يواصل العمل فى حرفته. ويمكن تبين كيف استثمر الجلفى فى نشاطين اقتصاديين متميزين، وكيف جمع بين هذين النشاطين، الحرفة والتجارة، اللذين ندرسهما عادة باعتبارهما موضوعين منفصلين، ونادرا ما نستطيع أن نتبين عن كثب الطريقة التى جمع بينهما شخص واحد. ويمكننا أن نضيف لهذا الجمع بعدا آخر ألا وهو استمرار انخراط الجلفى وبصورة وثيقة فى طائفة المعصرانية، التى ظل شيخا لها حتى سنوات قليلة قبل وفاته.

إن الجمع بين أنماط اقتصادية متعددة هو الجانب الجدير بالاهتمام فى هذا الحراك، تحديدا؛ لأن عنصر التهجين قد دخله. وعندما توفى أحمد الجلفى، فإن ما

يظهر من قراءة تفاصيل تركته هو أنه كان شخصا يمكن تصنيفه ضمن فئة التجار. وعلى مستوى أنماط عمله وزواجه وما إلى ذلك، فإن الاختلاط بين أكثر من نمط اقتصادى يغدو جليا. فإذا أدرجنا فى الصورة إلى جانب أحمد الجلفى الفرد أسرته النووية والممتدة، وكذلك مماليكه، والناس الذين عملوا لحسابه، باختصار دائرته أو وسطه، فإن خلط الأساليب المختلفة تبدو واضحة أيضا، أسلوب الحرفيين وأسلوب المماليك، والأسلوب الرأسمالى. كما يمكن تبين الطريقة التى أمكن بها استخدام التحالفات الناجمة عن الزواج كأداة لتحقيق الغايات الاقتصادية. وزواج ابنتيه وأخته من دوائر المماليك، خاصة مماليكه الذين ارتقوا إلى مراتب عالية فى الأوجاقات العسكرية، مثال للطريقة التى دعمت بها التحالفات السياسية الإنجازات الاقتصادية.

وعندما نتتبع أثر أسرته عبر عقود عديدة، وأبنائه، ومماليكه الذين عملوا فى معصرة الزيوت وتزوجوا بناته، نجد أن جزءا من الأسرة كان من الحرفيين، وجزءا آخر ينتمى إلى طبقة المماليك، فى حين أن آخرين ظلّوا يقفون بأقدامهم فى كلا العالمين: عالم الحرفى أو الصناع وعالم المماليك العسكر. ومن ثم، نستطيع رصد تأثير هذه الأساليب المتنوعة على حيوات مختلف الأفراد فى أسرة الجلفى. وإذا كانت سيرة الجلفى الذاتية تلقى الضوء على الطريقة التى تنقل بها بين مجالات اقتصادية مختلفة، فأسرته وحياته الشخصية إنما تعكسان كذلك مزيج الطرق والأساليب التى اتّبعت.

وهكذا فقد استوعب آل الجلفى ثقافتين، ثقافة مملوكية وثقافة أبناء البلد، واقتصادين، اقتصاد حرفى، واقتصاد استثمارى، واقتصاد الطبقة الحاكمة الذى اعتمد بشكل أكبر على الالتزامات. وبالإضافة إلى ذلك، استطاع آل الجلفى من خلال توليهم مشيخة طائفة المعصرانية، أن يضعوا تحت سيطرتهم الهرمية بعض الطوائف المساعدة الأخرى. وخلال السنوات التى يمكن فيها تتبع أعضاء أسرة الجلفى فى سجلات المحاكم، يتضح أن الحراك الاجتماعى لم يشمل فقط صعوده إلى أعلى السلم الاجتماعى والعسكرى، وإنما شمل أيضا جوانب أخرى لحياته وهو

ينتقل من الإنتاج الحرفى إلى التجارة إلى الالتزام، ومن خلال هذا ينبثق الاندماج المتبادل بين المدنى والعسكرى، العبد والحر.

الأصول والمنشأ

عندما ظهر أفراد أسرة الجلفى للمرة الأولى فى سجلات المحاكم، فى منتصف القرن السابع عشر، كانوا معصرانية أصلهم من الفيوم؛ حيث مارسوا فيها أيضا عصر الزيوت. وظل بعض أعضاء الأسرة فى الفيوم وذهب آخرون منهم للتوطّن فى القاهرة. والواقع أنه عندما ظهر أحمد الجلفى للمرة الأولى فى سجلات المحاكم، كان اسمه الجلفى الفيومى(٥). وحينذاك كان قد أصبح شيخ طائفة المعصرانية، وفى النهاية اختفت كلمة الفيومى من اسمه، ولكن استمرت علاقاته مع أعضاء أسرته فى الفيوم عقودا كثيرة أخرى. وحتى فى القاهرة نفسها أبقت الأسرة على علاقاتها مع الأشخاص الآخرين من أصل فيومى وكان من بينهم أيضا معصرانية، كما يوضح العقد المبرم سنة ١٧٠٥/١١١٧ والذى أجّر فيه شاهين الجلفى معصرة لمعصرانى فيومى(٦). فقد كانت الفيوم مركزا مهما لزراعة نبتة الكتان، المادة الخام التى تستخلص منها الزيوت، وهو الأمر الذى ضمن استمرار شبكة العلاقات بين أفراد أسرة الجلفى فى القاهرة ومعارفهم فى الفيوم. وعندما مات الجلفى سنة ١٧٠٧/١١١٩، ترك وصية بمبلغ ضخم من النقود، حوالي ١٨٥ ألف نصف ليوزعها شاهين الجلفى على أبناء الأخ والأخت وأبناء الأعمام والعمات، وأعضاء الأسرة، والعبيد المحررين. وكان من بين المستفيدين بعض من أقاربه فى الفيوم، يبدو أن بعضهم كان مرتبطا بأعمال عصر الزيوت؛ لذلك فإن علاقات الأسرة ومشاريع العمل كانت متشابكة(٧).

---

(٥) الباب العالى ١٤٢، ١٤ (١٦٦٥/١٠٧٦)، ١٣.
(٦) الزاهد، ٦٨٦، ٩٢ (١٧٠٥/١١١٧)، ١٩٣.
(٧) دشت ٢٢١ (1707/١١١٩)، ١٣٣-١٣٤.

الجلفى، الحرفى المستثمر كما كان أبو الفوز ودعبوس والشويل

كانت حياة أحمد الجلفى فى بعض جوانبها، خاصة فى مراحلها الأولى، حياة مستثمر صغير يدير معصرة ولديه عدد من الأنشطة الجانبية الأخرى التى تجلب له الأموال. وكانت أنماط كثيرة مارستها هذه الأسرة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن السابع عشر، مشابهة لأنماط المعصرانية والحرفيين والصناع الآخرين. فنلاحظ على سبيل المثال أن أعضاء كثيرين من أسرة أحمد الجلفى كانوا يمارسون الحرفة نفسها، جيل بعد جيل، أى أنهم كانوا يشبهون كثيرا المعصرانية الذين سبق ذكرهم مثل سليمان ويوسف دعبوس، وحجازى أبو الفوز. وكان أبوه أحمد الجلفى المتوفى سنة ١٠٧٩/١٦٦٨، معصرانيا، مثلما كان أخوه عابد. وكان أبوه عند وفاته، شيخا للطائفة، مثلما أصبح هو نفسه. ومثل أفراد كثيرين فى أسرة أبو الفوز، كان عدد كبير من آل الجلفى شيوخا للطائفة. وظل آل الجلفى مسيطرين على الطائفة حتى نهاية القرن الثامن عشر. ومثل معصرانية آخرين، انخرط أحمد الجلفى فى كثير من الصفقات الصغيرة التى كانت ترتبط بنشاطه الأساسى فى إنتاج زيت بذرة الكتان، مثل بيع المواشى والأجبان والقمح.

ومع اقتراب نهاية القرن السابع عشر، تعرض عدد من جوانب حياته لبعض التغيير. ولفهم نطاق هذه التغيرات يتعين النظر فى تحولات واسعة جرت فى مصر، لم تؤثر على فرد أو أسرة فحسب، وإنما أثرت على قطاع واسع من سكان الحضر. ويمكن دراسة حياة الجلفى كحياة حرفى مستثمر عاش أولا فى زمن غير عادى، وثانيا ارتقى إلى ذرى غير عادية؛ ليصبح مستثمرا من نوع أرفع مما كان عليه سليمان دعبوس وحجازى أبو الفوز، نوع يرتبط بأنشطة تأتى بأرباح أكبر من التى انخرط فيها المستثمرون من الجيل السابق، واكتسب شهرة اجتماعية وسياسية.

وبالتالى، فإن قصة آل الجلفى فريدة وليست فريدة فى آن واحد. قد تبدو قصة صعود هذه الأسرة من وضعية الحرفيين (المعصرانية) إلى وضعية التجار (خواجا معصرانى)، ثم صعود بعضهم من خلال توغّلهم إلى أوجاق العزب

العسكرى، إلى مناصب رفيعة، ليصلوا فى النهاية إلى حدّ تكوين بيت مملوكى، قد تبدو قصة فريدة للحراك الاجتماعى الذى نقل أسرة من الحرفيين إلى أعلى المراتب الاجتماعية. ولكن إذا دقّقنا فى مختلف عناصر هذا المسار على نحو منفصل، يمكن أن يتضح لنا أن مراحل كثيرة من هذا الصعود ليست فريدة، بل متّسقة مع أنماط يمكننا ملاحظتها بين الحرفيين والصناع.

الاقتصاد الموجه مقابل اقتصاد السوق: تجارة الغلال وطاعون سنة ١٦٩٥

يمكن ربط إحدى أهم مراحل صعود أحمد الجلفى بالمجاعة الكبرى والطاعون الذى تفشى سنة ١٦٩٥. إذ يبدو أن أحمد الجلفى الذى كان شيخ طائفة عند وقوع هذه المجاعة، قد خرج من هذه الأزمة الكبرى ومن الدمار الذى لحق بسكان مصر مباشرة، أكثر ثراء عما كان عليه قبل المجاعة والطاعون. وسبب التغيّر المفاجئ مطروح للمناقشة. ربما كانت له، مثل المعصرانية الآخرين، تجارة فى القمح أو الغلال. فقد كانت هذه وسيلة لجني الأموال سريعا فى زمن كهذا، زمن المجاعة، عن طريق تخزين الغلال ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها. وتقدم لنا حوليات هذه الفترة صورة حيّة عن الفترة حيث تسبب الارتفاع الجذرى فى أسعار الغلال فى المجاعة التى حلّت سنة ١٦٩٥ و التى أعقبها تفشى الطاعون. وأدت حالات الوفيات التى لا تعد ولا تحصى، الناجمة عن هذه الكارثة إلى تقليص عدد السكان بصورة مأساوية.

وازدادت الصراعات بين من كانوا يريدون المضاربة على ارتفاع أسعار الغلال مخاطرين بتفاقم الجوع بين السكان، الذين استفادوا من ارتفاع أسعار الحبوب فى السوق، وبين من كانوا يريدون الحفاظ على أسعار الحبوب منخفضة لضمان أن يظل الخبز متوفرا، أى المدافعين عن "الاقتصاد الأخلاقى" الذى يرى أن من الواجب توفير السلع الأساسية بأسعار فى المتناول. ولزمن طويل، اعتبرت

الدولة العثمانية أن من واجباتها الحفاظ على أسعار السلع الأساسية فى متناول عامة الناس، وحددت أسعارا لهذه السلع، وعاقبت من يخالفونها، كطريقة لضمان الاستقرار الاجتماعى. وقد برز هذا الصراع إلى الصدارة فى القصة المعروفة لمحمد كجك (١٦٧٦-١٦٩٤)، وهو من العسكر الذى قاتل خلال أزمة الغذاء هذه للإبقاء على الأسعار منخفضة مع تفاقم الأزمة، وحسب كاتب الحوليات أحمد شلبى، فإنه هدد بإعدام أى شخص يبيع القمح بأكثر من ٦٠ نصف[٨]. لكنه أثار فى الوقت نفسه عداوات مريرة بين من كانوا يحققون منافع من هذه الأسعار المرتفعة. وانتهى هذا الصراع باغتياله[٩].

كذلك أعطى الصراع بين هذين النموذجين المتعارضين للاقتصاد فى لحظة زمنية محددة لبعض الناس فرصة الاستفادة من الوضع. ربما كان الجلفى واحدا من الأطراف التى انخرطت فى تلك الفترة فى المضاربة بأسعار الغلال التى ارتفعت بشكل مذهل مع رداءة المحصول. وهناك شك فى أن ثراءه المفاجئ الذى انكشف عقب هذه الأزمة مباشرة – وشراءه لأملاك فى الحضر، وكثرة مماليكه – ربما ارتبط بنشاط كان يضطلع به فعلا فى وقت سابق من حياته: التجارة فى القمح. فإذا كان قد خزّن الغلال وكانت كميات كافية منها قد توفرت لديه فى وقت الأزمة، مع الارتفاع المريع فى الأسعار، فلا بد أنه استطاع أن يخرج منها رجلا ثريا.

فهل كان من باب التكفير من جانبه أنه رتّب لعملية متواضعة لتوزيع الخبز على الفقراء، بعد مرور بضع سنوات على الطاعون والمجاعة اللذين قتلا آلاف الأشخاص فى مصر؟، عندما أجّر طاحونة كان يملكها لطحان سنة ١١١٣/١٧٠١، نص العقد على أن الإيجار البالغ ١٥ نصفا فى اليوم، بدلا من تسليمه للجلفى نفسه

[٨] أحمد شلبى عبد الغنى، توضيح الإشارات، ١٨٦.

[9] Peter M. Holt, "The Career of Kucuk Muhammad, 1676-1694", BSOAS, 26, 2 (1963), 269-287.

كان على الطحان أن يوزع خبزا بقيمته على الفقراء[١٠]. ودفاعا عنه ينبغي إضافة أنه أنشأ وقفا ربما كان أكثر سخاء، لكن محتوياته لم يُعَيَّن موضعها.

وتبين حقيقة أن ثروة أحمد الجلفى أخذت تتنامى وتتضخم عقب المأساة مباشرة، أن ذلك يمكن أن يكون دليلا على استفادته ماديا من المجاعة. ففى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر تغير لقب أحمد الجلفى فى سجلات المحاكم من "مدولب بمعصرة الزيت ومعصرانى" إلى "خواجا وفخر الخواجات"، وإلى أنه من "أعيان التجار". لقد ذُكر اسمه بلقب "فخر الخواجات" لأول مرة فى سنة ١٦٩٩، أى بعد أربع سنوات من جائحة الطاعون المفجعة التى خربت البلاد[١١] وبعده بفترة وجيزة، ظهر أخوه عابد فى سجلات المحاكم بلقب "خواجا". وكانت هناك شواهد أخرى على تعاظم الثروة، مثل شرائه لثمانية بيوت فى صفقات متفرقة سنة ١٧٠٠/١١١٢[١٢].

لكن ربما كان أهم تغيير حدث فى السنوات التى أعقبت الطاعون الكبير عام ١٦٩٥، هو شراء الجلفى للمماليك ليديروا معصرته. ربما اشترى ستة أو ثمانية منهم، بقدر ما يمكن استنتاجه[١٣]. لماذا اختار المماليك ليديروا معصرة؟. هنا نجد أنفسنا مرة ثانية فى حقل التخمين. فلم يكن من المعتاد أن يملك الحرفيون مماليك، رغم أنهم امتلكوا أحيانا العبيد لكن هؤلاء كانوا عادة إما من أفريقيا السوداء أو من الحبشة وعملوا داخل البيوت كعبيد للأسرة وليس كعبيد فى ما يرتبط بالاقتصاد. ومن ناحية أخرى، لم يكن من غير المعتاد أن يتزوج الحرفيون من عبيد سابقين. فقد كانت زوجة يوسف بن سليمان دعبوس عبدة حبشية معتوقة[١٤]. وترك أبو

---

[١٠] الزاهد، ٦٨٤، ٤٦٥ (١٧٠١/١١١٣)، ١٨٤.
[١١] الزاهد، ٦٢٩، ١٩٨١ (١٦٩٩/١١١١)، ٤٤١.
[١٢] الزاهد ٦٨٤، ٦، ٧، ٢٧، ٣٥، ٩٠ (١٧٠١/١١١٣)، ٢، ٣، ١٥، ٣٩.
[١٣] الزاهد ٦٨٤، ٥٩٨ (١٧٠١/١١١٣)، ٢٣٥.
[١٤] دشت ١٩٠ (١٦٦٧/١٠٧٨)، ٣٠٥– ٣٠٦.

أحمد الجلفى عند وفاته سنة ١٦٦٨/١٠٧٩، أربع زوجات كانت اثنتان منهما من جواريه المعتوقين، صالحة بنت عبد الله البيضاء وشاه بازاتيه البيضاء[١٥].

ويمكن لعدة عوامل أن تكون وراء شرائه للمماليك، كمعدل الوفيات المرتفع جدا الذى تسبب فيه طاعون سنة ١٦٩٥ المدمّر، والسنوات الشديدة القسوة التى أعقبته، واضطراب الأحوال الطبيعية. وقبل ذلك، كان معصرانية، مثل دعبوس، يمتلكون العبيد، من الشبان السود عادة إذ كان المماليك البيض أكثر تكلفة ولم يكن من المعتاد شراؤهم لأغراض العمل الإنتاجى. إذن ربما دفع انخفاض عدد السكان الناجم عن الطاعون، الجلفى لشراء المماليك لاستخدامهم فى عمل المعصرة. وخلال السنوات القليلة التالية، ألحق صاحب المماليك البعض منهم بأوجاق العزب، واتخذوا جميعهم اسم الجلفى، منهم شاهين بن عبد الله الجلفى، والجمالى يوسف بن عبد الله الجلفى، وحسن بن عبد الله الجلفى، وارتقوا فى النهاية فى مراتب المؤسسة العسكرية. فعلى سبيل المثال، حصل شاهين الجلفى على رتبة "أودباشى" فى أوجاق العزب. ونتيجة لذلك؛ كانت للجلفى علاقات مهمة مع العسكر ذوى الرتب الأرفع فى الأوجاق.

وفيما بعد، سوف يلعب هؤلاء المماليك دورا مهما فى حياته الاقتصادية وكذلك فى حياته الشخصية وحياة أسرته. فمن خلال هؤلاء المماليك لم يستطع فقط أن يقترب من مؤسسة السلطة فحسب، لكنه استطاع من خلالهم أيضا أن يدير معصرته وفق أسس رأسمالية بدرجة أكبر مما فعله أسلافه، إلا أنه احتفظ فى الوقت نفسه ببعض الأساليب التى كان يمارسها المعصرانية من الجيل السابق، وظل العمل والأسرة مترابطين فيما بينهما بصورة وثيقة. وهكذا كان الحال فى أسرتى دعبوس وأبو الفوز.

---

[١٥] قسمة عربية، ٥٣، ١١٠٠ (١٦٦٨/١٠٧٩)، ٥٧٢.

وقد تباينت المكاسب التي جناها الجلفي من تحالفاته مع أشخاص قريبين من دوائر السلطة. فعندما كان شيخ طائفة المعصرانية استطاع على سبيل المثال، أن يفرض ضرائب جديدة على زملائه في طائفته. لم يكن بالضرورة أول شيخ لطائفة المعصرانية يفعل ذلك، فقبله ببضع سنوات، حصل معصراني آخر، منصور شويل، على حق تحصيل الضرائب على بذور القرطم الذي يستخدمه المعصرانية في إنتاج الزيت المستخدم في إضاءة المصابيح (وهو زيت غير صالح للأكل) كما سلف ذكره. وقد استطاع أحمد الجلفي ابتكار ضريبة أخرى. وفعل ذلك عن طريق شراء "وكالة" متخصصة في بيع البذور في باب البحر، في سويقة الحمام. وباعتباره شيخا للطائفة، حاول أن يضمن من خلال فرض قانون الطائفة في هذا الصدد، أن المعصرانية الذين يريدون شراء البذور لتشغيل معاصرهم، لا بدّ من أن يفعلوا ذلك في مكان محدد تعينه قوانين الطائفة، أي في "الوكالة" التي كان الجلفي قد اشتراها مؤخرا في خط سويقة الحمام، وأن شراء البذور لا يمكن أن يتم إلا في حضور شيخ الطائفة أو ممثله. وتعني هذه الصياغة ضمنا أن السبب في هذا الأمر الإلزامي هو سداد الضرائب[١٦]. وهكذا، فإن شراء "الوكالة" والطريقة التي استخدمت بها منحا لأحمد الجلفي قدرا كبيرا من السيطرة على المعصرانية الآخرين.

وهكذا، يتضح أن الجلفي استغل منصبه كشيخ للطائفة ليزيد مكاسبه الشخصية الخاصة على حساب زملائه من أفراد الطائفة. ومع ذلك لم يحاول أعضاء الطائفة إزاحته من شياخة الطائفة. فقد كان من الشائع إزاحة مشايخ الطوائف، وورد ذكر كثير من هذه الحالات في سجلات القضاة في القرن السابع عشر، ومن ثم فقد كان في إمكان المعصرانية المطالبة برحيل الجلفي. لكن هناك سببان محتملان في أن المعصرانية لم يفعلوا ذلك. أولا، فرغم إدراكهم أن الجلفي لم يكن دائما يعمل لصالحهم، رأوا أنه قادر على حمايتهم من الإساءات بسبب

---

[١٦] الزاهد٦٨٢، ٨١٦، ١١٥٦(١٠٩٦/١٦٢٨)، ٤٨٥، الزاهد ٦٨٩، ٩٤٩ (١١١٣/١٧٠١)، ٢٢٤- ٢٢٥.

صلاته بذوى النفوذ. وربما يكمن السبب الثانى فى اعتقادهم أن علاقاته الجيدة بأهل السلطة سوف تحميه ممن ينوى إزاحته من مشيخة الطائفة.

جاء توسع الجلفى ضمن دوائر رأسمالية أرحب، فى التجارة وفى الإنتاج، وفى حق تحصيل الضرائب، نتيجة لعدة عوامل أهمها شبكة علاقاته والمناخ العام السائد فى تلك الفترة وعنوانه مستوى أعلى من التتجير.

الجلفى والتجارة الدولية

عند وفاته فى عام ١١١٩/١٧٠٧، كان أحمد الجلفى رجلا بالغ الثراء حيث تجاوزت القيمة الإجمالية لتركته ثلاثة ملايين نصف من الفضة. وكان قد ضاعف مرات كثيرة حصته من تركة أبيه المتوفى عام ١٦٦٨، وكانت قيمتها ٨٥,٠٠٠ نصف فضة، قبل نحو أربعة عقود. وحصل أحمد على مبلغ صغير نسبيا حيث كان وريثا واحدا من بين ثمانية أبناء[١٧].

وبين القنوات التى فتحت الطريق أمام الحراك الرأسي، كانت التحالفات التى أقامها أحمد الجلفى مع القادرين على مساعدته فى دخول عالم التجارة. فعلى سبيل المثال، كان يعرف أحد أثرى تجار جيله وأكثرهم نفوذا، "الخواجا" محمد دادى الشرايبى. ومن المؤكد أن ذلك قد عزز موقفه وسط جماعة التجار، وساعده فى دخول مجال تجارة البحر الأحمر. والواقع أن حجة تركته التى كان من بين الشهود عليها "الخواجا" محمد دادى الشرايبى، تلقى ضوءا مهما على عدد من القضايا. فهى تبين مدى انخراطه فى النشاط التجارى، وتبيّن أنه ترك منسوجات هندية، وكتبا، ونحاسا، وأثاثا[١٨]. كما كان يمتلك عددا من السفن أو حصصا من السفن، يفترض أنها لنقل السلع. ورغم أن الحجة تبين أن أنشطته قد امتدت إلى مجالات

---

[١٧] قسمة عربية٥٣، ١١٠٠(١٠٩٦/١٦٦٩)، ٥٧٢-٥٧٤.

[١٨] دشت ٢٢١ (١١١٩/١٧٠٧)، ١٢٢.

كثيرة، فمن الواضح أن التجارة لعبت دورا أساسيا، وأن السلع التى اقتناها عن طريق التجارة الدولية شكلت جزءا كبيرا من أملاكه، إذ ضمّت منسوجات هندية تزيد قيمتها على ٥٠ ألف نصف فضة، وبنّ تزيد قيمته على ١٥٠ ألف نصف فضة، وفلفل قيمته ما يقارب ٥٠ ألف نصف فضة[١٩]. وبالتالى، يمكن اعتبار أنه نجح فى اقتحام الدوائر التجارية والانخراط فى أنشطة مربحة.

الجلفى ومعصرة الزيوت

تكشف حجة التركة عن بعد آخر مهم فى حياة أحمد الجلفى وعمله، ألا وهو أن الثروة التى تركها عند وفاته كانت تعكس النشاط المزدوج الذى مارسه طوال عمره. ذلك أنه كان من ناحية تاجرا ناجحا نسبيا، ومن ناحية أخرى كان حرفيا يعمل فى معصرة للزيوت.

ومع نجاحه فى ميدان التجارة وممارسته لهذا النشاط المربح، عمل أحمد الجلفى فى الوقت نفسه على توسيع نشاطه معصرانيًا، كما يُستنتج من شرائه لمعاصر الزيوت والاستثمارات التى وضعها فيها. وإذا تتبعناه فى معاملاته للحصول على معاصر الزيوت سواء بشرائها أو باستئجارها أو بحيازاتها بطرق أخرى، نتبين اتجاهه لتوسيع النشاط الحرفى. ففى بداية القرن الثامن عشر، حصل على معصرة زيوت من وقف أبو الفوز، فى خط المقسم[٢٠]، ومعصرة زيوت فى خط السقايين[٢١]، ومعصرة زيوت فى الفيوم، مسقط رأسه[٢٢]، ومعصرة فى باب

---

[١٩] دشت ٢٢١ (١٧٠٧/١١١٩)، ١٢٢و ١٢٣.

[٢٠] الزاهد ٦٨٤، ٤١٢ (١٧٠٧/١١١٣)، ١٦٨، باب الشعرية، ٦٣٢، ٤٢٣ (١٧١٢/١١٢٤)، ٢٠٧- ٢٠٨.

[٢١] باب الشعرية ٦٣٧، ٢٠١ (١٧٣٢/١١٤٥)، ٧٢.

[٢٢] باب الشعرية ٦٣٢، ٥٠٧ (١٧١٤/١١٢٦)، ٢٥٠.

البحر قرب جامع درهم ونصف(٢٣). ولا تدل هذه الحيازات على توسع أنشطة الجلفى فى عصر الزيت فحسب، بل أيضا على الاتجاه الذى كان يمكن للأنشطة الرأسمالية المرتبطة بالإنتاج أن تنمو فيه عندما تتوفر ظروف إيجابية. ما تبينه هذه الأمثلة أنه فى حين كان الجلفى منخرطا فى تجارة المسافات البعيدة، فلم يجعله هذا يتخلى عن حرفته الأصلية. وبدلا من أن ينحّى جانبا إنتاج الزيت، كما كان يكمن أن يحدث عندما دخل فى دوائر النشاط التجارى، نجد على عكس ذلك، أنه تعمّق أكثر فى أعمال عصر الزيوت. والواقع أنه لم يسع لحيازة المعاصر فحسب، إنما انخرط أيضا فى استثمارات أكبر فى المعاصر، وكان تمويله لها قياسيا مقارنة بالأرقام المسجلة فى مطلع القرن السابع عشر. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكتفِ بالاحتفاظ بمشيخة طائفة المعصرانية عدة عقود، إنما أراد التأكد قبل تركها، فى السنوات الأخيرة من حياته، من أنها لن تفلت من سيطرته بالكامل وأن شياخة الطائفة انتقلت إلى مملوكه المعتوق وزوج ابنته، شاهين الجلفى، مما يدلّ على تعلقه بمنصبه. ولدينا فى كل هذا الدليل على المكانة الخاصة التى ظلّت تحتلها معاصر الزيت فى حياة الجلفى.

ويثير هذا سؤالين. يتعلق الأول بالطريقة التى أدار بها هذا المستثمر أنشطة متباينة إلى حد كبير. وفى هذا السياق، وكما سيتبين لاحقا، يظهر من جديد مثال الدمج بين نمط رأسمالى وآخر غير رأسمالى، ومزيج من الممارسات الرأسمالية والتقليدية مجتمعة. واستثماره كما يظهر من الطريقة التى أدار بها المعاصر، جدير بالاهتمام، لا سيما وأن الترشيد العقلانى فى تنظيم الإنتاج يفترض التركيز أكثر على الحفاظ على مستوى المنتجات التى عليها الطلب فى الأسواق الدولية. لم يكن زيت بذرة الكتان والقرطم من الصادرات الأساسية رغم أنه كان يتم تصدير بعض الزيوت. فالواقع أنهما كانا منتجين رخيصين نسبيا (مقارنة بالشحوم الأخرى)

---

(٢٣) الزاهد ٦٨٥، ١١٧ (١١١٥/١٧٠٣)، ٤٢.

وكانت أهميتهما تكمن فى حقيقة أنهما كانا محل طلب محلى فى معظمه، وبين قطاعات السكان الأقل يسرا. ويتناقض هذا مع ما يعتبره المؤرخون أحيانا سمة للرأسمالية التجارية، ألا وهو أن محور تركيزها ينصب على سلع الرفاهية. ويمكن للمرء أن يطرح هنا فكرة أن المنتجات "الرئيسية" قد يكون أيضا لها دور فى تطوير الاقتصاد.

لماذا الاستمرار فى معصرة الزيوت

السؤال الثانى لماذا كانت لهذا النشاط المتواضع أهميته عند الجلفى بعد انخراطه فى نشاط التجار الكبار، لماذا كان يزعج نفسه بنشاط مهنى، بالتوسع فى أنشطته لإنتاج الزيوت وقد عرف أرباح التجارة. لم يتم توجيه السؤال نفسه فيما يتعلق بالصناع فحسب، وإنما أثير أيضا فيما يتعلق بالتجار الكبار، طالما أن التجار الكبار الذين كانوا يتعاملون فى السلع الأكثر ربحا تحولوا أحيانا إلى سلع أقل ربحا. يرى المؤرخ الفرنسى فرناند بروديل Fernand Braudel أنه يتعين علينا ألا نعتبر التجار الكبار متخصصين فى التعامل مع سلع بعينها، بل يجب اعتبارهم كمتنقلين من نشاط مربح لآخر. وكان السبب فى ذلك أنه لم يستطع فرع واحد من التجارة أن يستوعب كل أنشطتهم[٢٤]. ربما قد ينطبق القول نفسه فى حالتنا الراهنة.

والواقع أنه يمكن أن تكون هناك عدة أسباب تفسر استمرار أحمد الجلفى فى إدارة معاصر الزيوت بعد أن دخل بنجاح إلى ميدان التجارة. فإذا اعتبرنا الجلفى شخصية تقليدية على الرغم من صعوده فى السلم الاجتماعى، يمكن القول بأنه استبقى عصر الزيوت لأن هذه الحرفة كانت حرفة أسرته وقتا طويلا، فقد كان

[24] Fernand Braudel, quoted by Pomeranz Kenneth Pomeranz, The Great Divergence, China, Europe and the Making of the Modern World Economy, Princeton, Princeton Univ. Press, 2000, 166.

أبوه معصرانى، وكذلك كان أخوه وأفراد آخرون فى أسرته فى القاهرة وفى الفيوم. وقد مارسها هو نفسه طوال حياته المهنية. فربما أراد الإبقاء عليها لهذه الأسباب. وبالإضافة إلى ذلك، ربما كانت علاقاته الطويلة مع هذه الحرفة أيضا عاملا أبقى علاقات أسرته وثيقة، حيث كان أفراد الأسرة يعملون معا. وهكذا، كان البقاء فى الحرفة طريقة للحفاظ على هذه العلاقات.

وبالإضافة إلى البعد العائلى هناك البعد المتعلق بالطائفة. فقد كانت الطوائف تنظيمات دعمت مصلحة واستقرار أعضائها، مما يرمز للتضامن بين الأعضاء، فقد كانت تنظيمات يجد فيها الأعضاء هويتهم، وكان الأعضاء يقفون معا فى مواجهة الظروف الصعبة. وقد ساعدت الطائفة أعضاءها عندما نشبت مواجهات مع السلطات أو مع من يمسكون بزمام السلطة؛ لذا فربما كان تمثّل المجموعة هذه بالطائفة من أسباب بقاء الجلفى مرتبطا بحرفته الأصلية. ومن ثم، فإن ارتباطه بالحرفة يمكن أن يكون نوعا من المحافظة الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجلفى رغب فى أن تكون له قاعدة قوية فى واحدة من أكبر الطوائف فى المدينة، مع منتسبيها الذين بلغ عددهم الـــ ٢٠٠٠ عضو أو ما إلى ذلك، وفى أن يظل فى مهنة عصر الزيوت، وأن تربطه علاقات وثيقة مع قيادة الطائفة، مما أعطاه قوة تفاوضية مع أفراد الطبقة العسكرية. ويكشف عمل نيكولاى تودوروف Nicolai Todorov الذى درس مدن البلقان، أن هذا النمط من الحرفيين انتشر أيضا فى أنحاء أخرى من الدولة العثمانية؛ حيث إنه درس حرفى تحول لرأسمالى واختار أن يبقى على علاقات وثيقة مع طائفته، طائفة النساجين. وهناك نقطة أخرى يمكن من خلالها أن نفسر ارتباط الجلفى بالطائفة ألا وهى علاقة الدولة بالإنتاج. ففى حين أن البورجوازية الحضرية الناشئة تحظى عادة فى الغرب بدعم من الدولة، فإن هذا لم يكن الحال فى الدولة العثمانية. ومن ثم فإن هؤلاء الحرفيين لم يكونوا يستطيعون الاعتماد على دعم الدولة. وفضّلت العناصر الرأسمالية الناشئة أن تحمى

نفسها وأنشطتها فى داخل الطائفة، التى كان يمكنهم الاعتماد على دعمها لهم[٢٥]. ولا شكّ أن الجلفى قد استطاع أيضا استخدام الطائفة كورقة مساومة فى علاقاته مع أهل السلطة.

وإذا نظرنا أكثر إلى الجلفى على أنه رجل أعمال، يبحث عن طرق للاستثمار والربح، نجد أنه كان يستطيع استخدام معصرة الزيت ومواصلة الاستثمار فيها؛ لأنها كانت تدر له إيرادات فى أوقات كان الكساد يعطّل الأنشطة الأخرى أو كانت التجارة فيها بطيئة. فى حين أن الحاجة إلى الزيت حاجة دائمة، وأقل خضوعا لتقلبات التجارة؛ لأن المواد الخام (بذور الكتان وبذور القرطم) كانت متوفرة محليا وسهلة المنال؛ ولأن الطلب عليه كان مستمرا. لقد كتب أوليا شلبى Evliya Celebi الرحالة التركى الذى زار القاهرة فى العقد الثامن من القرن السابع عشر، أن الزيت المنتج في العاصمة كان يباع فى الريف وفى الأقاليم. بينما يلاحظ جيرارد Girard عكس ذلك، أن معظم البلدات فى مصر كانت بها معاصر زيوت حيث أن الزيت كان منتجا لا غنى عنه[٢٦]. وبيّنت مصادر أخرى أنه كانت هناك معاصر للزيوت فى المناطق الريفية أيضا[٢٧]. ومع ذلك، فمن المعقول اعتبار أن المعصرانية فى القاهرة كانوا يبيعون زيوتهم فى المناطق الريفية فى الدلتا وفى الأماكن المجاورة للعاصمة. فلم يكن زيت بذرة الكتان طعاما للفقراء فحسب (مقابل السمن وزيت الزيتون اللذان كانا أكثر تكلفة ومن ثم كانا للأغنياء)؛ ولكن أيضا لأنه كان يستخدم هو وزيت القرطم كوقود للمصابيح، لإنارة البيوت والشوارع والمبانى العامة. حتى أن حجج الوقف تعطينا أحيانا فكرة عن المقادير المستخدمة، مثلما يبين الوقف الذى كرسه للأزهر الأمير عبد الرحمن كتخدا فى

---

[25] Todorov, The Balkan City 234.

[26] Description de l'Egypte, Etat Moderne 2,2, 607.

(٢٧) يذكر ياسر محاريق فى دراسته عن إقليم المنوفية فى القرن الثامن عشر، انه كان يوجد فى مدينة منوف نحو أربعة عشرة معصرة للزيوت، انظر كتاب المنوفية فى القرن الثامن عشر، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠) ٢٨١-٢٨٢.

القرن الثامن عشر. فقد شمل هذا الوقف نحو ٣٠ قنطارا من الزيت سنويا لإضاءة الجامع وهذا يعطينا فكرة عن حجم الاستهلاك لهذه السلعة فى مدينة كبيرة مثل القاهرة[٢٨]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الزيوت الرخيصة تستخدم فى بعض الصناعات المهمة مثل الجلود والدباغة، وكانت شحما رخيصا مطلوبا لتزييت الخشب أو المفصلات أو معدات أخرى. ومن ثم، فربما وفرت هذه الحرفة الأمن والأمان عندما كانت التجارة تدخل مواسم الكساد. ونظرا لأن زيت بذرة الكتان الصالح للأكل كان أرخص من زيت السمسم أو زيت الزيتون، وكان أرخص أيضا من السمن؛ فالأرجح أنه كان أقل تأثرا بالأزمات الاقتصادية[٢٩].

هل أخذ إنتاج الزيت فى التوسع؟

لا تزال الدراسات عن الاقتصاد فى هذه الفترة متخلفة، وليس لدينا إجابات عن بعض الأسئلة الأساسية، فعلى سبيل المثال، توجد بعض الشواهد على أن صناعة عصر الزيوت كانت آخذة فى التوسع، لكن هذا لم تؤكده أى دراسات. وبالتالى، فمن الصعب القول بأن توسع الجلفى فى أعماله الخاصة بالزيت كان يعنى أنه كان هناك توسع حقيقى فى إنتاج الزيت أو أنه كان هناك طلب أكبر عليه. فالواقع أنه وسع إنتاجه بالحصول على معاصر زيوت كانت فى أيدى الآخرين. وليس هناك أيضا أى أدلة فى المصادر المُطّلَع عليها أنه بنى أى معاصر جديدة، مما كان سيدل على توسع حقيقى فى الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإنه استثمر فى تلك المعاصر القائمة بمبالغ كبيرة. لذا فربما كثف الإنتاج دون التوسع فى المرافق

---

[٢٨] وقف عبد الرحمن كتخدا، وزارة الوقاف، القاهرة، وقفية رقم ٩٤٠، (١١٧٤/١٧٦٠)، ٢٨-٣٤، وتتوافر نفس التفاصيل عن المبانى الأخرى فى وقفه.

[٢٩] - للاطلاع على مختلف أنواع الزيوت وشحوم الطهى انظر Moshe Gil, "Supplies of Oil in Medieval Egypt: A Geniza Study," Journal of Near Eastern Studies 34, 1 (Jan. 1975), 63-73.

القائمة. والأمر الجدير بالاهتمام فى هذا السياق هو أن السنوات الأولى من القرن الثامن عشر شهدت حالات مماثلة من الاستثمار بمبالغ مرتفعة نسبيا فى معاصر الزيوت، لكنها لا تُقارَن بالمبالغ التى استثمرت قبل قرن. ففى سنة ١٧٢٠، على سبيل المثال، كانت هناك شركة أسسها ثلاثة أشخاص هم ابن الجلفى، وخادم لديه، ومعصرانى، وخُصِّصَ لها مبلغ ١٧٦ ألف نصف لإدارة معصرة للزيوت[٣٠]، وشركة كبيرة أخرى لإدارة معصرة زيوت، بمبلغ ٥٠ ألف نصف[٣١]. وتبين مثل هذه المبالغ أنه بالنسبة لبعض المستثمرين، كانت معصرة الزيت فى حدّ ذاتها مشروعا صغيرا، بحيث يقابل استثمار مثل هذه المبالغ الكبيرة فى شركات مختلفة، إيرادات متناسبة.

وقد يكون لهذا التوسع فى الاستثمارات تفسيرات مختلفة، أحدها أنه مع زيادة تتجير الريف، كان هؤلاء المعصرانية يستطيعون أن يبيعوا المزيد من الزيوت للمناطق الريفية والأقاليم. والتفسير الآخر هو ازدياد الطلب على الزيوت في بعض الصناعات، مثل صناعة الجلود التى كانت محل طلب متنامى فى الأسواق الأوروبية والعثمانية، والتى تعتمد عملية إنتاجها على الزيوت. وبالإضافة إلى تصدير الجلود، كانت صادرات أخرى مثل السكر، تعبأ أيضا في أجولة من الجلد لشحنها على السفن. الأمر الذى عزز صناعة الجلود.

ومن المحتمل أيضا أن الطلب المحلى على الزيوت أخذ يزداد فى القرن الثامن عشر مع صعود طبقة المماليك ونمط حياتهم الأكثر رفاهية وسكناهم فى قصور أكثر فخامة وبالتالى زاد طلبهم على الزيوت لإضاءتها. كل هذه الأسباب تصلح كتفسير محتمل، لكنها تظل جميعها على مستوى الحدس فى ظل غياب دراسات مفصلة بشأنها. ونظرا للموقع الذى احتله الجلفى فى السنوات الأخيرة من حياته، ولكونه شيخ طائفة، ونظرا لعلاقاته المتشعبة يحتمل أيضا ببساطة أن تكون

---

[٣٠] باب الشعرية ٦٣٤، ٣٧٣ (١١٣٣/١٧٢٠)، ١٥٩.
[٣١] بولاق٦١، ١٥٦٩ (١١٢٠/١٧٠٨)، ٥٩٨.

أعماله فى معاصر الزيت قد توسعت على حساب معصرانية آخرين أقل شأنا. وهذا لا يعنى أن الناتج الإجمالي قد ازداد بالضرورة، إنما يعنى أن المزيد منه أصبح تحت سيطرته. ويكشف هذا التفسير عن أن ثراء الجلفى قد تحقق على حساب المعصرانية الآخرين، وهذه قضية جديرة بمزيد من الدراسة.

كيف أدار كل هذا؟

أيا كان سبب تمسك الجلفى بحرفة عصر الزيوت وتوسعه فيها فى حين أنه كان قد انخرط فى نشاطات أكثر ربحا، فهذا يثير سلسلة من أسئلة أخرى. كيف كانت تدار الأعمال مع هذا العدد الكبير من المعاصر الذى يحتاج إلى من يهتم به؟ ومن كان مسؤولا عن الإدارة وكيف كان يعمل؟ إن ما نعرفه عن معاصر الزيوت الأخرى هو أن إدارتها كان يتولاها أكثر من شخص واحد، غالبا أب وابن، أو شقيقان أو أكثر، كانوا يتعاونون بصورة جماعية فى إدارتها ويقسمون فيما بينهم المسؤوليات والنفقات وما إلى ذلك.

ويكشف التدقيق فى أنشطة الجلفى فى هذا الميدان أنه استخدم أكثر من أسلوب. فبعض معاصره كان يتم تأجيره لأشخاص آخرين، ومن ثم لم يكن عليه أن يهتم بها شخصيا. وبالنسبة للمعاصر الأخرى التى احتفظ بها، يبدو أنه كان هناك تنظيم جدير بالاهتمام تُظهره حجة تركة أحمد الجلفى. ومن هذه الحجة نتبين أن معصرتين من معاصره استمرتا فى العمل تحت إشرافه. كان يشترك فى إدارة إحداهما اثنان من مماليكه المعتوقين، الجمالى يوسف ومحمد، وكانت المعصرة الثانية يديرها ابن أخيه المتوفى عابدين. وكانت هذه المعاصر تدار على ما يفترض بنفس الطريقة التى جرى وصفها فى الفصل السابق، باستثناء فرق واحد مهم. لقد كان الجلفى يدير عدة معاصر ويستخدم أعضاء من أسرته بروابط الدم (ابن شقيقه) وكذلك مماليك قد سبق عتقهم ليتولوا مسؤولية المعصرة. كان يمول إدارة المعصرة

ويملك ما فيها، مثلما تبين حجة تركته. كذلك تلقى تفصيلة مهمة الضوء على الطريقة التى تم بها تنظيم العمل: فقد استخدم الجلفى مغربلا للبذور. وهذه التفصيلة جدير بالاهتمام؛ لأن هذا المغربل لم يكن يعمل لمعصرة واحدة بعينها، بل وصف بأنه كان يعمل لمعاصر الجلفى، فى صيغة الجمع، لسبب واضح هو أن غربلة البذور فى معصرة زيوت واحدة لم تكن بالقدر الذى يستلزم استخدام شخص وتخصيصه لهذا العمل؛ أى أنها محاولة لترشيد العمل[٣٢]. وهكذا، فقد كان الجلفى فى أواخر حياته منتجا لا يتعين عليه أن يعمل بيديه، فيستخدم آخرين للعمل لحسابه فى حين احتفظ هو بنوع من الإشراف الإدارى على الإنتاج.

هذا هو نوع التخصص الذى نربطه بالتنظيم المتقن للعمل. وكان لهذا النمط من علاقات العمل أبعاد رأسمالية واضحة، مع سيطرة المالك على المعاصر التى يملكها، وعلى الإيرادات، وعلى الأشخاص الذين يديرونها أو يعملون بها. وينبغى الإشارة إلى أن الجلفى لم يكن فريدا فى القيام بعمله على هذا النحو، كما لم يكن إنتاج زيت بذرة الكتان الحرفة الوحيدة التى قامت فيها مثل هذه العلاقات[٣٣].

والطريقة التى نظم بها الجلفى إنتاجه للزيت، وإدارته لعدة معاصر فى الوقت نفسه بتعيين أشخاص محلّ ثقته للإشراف عليها، وتمويلها، وباستخدام عمالة متخصصة، يمكن مقارنتها بأشكال محددة من التطور الرأسمالى فى أجزاء من أوروبا القرن السابع عشر. أما الفرق فيتمثل فى أننا، فيما يتعلّق بحالة الجلفى، نتحدث عن اتجاه ثانوي لم يمس سوى الأقلية من المنتجين. ففى التاريخ الأوروبى، كانت هذه التطورات التى اقترنت عادة بإنتاج المنسوجات، وهى من الأنشطة الأكثر وزنا على الاقتصاد، اتجاها سائدا أكثر منه اتجاها ثانويا. وقد موّل التجار إنتاجها ورأوا أن هذا الإنتاج كان يجرى فى أحوال يمكن أن تكفل انخفاض الأسعار وانخفاض الأجور.

---

[٣٢] باب الشعرية ٦٣٧، ١٩٨ و١٩٩٩ (١١٤٥/١٧٣٢)، ٧١.
[٣٣] بولاق ٥١، ٥٠٠ (١٠٧٨/١٦٦٧)، ٢٢٩.

المدهش فى أعمال الجلفى لإنتاج الزيوت يتلخص فى أن التطور فى العلاقات الرأسمالية وترشيد إنتاجه حدث بالنسبة لمنتج ليس ذو أهمية أولى بالنسبة للتجار الكبار أو لأسواق التصدير، بمعنى أنه لم يكن فى مثل أهمية المنسوجات والسكر، وكان كلاهما محل طلب أكبر فى الأسواق الدولية. كانت كميات معينة من الزيوت ترسل إلى المدينتين المكرمتين كل سنة، أساسا لأغراض الإضاءة[٣٤]. والأحرى أنه يمكن للمرء أن يسميها باستخدام تعبير حديث "إنتاج بالجملة" mass product، لسببين، الأول: كما ذكرنا سالفا أن زيت بذرة الكتان كان شحما صالحا للأكل يستخدمه الأشخاص الأقل ثروة. ثانيا، كان الإنتاج فى الجزء الأعظم منه مكرسا للسوق المحلية، فى القاهرة والمناطق الريفية والأقاليم على حد سواء. وهذا يعنى أن الإنتاج للاستهلاك المحلي ربما كان هو الحافز وراء التطور الرأسمالى. وأخيرا يبقى أن نعرف ما إذا كانت تجربة الجلفى قد امتدّت إلى آخرين فحذوا حذوها. هذا مجال لبحوث لا بدّ أن تجرى مستقبلا. ويمكن بدؤها بتتبع المسيرة المهنية لبعض الحرفيين/التجار الكبار والغوص فى تفاصيل أنشطتهم حيثما يمكن. ولهذه القضية أهميتها فى أنها تفتح الطريق لإعادة النظر فى بعض نظريات التطور الرأسمالى.

وتبين حجة تركة الجلفى أنه كان فى السنوات الأخيرة من حياته يمول المعاصر: فقد قدرت البنود التى احتوت عليها المعصرتان بثلاثين ألف نصف وخمسين ألف نصف. كانت هذه مبالغ ضخمة، خاصة إذا اقترنت بتلك التى ذكرت فى حجة ثانية للتركة، ومن ثم كانت المبالغ المستمرة فى عصر الزيوت قريبة من المبالغ التى استثمرها فى تجارة البن والمنسوجات[٣٥]. وبالتالى فإن الجلفى وضع نفسه فى وضع رأسمالى صغير، بتنظيم العمل وفق هذه الأسس. وظل معتمدا على الأسرة بروابط الدم (من خلال ابن شقيقه) والأسرة بالمماليك (بواسطة من أعتقهم) الذين تربطهم بأحمد الجلفى علاقة ثقة وإخلاص لإدارة المعاصر التى كان لا يزال يملكها.

---

[34] Esteve, "Mémoires sur les finances," 383-9.

[٣٥] دشت ٢٢١، (١٧٠٧/١١١٩)، ١٣٥.

ويفيد انخراطه فى أنشطة اقتصادية أخرى شتى فى تأكيد البعد المتعلق بتنظيم الأعمال والبعد الرأسمالى فى مشروعاته. وقد خضع هذا البعد الرأسمالى لبعض التوسع مقارنة بالمعصرانية الذين جرى وصف أحوالهم فى فصل سابق، أعضاء أسر دعبوس وأبو الفوز والشويل، المستثمرون فى مشروعات الأعمال فى الجزء الأول من القرن. وقد أثر تطور الاستثمار على علاقة الجلفى بمن كانوا يعملون لحسابه، وأثر فى حجم أعماله، وأثر فى تشكيلة أوسع من أنشطته.

هل كان الجلفى رأسماليا ؟

على مستوى آخر، يمكن اعتبار الجلفى سابقا لعصره، خاصة فى الطريقة التى كان يدير بها الأعمال فى معاصر؛ إذ يبدو أنها كانت منظمة بطريقة تمكنه من الإشراف على ما كان يحدث فى المعصرة دون أن يكون حاضرا بشخصه فى كل الأوقات. ومكّنه من ذلك أن معصرتين على الأقل من معاصره كان يديرها أثنان من مماليكه السابقين، والثالثة كان يديرها ابن أخيه. وبالتالى فقد كانت شأنا عائليا (عائلى بمعنى أنه انطوى على علاقات بالمماليك وعلى روابط الدم). وفى الوقت نفسه كانت تدار عن طريق نظام الولاء بين المملوك وسيده، وذلك نوع من الترتيب أتاح له السيطرة على الإنتاج من خلال سلطته على المماليك العتقاء. بعبارة أخرى، لقد حدث تطور جوهري فى تنظيم العمل أو فى علاقات الإنتاج لم يصطحب بأى تطور فى التكنولوجيا.

وعودة لنموذج مكسيم رودنسون عن "جيوب الرأسمالية"، فقد كانت هذه الجيوب مرنة وليست كتلا ثابتة فهى كانت تخضع لتأثير محيطاتها، وتعرضت للتغيير نتيجة للعوامل الاقتصادية والسياسية. ويمكن أن نعتبر البعد الرأسمالى لنشاط الجلفى تعبيرا واقعيا لمفهوم رودنسون كما عرّفناه سابقا للتوسّع والانكماش،

ويستجيب لبيئته الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذه الرأسمالية ظلت على حد تعبير رودنسون، جيبا، لم تفتئت على الهياكل الاقتصادية الأخرى أو تتسبب فى تحلل أنماط أو أساليب أخرى، مثلما فعلت الرأسمالية فيما بعد. ولهذا كان علينا أن ننتظر قرنا آخرا أو ما إلى ذلك.

ومع ذلك، يمكن القول بأن هذا الرجل كان سابقا لعصره فى الطريقة التى أدار بها أعماله؛ لأن الأنماط التى اتبعها لم تصبح شائعة إلا فى عصر لاحق، ربما فى نهاية القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر.

خاتمة عن الأنشطة المتعددة

ذكرت بعض الحوليات صعود أحمد الجلفي فى مجتمع القاهرة ولكنها لم تذكر تفاصيل كثيرة عن حياته. وعندما نجمع بيانات هذه الحوليات مع تلك التى توفرها سجلات المحاكم تظهر لنا قصة أكثر تفصيلا وأكثر عمقا نرى من خلالها جوانب عديدة من نشاطاته الاقتصادية وأيضا نرى كيف ناور ليشق طريقة عبر شبكة معقدة من العلاقات مع أشخاص تراوحت مكانتهم على السلم الاجتماعى صعودا وهبوطا.

وتلقى دراسة أحوال أسرة الجلفى الضوء على البعد الاقتصادي فى مصر القرن الثامن عشر، وتحديدا على الإنتاج، الذى لم تستكشف حتى الآن معظم جوانبه. فلم يبذل المؤرخون جهدا كبيرا للتنقيب فى تاريخ الإنتاج؛ لأن المصادر ليست ثرية أو وفيرة مثلما هى فيما يتعلق بالأنشطة التجارية. ولهذا السبب اكتسبت دراسة نشاط أفراد أسرة الجلفى أهمية خاصة؛ حيث أنها تكشف عن أثر الإنتاج على جوانب عدة من حياة أفراد هذه الأسرة، إذ كان لأصولهم كمعصرانية تأثير على جوانب كثيرة من حياتهم.

الأساليب الاقتصادية تؤثر على الأسرة والثقافة

كان لخلط الأنماط الاقتصادية المتعددة التى يضطلع بها شخص واحد، تأثير على حياته الاجتماعية والثقافية. فممارسة أنشطة اقتصادية فى مجالات مختلفة تعنى أنه كان ينتقل فى دوائر اجتماعية مختلفة. فقد ارتبط أحمد الجلفى بمجتمع الحرفيين والصناع الذى كان ينتمى إليه، وبمجتمع التجار الذين كان يتعامل معهم، وبأفراد الطبقة الحاكمة المسيطرين على نظام الالتزام. وهذا فيما يخص حياته العملية. أما فيما يخص حياته العائلية فهنا أيضا نجد تأثير الممارسات الاقتصادية.

آل الجلفى بين نمطين عائليين مختلفين

الحقيقة أن التغيرات فى النمط الاقتصادى الذى مارسه هؤلاء الحرفيين المستثمرين انعكست على جوانب أخرى من حياتهم. فقد خلق انضمام مماليك أحمد الجلفى بالأوجاق وضعا ملتبسا، خاصة وأن بعضهم ظلّوا معصرانية مرتبطين بالأوجاق. وترك آخرون حرفة عصر الزيوت والتحقوا بالمؤسسة العسكرية.

وقد برز أحدهم، وهو جدير باهتمام خاص؛ نظرا لأن حياته تعكس الالتباس والتناقض بين حياة الحرفى وحياة العسكرى، أنه شاهين بن عبدالله الجلفى، وهو مملوك أبيض اشتراه أحمد الجلفى ثم اعتقه ولم تذكر مصادرنا أى شىء عن أصله. وبالغوص فى تفاصيل حياته من خلال عشرات من دعاوى المحاكم على مدى سنين عديدة، يمكن إلقاء الضوء على بعض جوانب هذا الالتباس، بطريقة ملموسة. وتبين لنا هذه الدعاوى زوايا من حياته وعمله أغفلت كلية من حوليات تلك الفترة.

كان يُشار إلى شاهين بلقب "تابع أحمد الجلفى" أحيانا، وأحيانا أخرى بلقب "معتوق أحمد الجلفى"، وأحيانا بلقب "منسوب أحمد الجلفى" حتى بعدما اكتسب لقب "الأمير" من خلال صعوده فى أوجاق العزب. فقد بدأ كمملوك للجلفى، ثم أُعتِقَ، ولكنه ظل منغمسا فى شؤون الأسرة، كما كان الحال عادة مع المماليك. وفى مراحل حياته الأولى انهمك فى أعمال الأسرة، عاملا مع أحمد الجلفى وأخيه عابد الجلفى فى معصرة الزيت. وهكذا، فإن شاهين عمل معصرانيا سنوات كثيرة. وفى سجلات المحاكم، يوجد العديد من العقود التى باع من خلالها زيوته لتجار التجزئة، إما لوحده أو من خلال شراكة مع ابن شقيق سيده عابد، الذى كان أيضا منخرطا بصورة وثيقة فى عصر الزيت[٣٦]. ومع توسع أعمال أحمد الجلفى، نمت ثروة شاهين الجلفى فى اتجاهين. لقد انضم، أو ألحقه سيده بميلشيات العزب حيث ارتقى فى النهاية إلى منصب رفيع، وفى الوقت نفسه احتفظ بعمله فى عصر الزيوت، وأصبح شيخا لطائفة المعصرانية[٣٧].

ونجد مع شاهين الجلفى، مثلما نجد مع أحمد الجلفى، نمط الاحتفاظ بأنشطة فى مجالات مختلفة. فرغم أنه التحق بأوجاق العزب الذى سرعان ما ارتقى فيه ليصبح أودباشى، وهى رتبة عسكرية ذات وزن كبير، فقد احتفظ بحرفيته الأصلية لسنوات عديدة. وتعكس أحيانا العقود والدعاوى هذا الخلط والتداخل بين النمطين، وهى تذكره مثلا على أنه الأمير شاهين والجلفى المدولب بمعصرة الزيت، أو الأمير شاهين الجلفى أودباشى عزبان شيخ طائفة المعصرانية[٣٨]. والواقع أن روابطه بإنتاج الزيت كانت قائمة على عدة مستويات. فلم يُشَر إليه بالمدولب فحسب، وهو الذى ينتج الزيت ويبيعه، بل أشير إليه لسنوات كثيرة كشيخ الطائفة وكمالك لمعاصر زيت أو لجزء منها. فمثلا فى سنة ١١١٩/١٧٠٧، قبيل وفاة سيده، اشترى بعض

---

(٣٦) الزاهد ٦٨٤، ٥٩٨ (١١١٣/١٧٠١)، ٢٣٥.

(٣٧) الزاهد، ٦٨، ١٥٦ (١١١٥/١٧٠٣)، ٥٦- ٥٧.

(٣٨) على سبيل المثال الزاهد، ٦٨٦، ١١١٧ (١١١٩/١٧٠٧)، ٥٠.

قراريط فى معصرة فى خط باب البحر، قرب سويقة العياطين[٣٩]. وهكذا ففى حياة أحمد الجلفى وبعد مماته ظل شاهين جزءا مهما من أعمال الأسرة فى عصر الزيوت، حتى بعد أن انضم للأوجاق وبدأ يرتقى فى صفوفه.

اشتهر شاهين الجلفى فى الحياة العامة وأصبح شخصية معروفة فى أوجاق العزبان وصارت له مكانة بين الأمراء والمماليك. ولكن الجوانب الأخرى من حياته وبدايته كمملوك أحمد الجلفى ونشاطه الحرفى كمعصرانى لم نجد لها ذكرا فى كتابات معاصريه. وهذا الجانب يظهر لنا فقط فى سجلات المحاكم الشرعية. وإذا جمعنا بين ما نعرفه من هذه السجلات وما نعرفه عن حياته العامة يظهر بجلاء نمط حراك الحرفى العادى، ويظهر أيضا حراك بين مجالين اجتماعيين مختلفين تماما[٤٠]. فقد كانت له مسيرة حرفية سياسية، ربما قصيرة الأمد، سلط الضوء عليها كتاب جين هاثاواى Jane Hathaway الذى استخدمت فيه مصادر عثمانية فى إسطنبول، (وقيل لنا ذات مرة أنه كان عليه أن يهرب من مصر لفترة وجيزة)[٤١]. بيد أن حياته شهدت انعطافة خاصة لا سيما أنه بدأها كصانع مملوك، هذا فى حدّ ذاته مزيج غير معتاد، لكنه كفل له رغم ذلك ميزة الأصل المملوكى.

ونرى هذا النمط نفسه بين مماليك آخرين اشتراهم أحمد الجلفى وألحقهم بالأوجاق وظلوا فى مجال عصر الزيوت. لكنهم لم يبلغوا المرتبة العالية التى بلغها شاهين فى الأوجاق. كان من بين هؤلاء، الجمالى يوسف. فهو أيضا التحق بفرقة عزبان العسكرية واحتفظ بحرفته فى عصر الزيوت كما أشارت حجة مؤرخة فى سنة ١١٢٩/١٧١٦، بعد وفاة أحمد الجلفى بعشر سنوات. وفى ذلك الوقت، كان متزوجا من عبدة تم إعتاقها وكانت مملوكة لآل الجلفى، هى عائشة خاتون بنت عبد الله البيضا. وتعرفه الحجة بصفتيه العسكرية والمهنية، أولا على أنه أودباشى

---

[٣٩] الزاهد ٢٨٦، ٩١ (١١١٩/١٧٠٧)، ٣٧- ٣٨.

[٤٠] لم يذكر الجبرتى شاهين الجلفى، لكن كتبة الحوليات آخرين أشاروا إليه، وبينوا أنه بلغ بعض الشهرة فى المجتمع من خلال مسيرته العسكرية.

[41] Hathaway, The Politics, 54-55.

طايفة عزبان، معتوق الخواجا أحمد الجلفى، وثانيا باعتباره معصرانى، مثل سيده ومعتقه[٤٢].

ويمكننا افتراض أن شاهين الجلفى استطاع الحفاظ على هذين الجانبين من حياته معا؛ لأنه اتبع نفس نمط العمل الذى اتبعه معصرانية سابقون مثل سليمان دعبوس وحجازى أبو الفوز. فقد عمل هذان باعتبارهما من صغار المستثمرين، فأشرفا على العمل، وإدارة المعصرة، لكن فى معظم الأحيان كان لديهما موظفين وعمال يقومون بالجانب اليدوى من العمل.

وفى بيت أحمد الجلفى، كان شاهين شخصية مهمة أيضا، بل حيوية. ونعرف من الحجج التى تم تسجيلها فى الشهور التى تلت وفاة أحمد الجلفى، أن المتوفى كان قد اختار شاهين الجلفى (وكان حينذاك متزوجا من ابنته الكبرى رابية الجلفى) ليكون الوصي على ابنيه القاصرين، أبنه محمد منصور الجلفى وابنته خديجة الجلفى. فعلى الرغم من أن خديجة كانت متزوجة بالفعل من حسن جربجى طايفة عزبان، فلم يكن زوجها بل كان شاهين هو الذى عُيِّنَ وصيّا عليها، وفق رغبات أبيها[٤٣] كما اختار أحمد الجلفى شاهين أيضا ليكون الناظر على وقفه. وتلك أدلة على ثقته الكبيرة فيه. وعندما توفّى بعد ذلك بفترة قصيرة، عابد شقيق أحمد الجلفى (١١٢٠/١٧٠٨)، والذى كان شاهين قد عمل معه كثيرا فى المعصرة، يبيع الزيوت ويشترى البذور، إلخ، كان شاهين هو الوصى، الولى على أبنه القاصر، الزينى خليل[٤٤]. يدلّ كل هذا على مدى قرب شاهين من مختلف أفراد الأسرة، قربٌ أكدته أدواره المختلفة بوصفه زميلاً يعمل فى الحرفة نفسها، وصهرًا، وشخصًا يُولّى مسؤوليات فيما يتعلق بثروة الأسرة، مما سهل له التسلل إلى دوائر السلطة بصفته العسكرية كعضو فى الأوجاق.

[٤٢] قمة عسكرية ١١٠، ٨٤ (١١٢٩/١٧١٦)، ٩١.
[٤٣] دشت ٢٢١ (١١١٩/١٧٠٧)، ١٢٢.
[٤٤] الزاهد ٦٨٧، ١٢٠ (١١٢٤/١٧١٢)، ٥٠.

الحراك عن طريق المصاهرة بالزواج

كانت المصاهرة إحدى وسائل الترابط بين السياسة والاقتصاد بمستوياتهما المختلفة. وقد سهّل هذا التحالف إلى اختراق ميدان الأنشطة المربحة. وعلى هذا المستوى، فإن التحالفات التى كانت تتمّ فى أسرة الجلفى فعلت ذلك على وجه الدقة، كما فعلته فى حالة الحريرى السابق ذكرها. إذ كانت تلك طريقة لإقامة صلات وثيقة مع الأوجاق العسكرى ومن ثم الحصول على مزايا استفادوا منها. كانت مثل هذه التحالفات شائعة بين المماليك والتجار والعلماء حيث كانت توفّر قناة للتسلل إلى هيكل السلطة. وكانت أقل شيوعا بين أصحاب الحوانيت والحرفيين، لكنها لم تكن مجهولة لديهم.

وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن أحمد الجلفى جعل ابنته رابية تتزوج شاهين الجلفى. وقد تكرّر الأمر مع خديجة الابنة الثانية التى تزوجت من أحد أتباع أبيها، حسن الجلفى الذى يُنسَب إليه أصل بيت الجلفى المملوكى. ومسيرة حسن الجلفى العسكرية غامضة نوعا ما، لكن يبدو أنه أصبح كتخدا العزب فى عام ١٧١١، قبل سنة من وفاته، كما تبيّنه أندريه رايموند. وخَلَفَهُ فى منصبه الأمير علي كتخدا الجلفى، الذى يُعَدّ المؤسس الفعلى لأسرة الجلفى المملوكية التى أصبح مملوكها الأمير رضوان كتخدا بعد ذلك أحد حكام مصر(٤٥) لم ينتم لا على ولا رضوان إلى أسرة الجلفى، لكن الاسم قد انتقل إليهما من خلال حسن الجلفى.

وبعد مرور بعض الوقت على وفاة زوجها حسن، تزوجت خديجة من الأمير على كتخدا الجلفى (المتوفى سنة ١٧٤٠)، فى حين أن زواج شاهين من رابية (الذى تم فى حياة والد رابية) دام حتى وفاته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدلائل التى أمكننا الحصول عليها من دعاوى لاحقة فى المحاكم، تبين أن رابية كانت، على ما يبدو زوجة شاهين الوحيدة. وهذا الأمر أمكن استنتاجه من تكرار المعاملات المشتركة،

(٤٥) Andre Raymond, Le Caire des Janissaires, l'epogee de la ville ottomane sous Abd al-Rahman Katkhuda, (Paris, Editions CNRS, 1995), 29.

وبالدقّة من عدد من العقود مثل العقد المحرر عام ١٧٢٤/١١٣٧[٤٦]. وتتبدى العلاقة الوثيقة بين شاهين ورابية فى السجلات المكتوبة من خلال أبعاد عدة. ففى أكثر من مناسبة، كانت امرأة تعتقها رابية تتزوج رجلا أعتقه شاهين، وتعنى هذه الزيجات ضمنا أن شاهين وزوجته رابية كانا يمولان زواج معتقيهما[٤٧]. كذلك وسعت رابية ومعها زوجها نطاق وقفهما فى النهاية ليشمل مماليك زوجها المعتوقين. وفى عام ١٧٤١/١١٥٤ وكان شاهين قد توفى فى ذلك الحين وكانت رابية فى منتصف عمرها، أسست وقفا لصالح ثلاثة من مماليكه المعاتيق، إبراهيم وعمر وحسن، وحملوا جميعا وذريتهم اسم ابن عبد الله[٤٨].

ويمكن ملاحظة مستوى ثان من العلاقات داخل الأسرة، تلك التى تربط بين الإخوة والأخوات. لقد كان لأحمد الجلفى عند وفاته ثلاثة أولاد، رابية وخديجة ومحمد منصور. وكلما أسس أحدهم وقفا، كان يدرج الشقيقين الآخرين كمستفيدين. ورابية، التى كانت الوحيدة الراشدة عند وفاة أبيها سنة ١٧٠٧/١١١٩، أدخلت تعديلات إلى وقفها بعد ذلك بنحو أربعين عاما، سنة ١٧٤٤/١١٥٧. ففى ذلك الوقت كان أخوها منصور محمد قد توفى، وكذاك زوجها شاهين وزوج أختها خديجة، الأمير المشهور على كتخدا عزبان الجلفى. فأجرت رابية ترتيبات لتنفذ بعد وفاتها، لكى تنتقل لأختها الصغرى خديجة الباقية على قيد الحياة أجزاء من المنافع التى كانت قد حصلت عليها من زوجها المتوفى ومن شقيقها المتوفى، وكذلك من وقفها هى الخاص[٤٩].

وكان شاهين الجلفى قد أصبح عند وفاة أحمد الجلفى، شيخا لطائفة المعصرانية. وفى ظل قيادته، حدثت تحولات مهمة فى الطائفة، استمر تأثيرها

---

[٤٦] الباب العالى ٢٠٢، ٥٣١ (١٧٢٠/١١٣٣)، ٢٥٩- ٢٦٠ و٥٥١، ٢٦٨- ٢٧٠.
[٤٧] باب العشرية ٣٦٥، ٣١٤- ٣١٥ (١٧٢٤/١١٣٧)، ١٤٣.
[٤٨] الباب العالى ٢٢٤، ١٢٨٤ (١٧٤١/١١٥٤)، ٢٨١- ٢٨٢.
[٤٩] الباب العالى ٢٢٩، ٩٢١ (١٧٤٤/١١٥٧)، ٥٠٩ - ٩١٠.

حتى نهاية القرن، كما سوف نبينه في الفصل التالي. ويمكن استنتاج اهتمامه بمنصبه، الذى احتفظ به عشر سنوات تقريبا من سنة ١١٢٠/١٧٠٨ إلى سنة ١١٣٠/١٧١٧، من واقعة حدثت عام ١١٢٣/١٧١١ عندما ذهب إلى قاضى المحكمة ليخبره عن نيّته فى الذهاب إلى الحج ونقل منصبه كشيخ للطائفة بصفة مؤقتة إلى شخص آخر إبّان غيابه، وذلك دليل واضح على رغبته فى الاحتفاظ بمنصبه لنفسه عند عودته، وهو ما حدث. وفى ذلك الوقت، كان شاهين الجلفى قد أصبح متورطا أيضا فى بعض المنازعات التى ثارت بين زمر عسكرية مختلفة، كما يبدو أنه لعب لفترة وجيزة دورا ما فى الحرب الأهلية التى قامت عام ١٧١١. ربما كان لموضوع الحج شيء من اللون السياسي، حيث أن التاريخ يتفق مع ما توصلت إليه جين هاثاوى Jane Hathaway من نتائج عن شاهين فى محفوظات إسطنبول، وبخاصة ما صدر من أمر سلطانى عال يشير إلى شاهين الجلفى كأحد المتمردين الذين هربوا من مصر سنة ١٧١١[٥٠].

وعند وفاة أحمد الجلفى، يمكن القول بأن أسرته كانت قد اتبعت عدة أنماط، حافلة بأساليب متعددة لأنشطتهم الاقتصادية. فمن ناحية كان المعصرانية، أحمد وأبوه وأخوه، وأبنه محمد منصور، كانوا كلهم حرفيون انخرطوا فى أعمال عصر الزيت، يتعاملون مع معصرانية آخرين، ويشترون الماشية ويبيعونها وما إلى ذلك، واستمر الأمر كذلك لسنوات كثيرة بعد وفاة أحمد الجلفى. وحتى وفاته كان عابد الجلفى شقيق أحمد الجلفى، ينتج الزيت ويبيعه، كما أبقى على عمله الاستثمارى كنشاط جانبى، متعاملا فى بيع البهائم والأجبان. وحتى بعد أن رسخت مكانة آل الجلفى جيدا كبيت مملوكى، أبقى بعض أعضاؤها على مهنتهم فى عصر الزيت. فعلى سبيل المثال، وحسب حجة تعود لسنة ١١٣٣/١٧٢٠، كان محمد منصور الجلفى ابن أحمد الجلفى، منخرطا فى عصر الزيوت مع شريكين آخرين، أحدهما،

---

[٥٠] باب الشعرية ٣١، ٥٩١ (١١٢٣/١٧١١) ٣٤٧، هاثاوى، السياسة، ص ٥٤.

بشير أغا، كان مملوكا سابقا لأبيه[٥١]. ولا يمكننا القول بأن المماليك المعتوقين كانوا يندمجون فى الأسرة المحلية فى حين كان أبناء البلد المحليين يعملون فى المعصرة. فالواقع أن كثيرين من المماليك المعتوقين ظلوا يعملون فى المعصرة بصورة مباشرة. واتخذ الانخراط أشكالا شتى: كانت رابية خاتون تجري فى وقت ما صفقات فى البذور، وأصبح يوسف أودباشى الجلفى، وهو شخص آخر من أتباع أبيها شيخا لطائفة المعصرانية. وفى الوقت نفسه، اكتسب بعضهم سمات نقرنها عادة بثقافة المماليك. نعلم مثلا أن شاهين الجلفى بنى لنفسه مقبرة داخل الأزهر، ويخبرنا كاتب الحوليات أحمد شلبى عبد الغنى، أنه دفن فيها سنة ١١٣٦/١٦٢٤ قاضى القضاة الذى سممه محمد باشا، الوالى العثمانى على مصر[٥٢]. وفى هذا اقتدى شاهين بتقليد مملوكى شهير لبناء المقابر فى أماكن واضحة للعيان.

وهناك نمط آخر شكّله الأصل الفيومى للأسرة. فرغم أن الأسرة كانت قد استقرت تماما فى القاهرة ورسخت فيها أقدامها لفترة طويلة، ورغم أن أبناء الأسرة كانوا قد توقفوا على مر الزمن عن إضافة كلمة الفيومى لاسمهم، لم تنقطع صلتهم بمسقط رأسهم. ربما كانت هناك علاقات اقتصادية، حيث إن الفيوم كانت منتجا مهما للكتان. وحتى نهاية حياته، كان أحمد الجلفى يمتلك معصرة فى الفيوم لكنه أجرها لمعصرانية فى الفيوم بدلا من أن يديرها بنفسه[٥٣]. ولكن العلاقة مع الفيوم تتبدى فى أن كثيرين من أقارب الجلفى كانوا لا يزالون يعيشون هناك، واحتفظ أحمد الجلفى بعلاقاته الأسرية معهم. وفى وصية أعدها قبل وفاته، خصص مبلغا كبيرا من المال للأقارب فى الفيوم.

وأخيرا كان هناك نموذج الأسرة المملوكية المكتسب مؤخرا، نمط الزواج المتبادل مع معتوقيه. ونتبين من حجة تركة أحمد الجلفى، التى ذكر فيها كل ورثته

---

[٥١] باب الشعرية ٦٣٤، ٣٤٣ (١١٣٣/١٧٢٠)، ٢٤.

[٥٢] أوضح الإشارات، ٤١٩.

[٥٣] الزاهد ٦٨٦، ١٩٣ (١١١٧/١٧٠٥)، ٩٢.

الشرعيين، كيف ترابط كل ذلك. فقد ترك أحمد الجلفى أربع زوجات، كانت اثنتان منهما أصلا من جواريه: صالحة خاتون بنت عبد الله البيضا، وعائشة خاتون بنت عبد الله البيضا. لقد تزوجت ابنتا أحمد الجلفى كلتاهما من مماليكه المعتوقين: تزوجت رابية من مملوكه المعتوق شاهين الجلفى، وتزوجت خديجة ابنته الصغرى من مملوكه الآخر، حسن جربجى طايفة عزبان[٥٤]، واستمر الزواج المختلط وفق الأنماط المملوكية فى الجيل التالى. فبعد سنوات قليلة، تزوجت عبدة رابية من عبد زوجها شاهين. خلاصة القول: أن أسرة الجلفى كانت مثالا لمزيج معقد من العناصر، شملت العمل والأسرة والثقافة. وكما بيّن التحليل السابق، فقد تأثرت بارتباطها بالمؤسسة العسكرية، فى بعض جوانب أسلوب حياتها وفى بعض أنماط زواجها. واستمرت أنماط أخرى تتبع الأسلوب الأهلى المحلّى.

وإذا اتجهنا إلى أوجاق العزب وفى النهاية إلى بيت الجلفى المملوكي الذى أقامه المماليك الذين امتلكهم مماليك أحمد الجلفى الذين احتفظوا باسم الأسرة، فمن المهم أدراك أنهم بدورهم تأثّروا بالحرفيين أبناء البلد. لقد احتفظ العزب بروابط وثيقة مع كثير من الطوائف متواضعة المكانة. وجعلهم هذا على صلة وثيقة بالعنصر الشعبى من السكان، مقارنة مثلا بنظرائهم الإنكشارية الذين ارتبطوا بتجار المسافات البعيدة الكبار. وعندما تفجر الصراع فى شوارع القاهرة سنة ١١٢٣/١٧١١ بين العزب والإنكشارية حول إيرادات الضرائب والمناصب، يبدو أن السكان مالوا للتعاطف مع العزب، وأحيانا قدموا لهم مساعدة نشيطة، إذ كانوا قد بنوا معهم علاقات أوثق، فى حين بدا لهم الإنكشارية غير ودودين وأكثر تباعدا[٥٥].

---

[٥٤] دشت ٢٢١ ٠١٧٠٧/ ١١١٩)، ١٢٢.

[٥٥] André Raymond, « Une 'Révolution' au Caire sous les Mamelouks, la Crise de 1123/1711, » Annales Islamologiques 6 (1966) :118-9.

كان العزب بوجه عام قد انصبغوا بدرجة أكبر بلون الثقافة المحلية وأصبحوا أكثر شعبية نتيجة ارتباطهم بالحرفيين وأصحاب الحوانيت. وهذا ما تؤكده تعليقات الجبرتى حول اختلاط الأمير رضوان كتخدا بعامة الشعب. ربما كانت هذه الروابط تقف وراء ما نستشفه من بعد شعبى لاحظه عدد من الدارسين فيما يتعلّق بأوجاق العزب. ويتجلى هذا البعد الشعبى فى حوليات العزبان "العسكرية" إذ كتبت هذه الحوليات بلغة شبه عامية. وقد قارنت جين هاثاواى عامية الحوليات العزبانى بحوليات الإنكشارية التى كتبت بالتركية العثمانية. وهى تؤكد أن العزبان كانوا أكثر محلية فى ثقافتهم من الأوجاقات الأخرى. ربما كانت هذه الحوليات للتسلية فى التكنة(٥٦). وكان من رأي مديحة دوس التى درست هى أيضا هذه الحوليات، أنه ربما كان القصد وراء كتابتها بالعامية أن تقرأ فى المقاهى، وهى منتدى شعبى(٥٧). وفى كلتا الحالتين، فإنها تتناقض مع الأعمال التاريخية الأقرب إلى أسلوب العلماء، ومع الجبرتى، على وجه الخصوص، الذى كانت جذوره راسخة فى المؤسسة الدينية.

هذا البعد الشعبى بين آل الجلفى، أكدته تعليقات الجبرتى عن الأمير رضوان كتخدا الجلفى. فقد كان الأمير رضوان الجلفى مملوكا للأمير على كتخدا الجلفى، الزوج الثانى لخديجة ابنة أحمد الجلفى. ويروى لنا المؤرخ أن الأمير رضوان كتخدا، وهو الأشهر بين كل آل الجلفى، الذى كان هو والأمير إبراهيم مستحفظان القاذدغلى، الحاكمين الفعليين لمصر حتى وفاتهما فى عام ١١٦٨/١٧٥٥، وكان لديه ميول للاختلاط بالناس من الدوائر الدنيا الذين يسميهم الجبرتى "أولاد البلد". وقد أشار الجبرتى إلى الأمير رضوان كتخدا فى ذروة مجده، قائلا إن حياته

---

(٥٦) Jane Hathaway, "The Household: An Alternative Framework for the Military Society of Eighteenth Century Ottoman Egypt," The Ottoman Empire in the Eighteenth Century, Oriente Moderne, edited by Kate Fleet, vol. LXXIX no. 1, 1999, 66.

(٥٧) Nelly Hanna In Praise of Books,119-120.

اتسمت بالازدواجية، وله مجموعتان من الأصدقاء، رفاقه من الطبقة الدنيا الذين كان يقضى معهم معظم الوقت، والذين كان سلوكهم يخرج عن اللياقة أحيانا، وزملاؤه من الصفوة؛ حيث كان عليه أن يوفّق سلوكه مع ما تقتضيه مكانتهم. فعندما كان رضوان يذهب لزيارة صديقه الخواجا أحمد الشرايبى، الذى اشتهرت أسرته بالسلوك العفيف والمحتشم، واهتمامها باللياقة، كان لا يأخذ معه سوى رفاقه المهذبين، كما يقول لنا الجبرتى، ويفترض ذلك أنه كان يترك وراءه فى هذه المناسبات أصدقاءه الآخرين(٥٨). ووفق ما قاله هذا المؤرخ، فإن هذه الشخصية المزدوجة ميّزته عن الأمراء المماليك الآخرين الذين اختاروا رفاقهم من وسط اجتماعى آخر.

كان رضوان كتخدا الجلفى يتنقل كذلك بين مجالين فى جوانب أخرى من حياته، يتعلّق أحدهم باللغة التى كان يعرفها. فقد اشتهر هذا الأمير بين معاصريه بإقامته لحلقات الشعر فيستقبل الشعراء ويدعوهم لإلقاء أشعارهم، وكانوا غالبا من أبرز فنانى العصر. ويبدو أن هذه الحلقات كانت أكثر انفتاحا أمام العامة مما جرى به العرف، إذ كان يحضر جلسات الشعر أشخاص من خلفيات اجتماعية متباينة. وكانت الأعمال التى يلقيها هؤلاء الشعراء أو ينظمونها، أشعارا فى مدحه عادة، عملا بتقاليد البلاط. وكان نظمها والذى نعرفه أساسا من يوميات الجبرتى، يتم بالعربية، ومن ثم يمكن افتراض أن الأمير رضوان كان يستخدم هذه اللغة ويفهمها؛ ولكن نظرا لأنه كان جزءا أصيلا من الطبقة المملوكية الحاكمة، فالأرجح أنه كان يتحدث التركية عندما يكون معهم.

والجدير بالملاحظة أن هذا الأمير الكبير الذى شكل فى بعض الأوقات أحد طرفى الثنائى الحاكم لمصر مع الأمير إبراهيم كتخدا القاذدغلى، أبقى على علاقاته

(٥٨) Abd al-Rahman Jabarti's History of Egypt, Ajaib al Athar fi'l Tarajim wa'l Akhbar, edited and transl. by Thomas Philipp and Moshe Perlmann, (Stuttgart, Franz Steiner Verlag, 1994) 1, 334.

مع المعصرانية حتى وقت وفاته. وتؤكد هذا دعاوى عديدة فى سجلات المحاكم. وكان أتباعه يحضرون أحيانا للمحكمة عندما ينظر القاضى فى أمور تتعلق بالمعصرانية[٥٩]. وهكذا، فإن الأمير رضوان كتخدا الجلفى كان شخصية سياسية شهيرة من ناحية وحافظ من ناحية أخرى على علاقته بطائفة المعصرانية. ومن ثم كان للمصالح الاقتصادية والتحالفات التى أقامها العزب مع الحرفيين والصناع تأثيرا متعدد الجوانب. لقد ظفر أهل السلطة بمدخل إلى الإنتاج والتجارة، وقامت نتيجة لذلك روابط ثقافية أوثق بينهم وبين الحرفيين والصناع وثقافات أولاد البلد. وسوف نناقش التأثير الكبير للاقتصاد فى الفصل التالى.

---

[٥٩] نوقشت هذه القضية فى
Nelly Hanna In Praise of Books,119-120.

الفصل الخامس

المنافسة بين أشكال مختلفة من الرأسمالية

السياسة والاقتصاد يتقاربان

يؤكد هذا الفصل أنه فى الإطار الزمني الممتد من نهاية القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حاول المماليك الذين كانوا قد أصبحوا أكثر انخراطا في الاقتصاد، أن يكون لهم صوت مسموع فى التجارة والإنتاج، وأن يخترقوهما، وأحيانا أن يسيطروا عليهما، وحققوا فى ذلك درجات مختلفة من النجاح. فأنشأ بعضهم شبكات رأسمالية، تربط الإنتاج الزراعى بالنقل والتجارة، شبكات استطاعت أحيانا أن تفتئت على أنشطة الحرفيين والصناع المستثمرين. ويتتبع الفصل ببعض التفصيل العلاقة التى قامت بين طائفة المعصرانية وهيكل السلطة، كطريقة لتصوير مدى هذه السيطرة وحدودها، وفى الوقت نفسه، القيود التى خلقها هذا الوضع بالنسبة لرأسمالية الحرفيين والصناع حيث كانت الشبكات الرأسمالية للمماليك آخذة فى التشكيل.

ففى القرن السابع عشر، لعبت أسرة ابن عثمان التى أفرزت شيوخا لطائفة الجلادين لعقود متتالية، دورا بارزا فى جمع الجلود الخام من ملتزمى السلخانات أو من القصابين. وفى عام ١٠٩٣/١٦٨٢، لم يكن حسن ابن عثمان، وهو أحد أبناء الأسرة، يتعامل مع القاهرة فحسب، إنما وسّع دائرة عمله إلى مدن أخرى فى مصر، وكان يقوم بمشتريات ضخمة من هؤلاء الملتزمين. وفى وقت ما، دفع ملتزم سلخانة الفيوم للخزانة ثمن الالتزام بنقود اقترضها من ابن عثمان. وفى مقابل النقود، كان ابن عثمان يحصل على الجلود الخام من السلخانات بشروط مجزية. وبفضل هذه الصفقات تحسّن وضعه بالنسبة لزملائه من أعضاء الطائفة وبالنسبة لتجارته. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر تغيرت هذه الأحوال فبدأت سيطرة كبار الأمراء على تجارة الجلود المربحة. يلاحظ الدمرداشى كاتب الحوليات أنه فى عام ١١٦٦/١٧٥٢ أصدر إبراهيم كتخدا مستحفظان القاذدغلى الذى كان مع الأمير رضوان كتخدا الجلفى أقوى مملوكين فى ذلك الزمان، أمرا بأنه ينبغى أن تتكفّل وكالة محددة ببيع كل جلود ذبائح أيام العيد المجموعة من كافة

أنحاء مصر. كان فى الواقع يدفع ضمنا بالتجار الصغار إلى خارج السوق. وكان سعر شراء الجلود الخام يحدده وكلاؤه بأقل من سعر السوق. وبعد جمع الجلود الخام من كل أنحاء مصر، كان إبراهيم كتخدا يبيعها لتجار أوروبيين[1]. ولا يذكر كاتب الحوليات شيئا عن الذين رحّلهم إبراهيم كتخدا عندما وضع يديه على تجارة الجلود، أى المستثمرين الصغار الذين كانوا يقومون بجزء من هذا النشاط. وكانت الجلود المدبوغة والجلود الخام منتجات أساسية، يجرى إنتاجها بكميات كبيرة، وكان الطلب عليها شديدا فى أسواق التصدير، مثلها مثل المنسوجات والسكر[2]. ومن ثم فقد كانت مصدر ثروة لمن انخرط فى تجارتها.

وتوضح هذه الأحداث أولا، أن المنافسة على موارد مهمة دارت بين شركاء غير متساوين، وهى فى هذه الحالة تجارة الجلود، بين صغار المستثمرين وبين أحد أفراد الطبقة الحاكمة، وانتقال هذه التجارة المهمة فى نهاية المطاف من أسرة من التجار، آل ابن عثمان، الذين كانوا شيوخا للطائفة ومنظمى مشروعات صغيرة والذين اضطلعوا بهذا النشاط ردحا طويلا، إلى الأمير إبراهيم كتخدا الذى استطاع عن طريق وكلائه أن يفرض سيطرته على هذه التجارة. ربما كان حسن ابن عثمان واحدا من كثيرين آخرين من هؤلاء المستثمرين الذين تقلص نشاطهم بصورة خطيرة عندما أخذت تتوسع وتتدعم الشبكات الرأسمالية للمماليك ذوى المناصب الرفيعة. وفى حين كانت سجلات المحاكم، فى القرن السابع عشر، كثيرا ما تشير للمعاملات العديدة لأفراد شتى من أسرة ابن عثمان، فإننا لا نجد لهم ذكرا بعد ذلك، رغم أنهم ربما استمروا فى مزاولة المهنة ولكن مع تدهور وضعيتهم فى التراتبية الاجتماعية. كما يوضح هذا المثال ما لجأ إليه الأمير من جمع بين التجارة والإكراه بغية فرض نفسه هو وشبكته الممتدة إلى الإسكندرية ودمياط والرشيد والمحلة فى مصر الوسطى وإلى المنيا وأسيوط ومنفلوط فى صعيد مصر، ويبيّن

---

(١) الدمرداشى، ٣٦٠.

2 Raymond, Artisans, 643.

أيضا حجم الإيرادات الإجمالية التى حققها من التجارة وجباية الضرائب. وأخيرا، لقد كان الهدف بيع الجلود الخام إلى التجار الأوروبيين، وهذا ما لم يتأخّر عنه. وبفعله هذا، أقام شبكة تنسق بين المبيعات فى سوق التصدير ومصادر الجلود الخام فى مختلف أرجاء البلاد. وفى النهاية يشير هذا المثال إلى نقطة الضعف فى النظام المتبع، ألا وهى الطبيعة المؤقتة للشبكة. فعند وفاة هذا الأمير، وفور انتقال السلطة إلى أسرة أخرى، يبدو أن هذه الشبكة الخاصة قد تبددت هباء منثورا.

إن ما حدث مع أسرة ابن عثمان مثال لاتجاه كان ينوء بحمله على الحرفيين المستثمرين على مدار القرن الثامن عشر. ولأسباب شتى، أصبح نشاط الاستثمار فى تنظيم الأعمال والحراك الاجتماعى الذى عرفته العقود السابقة مقيدا بدرجة أكبر مما أدى إلى تقلص الإنتاج إلى حدّ ما. وينظر الفصل الحالى فى العوامل التى وقفت وراء هذا الاتجاه وما يمكن أن يعنيه ذلك. ويركز البحث على شكل العلاقة التى قامت بين الحرفيين ونظام الحكم. ففى مطلع القرن السابع عشر (١٦٠٠)، توفر للحرفيين المستثمرين مجال واسع يستطيعون العمل من خلاله. وأتاحت الأشكال الحرفية للرأسمالية الاستثمارية فرصة للحرفيين والصناع لتوسيع مجالات نشاطهم عبر قنوات مختلفة. وامتدّ النطاق الجغرافى لنشاطهم ليشمل المناطق الريفية والأقاليم، ووفقا للسياق كانوا قادرين على توسيع مجال نشاطهم ليشمل أنشطة أخرى مرتبطة به أو غير مرتبطة، مما أعطاهم حيزا معينا عملوا من خلاله. فلعقود كثيرة، مارس المستثمر عمله بمنأى عن تعسف الحكام المحتمل، تماما كما فعل معظم الحرفيين والصناع.

وتغير هذا الوضع وأصبح عليهم حينذاك أن يواجهوا محاولات أفراد من الطبقة الحاكمة لاقتحام النشاط الحرفى، وهى محاولات لاقت نجاحا متباينا، لكنها كانت عاملا فى تقليص بعض أنشطة المستثمرين الصغار التى كان الحرفيون والصناع يضطلعون بها. وفى النهاية، كان لابد أن يفرض حضور الطبقة العسكرية الحاكمة فى الاقتصاد قيودا معينة على مجال نشاط صغار المستثمرين

وأصبح تضارب المصالح واضحا على بعض المستويات. وهناك عامل مهم كان وراء هذه التغيرات تمثّل فى ظهور طبقة حاكمة محلية وترسيخ أقدامها. وأصبح الأمر ظاهرة شائعة فى مختلف أرجاء الدولة العثمانية، وكانت أسر الأعيان المحلية غالبا ما تكون عمادها. وفى مصر تشكلت من أعضاء الأوجاقات العسكرية الذين كوّنوا فى نهاية المطاف البيوت المملوكية. وفى البداية عندما كانت الطبقة العسكرية تحاول اختراق الأسواق، احتاجت إلى كل الدعم الممكن من التجار الكبار ومن أصحاب المتاجر ومن الصناع والحرفيين، وبعد ذلك، وبمجرد أن رسّخت أقدامها حاولت مدّ نطاق سيطرتها على الاقتصاد.

ومع تنامى التتجير، أصبحت الطبقة الحاكمة البازغة فى سعيها لجمع المال، جزءا من هذه العملية طامحة فى الحصول على بعض المغانم منها. وما نفهمه ضمنيا هنا هو أن عملية التتجير كان لها بعض التأثير على التجار الكبار والحرفيين فى وقت سابق، ثم انتقل هذا التأثير صعودا إلى أعضاء الطبقة الحاكمة. وسوف نبين فى هذا الفصل أن أهل السلطة مارسوا شكلا آخرا من العلاقات الرأسمالية حيث تجلى فيها اللجوء إلى أشكال من السيطرة والقسر. وحاولت الرأسمالية التى مارستها الصفوة الحاكمة أن تخضع بعض جوانب أنشطة الحرفيين أو أن تسيطر عليها من خلال الطوائف. وبالنتيجة تقلص نوعا ما مجال العمل أمام الحرفيين أثناء القرن الثامن عشر. وسننظر فى بعض العوامل التى وقفت وراء هذه التغيرات والعواقب المترتبة عليها.

انخراط المماليك فى الاقتصاد

فى محاولة لتفسير بعض هذه التطورات، سوف تسهب الصفحات التالية فى نقطتين، تتعلق الأولى بطبيعة البيوت المملوكية والطريقة التى نتصور بها ما كانت عليه وظائفها. وتدور النقطة الثانية حول طبيعة العلاقات التى ربطت أفراد هذه

البيوت المملوكية بمحيطها الاجتماعي، بما في ذلك المماليك والعتقاء والأتباع. وبدراسة هاتين النقطتين يمكننا أن نقيّم على نحو أفضل إنخراط المماليك في الاقتصاد وعلى وجه الخصوص علاقتهم بالحرفيين والطوائف.

طبيعة البيوت المملوكية

يمكن البدء بتحليل طبيعة الطبقة المملوكية الحاكمة كما تطورت في القرن الثامن عشر. وقد كان هذا مادة للجدال. إذ اعتبرت بعض الدراسات المماليك حكاما مستبدين يحكمون سكانا سلبيين. وفي دراسات أخرى انصب التركيز على المماليك باعتبارهم طبقة تركية حاكمة في مواجهة أهل البلد، أو طبقة عسكرية في مواجهة سكان مدنيين[٣]. وتعني هذه المناهج ضمنا وجود حواجز أو تقسيمات غير قابلة للاختراق تقريبا، بسبب طبيعة الانقسامات في حد ذاتها، سواء كانت عرقية أو عنصرية أو غيرها، كما نزعت إلى استبعاد الاقتصاد كعامل ساهم في يشكل هذه البيوت.

وهناك اتجاه آخر في الدراسات المتعلقة بطبيعة البيوت المملوكية ركز على دور المماليك كملتزمين أو جباة الضرائب، وبالتداعي على علاقتهم بباقي السكان وكانت في الأساس علاقة محورها الجباية. فعلى سبيل المثال تقصى ستانفورد شو Stanford Shaw ظهور المماليك من زاوية سيطرتهم على نظام الضرائب، الالتزام. ففي توسيعهم لقاعدة سلطتهم، وضعوا أيديهم على الالتزامات الكبرى، وبمرور الزمن، على الإيرادات التي كان يفترض أن يتم إرسالها لخزينة الدولة

---

[3] Jane Hathaway, The Politics of households in Ottoman Egypt, The Rise of the Qazdaglis, (Cambridge, Cambridge UP, 1997), 125. See also her, "The Military Household in Ottoman Egypt," IJMES 27, 1, (February 1995), 39-52 and "The Household of Hasan Aga Bilifya: As Assessment of Elite Politics in Seventeenth Century Egypt," Turcica, 27, (1995), 135-151. Gabriel Piterberg, "The Formation," 275-276.

العثمانية لكنهم أبقوها لأنفسهم. وهكذا أصبح الالتزام مصدر إيرادات كفل لهم إعالة أعداد كبيرة من المماليك والعتقاء والأتباع فى خدمتهم. وهكذا كانت السيطرة على نظام الالتزام أساسا لتشكيل البيوت المملوكية الكبيرة التى انتهت إلى السيطرة على المشهد السياسى فى مصر(٤). هذا النهج لم يعط دورا تاريخيا كبيرا للصناع والحرفيين أو لقطاعات اجتماعية أخرى.

وهنا لا بد من إضافة سريعة للإقرار بوجود هذه الانقسامات الاجتماعية وبأنها ذات معنى. إن المشكلة لا تتعلق بتحديد أى التفسيرات المتباينة هي الصحيحة، ولكن بما إذا كنا سوف نتعامل مع هذه الأوصاف للبيوت المملوكية على أنها جامدة أو دينامية، وإذا كان تصوّرنا للعلاقات المذكورة أن لا تبديل فيها، أو أنها اتخذت أشكالا مختلفة عبر قرن من الزمن(٥)، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، سؤالنا هو كيف ارتبطت الأدوار والوظائف المتباينة لهذه البيوت بعضها ببعض؛ أى كيف ارتبطت جباية الضرائب بالوظائف الاقتصادية الأخرى؟، مثل مشاركة المماليك المباشرة فى أنشطة التجارة. ومن ثم، فإن ما نقترحه هنا هو نموذج يأخذ فى الاعتبار الانقسامات داخل المجتمع ولكنه يستطيع فى الوقت نفسه أن يتكيّف مع أمور أخرى وثيقة الصلة بالموضوع.

كانت البيوت كيانا سياسيا، وإن كان طابعها غير رسمى نظرا لافتقارها إلى الأساس القانونى، سواء فى الشريعة الإسلامية أو فى نظريات الحكم الإسلامى. ومع ذلك فقد حظيت هذه البيوت بالاعتراف بحكم الواقع de facto فى إسطنبول وفى القاهرة على حد سواء. وكثيرا ما تحدى وزنها السياسى فى القرن الثامن عشر وزن الباشا العثمانى. لكن هذه البيوت كانت شيئا أكبر من ذلك. وكان وزن بيت ما أو قوته، يتوقفان على المساندة التى يحظى بها من الأتباع، ومن التحالفات التى أقامها هنا وهناك. كما اعتمد على روابطه مع المنتجين من بين السكان. وكان

---

4 Shaw, Financial, 5-11.

5 Gabriel Piterberg, "The Formation," 280-1.

رب البيت يعزز وضعه ووضع بيته بسعيه إلى ضمان وفاء حلفائه له ولأسرته. والأبعاد المختلفة للبيوت المملوكية اكتُسِبَت على مرّ الزمن وعبر عملية متصل. فقد استطاع المماليك، عبر عقود، أن يسيطروا على معظم الالتزامات المهمة، ومن ثم فقد كانوا بوضوح جباة للضرائب. وقد ساعدتهم هذه الالتزامات على تمويل احتياجات بيوتهم والعناصر المرتبطة بها. كان لديهم طموحات سياسية واستطاعوا أن يخترقوا دائرة الحكم، وكان لديهم قدرات عسكرية (رجال مسلحين وأسلحة) يمكنهم استخدامها. وكانت الوظائف المختلفة التى احتفظت بها هذه البيوت متراكبة ومتداخلة.

علاقات "التابع بالسيد"

هناك جانب آخر اتسمت به البيوت المملوكية وصفوه بعلاقة "التابع بالسيد" client-patron relationship. وإذا لجأنا إلى هذا المصطلح فى السياق الحالى فلأنه يستحقّ التمحيص، فهو لا يستطيع أن يعكس وحده الأبعاد الأخرى لشبكة العلاقات المعقدة بين المماليك وكافة الأشخاص والمجموعات التى تربطهم علاقاتهم الاقتصادية بهم. لقد كانت علاقة السيد بالأتباع أحد الجوانب المكوّنة للبيوت المملوكية، كما تمثل بعدا واحدا لعلاقة متعددة الأبعاد. كان الأتباع يرتبطون بمشاعر الولاء والطاعة لرب بيت معين، وكانوا عادة يحملون اسم رب البيت حتى وإن لم تصلهم به روابط الدم. وكان رب البيت يحتاج لولاء رعاياه أو أتباعه ولتأييدهم. وكان من جهته يزودهم بمنافع مادية، بالحماية وربما بإعفاءات ضريبية وبالالتزام وما إلى ذلك. وقد بينت جين هاثاواى فى دراستها عن البيوت المملوكية، أنه بغية تأسيس البيت، كان على رب البيت أن يكفل مصدرا مضمونا للإيراد يستطيع أن يعول به أتباعه. وقد تم تعزيز مركز السيد رأس البيت المملوكى بفضل هذه الإيرادات وكذلك موالاة الأتباع المرتبطين بأسرته(٦).

---

[6] Jane Hathaway, The Politics of households in Ottoman Egypt, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1997), 125; "The Military Household in Ottoman

ضرورات العلاقات الرأسمالية

ارتبطت العلاقات الرأسمالية التى طورها المماليك جزئيا، بنظامهم مع أتباعهم. وتداخل مع علاقة الولاء والحماية التى تربط المماليك بهؤلاء الأشخاص مستوى آخر من العلاقات ارتبط بمصالحهم الاقتصادية. وأمكن لهذه العلاقات أن تضم أعضاء من بيتهم أو من الأتباع، متكاملين فى شبكة رأسمالية بصفة أو بأخرى. لكن الشبكة الرأسمالية كانت فى الأحوال الطبيعية تمتد كثيرا إلى ما هو أبعد من البيت. وهكذا، فقد تداخلت الشبكة أحيانا مع علاقة "السيد بالأتباع" دون أن تعتمد عليها كلية. ومثلما تبين الأمثلة أدناه، فإن تكوين هذه الشبكات كان يعنى ضمنا درجة من تبعية أولئك الذين كانوا جزءا من الشبكة طالما أنهم كانوا يعملون لصالح رب البيت، وبهذه الطريقة يكفلون له أقصى منافع مادية، حتى وإن كان يعوض من يدينون بالولاء له، بطريقة أو بأخرى، من خلال مدفوعات أو من خلال توفير الحماية لهم. وقد أتاحت لهم هذه الشبكات "الرأسمالية" أن يربطوا التجارة بالإنتاج، وبالزراعة، وبالنقل، بهدف ترشيد وتعظيم أرباح مشروعاتهم التجارية.

ومن المعروف جيدا أنه طوال القرن الثامن عشر، تنافس المماليك مع بعضهم بعضًا بغية الحصول على أفضل الالتزامات مثل التزامات الجمارك. وقد سجلت حوليات تلك الفترة هذه الصراعات والعنف الذى نجم عنها ببعض التفصيل. وعلى ذلك، كان التنافس على الالتزامات والمناصب يشكل جانبا واحدا من الواقع، حتى وإن كان هذا هو أساس ثروات المماليك وسطوتهم. ويبين التدقيق فى سجلات المحاكم أنه فيما وراء هذا الجانب كانت هناك تحالفات المماليك التى أتاحت لهم خلق شبكات رأسمالية. وقد تطورت هذه الشبكات الرأسمالية جزئيا فى إطار السياق الاجتماعى السياسى المحدد للبيوت المملوكية. فبحكم أوضاعهم السياسية،

Egypt," IJMES 26, 1 (February 1995), 39-52; "The Household of Hasan Aga Bilifya: As Assessment of Elite Politics in Seventeenth Century Egypt," Turcica 27 (1995), 135-151.

استطاع المماليك تطبيق ممارساتهم الرأسمالية، ومن خلال تكريس الثروة التى كسبوها من خلال هذه الممارسات، استطاعوا فرض شبكة تحالفاتهم بتزويد أتباعهم بمزايا أكثر وقنوات أكثر لكسب النقود. وكانت هذه الشبكات الرأسمالية تعنى ضمنا روابط بين المناطق الحضرية والريفية وتعنى فى النهاية أيضا تحالفات بين المماليك والتجار والصناع والطوائف، كما ستفصله الصفحات التالية. وهكذا استطاع أعضاء الطبقة المملوكية الحاكمة أن يمدوا نطاق شبكتهم إلى مدى أوسع فى المكان وأعمق فى المجتمع من علاقة "السيد بالأتباع". وهكذا تجاوز اهتمام المماليك بالاقتصاد مجرد جباية الضرائب، وتسللوا عميقا فى مستويات شتى من الاقتصاد، أثروا فى قطاعات مختلفة من السكان. فكانوا مشاركين مباشرين فى بعض الأنشطة الاقتصادية، فى حين حاولوا فى بعضها الآخر السيطرة عليها وتوجيهها. كان العزب، وبقدر أقل الإنكشارية، متلهفين على مدّ سيطرتهم على طوائف معينة وعلى سلع أساسية حيثما استطاعوا. وفى كلا الحالتين، كانت هناك عواقب بالنسبة للطوائف وللحرفيين والصناع.

تداعيات هذا المنهج

هناك عدد من التداعيات لهذا المنهج إزاء الفترة التى يتناولها البحث. فيمكننا أن نتتبع طوالها أبعادا معينة لتاريخ المماليك فى ضوء مختلف. لقد وجد أعضاء الطبقة الحاكمة فى سياق يتفاعلون فيه مع آخرين يشاركونهم المصالح، أو يتواجهون فيه مع من ينافسونهم على المغانم نفسها. ويمكننا أن نبحث عن بعد اجتماعى ونجد تفسيرات اجتماعية فيما يتعلق بتصرفات أهل الحكم، وبعبارة أخرى يمكننا أن نطّلع بعمق أكبر على ما كان يجرى على مستوى القمة استنادا إلى ما يحدث تحت السطح. ويتفق هذا المنهج مع اتجاهات حديثة فى دراسة تاريخ أوروبا فى أوائل العصر الحديث. فقد حاول مؤرخو فرنسا، من بين آخرين، تحليل الأبعاد الاجتماعية لأعمال كان التصور السائد عنها أنها قرارات للدولة أو قرارات لحكام مستبدين. فعلى سبيل

المثال، كان لويس الرابع عشر، المعروف باسم الملك الشمس، رمزا للملكية المطلقة، فيرغم، على سبيل المثال، حاشيته على العيش فى قصر فرساى رغم إراداتهم. وكان يُنظَر إلى هذه الأعمال عادة من زاوية القرارات الاستبدادية التى يتخذها حاكم مطلق، فردى، غير مبال برضا المجتمع، وباعتبار أن رغبة الملك لا ترد ولا تناقش. وتنظر اتجاهات أحدث عهدا إلى هذه الأعمال نفسها فى ضوء احتياجات الحاكم لإقامة التحالفات وكسب ولاء النبلاء. ما معناه أن علاقات الملك ذي الحكم المطلق الواقع على مختلف الشرائح الاجتماعية كانت أشد تعقيدا بكثير، إذ تنطوى الصورة على مصالح كثيرة، أكثر مما طرحته التحليلات السابقة(٧). وهناك أوجه تشابه مع هذه النظرة فى أعمال المؤرخين العثمانيين. وحتى وقت قريب، كان التيار الرئيسى ينزع إلى التركيز على الدولة، لكن محاولات جرت لإدراج أهل السوق فى العملية التاريخية. وقد درس روبرت أولسون Robert Olson تمرد عام ١٧٣٠ فى إسطنبول وفق هذا الميل، حيث أنه أظهر أن أصحاب الحوانيت والتجار الكبار، نزلوا إلى الشوارع للإعراب عن سخطهم على الضرائب الحكومية، مطالبين بالموت لإبراهيم باشا الصدر الأعظم. وقد عوقب المذنبون فى النهاية، لكن هذا التمرد أتى بنتيجة أن أُعْدِمَ إبراهيم باشا. وهكذا دمج أولسون أيضا الحرفيين وأعضاء الطوائف فى عملية تاريخية تظهر وزنهم(٨).

المستويات المتعددة لانخراط المماليك فى الاقتصاد

يمكننا أن نقارن ذلك بما كان يحدث فى القاهرة فى الفترة نفسها، فى مجال التاريخ الاقتصادي، من خلال الطريقة التى تعامل بها المماليك فيما يتعلق بسلع

---

[7] See the analysis of William Beik, Absolutism and Society in Seventeenth Century France: State Power and Provincial Aristocracy in Languedoc, (New York, Cambridge Univ. Press, 1985).

[8] Robert Olson, "The Esnaf and the Patrona Halil Rebellion of 1730: A Realignment in Ottoman Politics?" JESHO 17,3 (Sept 1974): 329-374.

رئيسية معينة، كالغلال فى القرن الثامن عشر، لنرى كيف انتهى ذلك إلى انخراطهم فى علاقات مع كثيرين من أصحاب الحوانيت والحرفيين والصناع والطوائف، وكيف مدّوا نطاق نفوذهم إلى مساحة شاسعة، سواء فى العاصمة، أو على امتداد المناطق المهمة اقتصاديا، وستبين الصفحات التالية نطاق وحدود الشبكات الرأسمالية التى استحدثتها البيوت المملوكية وكيف تضفرت مع أساليب اقتصادية أخرى.

وكانت التجارة فى الغلال وسيلة مدّوا بها نطاق شبكتهم. وتوضح هذه التجارة روابط المماليك الاقتصادية على عدة مستويات. فقد كانت الغلال سلعة أساسية استراتيجية تصدرها مصر بكميات كبيرة إلى إسطنبول والمدينتين المكرمتين. وكان انخراطهم فى هذا النشاط متعدد الجوانب. فعلى مستوى القمة، اتخذ شكل جباية الضرائب على الغلال، كما اتخذ شكل التكالب على المناصب الاستراتيجية، مثل منصب حاكم جرجا فى صعيد مصر، وهى مركز رئيسى لزراعة الغلال. كما شارك المماليك أيضا فى تجارة الغلال فى الأسواق الدولية. وعلى المستوى الأدنى، انخرطوا فى عدد من القنوات الأخرى فى المشهد المحلى. فقد عملوا مع الطوائف عن كثب، وانخرطوا فى النقل، وكانت لهم كلمة قوية فيما يحدث فى بولاق ميناء المدينة الرئيسى، حيث كانت تفد الغلال وتتداول. خلاصة القول، لقد انخرطوا فى شبكة معقدة من العلاقات عبر منطقة جغرافية واسعة.

ووضعهم انخراطهم هذا فى تجارة الغلال فى موقف متناقض مع السلطات العثمانية. فقد كانت سياسة الدولة العثمانية مثلها مثل سياسة الدول الإسلامية السابقة، هى محاولة ضمان حصول السكان المحليين على الخبز بسعر يطيقونه. وكان المحتسب يحدد الأسعار لهذا الغرض، خاصة فى أوقات نقص الغذاء. ومن الجانب الآخر، فإن المماليك لم يتعاملوا مع الغلال بغرض ضمان توافر هذه السلعة للسكان، ولكن باعتبارها سلعة تدر أموالا. وكانت تجارة الغلال ترتبط إلى حد ما بتجارة البحر الأحمر. ومع اشتداد ساعد تجارة البن فإنه لضمان ألا ترحل السفن

التى تحمله إلى السويس عن هذا الميناء وهى فارغة، كان يتم شحنها بالغلال المرسلة إلى مكة والمدينة. وكان منصب حاكم جرجا الذى كان يستطيع أن يسيطر على تجارة الغلال بين صعيد مصر والقاهرة، يكفل لصاحبه أسباب سلطة واسعة وكان بالتالى موضع طمع(٩).

وفى هذا السياق، نتبين كيف شملت هذه التجارة الحرفيين والطوائف وكيف تشكلت علاقات المماليك بهم. ففى أولى سنوات القرن الثامن عشر، احتدم التنافس بين أهم الأوجاقين العثمانيين، الإنكشارية والعزب، حتى تفجر فى شبه حرب أهلية فى عام ١٧١١. وكان أوجاق العزب، الذى كان يقوده فى ذلك الوقت الأمير حسن الجلفى (المتوفى سنة ١٧١٢) هو الفائز فى هذا النزاع، وبالتالى استطاع أن يضع رجاله فى المناصب المهمة، مثل منصب حاكم جرجا الحاسم(١٠). كما حصل أوجاق العزب على التزام مهم يسمونه "أمين البحرين"، مما أتاح لهم جباية الضرائب من المراكب الوافدة إلى ميناء بولاق، وأهمها تلك التى كانت تحمل الحبوب من صعيد مصر، مما كفل له إيرادات ضخمة. وعلى نحو متقطع، فإن أسرة الجلفى المملوكية وقد صعدت إلى مناصب مهمة فى أوجاق العزب، غالبا ما كانت تتولى هذا الالتزام المهم(١١).

جباية الضرائب، مشروع من مشروعات اقتصادية متعددة

كانت جباية الضرائب مشروعا كبيرا لكنها لم تكن مشروعهم الوحيد. فقد كان الحائز على التزام "أمين البحرين" يجمع الضرائب على الغلال، التى تدر له إيرادات ضخمة، ولكنه لم يكتف بذلك. فقد كان له أيضا قول فصل فى طريقة

---

(9) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ,

Hathaway, The Politics of Households, 98, 132-138.

10 Andre Raymond, "Une Revolution," 118.

11 Shuman, Al-Muqata'at al-Hadariya, 249.

تداول السلع فى ميناء بولاق. وعندما شغل أفراد من بيت الجلفى المملوكى هذا المنصب، كان من الأساليب التى اتبعوها للسيطرة على التعامل بهذه السلع وتحركها، تنصيب أتباعهم شيوخاً لطوائف معينة قائمة فى بولاق ويرتبط عملها بالسلع التى يهتمون بها. وهكذا، فعلى سبيل المثال، فعندما شغل الأمير على كتخدا عزبان الجلفى وهو تابع لحسن الجلفى، منصب "أمين البحرين"، وضع أحد أتباعه، وهو جلفى أيضا، شيخا لطائفة حملة الغلال فى بولاق، كما تُطلعنا حجة يرجع تاريخها إلى العام ١١٤٧/١٧٣٤.[١٢] وبالمثل، كان الأشخاص الذين يكيلون الغلال فى بولاق (كيالين فى البذور) يطيعون أوامر الطائفة التى يتولى مشيختها شخص آخر من بيت الجلفى. بعبارة أخرى، لقد توصل بيت الجلفى إلى طريقة لزرع أناسهم فى مناصب قيادة الطوائف التى كانت تتعامل بالغلال الوافدة إلى ميناء المدينة. وكان شيوخ الطوائف هؤلاء، من خدم أو أتباع لبيت الجلفى، مرتبطين بالبيت بروابط الولاء والحماية، والتى كانت جزءا لا يتجزأ من علاقة السيد بالأتباع. وهذا مثال لتداخل نمطين مختلفين تماما من العلاقات، علاقة السيد بالأتباع والعلاقة الرأسمالية. فمن خلال هذا التداخل فى الأنماط، لم يستفد شخص مثل الأمير على كتخدا الجلفى من جباية الضرائب على الغلال فحسب، بل كان له القول الفصل فى التعامل على السلعة التى تصل إلى ميناء بولاق من مختلف أرجاء البلاد، أما للاستهلاك فى العاصمة أو لأغراض التجارة الدولية. كما كان له قدر معيّن من السيطرة على عدد كبير نسبيا من الأشخاص الذين كانوا يعملون فى هذا الميناء، فى مراحل مختلفة من تداول السلع.

دور النقل فى الشبكة

قد ندهش من أن الأمير علي كتخدا الجلفى، قد شغل نفسه فى الوقت الذى أصبح فيه شخصية تحظى باعتبار كبير فى المشهد السياسي ورجلا يحظى بالثروة

---

[١٢] بولاق، ٦٨، ٢٩ (١١٤٧/١٧٣٤)، ١١- ١٢، انظر أيضا نعى على كتخدا الجلفى فى الجبرتى، عجائب، ١، ٢٧٧.

والشهرة، بتعيين شيخ طائفة لمهنة دنيا مثل حملة الغلال فى الميناء. فقد كان هؤلاء الحمالين من بين فقراء كثيرين، عمالا غير مهرة من الحضر، إلى جانب كثيرين آخرين تخصصوا فى نقل الأحمال على ظهورهم أو على دوابهم. والواقع أنه يمكننا أن ننظر إلى هذا الأمر من زاوية مختلفة بربطه بجانب آخر من أنشطة المماليك: اهتمامهم بمحاولة السيطرة على نقل سلعة أساسية مهمة من المنبع إلى المقصد. كانت تلك طريقة لضمان عدم تحويل الغلال أو البذور لغير وجهتها وهى تُنقل، وضمان توافر الدواب عند الاقتضاء، بتحديد أولويات ينبغى الالتزام بها. وقد وفر ذلك مزايا محددة. ولا ريب أن التجار حاولوا هم أيضا وضع أنواع مماثلة من الترتيبات تكفل نقل سلعهم فى أحوال جيدة. وما نعرفه عن هذا الموضوع هو أن الطوائف قد قاومت هذا النوع من الترتيبات. وتنطوى سجلاتنا على أمثلة كثيرة من الطوائف، مثل طائفة الجمالين فى خان الخليلى، وطائفة الحمالين، التى قاومت بقوة سيطرة التجار الكبار عليها، وكان هذا محددا فى قوانين طائفتها التى تنظم طريقة تعامل أعضاء الطائفة مع التجار الكبار، وكان من ينتهكون هذه القوانين يعاقبون[١٣]. ومن الواضح أن الجميع لم يكونوا بمثل نجاح آل الجلفى.

وفى الواقع كانت السيطرة على الحمالين جزءا من صورة أكبر ألا وهى التمتع بقدر أكبر من السيطرة على السلع الأساسية التى يتعاملون بها، وعلى جزء من شبكة نقل أكبر الذى بواسطته يملك الأشخاص القائمون على هذه التجارة وسائل نقل أخرى، مثل السفن النيلية التى كانت تحمل الغلال إلى القاهرة، وسفن البحر الأحمر التى كانت تنقلها إلى المدينتين المكرمتين.

لقد أصبح الأمير رضوان كتخدا الجلفى زعيم أوجاق العزب، على غرار مماليك آخرين كثيرين، منخرطا فى تجارة البحر الأحمر المربحة، وخلف مقادير هائلة من البن فى تركته. كان يملك سفنا أو حصصا من سفن فى البحر الأحمر

(١٣) الباب العالى ٢١٥، ١٣٧٨ (١١٤٦/١٧٣٣)، ٦٣٤ - ٦٤٥، الباب العالى، ٢٢٢، ١٣٠ (١١٥٣-١٧٤٠)، ١٠٤.

تحمل البن إلى السويس. ولضمان نقل الغلال عبر النيل من جرجا إلى القاهرة، كان الأمير رضوان كتخدا يملك أيضا عدة مراكب نيلية أو يستأجرها[١٤]. بعبارة أخرى، لقد حاول هؤلاء الأشخاص أيضا أن يبسطوا بعض السيطرة على نقل السلع التى يتعاملون بها، ليس فقط على الحمّالين أو على دوابهم، وإنما أيضا على النقل بالمراكب إلى مقاصد معينة أو منها[١٥].

وقد أدّى إدماج الحمالين فى هذه الشبكة الرأسمالية إلى اتصال المماليك بالمستويات الدنيا من المجتمع، إذ استطاع المماليك، من خلال الطوائف، أن يمدوا نطاق تحالفهم إلى مستوى الشيالين وحملة الغلال، وإلى آخرين ينتمون إلى فئات اجتماعية وضيعة للغاية لم تكن لترتبط بالبيوت المملوكية فى الظروف الطبيعية سوى بعلاقة دافع الضرائب بجابيها. ومن ثم يمكن تبين كيف تداخلت الشبكات الرأسمالية التى تشكلت بغية ترشيد التعامل فى السلع لتعظيم الأرباح، مع علاقة السيد بالأتباع لدى البيوت المملوكية ونظام الولاء اللصيق بها. كما يصور ذلك تداخل النفوذ السياسى مع المغانم الاقتصادية، وبالنسبة للسياق الحالى، إخضاع طوائف معينة لتلائم شبكة أوسع من العلاقات. ويمكن تخيل نوع السيطرة التى تحققت بالنتيجة لبيت الجلفى على ميناء بولاق، وهو من أكثر المناطق التجارية ازدحاما.

ورغم اكتساب المماليك قدرا من السيطرة على النقل، فلم يطوروا شبكة للنقل، ولا كانوا مصدرا لتأسيس شبكة قابلة للتطور بعد ذلك، كما حدث فى القرن التاسع عشر. والقضية هنا لا تتعلق بالابتكار التقنى الذى ربما يسفر عن قيام شبكة

---

[١٤] قسمة عسكرية ١٦٨، ١٩١ و٢١٣ (١١٦٨/١٧٥٤)، ١٢٣– ١٢٤ و١٣٨، بولاق ٦٨، ٥٤٤ و٧١٣ (١١٥١/١٧٣٨)، ٢١٦ و٢٨٠.

[15]- للإطلاع على أهمية النقل فى الاقتصادات فى أوائل العصر الحديث انظر

Russell R. Menard, "Transport Costs and Long-range trade, 1300-1800: Was there a European 'transport revolution' in the early modern era?" in The Political Economies of Merchant Empires, ed. by James D. Tracy, (Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1991), 230-1.

نقل عصرية. فكما يحدث عادة، لقد أدت طبيعة سلطة المماليك ذاتها، وصفتها العابرة، واستمرار الاقتتال فيما بينهم، إلى إستراتيجيات قصيرة الأجل بدلا من التوصل إلى حلول طويلة الأجل. وبدلا من ذلك، كانت ابتكاراتهم ذات طابع هيكلى أو تنظيمى، مع العلم أن هذه الابتكارات كان لها علاقة مباشرة بالموضوع نظرا لعلاقة النقل هو نفسه بالموضوع باعتباره عاملا مهما فى الاقتصادات الرأسمالية الحديثة الأولى[١٦].

مكان الطائفة فى شبكة رأسمالية

استغلت الشبكات الرأسمالية التى أقامتها البيوت المملوكية الطوائف أيضا بغية مدّ نطاق شبكتها. وتداخلت محاولة التدخل فى شؤون الطوائف والبت فيها، مع محاولات السيطرة على نقل السلع من المنبع إلى المقصد.

علاقة الطائفة بالدولة

كانت علاقة الطوائف بالدولة قضية مثار خلاف لبعض الوقت. فكثيرا ما تجادلت البحوث الخاصة بالطوائف العثمانية حول قضية ما إذا كانت الطوائف تديرها الدولة أم لا، وحول التدخل السياسى فى شؤون الطوائف. وقد تلقى المناقشة الحالية بعض الضوء على هذا الأمر المثير للجدل. فقد اعتبر جابرييل باير Gabriel Baer فى دراسته عن الطوائف فى مصر، أن العلاقة بين الطوائف والدولة فى القرن السابع عشر، كانت وثيقة للغاية. وأشار باير إلى تدخل الدولة فى

---

[16] Russell R. Menard, "Transport Costs and Long-range trade, 1300-1800: Was there a European 'transport revolution' in the early modern era?" in The Political Economies of Merchant Empires, ed. James D. Tracy, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991) 230-1.

تعيين شيوخ الطوائف، واعتبر شيخ الطائفة أداة فى أيدى الحكام لتنفيذ سياستهم الإدارية والمالية(١٧).

أما جيل الباحثين التالي، لا سيما بعد اكتشاف سجلات المحاكم فى مدن كثيرة من الدولة العثمانية، فقد كوّن صورة للطوائف مختلفة كلية. فعلى عكس ما جاء فى النتائج التى توصل إليها باير، بينت ثريا فاروقى، التى عملت بإسهاب على الطوائف فى مختلف أرجاء الأناضول، مدى السهولة التى كان أعضاء الطوائف يزيحون بها شيخ الطائفة غير المرضي عنه، مما يدل على أن الشيخ كان عليه التزامات تجاه الأعضاء يتعين عليه الوفاء بها ومن ثم لا يمكن أن يكون أداة للدولة بأسره. ويبين عمل أونجونج يي Eunjeong Yi، المتّبع الخط نفسه، عن طوائف القرن السابع عشر فى إسطنبول، أن الطوائف كانت على قدر هائل من المرونة فى إدارة شؤونها، ويوضح الفروق والطرق المتعددة لإدارة الطوائف كدليل على أن قوانين الطائفة كان يضعها أعضاؤها ولا تُملَى من أعلى. وهكذا فإن بحوث دارسين مثل فاروقى وأونجونج يى حلت بدرجة كبيرة محل الآراء التى أعرب عنها جابرييل باير قبل نصف قرن. لقد رفض هؤلاء الباحثين بدرجة أو بأخرى فكرة الطوائف التى تديرها الدولة وبدلا من ذلك اعتبروا أن الطوائف كانت تدير شؤونها بنفسها. وقد نجد تفسيرا جزئيا للاختلاف فى الآراء فى استخدامهم لمصادر مغايرة؛ إذ اعتمد باير على مصدرين أدبيين، كتاب الرحّالة التركى إوليا شلبى Evliya Celebi الذى زار القاهرة فى نهاية القرن السابع عشر، وعلى عمل مهم آخر وإن لم ينشر بعد وهو مخطوط جوته Gotha بعنوان "كتاب الذخائر"، وهو موجود فى مكتبة فى ألمانيا. لم يكن لديه إمكانية الوصول إلى سجلات المحاكم فى الوقت الذى كتب فيه مؤلفه؛ ولذا افتقد عمله مصدرا رئيسيا يستخدمه الباحثون حاليا. والذين كتبوا أعمالهم فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين توفّرت

[17] Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern Times (Jerusalem, Israel Oriental Society, 1964), 12-14.

لديهم مصادر أكثر غزارة كسجلات المحاكم على سبيل المثال، وكانت المواد التى عثروا عليها أكثر ثراء بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، كان باير ينتمى إلى جيل من المستشرقين ركز على الدولة (أو السلطان) باعتبارها المحرك الرئيسى للتاريخ وركز قليلا على المجتمع وديناميأته.

لقد أبدت الفصول السابقة من هذا الكتاب فكرة مرونة الطائفة وبينت السهولة التى كان الناس يضطلعون بها بأنشطة متعددة ويتنقلون من حرفة إلى أخرى. ويمكن تطبيق الكثير مما توصلت إليه أونجونج يى عن إسطنبول فى القرن السابع عشر، على القاهرة ومدن أخرى فى الدولة العثمانية. لقد كانت القوانين التى وضعتها طوائف شتى جد مختلفة عن بعضها البعض بما يستبعد فكرة أن الدولة كانت وراء صياغتها. وكثيرا ما أدت شكاوى أعضاء الطوائف ضد مشايخها إلى فصلهم؛ لأن أعضاء الطائفة لم يكونوا راضين عن أدائهم. وتتناقض سمات متعددة كهذه فى سلوك الطوائف مع كثير من الأقوال التى أوردها باير فى كتابه عن الطوائف المصرية.

ومع ذلك، فإن لبعض التعليقات التى أبداها باير بعض الصحة فيما يتعلق بالتطورات التى حدثت فى بعض الطوائف فى نهاية القرن السابع عشر. بعبارة أخرى، لقد حدث تغيير ما فى العلاقة بين الطوائف والسلطة، والأحوال التى وصفها باير يمكن أن تكون مفيدة لفهم هذه التطورات مع بعض التحفظات المهمة: فأولا، وعلى عكس تعليقاته، يتعين إدراج وصفه للأحوال فى سياق زمني بدلا من اعتباره وصفا مطلقا للطوائف خارج الزمان والمكان. ذلك أنه بتركيز باير على الدور المُقيّد للدولة، كان يعنى ضمنا أن تعليقاته يمكن أن تنطبق على الدولة العثمانية بأسرها، دون اعتبار للخصوصيات المحلية والأحوال السائدة. فالطائفة عنده كانت كيانا لا يتغير. ومع نشر عمل باير منذ بضع عقود خلت، أصبح من المسلم به حاليا وعلى نحو أكثر شيوعا، أن الطوائف كان لها تاريخ يمكن فهمه بشكل أفضل فى سياقها الزمنى. فعلى سبيل المثال، جاء العمل الأخير للمؤرخ

التركي أنور يلدريم ONUR YILDIRIM عن الطوائف في إسطنبول، ليحدد بعض العوامل التى أثرت على تاريخ الطوائف من منتصف القرن السابع عشر إلى مطلع القرن العشرين، كالديمجرافيا المتغيرة، وتبدّل العلاقات بين الأوقاف والطوائف الحرفية، وانتشار نظام الجدك، وانخراط الطبقة العسكرية، وبخاصة الإنكشارية، فى الطوائف الحرفية[١٨]. وللنقطة الأخيرة أوجه شبه مع ما عرفته القاهرة. ويقودنا هذا إلى قضية ثانية مفادها أننا لا نتحدث هنا، بخلاف تفكير باير، عن دولة وإنما عن نخب محلية، مكونة من عناصر مختلفة كانت مصالحها تتضارب عادة مع مصالح الدولة، وأنها كثيرا ما تحدت الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن البعد الاقتصادى الجوهرى فى المنهج الحالى، لم يتطرّق له عمل باير.

وفى نظر كاتب هذه السطور، كانت هى اللحظة التاريخية التى أشارت إليها مصادر باير. فالتظلّمات التى سجّلها مؤلف مجهول جعلها باير مصدره الرئيسي، وقد أعربت عن أن مشايخ الطوائف كانوا يعينون ولا ينتخبون، وأن القضاة هم الذين يعزلونهم وليس أعضاء الطوائف، وأن مشايخ الطوائف كفوا عن عقد الجمعيات العمومية لطوائفهم ولكنهم اعتمدوا على ارتباطاتهم السياسية فى اتخاذ القرارات[١٩]. عكست كل هذه الأقوال درجة من المبالغة من قبل هذا المصدر إذ تبين سجلات المحاكم أننا لا نستطيع الأخذ بهذه الأقوال كتعبير عن الحقيقة. ولكنها عكست أيضا اتجاها نراه فى بعض الطوائف كما سوف تبينه الصفحات التالية بتحليل دقيق لطائفة المعصرانية، وربما يكون قد أثر فى النهاية بعدد طائل من الطوائف. وهكذا، فهناك أوجه تشابه بين أقوال باير والأحوال التي سبق بحثها. لكن هناك بعض الفروق الكبيرة أيضا، من بينها قضية السيطرة على الطوائف. وفى رأينا أن ذلك لم يكن أداء دولة كانت تدير اقتصادا يعمل ضد ممارسات

---

[18] Onur Yildirim, "Craft Guilds in the Ottoman Empire (c. 1650-1826): A Survey," META Studies in Development, 3-4, (2000), 349-350; Faroqhi, Artisans of Empire, 18-20.

[19] Baer, Egyptian Guilds, 11-13.

السوق. لقد انصب تركيز باير على الجوانب السياسية للطوائف واستبعد أي إشارات لأبعادها الاقتصادية. وبالعكس، يرى التفسير الحالى أن السيطرة على الطوائف كانت جزءا من محاولات المماليك بناء شبكة رأسمالية لربط الزراعة بالنقل، والإنتاج بالتجارة. وكانت هذه المحاولات جزءا من عملية أوسع سبق ذكرها، ألا وهى الاختراق السياسى للاقتصاد. وينبغى ملاحظة أن جميع الطوائف لم تكن فى الوضع نفسه، وبالتالى لم تمر جميعها بالأحوال نفسها وفى نفس الوقت.

علاقات آل الجلفى وممارساتهم

تبين العلاقة بين بيت الجلفى المملوكي والمعصرانية دينامية هيئة سياسية تحاول السيطرة على نشاطات طائفة مهمة، وكيف فعلت ذلك ولماذا، وحدود هذه السيطرة. ويبين التحليل العناصر الرأسمالية والعناصر غير الرأسمالية فى العلاقة بينهما.

كانت علاقة بيت الجلفى بتجارة الغلال تشكل أحد أبعاد انشطتهم الاقتصادية المتعددة. ويمكن استخلاص أوجه تشابه في مجالات أخرى، أى فى علاقتهم بطائفة المعصرانية. فبعد وفاة أحمد الجلفى، ظل شيخ الطائفة جلفيا حتى نهاية القرن الثامن عشر فيما عدا سنوات قليلة، وذلك دليل على متانة التحالف بين هذا البيت المملوكى وتلك الطائفة. كيف ولماذا استمرّ هذا التحالف طوال هذه المدة المديدة، مسألة جديرة بالاهتمام؛ لأنها تلقى الضوء على أمور أكبر حجما، وتعكس نزعة إلى التداخل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى.

لماذا توافق المعصرانية مع هذا المخطط وكيف؟ فبالإضافة إلى الروابط التى كانت قائمة بين هؤلاء الحرفيين وبيت الجلفى المملوكى التى فصّلناها فى الفصل السابق، يمكن تقديم ثلاثة أسباب لهذا التحالف الوثيق بين الطرفين. فأولا، كان زيت بذرة الكتان وزيت القرطم نفسه، من الزاوية الاقتصادية، سلعة أساسية لها أهمية كبرى، تقترب فى الواقع مما نسميه اليوم سلعة إستراتيجية؛ لأنه الوقود

الذى يؤمّن الإضاءة ليس فى مدينة القاهرة وحدها وإنما كان يشحن أيضا بالسفن عبر البحر الأحمر لإضاءة المزارات المقدسة فى المدينتين المكرمتين مكة والمدينة. كما كان زيت رخيص وصالح للطعام، ومن ثم كان محل طلب شديد فى السوق المحلية وبخاصة بين الطبقات الأشد فقرا. وهكذا فقد كان زيت بذرة الكتان سلعة أساسية، مثله مثل الغلال وإن كان بدرجة أقل. وهناك سبب ثان يرتبط أيضا بالاقتصاد، هو أن زيت بذرة الكتان كان يغذى تجارة البحر الأحمر على مستويين، الأول وكما سبق بيانه، أن السفن التى كانت تأتى بالبن من جدة إلى ميناء السويس لم تتركه وهى فارغة، فكان من العملى إرسال شحنات منه مع الغلال إلى المدينتين المكرمتين، والثانى هو أن الزيت كان يستخدم فى بعض الصناعات مثل صناعة الجلود، وهى صناعة كبرى وسلعة عليها طلب شديد.

وهناك سبب أخر يمكن أن يفسر طول عمر هذا التحالف بين آل الجلفى والمعصرانية. فمن خلال طائفة المعصرانية، كان يُحقّق مستوى من السيطرة على طوائف أخرى منخرطة فى التعامل ببعض السلع الأساسية، الوافدة بالمراكب إلى ميناء بولاق. وقد أصبح هذا ممكنا عندما نجحت طائفة المعصرانية فى إخضاع طائفة كيالين الغلال تحت سيطرتها[٢٠]. وصار على كيالى الغلال والبذور هؤلاء فى بولاق أن يتبعوا أوامر شيخ طائفة المعصرانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان على أى شخص ينضم لطائفتهم أن يحصل على إذن من شيخ الطائفة الذى يخضعون له. وكانت تلك عملية استطاعت بها الطائفة الأقوى أن تُخضِع الطائفة الأضعف وأن تدمجها فى هيكلها الخاص. ولم يكن من غير الشائع أن تختار طائفتان أو أكثر شيخ طائفة واحدا لهما. والواقع أن ذلك كان يمكن أن يشكل ميزة عندما كان يساعد أعضاء الطوائف المعينة على تنسيق أنشطتها. وما حدث مع المعصرانية فى العقود الأولى من القرن الثامن عشر كان مختلفا نوعا ما، ولكنه اتبع رغم ذلك نمطا يبدو أنه كان شائعا فى مدن أخرى من الدولة العثمانية.

---

[٢٠] الزاهد ٦٨٦، ٥٣٢ (١١٢٠/١٧٠٨) ، ٣٤٤، باب الشعرية، ٦٤، ٦٨٢ (١١٩٩/١٧٨٤) ٣٢٥.

وقد لاحظ عبد الكريم رافق هذا الاتجاه بالنسبة لدمشق ولاحظته ثريا فاروقى بالنسبة لتاريخ الطوائف فى مدينة بورصة، حيث سيطرت الطوائف المهمة على طوائف مساعدة(٢١). وعلاقة اليمك، كما كان يُطلَق على هذا السلوك، كانت تتكون من طائفة أدنى منزلة تحتويها نوعا ما طائفة أكثر شهرة أو أهمية. ولا نعرف الكثير عن طريقة حدوث هذه العملية. ونجد فى دراسة عبد الكريم رافق، أكمل وصف لها. ففى مقاله عن طوائف دمشق، يبين رافق كيف أخضعت طوائف معينة طوائف أخرى فيما أسماه علاقة اليمك، وذلك فى محاولة منها لتجاوز الهياكل التقليدية ولتوسيع مجالاتها. ومصطلح اليمك هذا ليس مستخدما فى سجلات محاكم القاهرة، لكن أوليا شلبى، الرحالة التركى الذى وفد إلى مصر فى نهاية القرن السابع عشر، يشير إلى طوائف معينة، مساعدة أو تابعة، باعتبارها فى علاقة يمك مع طوائف أخرى. وهكذا فإن بائعى لحمة الرأس والكرشة المطهوة كانوا يمك للقصابين وكان نساجو شعر الماعز يمك لصانعى الخيام(٢٢). بالمثل، كانت طائفة عمال السلخانات فى دمشق يمك لطائفة القصابين. وهكذا أصبحت طائفة عمال السلخانات فى دمشق مساعدا لطائفة القصابين وأصبحت طائفة صناع الطواقى مساعدا لطائفة الخياطين. وكان يمكن للطائفة الأقوى استخدام الطائفة الأصغر فى عملية التسويق. وكانت علاقة اليمك يمكن أن تعنى أيضا تقاسم الضرائب. وبوجه عام كانت المنافع الأكبر تئول إلى الطائفة الأقوى. وقد اعتبر رافق هذا الاتجاه تحديا لهيكل الطوائف التقليدى الذى يحرّم توسيع أعمالها ويحد من مواردها بمنعها من إلحاق الطوائف الأدنى مرتبة عن طريق الإخضاع، وهو نوع من الاندماج بين طائفتين يجعل لواحدة منهما اليد العليا. وقد اعتبرها تنظيما اقتصاديا أكثر تقدما، يمكن للطائفة الخاضعة أن تساعد عن طريقه، الطائفة الأقوى

[21] Faroqhi, "The Field Glass and the Magnifying Lens," 98.

[22] Baer, Egyptian Guilds, 41.

فى سداد الضرائب، أو يمكن للطائفة التابعة أن تساعد فى تسويق منتج الطائفة الرئيسية، أو يمكن أن تزودها بالمواد الخام(٢٣).

ومع توسيع المعصرانية لنفوذهم على هذه الطوائف المساعدة، كذلك فعل بيت الجلفى المملوكى مع الذين كانوا مرتبطين به. وتقاربت الطائفة مع الميليشيات العسكرية بصورة وثيقة. لكن المعصرانية لم ينخرطوا لوحدهم فى هذا، إذ تورّطت معهم طوائف أخرى تقوم بأنشطة مساعدة لأنشطة المعصرانية: كيالون البذور، وحمالونها. وكان على هذه الطوائف أيضا أن تتبع تعليمات طائفة المعصرانية. وهكذا، فإن المعصرانية، وحمّالى البذور، وكيالى الغلال، كانوا جميعا مسئولين أمام شيخ واحد هو شاهين الجلفى بصفته شيخ طائفة المعصرانية، الذى كان قد أصبح حينذاك شخصية صاعدة فى الأوجاق. وهكذا، فإنه بإلحاق كيّالى الغلال بالمعصرانية، وتوقع أن يطيعوا قوانين هذه الطائفة، فإن آل الجلفى وسعوا نفوذهم من حمالى الغلال والبذور فى بولاق، إلى كيّالى هذه الغلال والبذور. ولضمان هذه المكاسب، كان كل الشيوخ اللاحقين للطائفة، والذين تم تتبعهم حتى سنة ١١٩٩/١٧٨٤، من بيت الجلفى. وكان نفوذهم على هذه الأعداد الكبيرة من الناس يتم إلى حد كبير فى إطار الطوائف وشيوخها. وهكذا، ففى حين كان أعضاء بيت الجلفى المملوكى يعملون على المستويات الأعلى من خلال الالتزامات التى حصلوا عليها والخاصة بأمين البحرين، ونفوذهم على والى جرجا، فقد استطاعوا على المستوى الأدنى أن يعملوا أيضا من خلال الطوائف وأعضائها الذين كانوا يتعاملون مع كافة متطلّبات السلع منذ شحنها من منبعها فى الأراضى الزراعية المحيطة بجرجا إلى ميناء بولاق الذى لا تهدأ فيه الحركة حيث كان آلاف الأشخاص يكسبون رزقهم من جراء تداول السلع التى تمر عبر هذا الميناء.

---

[23] Abdul Karim Rafeq, "Craft Organization, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria," Journal of the American Oriental Society, 111. 3, (July-Sept. 1991), 504; "Making a Living or Making a Fortune in Ottoman Syria," in Money, Land and Trade, an Economic History of the Muslim Mediterranean, edited by Nelly Hanna, (London, IB Tauris, 2002), 106.

خلاصة القول، لقد كانت طائفة المعصرانية مهمة للشبكة الرأسمالية المملوكية لأسباب اقتصادية وسياسية على حد سواء. وقد استطاعوا من خلال نفوذهم على الطائفة، أن يضمنوا إمدادا أفضل بالسلع الأساسية وسيطرة معينة على تسعير هذه المادة الخام، واستطاعوا توسيع نطاق سيطرتهم بإخضاع طوائف مساعدة أخرى كانت مهمة بالنسبة إلى شبكتهم. وبالنظر إلى الصورة بأسرها، يتجلى للعيان على نحو أوضح مدى تعقد هذا النظام. والسيطرة على سلع أساسية مثل الغلال والزيوت، من المنبع إلى النقل والتداول وإلى التوزيع والتصدير، في حالة الغلال، دالة على الشبكة الرأسمالية الواسعة الفاعلة.

قوانين الطائفة

تمكّننا مصادرنا أيضا من تبين استمرار تقدم العلاقة بين الطائفة والهيكل المملوكي بملاحظة كيف تغيرت قوانين الطائفة عبر عدة عقود. فحتى أواخر القرن السابع عشر، كانت قوانين طائفة المعصرانية تنطوي على الأحكام العامة الموجودة في طوائف كثيرة. لم يكن لشيخ الطائفة أن يفرض ضرائب جديدة على الأعضاء، وكان على الأعضاء جميعا أن يتقاسموا الالتزامات إزاء الدولة على قدم المساواة. كانت القوانين قليلة وركزت على الإنصاف في الالتزامات[٢٤]. لم يرد ذكر الحصول على المواد الخام، أو تقاسمها، ولا ذكر للتسعير أو للحد من العضوية، والمؤكد أنه لم يرد ذكر لأي امتيازات تمنح لشيخ الطائفة. ربما كانت هناك قوانين أخرى غير مذكورة في هذه الحجج أو في اتفاقيات ضمنية يلتزم بها أعضاء الطائفة. فعلى سبيل المثال، كان يمكن أن تتطرّق إلى أنواع معينة من التعاون، أو الرفاه، لكنها لم تكن مكتوبة صراحة. وبحلول العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، أخذ الوضع يتغير. فقد أعلنت قوانين جديدة يتعين على الأعضاء الالتزام بها

---

[٢٤] الباب العالي ١٣٧ (ب)، ١٥٧٣ (١٠٧٢/١٦٦١)، ٥١٤.

بينما أصبحت على ما يبدو أشد تقييدا من السابقة. ولم يكن عدد القوانين قد ارتفع كثيرا ليفوق قوانين الفترة السابقة فحسب، بل إن بعض القوانين قيّدت أنشطة معينة كانت ممارستها شائعة بين المعصرانية قبل ذلك. فأصبح من المتعين تحديد سعر الزيت والكُسْب [٢٥] الذى يبيعه المعصرانية بالاتفاق مع شيخ الطائفة (١٠٩٥/١٦٨٥)، وفرضت قيودا على نوع البذور التى يمكن استخدامها لعصر الزيت كما توضح حجة بتاريخ ١١٤٢/١٧٢٩ وفرضت عقابا على الذين يخالفون هذه القوانين، وكان يتعين موافقة شيخ الطائفة وكبرائها على انتساب الأعضاء الجدد إلى الطائفة.

وظهرت التعديلات الأخطر شأنا فى عام ١٠٩٥/١٦٨٥، عندما كان أحمد الجلفى شيخا للطائفة. وكان التعديل الأكثر أهمية والأطول دواما الذى أدخلته قوانين سنة ١٦٨٥، وهو عبارة عن مجموعة من القيود الجديدة فيما يتعلق بفرص حصول المعصرانية مباشرة على المنتج الزراعى للمواد الخام، بذور الكتان. ففى الماضى، كان شراء البذور يضطلع به عادة المعصرانية من المناطق الريفية مباشرة، فأصبح من المتعين منذئذ فصاعدا أن يتم الشراء فى ميناء بولاق. ومنذ ذلك الحين بات شراء المعصرانية للبذور من المناطق الريفية مباشرة يُعْتَبَر مخالفة. وحددت حجج لاحقة مواقع أخرى كان على المعصرانية شراء المواد الخام منها، لكن القيود الأساسية بقيت على ما هى عليه.

وشكلت هذا القوانين قيدا كبيرا على نشاط الحرفيين الاستثماري. ويمكن تفسيرها بأكثر من طريقة. فربما كانت وسيلة لضمان التقسيم المنصف للمواد الخام بين كل أعضاء الطائفة، مما يتفق مع ممارسة الطائفة للإنصاف. فقد كان التوزيع العادل بين الأعضاء وظيفة أساسية للطوائف. كما يمكن تفسيرها كوسيلة لإجبار المعصرانية على شراء البذور من بولاق، بغية ضمان تحصيل الضرائب على السلع التى تدخل بولاق. وكان التحصيل يحقق صالح أمين البحرين، الذى كان فى

---

[٢٥] فضلات البذر بعد العصير تستخدم لتغذية المواشي.

معظم الجزء الأول من القرن الثامن عشر، من أوجاق العزب، وكان أثناء هذه الفترة أميرا جلفيا. وتبدو هذه الإمكانية الثانية أكثر معقولية فى ضوء الأحوال التى كانت سائدة فى هذا الوقت، وفى ضوء هيكل الطائفة الأكثر تراتبية والذى كان يمر بعملية تطور. الواقع أن شيخ الطائفة كانت له امتيازات فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، تزيد كثيرا عما كان له فى النصف الأول من القرن السابع عشر. كان هناك عدد أكبر كثيرا من القوانين التى يتعين على الأعضاء الالتزام بها، وأعمال أكثر كثيرا كان إذن شيخ الطائفة أو حضوره مطلوبا فيها. وبعد صدور هذه القوانين الجديدة بدأ تعبير "بمعرفة شيخ طائفة المعصرانية" أو "بوجود شيخ الطائفة" يظهر فى سجلات المحاكم الشرعية فى حجة بيع المعصرة مثل ما حدث عندما اشترى سليمان ميخائيل المعصرانى نصف معصرة فى مصر القديمة، وقد تمت هذه الصفقة بمعرفة محمد منصور الجلفى شيخ طائفة المعصرانية عندئذ، وتابعه بشير عبد الله الجلفى الذى صار شيخ الطائفة فيما بعد[٢٦]. بعبارة أخرى، كان هيكل الطائفة آخذا فى التغير إلى أن أصبح أكثر تراتبية. ويمكن ربط هذا التغير فى هيكل الطائفة بتغير أوسع فى مجتمع كان هو نفسه قد أصبح، مع تقدم القرن الثامن عشر، أكثر تراتبية مع تركز مزيد من السلطة والثروة عند القمة[٢٧].

ومن تداعيات هذه التطورات بين المعصرانية، وبين بعض الطوائف الأخرى، أن تمايزا أخذ يبزغ بين الطوائف. وفى فصل سابق، أشرنا إلى التمايز بين المنتجات الأساسية، المنتجات المهمة بالنسبة للاقتصاد، والمنتجات الأخرى. وقد بقى هذا التمايز مهما. وأضيفت إلى هذا العلاقة بهيكل السلطة، التى لم تكن متكافئة بين طائفة وأخرى. لقد تم تقريب بعضها، مثل طائفة المعصرانية، من

---

[٢٦] الباب العالى، ٢١٣،٧٤٣ (١١٤٣/١٧٣٠)، أنظر أيضا دشت ٢٦٤ (١١٦٩/١٧٥٠)، ٣١٥.

[٢٧] بعض الحجج ذات الصلة هى: الزاهد ٦٨٢، ٨١٦ (١٠٩٥/١٦٨٥)، الزاهد ٧٣٢ (١١١٧/١٧٠٥) و (١١٢٠/١٧٠٨)، ٣١ و٣٤٤، والزاهد ٦٨٨ الدعوى ٤ (١١٢٨/١٧١٥)، ٣، باب الشعرية (١١٣٠/١٧١٧)، ٢٣٦، الزاهد ٦٨٩، ٦٤٩ (١١٣٣/١٧٢٠)، ٢٢٤ – ٢٢٥، باب الشعرية، ٦٣٦، ٢٠٤.

دوائر السلطة لأسباب شتى كانت قد نشأت من قبل، بينما ظلت طوائف كثيرة أخرى مبعدة، أيضا لأسباب شتى؛ إما لأن المماليك كانوا أقل اهتماما بها؛ أو لأن السيطرة عليها كانت أشد تعقيدا، كما كان الحال بالنسبة للنساجين. وهكذا، كانت الفروق كبيرة فيما بين الطوائف. وقد بقيت طوائف كثيرة على ما كانت عليه من قبل، تعمل بالطريقة نفسها. وكان للتحولات الاجتماعية الدقيقة التى عمقت التراتبية فى المجتمع، أوجه تشابه داخل عالم الحرفيين والصناع والطوائف. ويمكن ملاحظة ذلك، عند نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن العشرين، فى بعض الطوائف التى تعاظمت فيها الهرمية والتى أصبح شيوخها شخصيات أكثر قوة مما كانوا عليه فى فترة سابقة. وفى هذا السياق، تزودنا طائفة المعصرانية بمثال يضىء غوامض الموضوع لعدد من الأسباب.

المماليك فى الاقتصاد

تشعبت اهتمامات المماليك بالاقتصاد على نطاق واسع، لتطول جباية الضرائب، والتجارة، والنقل، وأنواع شتى من السيطرة على السلع الأساسية. وقد تطلبت هذه المزيج من الأنشطة المتنوعة إنشاء شبكات واسعة، جمعت بين عدد من العناصر، من داخل البيت المملوكى ومن خارجه. وكانت هذه الشبكات مديدة الأطراف أحيانا. ومن خلالها استطاع أهل القمّة أن يتواصلوا مع مجموعات اجتماعية عديدة، من التجار الذين كانوا أحيانا شركاء لهم فى مشروعات تجارية، إلى مجموعات شتى من الشرائح الاجتماعية الدنيا. وكانت هذه الشبكات تنطوى فى بعض الأوقات على إقامة صلات إقليمية واسعة، على سبيل المثال بين القاهرة والصعيد، بما يمكّنها من ربط التجارة المحلية بالتجارة الدولية، والزراعة بالنقل بالتجارة. إجمالا، يمكن تتبع اتجاهين، أولا: زيادة الترابط الاجتماعي، الذى تأثر به الحرفيون والصناع والطوائف بصورة مباشرة، وثانيا: زيادة الترابط الإقليمي،

الذى تأثروا به أيضا، ولكن بطريقة غير مباشرة هذه المرة. وفى كلتا الحالتين، انطوى هذا على درجة معينة من التبعية.

التنافس بين الرأسماليات

يمكن النظر للتطورات التى جرت فى تلك الفترة من زاوية أخرى، زاوية تجمع معا قوى اقتصادية فاعلة شتى، تأثرت جميعها بالتتجير، وإن كان بطرق مختلفة. فقد توسعت مجالات عمل التجار بتنامى تجارة البن والمنسوجات الهندية وفى الوقت نفسه، كان عليهم من أجل الحفاظ على مواقعهم، أن يتشاركوا فى هذه التجارة مع الطبقة العسكرية. فالطبقة العسكرية التى كانت تعتمد فى تمويلها على موارد الضرائب، كانت تريد أن تشارك فى الأنشطة الاقتصادية المربحة، واستطاعت من خلال موقعها السياسى أن تستخدم أساليب القسر أو الإقناع، وكان الحرفيون المستثمرون المزدهرة أحوالهم، الذين توافرت لهم القدرة على التسلل إلى الأسواق، يواجهون ضغوطا متنامية. ويبين الصراع بين هذه المصالح المتباينة، والذى تفاقم إلى حد ما بعد منتصف القرن الثامن عشر مثلما سيوضح الفصل التالى، أن نظرة أعمق إلى الوقائع التاريخية وبعيدة عن التحاليل التى لا تستند سوى على نماذج نظرية، تُظْهِرُ صورة أكثر تعقدا وثراء، فيها مستويات شتى وفروق دقيقة.

تكمن إحدى الطرق لفهم الأحوال السابق وصفها فى اعتبارها من ناحية "رأسمالية من أعلى"، لا يسيطر من يمارسونها بالضرورة على وسائل الإنتاج، فى حين يسيطرون تماما على وسائل القسر والإكراه. وقد انتهت "الرأسمالية من أعلى" إلى مواجهة مع من كانوا يمارسون "الرأسمالية من أسفل"، ومحاولة السيطرة عليهم. وقد تطورت هذه "الرأسمالية من أسفل" من الإنتاج الحرفى التقليدى الذى كان الحرفيون المستثمرون يضطلعون به قبل بضع عقود. وهذا البعد تحديدا

يستأهل النظر فيه؛ لأن تطوّرها تأثر بعدم الاستقرار اللصيق بالنظام السياسي للبيوت المملوكية، وبالتنافس على الموارد بين مختلف البيوت، وبالوضع الانتقالى للكثير من البيوت، مما نزع إلى تقييد هذا التطور. ومن ثم فبدلا من حدوث تطور مطرد مستقيم، فإنه يمكن إدراجه فى إطار "جيوب الرأسمالية"، التى قد تتوسع أو تتقلص، أو تغير اتجاهاتها.

ويثير هذا المنهج قضية أخرى ذات الطابع الأعم، تدور حوله طبيعة الرأسمالية نفسها. فهناك وجهة نظر ترى أن الرأسمالية لا تزدهر إلا فى ظل السوق الحرة، بعيدا عن التدخل أو الضغوط السياسية. وتعتبر أنها تقوم حصرا على أساس اعتبارات اقتصادية وليس سياسية. ومثلما أوضح طلال أسد، فإن أحد الفروق بين الأساليب الرأسمالية و"ما قبل الرأسمالية" يدور تحديدا حول هذه القضية. ففى اقتصادات "ما قبل الرأسمالية" كانت هناك عوامل سياسية وعسكرية تتيح للحكام وللطبقات الحاكمة إمكانية الاستيلاء على الفائض الذى ينتجه السكان العاملون أو المجموعات النشيطة اقتصاديا، فى حين تسيطر قوى السوق فى ظل الرأسمالية. وقد رأى أسد أن هذه التمايزات أو هذه التشعبات بين الأحوال الرأسمالية وبين الأحوال غير الرأسمالية أو "ما قبل الرأسمالية" وليدة عصر التنوير، رسمت خطا واضحا من ناحية بين القمع والسلطة، والتبادل الحر من ناحية أخرى. ويرى أسد بعكس ذلك أن تدابير القسر والقمع كانت قائمة بالفعل فى هذين الأسلوبين[٢٨]. وآراءه ليست بعيدة عن آراء فيرناند بروديل الذى اعتبر أن الرأسمالية لا تستند إلى قوى السوق، وإنما هى نقيض لقوى السوق، وأنها لا تنمو ولا تتطور إلا فى ظل مجموعة تقمع غيرها. والمؤكد أننا إذا تحولنا إلى العلاقة بين طوائف معينة وبين المماليك، يتبدى لنا عنصر التبعية فى رأسمالية الحرفيين والصناع، وهو وجود درجة من القسر. وهذا ما أسماه بروديل الصراع بين مساحة

---

[26] Talal Asad, "Review: Are There Histories of Peoples without Europe? A Review Article," Comparative Studies in Society and History, 29, 3, (July 1987), 597-598.

الرأسمالية متناهية الصغر أو الأرباح القليلة، وهى رأسمالية الحرفيين المستثمرين، التى تواجه الرأسمالية الحقيقية أو مساحة الأرباح العالية(٢٩).

بيد أنه إذا نظرنا لنماذج الرأسمالية هذه، المتباينة بل والمتناقضة أحيانا فى سياق الحقائق القائمة على أرض الواقع، يتضح أن أحوال ما قبل الرأسمالية يمكن أن تتلاءم مع أشكال متنوعة كثيرة، وأنه على خلاف الفترات اللاحقة عندما استطاعت الرأسمالية الحديثة أن تخضع أنماطا اقتصادية أخرى كثيرة، فإن هذه الأشكال استطاعت أن تتفاعل وتتعايش وتتنافس. بعبارة أخرى، يمكن أن نشير إلى رأسماليات بصيغة الجمع. وعلى نفس المنوال بدرجة كبيرة، توافقت أحوال "ما قبل الرأسمالية" مع الاقتصاد التقليدى، رأسمالية التجار وأشكال مبكرة من الرأسمالية، وفى إطار هذه الأشكال كان يوجد تنوع وتباين(٣٠).

محاولات للهيمنة

سبق ذكر الطريقة التى تم بها تقليص النشاط الاستثمارى لأسرة ابن عثمان التى تولت مشيخة طائفة الجلادين. وتضرب أسرة ابن عثمان المثل لما كان يمكن أن يحدث عندما يواجه حرفى مستثمر توسع شبكة مملوكية. والواقع أن المماليك اتبعوا إستراتيجيات شتى لتوسيع هيمنتهم على الصناع والحرفيين. ومثال طائفة المعصرانية يفيد هنا حيث أن سجلات المحاكم تحوى أشد وثائق الطائفة تفصيلا على نحو استمر عبر عدد من السنين مما سمح بتمييز بعض آليات العمل الداخلية فى الطائفة وتتبع اتجاه التغيير من خلال قواعد الطائفة. ويبين هذا الفحص على المستوى الجزئى، ديناميات هذه العلاقة، مع محاولة المماليك توسيع نطاق هيمنتهم

[27] Immanuel Wallerstein, "Braudel on Capitalism or Everything Upside Down," The Journal of Modern History, 63, 2 (June 1991), 354-361.

[28] John Chalcraft, "Pluralizing Capital, Challenging Eurocentrism: Towards Post-Marxist Historiography," Radical History Review 91 (Winter 2005): 13-39.

من جانب، وبحث الحرفيين وأعضاء الطوائف عن ثغرات يستغلونها وعن فجوات تسمح لهم بمتابعة أنشطتهم، من جانب آخر. بعبارة أخرى، فإن طبيعة سجلات المحاكم التى احتوت على حجج بقوانين الطائفة وكذلك على معاملات فردية اضطلع بها الحرفيون والصناع وتناقضت مع هذه القوانين، أتاحت المقارنة بين القواعد والممارسة، وبينت حدود الهيمنة. ومع ذلك، يمكننا إجمالا ترصّد اتجاه كان يعمل لصالح الطبقة الحاكمة.

حدود السيطرة

كانت طبيعة هيكل السلطة تحدّ وتقيّد سيطرة الطبقة الحاكمة مهما بلغ مداها. ففى المحل الأول، كانت هناك طبيعة السلطة ذاتها والبيوت المملوكية التى تشكل أحد هذه الحدود. فى معظم القرن الثامن عشر، لم تكن السلطة مركزية، على خلاف نظيرتها فى القرن التاسع عشر. فلم تكن البيوت المملوكية تملك نفس أدوات الدولة المركزية أو آلياتها، وإذا استطاعت الوصول إلى قطاعات معينة، بقيت قطاعات أخرى بعيدة عن متناولها. ربما لم يحظَ الجزء الأعظم من الشبكات الرأسمالية بالطريقة التى تشكلت وفقها، بالبقاء لما يجاوز عمر بيت مملوكي. فعندما كانت البيوت تفقد قدرتها على نَيْلِ الالتزام والمناصب العالية، كان من الأرجح أن شبكاتها سوف تتعرض للمعاناة. إذن كانت الهشاشة متأصلة فى هذه الشبكات، وقد تم التغلب على هذا إلى حدّ ما بظهور دولة أكثر مركزية فى القرن التاسع عشر.

وفى قاهرة القرن الثامن عشر، تُفهم الإشارة إلى إخضاع النشاط الاقتصادى وتقليصه أو توجيهه، ضمن السياق السياسي السائد فى ذلك الوقت: فنحصي أولا، هيكل للسلطة المملوكية يجمع ويحاول أن يوازن بين أدوار متعددة لم تكن دائما متسقة مع بعضها بعضًا، وتحصيل الضرائب؛ والمشاركة المباشرة فى الأنشطة

الاقتصادية؛ وإنشاء شبكات رأسمالية. ثانيا، كان هيكل السلطة مفتتا نوعا ما؛ لأنه مكوّن من بيوت عديدة ومتنافسة، وغالبا ما اتّسمت السلطة بعدم الاستقرار. وبالتالى لم يكن هذا طابع السيطرة الناجمة عن سلطة مركزية كما عرفها النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم يكن أيضا نتيجة لسياسة مصاغة بوضوح تحدد أهدافها قصيرة الأجل وأهدافها طويلة الأجل، بل تشكّل مما أسفرت عنه محاولات واجتهادات تمّت هنا وهناك، متباينة فى الشكل ومتنوعة فى المحصلة، لكنها مهمة فى كل الأحوال. وتباينت كذلك الأساليب المستخدمة لتحقيق الارتباط أو لفرض الخضوع بصورة كبيرة، ففى بعض الأوقات اعتُمِدَت أشكال معينة من الإكراه، وفى أوقات أخرى كان التفاوض يتصدّر الموقف. ويمكننا الآن العودة إلى هذه المحاولات لنتبين ظروف تطبيقها ونتائجها.

ثم أن طوائف كثيرة لم يكن من السهل السيطرة عليها. لقد يسّرت الصلات التاريخية بين بيت الجلفي والمعصرانية نشوء علاقة خاصة بين البيت المملوكى والطائفة. ولم يكن الأمر كذلك مع كل الطوائف الأخرى. كان من الطبيعى أن يهتم المماليك بالطوائف التى تنتج المنسوجات؛ نظرا لأن هذه المنسوجات كانت تمثل أهم منتج كامل الصنع تصدره مصر.

وهكذا يمكننا ملاحظة محاولات معينة قام بها القابضون على السلطة لفرض سيطرة أوثق على الطوائف، وهى محاولات كان نجاحها محدودا. وفى القرن الثامن عشر، توسعت سوق تصدير المنسوجات المصرية بصورة ضخمة. وتبين دراسات رايموند للمحفوظات الفرنسية في مارسيليا أن تجارة المنسوجات المصرية إلى فرنسا تضاعفت أربع مرات على مدار عقدين أو ثلاثة عقود من القرن الثامن عشر(٣١). وبالمثل كان الطلب مرتفعا فى أسواق عديدة أخرى فى شمال أفريقيا، وموانئ البحر الأحمر، وشرقى البحر المتوسط. ومن ثم، فإن أي شخص كان يعمل بالتجارة لمسافات بعيدة، كان لابد وأن يضع هذا الإنتاج نصب عينيه. وبالتالي،

---

[29] Raymond, Artisans, 1, 180-182.

فإننا نجد شواهد كثيرة فى سجلات المحاكم على هذه المحاولات للسيطرة على صناع المنسوجات من خلال طوائفهم. وبين الفينة والأخرى، كان أعضاء هيكل السلطة العسكرية يحاولون أن يفعلوا ذلك بتعيين أنفسهم شيوخا للطوائف، وبخاصة فى طوائف الحياكين وطائفة الخياطين. ففى عام ١١٤٦/١٧٣٣، حل محل شيخ طائفة الحياكين المدنى، علي حجازي السيد، شيخ طائفة عسكري، هو الأمير إسماعيل أوداباشا مستحفظان، دون أن تتوفر له مؤهلات تجعله صالحا للحرفة مثلما وذلك خلافا للممارسة المعتادة، بين شيوخ الطوائف[٣٢]. كما ترأس هذا الأمير نفسه طائفة أخرى للنساجين لبعض الوقت، ثم أصبح شيخ طائفة القزازين[٣٣].

بيد أن تحقيق السيطرة على الطوائف المرتبطة بصنع الأقمشة كان أصعب كثيرا نظرا إلى طريقة تنظيم هذه الصناعة. وبقدر ما كان إنتاج المنسوجات مهما، إلا أنه ظل مبعثرا للغاية، فى القرن الثامن عشر، سواء جغرافيا (فى القاهرة، وفى مدن وبلدات كثيرة أخرى فى الأقاليم)، أو بين تخصصات مختلفة كان لكل منها طائفتها. وكانت هناك مراكز رئيسية للمنسوجات فى الدلتا، فى المحلة الكبرى، ورشيد، ودمياط، والمنصورة مثلا، وكذلك فى صعيد مصر، فى إسنا، ومنفلوط، وأسيوط، وأخميم.

لماذا كان أعضاء هيكل السلطة أكثر نجاحا فى طائفة المعصرانية منهم فى طوائف أخرى مثل طوائف النسيج، وبالتالى كانوا أكثر نجاحا فى تحقيق مصالحهم فيها؟ ربما تكمن الإجابة فى حقيقة أن طائفة واحدة للمعصرانية جمعت معا كل المعصرانية، ويقدر عددهم بألفى شخص، فى حين أن عمال النسيج كان لديهم نحو ١٨ طائفة، حسب التخصص (نساجوا الكتان، القطن، الحرير، الصوف)، وحسب مرحلة الإنتاج (غزل، نسيج، صباغة، طباعة، إلخ)، ومن ثم كان جمعهم معا أمرا أشد صعوبة. وهكذا، وفور إقامة علاقات طيبة مع شيخ طائفة المعصرانية، كانت

---

(٣٢) الزاهد ٦٩٢، ٦١٢ (١١٤٦/١٧٣٣)، ٣١١.

(٣٣) الباب العالى ٢١٦، ٤١٦ (١١٤٧/١٧٣٤)، ٢٦٧.

تتوافر فرصة أفضل لأعضاء هيكل السلطة؛ لأن يكون لهم قول فصل فى شؤون الطائفة. ويمكن أن يبين هذا أيضا السبب فى أن أحمد الجلفى كان رجلا قويا، وأنه ظل فى حرفة عصر الزيوت فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يهجرها إلى أنشطة أكثر ربحا. وربما تيسرت العلاقات مع المعصرانية أيضا بسبب العلاقة الهيكلية للطائفة مع المؤسسة العسكرية، وحقيقة أن شيخ الطائفة كان جزءا من "أسرة" تتكون من مماليكه الذين التحقوا بالأوجاقات، ولا ريب فى أن هذه الصلة هدفت إلى تيسير العلاقات بين الطرفين، لصالح أهل القمة فى الغالب.

ولم تكن الجهود ناجحة دوما، حتى بين المعصرانية. فلا شك أن الأحوال السالف وصفها جعلت الحياة أشد صعوبة بالنسبة للحرفيين والصناع وصغار المستثمرين. لم يستطع الحراك الاجتماعى لصغار المستثمرين أن يتطور كما حدث فى فترة سابقة، وأصبح مجال عملهم يواجه قيودا أكبر إلى حد ما. لا بد أن قوانين الطائفة الجديدة قد شكلت عبئا على طائفة المعصرانية؛ حيث كان لصغار المستثمرين شبكات أوسع تتيح لهم شراء البذور من المناطق الريفية بسعر موات وجلبها إلى المدينة بدون المرور بموقع بولاق حيث كانت تفرض عليها ضرائب. لكن السيطرة كانت بعيدة عن الكمال. فقد استحدث الصناع المستثمرون إستراتيجيات تساعدهم فى وجه القيود الجديدة.

الالتفاف على القوانين

يبدو أن التجارة مع المناطق الريفية كانت مربحة إلى درجة أنه لا يطرأ على البال هجرها بسهولة، وهو ما يمكن تخمينه من المقاومة التى لاقتها هذه القوانين داخل الطائفة. وتبين حجج الطائفة، بدءا من سنة ١١٣٠/١٧١٧، أنه كانت هناك استثناءات معينة فيما يتعلق بقوانين الطائفة. فبعض المعصرانية جرى إعفاؤهم من قوانين ملزمة لآخرين، بخاصة تلك التى تتعلق بشراء المواد الخام،

بذور القرطم أو بذور الكتان، مباشرة من المناطق الريفية. وقد أشارت الحجج إلى هؤلاء باعتبارهم "تجار معصرانية"، وكان لقبًا حديث الظهور[٣٤]. وتذكر الحجج أن التجار المعصرانية، كانوا معافين من بعض قوانين الطائفة وكان مسموحا لهم بوجه خاص شراء البذور أو المواد الخام من المناطق الريفية لكن وفق شروط تُعتبر محصلة لمفاوضات جرت بين أعضاء الطائفة. فقد كان مسموحا للتجار المعصرانية بإجراء مشتريات من الريف مباشرة بشرطين، الأول: هو أنه يتعين عليهم الإتيان بها إلى بولاق، لأسباب سبق بيانها. والشرط الثانى: هو أنهم كانوا يستطيعون الانتفاع بنصف هذه المشتريات فى حين يتعين تخصيص النصف الثانى لمصلحة أعضاء الطائفة الآخرين. وحتى عندما تم تقييد أنشطة أعضاء الطائفة، فإن بعض المعصرانية ميسورى الحال، ممن لهم بعض الوزن فى الطائفة، أو ممن كانت لهم أفضلية على زملائهم، كانوا يلاقون معاملة أحسن من الآخرين.

كانت هناك إمكانية للالتفاف على قوانين الطائفة إلى حدّ ما، أو لإيجاد ثغرات تتيح درجة من القدرة على المناورة. فعلى سبيل المثال لقد حظرت قوانين الطائفة تحديدا التعامل مع المناطق الريفية ببذر الكتان، ورغم أن المعصرانية كانوا يعصرون أيضا بذرة القرطم، وينتجون زيتا لا يستخدم فى الطعام بل يستخدم فى الإضاءة على وجه الحصر، فإن حجج الطوائف لم تحظر تحديدا المشتريات الفردية التى تتم مباشرة مع المناطق الريفية. وقد يفسر هذا إلى حد ما، المشتريات المسهبة التى أجرتها رابية الجلفى، ابنه أحمد الجلفى، سنة ١٧١٥/١١٢٨. وسواء كانت مشترياتها تمّت بالشراكة مع معصرانى، وكونها ليست هى نفسها عضوا فى الطائفة، وإنما زوجة عضو فيها، وأخت عضو آخر، وابنة عضو فى الطائفة، وأنهم جميعا كانوا شيوخًا للطائفة فى وقت ما، يؤدي إلى أن هذه الشراكة تعكس وسيلة للالتفاف على قوانين الطائفة. وربما كانت المكانة العالية لهذه المرأة، بسبب اسمها وعلاقات أسرتها، فى حد ذاتها سببا فى أنها استطاعت الاضطلاع بأعمال تشقّ على الآخرين. وأيضا فإن منزلتها السامية وثروتها الكبيرة، تفسران أيضا

---

[٣٤] باب الشعرية ٦٣٣، ٤٤٢ (١٧١٧/١١٣٠)، ٢٣٦.

الترتيبات التى اتفقت عليها مع شخصين آخرين قدمت هي الأموال وقدم شريكاها العمل فى هذه الصفقة. وكان يتعين تقسيم الأرباح، النصف لها والنصف الآخر لشريكيها اللذين قاما بالعمل. وقد عززت هذه الشراكة مكانتها بالنسبة للشريكين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، كان هدف المعاملة تجاريا بحتا، إذ لم تقم الصفقة للحصول على المواد الخام الضرورية لتشغيل المعصرة. لقد قدمت رابية الجلفى رأسمالا يبلغ ٢٢ ألف نصف لشراء ٤٠٠ إردب من القرطم، وكان من المقرر تكرار عملية الشراء المرة تلو الأخرى، ولم تكن لتتوقف بعد الإنجاز الأول[٣٥].

وهناك نقطة أخيرة فيما يتعلق بانخراط رابية فى هذه الأمور، إذ كانت تستثمر وتجنى الأموال، من عصر الزيت بصورة مباشرة وغير مباشرة، دون أن تكون هى نفسها من الحرفيين والصناع. كانت، على حد سواء، تنتمى لأسرة شهيرة تعمل فى عصر الزيت، بحكم رابطة الدم، وبحكم زواجها من الأمير شاهين الجلفى كانت جزءا من الدوائر المملوكية. مما يعني أن الشخص الذى يجنى الأموال كان منفصلا عن الشخص الذى يقوم بالعمل. وفى هذا لم تكن رابية حالة فريدة. فهناك أمثلة أخرى على انفصال الحرفى الذى يدير معصرة للزيت عن الشخص الذى يستثمر فيها. ومن بين هذا، نجد شراكة تقوم بين شخص يشترى البذور ويعصر الزيوت، ويدير المعصرة فى الواقع، وشخص يضطلع بالاستثمار. بإيجاز، كانت تتشكل اتجاهات جديدة فى العمل الاستثمارى، طالت أعدادا أصغر لكن أرباحها لم تكن تعود كلية بالمنفعة على الحرفيين والصناع.

شكل جديد للعلاقات الرأسمالية: الرأسمالية من أعلى

عندما ينظر المرء إلى الصورة فى مجموعها يرى بعض التغيرات الكبيرة التى كانت تجرى فى حياة الحرفيين. إذ يبدو أن شكلا جديدا من الرأسمالية كان آخذا فى الظهور، شكل أعطى لأهل القمة هيمنة على مساحة واسعة وعلى الموارد

(٣٥) الزاهد ٦٨٨، ٤ (١١٢٨/١٧١٥)، ٣.

البشرية. ويمكن وصف هذه الرأسمالية التى كانت تعمل لصالح أفراد المؤسسة المملوكية على النحو التالى: لقد شكلت تكاملا فضفاضا بين القمة والقاع. وكانت القمة فى هذه الحالة هى بيوت مملوكية معينة مثل بيت القاذدغلى وبيت الجلفى، وقد حظى بيت الجلفى أثناء هذه الفترة بقدر كبير من السيطرة على تجارة الغلال فى البحر الأحمر. ولكى تعمل بصورة فعالة، حاول أن يسيطر أيضا على تجارة الغلال الوافدة من صعيد مصر إلى بولاق بالمراكب. ولإدارة هذا النقل بنجاح، أراد أن يكون له قدر من السيطرة على الطوائف التى تكيّل هذه الغلال وتنقلها وتحمى نقلها علما بأن هذه الطوائف التى تحمى الغلال وتنقلها كانت تخضع لسلطة طائفة المعصرانية. والواقع أنه فى حالات كثيرة، كان بيت مملوكى شهير، وهو فى هذه الحالة بيت الجلفى، يستخدم هذه العلاقات مع الطائفة؛ أى المعصرانية، لإدماج أنشطة اقتصادية شتى معا وتوجيهها نحو مجال أنشطته الاقتصادية، وهى عملية قلصت فى النهاية – وبدرجة معينة – من أنشطة هذه الطائفة وأعضائها. لقد حاول هذا البيت المملوكى أن يكون له قدر من السيطرة أكثر من ذى قبل وأن يقيّد نتيجة لذلك نشاط الصناع وصغار المستثمرين فى اتجاه موات لاقتصاد وماليات هؤلاء المماليك. وقد أصبحت علاقة بيت الجلفى بالمعصرانية جزءا من شبكة أكبر حاول بها إدماج تجارته بالزراعة، وضمان بعض السيطرة على النقل. خلاصة القول، إن الإشارة إلى البعد الرأسمالى فى انخراط المماليك الاقتصادى تومئ إلى العلاقة التى حاولوا إقامتها بين تجارة المسافات البعيدة، والاقتصاد الحضرى والريفى: بين التجارة، والنقل والإنتاج. والعلاقة التى ربطت بيت الجلفى بطائفة المعصرانية أحد مظاهر هذه الشبكة. بعبارة أخرى، إن دراسة العلاقات بين المماليك والطائفة لا تلقى الضوء على الطوائف والحرفيين والصناع والإنتاج فحسب، بل تكفل لنا أيضا فهما أفضل للمماليك أنفسهم وللطريقة التى تمت بها هيكلة المجتمع.

خسارة الاستقلال الذاتى وتكلفة التكامل

تبين العملية التى وصفناها توا فيما سبق كيف أتاح التحالف بين الطائفة والبيوت المملوكية أن تتسرب هذه إلى أعماق الاقتصاد، وهو ما كان يصعب للغاية بلوغه بدون تعاون الطوائف. والواقع أن العملية أتاحت لأعضاء بيت الجلفى أن يكون لهم قول فصل بالنسبة لعدد كبير من الأشخاص، إذا أدرجنا المعصرانية، والكيالين، والشيّالين، وأن يصلوا بطريقة منظمة إلى الطبقات الاجتماعية الدنية؛ حيث كان شيالى الأحمال وأصحاب الحمير والجمال وأمثالهم، وكان عددهم غفيرا، وكانوا من بين أكثر الناس ضعفا وفقرا. ولا يعنى هذا القول بأن المماليك كانوا يسيطرون تماما على هذه الطبقات أو أن مستوى السيطرة على هذه الطوائف كان كاملا، لكنه يشير إلى قيام شبكة يمكن أن تكون مفيدة فى جوانب معينة ويمكن أن تيسر أمورا بعينها، والأهم أنها كانت شبكة تصل ما بين قمة السلم الاجتماعى وقاعه. ويمكن أن يفسر هذا جزئيا السبب فى أن بيت الجلفى ظلوا، حتى بعد أن بلغوا مناصب مهمة، حريصين على إبقاء ارتباطاتهم بالمعصرانية.

ونتيجة لوقوع هذه الطوائف تحت سيطرة القمة على نحو أكبر، فقدت استقلاليتها ربما بدرجات متباينة بين طائفة وأخرى. ومن منظور البيوت المملوكية، وفرت هذه التغيرات اقتصادا أكثر تكاملا، مع تداخل متبادل بين التجارة والإنتاج والزراعة. ونتيجة لهذه الممارسات، ظهر نمط من العلاقات الاقتصادية، من أعلى إلى أسفل، شكل من الرأسمالية أكثر هيمنة؛ ونظرا لأن المعصرانية لم يشكلوا سوى جانبا واحدا من مصالح بيت الجلفى الذين وضعوا أيديهم فى النهاية على تجارة الغلال، وتجارة الجلود الخام والمدبوغة، وتجارة البحر الأحمر، كانت هناك مراحل قام خلالها بيت الجلفى بالتنسيق بين هذه الأنشطة المختلفة، لبعض الوقت على الأقل. ويتعارض هذا التطور مع بعض وجهات النظر الراهنة عن العلاقة بين الطوائف والرأسمالية. فمن منظور المعصرانية والحرفيين الآخرين الذين مستهم هذه التطورات، خسرت الطوائف قدرا من الاستقلال الذى كانت

تحظى به. فالواقع أن الاقتصاد المتكامل كان خاضعا لسيطرة من أعلى، بما فى ذلك الهياكل السياسية؛ لذا فإن الرأسمالية من أسفل لجيل المعصرانية التى سبق تحليلها، أخلت الطريق أمام شكل آخر من الرأسمالية من أعلى، انخرط فيه أعضاء من الطبقة الحاكمة ارتبطوا بالشبكة.

ما الذى نخلص إليه من تنوع أوضاع الطوائف؟

لم يكن الاتجاه الذى نتبعناه فى هذا الفصل هو الاتجاه الأبرز فى القرن الثامن عشر. فلماذا يعتبر مهما رغم هذا؟ ما هو مبرر الدراسة التفصيلية لهيكل طائفة لم يكن نموذجا للطوائف الأخرى؟ الإجابة هى أن ما حدث لطائفة المعصرانية فى العقود التى تولى فيها بيت الجلفى منصب المشيخة، أصبح فى النهاية نمطا، عاجلا بالنسبة للبعض وآجلا بالنسبة للبعض الآخر. وبحلول مطلع القرن التاسع عشر، كانت الدولة قد أخضعت طوائف أكثر عددا لسيطرتها بدرجة أو بأخرى. ومع ظهور محمد على، كانت محاولة السيطرة السياسية على الطوائف قد أصبحت جزءا من سياسته للإصلاح الاقتصادى. وفى الفترة نفسها، كانت "الرأسمالية من أسفل" التى عمل فى إطارها الحرفيون والصناع المستثمرون، تواجه تهديدا أكبر من "الرأسمالية من أعلى" التى لم تتوافر لها أدوات الإكراه فحسب، وإنما كانت قد طفقت تخضع وسائل الإنتاج لسيطرتها.

لذا، فإن صلة المعصرانية بهيكل السلطة ربما كان نموذجا لتطورات لاحقة. ففى عهد محمد علي (١٨٠٥–١٨٤٨)، استخدمت الدولة المسيطرة هيكل الطوائف لتدعيم وتنفيذ سياسة للاصلاح. ومع هذا لا يزال يتعين دراسة كامل آثارها بطريقة منهجية. وتبين دراسة جوان كول Juan Cole للنصف الثانى من القرن التاسع عشر بوضوح دور الحكومة فى شئون الطوائف، لكنه يرى أيضا أنه كان هناك دور كبير لأعضاء الطوائف وشيوخها، ودرس الآليات التى جعلوا بها صوتهم

مسموعا. بعبارة أخرى، كانت هناك آلية محددة تحكم العلاقات بين الطوائف وهيكل السلطة حتى فترة متأخرة ترجع إلى العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر. وسنناقش في الفصل التالي بعض تجليات هذه الدينامية.

وقد تتبع الفصل عواقب تغير العلاقات بين بيت الجلفي المملوكي وطائفة المعصرانية. كانت الضغوط من أعلى تمارس على أعضاء الطائفة، مما أسفر عن درجة من تقليص عملهم وتضييق المساحة التي يعملون فيها وحراكهم الاجتماعي، أي أن الضغوط السياسية بقدر ما كانت قرارات غير اقتصادية حدت من بعض أنشطة الصناع في السوق. وكانت هذه الطائفة قد أصبحت جزئيا مندمجة أو ملحقة بشبكة أوسع من العلاقات الرأسمالية يترأسها أمراء من بيت الجلفي المملوكي، علاقات شملت الإنتاج والنقل والزراعة والتجارة. وعملت الشبكة لصالح البيت المملوكي وإن استطاع حرفيون وصناع معينون أن يجدوا مهربا من هذه الترتيبات. ومع ذلك، فإن هذه الشبكة، وإن كان زمانها محدودا، وأنها نشأت في علاقة مع القطاعات الأخرى من الطبقة الحاكمة، استطاعت أن تكون بشيرا بشبكة أكثر شمولا انشأها محمد علي فيما بعد. فبحلول أوائل القرن التاسع عشر، كانت الدولة بقيادة محمد علي قد فرضت على كل الطوائف، مستوى من السيطرة أعلى كثيرا مما كان عليه الحال من قبل، في محاولة لإدماجها في إصلاحاته الاقتصادية. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن السيطرة على الطوائف في القرن التاسع عشر كانت لها مصادرها قبل قرن أو ما إلى ذلك، حتى وإن تغيرت أسباب هذه التطورات والأشكال التي اتخذتها على مرّ الزمن. ودراسة هذه الطائفة مهمة في حد ذاتها؛ حيث يمكن للمرء تبين الاتجاه الذي انخرطت فيه عبر عقود قليلة. لكن الأهم هو أن ذلك يعكس تغييرات اجتماعية أوسع. وكان لهذه التغييرات تأثيرها على نشاط الحرفيين والصناع وعلى استثماراتهم في حين عكست في الوقت نفسه تغييرات اجتماعية أساسية بدرجة أكبر.

وهكذا، فإنه بطريقة ما يمكن اعتبار التغيرات فى هذه الطائفة انعكاسا لتغيرات اجتماعية أوسع، خاصة المجتمع الأكثر تسلسلا فى مراتبه الذى كان يجرى تشكيله، والتركز الكبير للثروة والسلطة فى القمة. وقد حدث هذا على نحو أشد اتساعا عندما كانت الطبقة المملوكية ترسخ أقدامها وأصبحت تسيطر على موارد مهمة، وقد حدث ذلك داخل الطائفة عندما أصبح شيخها شخصية أكثر قوة، وحدث عندما استطاعت الطائفة أن تخضع طوائف أخرى. لكن هذه التغيرات لم تتبع فى تطورها خطا مستقيما، مثلما سيفصل الفصل التالى، وكانت هناك قوى عديدة تفعل فعلها، أخرت وشكلت مدى هيمنة المماليك على الاقتصاد.

الفصل السادس

الطوائف: التنقل بين الهياكل التقليدية وما قبل الرأسمالية

اتجاهات جديدة فى الاقتصاد المملوكى

كما سلف ذكره، لم تكن سيطرة السياسي على الاقتصادى، أو سيطرة أعضاء السلطة المملوكية على الإنتاج والتجارة ممكنة عند مشارف القرن الثامن عشر (١٧٠٠)، وفى النهاية بقيت محدودة لعدد من الأسباب. فأولا، وقبل كل شيء، كان هيكل السلطة مفتتا عند القمة. وكانت البيوت المملوكية فى حالة تنافس مستمر مع بعضها بعضًا. وثانيا: باستثناء بيت القاذدغلى الذى سيطر على الحياة السياسية أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر، كانت سلطة البيوت المملوكية قصيرة الأجل عادة. فعلى سبيل المثال، أصبح الأمير رضوان كتخدا عزبان الجلفى والأمير إبراهيم كتخدا مستحفظان أقوى أميرين على المسرح السياسى بين العامين ١٧٤٤ أو١٧٥٥، ووجدا أرضية مشتركة للتعاون معا، ومن ثم خلق هذا عصرا من السكينة والسلام، لكن لسوء الحظ لم يدم ذلك أكثر من عمريهما. وبعد وفاتهما استؤنفت المنافسة بين المماليك. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك خصومات كثيرة جدا فيما بين شتى البيوت، وهى عادة خصومات استغلتها السلطات فى إسطنبول بغية الاحتفاظ بحضورها على المسرح المحلى.

وبالإضافة إلى هذه العوامل السياسية، ينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضا القوى الاقتصادية التى ساهمت فى تشكيل الصورة، بطريقة أو بأخرى. كانت إحداها تتعلق بالانتشار الأكبر للنقود وللعلاقات النقدية. وقد لقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا من مؤرخى العصر الحديث الأول لأننا نستطيع، من ناحية، عن طريق أعمالهم أن نربط بين التطورات التى جرت فى المنطقة والتى كان التعامل معها فى غير هذا يتم بصورة منفصلة، ومن ناحية أخرى نستطيع تصور عواقب معينة بالنسبة لطبقات مختلفة فى المجتمع، وفى حالتنا الراهنة العواقب على الحرفيين والطوائف. والواقع، أن الاتجاه إلى سك النقود واستخدامها الذى تقصاه المؤرخون بالنسبة للهند وجنوب شرق آسيا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر (١٦٠٠-١٨٠٠) لم يقتصر على هذه المناطق. فالواقع أن الهند كانت هى الوجهة

النهائية لكثير من النقود التى تمر عبر الدولة العثمانية، لسداد ثمن المنسوجات الهندية. وقد بيّن بحث فرانك برلين (Frank Perlin) حدوث توسع كبير فى استخدام النقود قبل الفترة الاستعمارية، فى المدن وفى الريف الهندى[١].

وهناك أدلة وفيرة على أنها انتشرت فى مصر وأنحاء أخرى من الدولة العثمانية. وبدلا من اعتبار ذلك أمرا خاصا بالهند وجنوب شرق آسيا، فإن التوسع فى استخدام النقود والعلاقات النقدية يمكن اعتباره محصلة لتداول أكبر للسبائك وتجارة أشد كثافة على النطاق العالمي. وستبين الصفحات التالية كم تداخلت العلاقات النقدية فى شتى الهياكل غير التجارية، ومن بينها الطوائف، والطرق التى أدمج بها الحرفيون والصناع هذا الاتجاه فى عملهم وحاولوا استغلاله لتحقيق أهداف معينة.

ومع تقدم القرن الثامن عشر، ظهرت عوامل جديدة عقّدت الصورة. فقد أخذ يبزغ ببطء اتجاه متنام تدريجيا لتقريب مصر إلى مدى أوثق من المصالح التجارية الأوروبية. وكان لا بد وأن يفضى ذلك فى النهاية إلى اختراق اقتصادى أكبر للاقتصاد المصرى والذى يمكننا أن نُرجع تاريخه بصورة تقريبية إلى سنة ١٧٦٠ عندما أصبح علي بك الكبير الذى كان ينتمى إلى بيت القاذدغلى، حاكما بمقتضى الأمر الواقع (١٧٦٠-١٧٧٣). وفى سياق هذا الاتجاه، كان لا بد وأن يلعب الأمراء المماليك الحاكمون دورا قياديا، دور من أسماهم بيتر جران "الرجال الجدد" الذين يسّروا الانتقال من إمبراطورية إلى أخرى[٢].

---

[1] Frank Perlin, "Growth of Money Economy and Some Questions of Transitions in Late Pre-Colonial India," Social Scientist 11, 10 (Oct. 1983): 27-38; "Review: Monetary Revolution and Societal Change in the Late Medieval and Early Modern Times – A Review Article." Journal of Asian Studies 45,5 (Nov. 1986): 1037-1049.

[2] Peter Gran, The Rise of the Rich, A New View of Modern World History, Syracuse, Syracuse UP, 2002, 68-71.

وقد ركّز الأمراء المماليك، مثل الأمير رضوان كتخدا الجلفي والأمير إبراهيم كتخدا مستحفظان، نشاطهم التجارى على تجارة البحر الأحمر. فقد تسللوا إلى الاقتصاد عن طريق إقامة تحالفات مع تجار البحر الأحمر ومع الحرفيين والصناع. وبعد ذلك، فقدت تجارة البحر الأحمر بعض مردودها الربحى، فالبن وهو سلعة أساسية ازدادت زراعته بكميات كبيرة فى الأمريكتين، وطفق يباع فى أسواق كانت من قبل مقصدا لتجار القاهرة. وبالتالى، ركز الأمراء المماليك على شركائهم من التجار الأوروبيين. وقد أخذت هذه العلاقات الأوثق مع الأوروبيين عدة أشكال وظهرت فى أعمال كثيرة اضطلع بها المماليك. ففى عام ١٢٠٧/١٧٩٢ على سبيل المثال، منح مراد بك كارلو روزيتى Carlo Rosetti، وهو تاجر من البندقية أصبح فيما بعد قنصلا لها وللنمسا، التزام النطرون، وهو مادة خام أساسية بالنسبة لعدد من الصناعات منها المنسوجات[٣]. وبالإضافة إلى ذلك، طلب علي بك الكبير من الفرنسيين تزويده بالأسلحة والمدفعية والخبراء فى مسعى لتطوير الجيش المنوى استخدامه فى الهجوم على بلاد الشام[٤]. كما كانت زيارة الألفى بك إلى لندن سنة ١٨٠٣ طلبا للمساندة ضد خصومه، دليلا على تبدّل التحالفات هذا. بل والأكثر دلالة بالنسبة للتطورات القادمة تمثّلت فى قرار الأمير محمد أبو الدهب (المتوفى سنة ١٧٧٥) بفتح ميناء السويس أمام السفن الأوروبية، بما يخالف السياسة العثمانية القديمة العهد بمنع السفن الأوروبية من الإبحار شمال جدة. وفى حين كانت الدولة العثمانية بمثابة المصدّ ضد الاختراق الأوروبى ونجحت فى إبعاد الأوروبيين عن البحر الأحمر لزمن طويل جدا، تجاهل الأمراء المماليك هذه النظم العثمانية ورحبوا بالسفن الأوروبية القادمة من الهند مباشرة إلى ميناء السويس. وكان هذا يحدث فى وقت كان العثمانيون فيه مشغولين بحماية مجرى مائى رئيسى آخر فى البحر الأسود ومحاربة توسع الإمبراطورية الروسية

---

(٣) محسن شومان، المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى أول القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير (لم تنشر) كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠، ٢٤٩.

4 Daniel Crecelius, The Roots of Modern Egypt, Bibliotheca Islamica, Minneapolis and Chicago, 1981, 76-77.

فى القرم. وفى عام ١٧٧٣، أبرم محمد بك أبو الدهب اتفاقية مع ممثل شركة الهند الشرقية سُمِحَ بموجبها قدوم السفن الإنجليزية إلى السويس، فى محاولة لإعادة تفعيل النشاط الاقتصادى فى البحر الحمر، وأُعطى التجار الإنجليز تسهيلات أكبر كثيرا مما كان لديهم من قبل(٥). وكان التاجر الإنجليزى الشهير جورج بلدوين George Baldwin قد عمل جاهدا لمدة طويلة لإقناع رؤسائه فى لندن بالأهمية التجارية والإستراتيجية لمصر. وحذت دول أخرى الحذو نفسه(٦). وحينذاك أصبح ما كان من قبل حكرا على تجار القاهرة، مفتوحا أيضا أمام التجار الأوروبيين.

كان من الممكن أن تؤدى مثل هذه الأحوال إلى تقارب أكبر مع النظام الرأسمالى العالمى. وفى حين لم يخلق ذلك اقتصادا هامشيا، إلا أنه كان يعنى بالنسبة للحرفيين والمنتجين فى القاهرة، إيجاد مستويات جديدة من المنافسة. فعندما انخفضت نحو منتصف القرن الثامن عشر أرباح تجارة البن نتيجة للتوسع فى إنتاجه فى منطقة الكاريبى، وجد المماليك وسيلة أخرى لتعويض خسائرهم فى اغتصاب الأموال من سكان الحضر والريف من خلال الضرائب المتواترة والعشوائية(٧). وفقد المماليك بعضا من اهتمامهم بالتجار والصناع المحليين، وقلّ ترددهم عما كان عليه فى الماضى فيما يتعلّق بفرض الضرائب المفرطة عليهم. وفى سرد الجبرتى لأحداث عام ١١٩٨/١٧٨٣، رسم صورة نابضة بالحيوية للسنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، يقول فيها "انقضت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم فى النواحى لجبى الأموال من القرى والبلدان... حتى أهلكوا الفلاحين"(٨).

---

[5] Crecelius, The Roots, 150-153.

[6] Daniel Crecelius, "Egypt in the eighteenth century," in The Cambridge History of Egypt 2, (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998), 68-69.

[7] Raymond, Artisans, 790-795.

(٨) الجبرتى، العجائب، غطى كتاب رايموند الصناع تطور هذا الاتجاه

وهكذا، فإنه بعد عام ١٧٦٠، أصبحت أحوال التجار والحرفيين أشد صعوبة بكثير. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كان على الحرفيين والصناع أن يواجهوا الطبقة الحاكمة من ناحية، ومن ناحية أخرى بدايات الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى. وإذ واجه الحرفيون هذين التحديين، فقد لجأوا لإستراتيجيات شتى. وواجهوا هذه القوى المختلفة بالمناورة، ووجدوا سبلا تساعدهم على محاربة الأحوال التى كانت معاكسة لهم أحيانا، أو حاولوا بقدر المستطاع استغلال الظروف التى يمكن أن تكون فى صالحهم.

وسيبحث الفصل الحالى كيف قاوم بعض الصناع والحرفيين تقليص أنشطتهم أو السيطرة عليها من قبل أهل السلطة، وذلك بدراسة بعض الإستراتيجيات التى استخدموها. ويتبع الفصل اتجاهين، أحدهما يلاحظ كيف شرعت الطوائف فى تغييرات داخلية بطريقة لم تعزز ممارساتها فحسب بل واستحدثت ممارسات جديدة.

ترسيخ أقدام الطوائف

فى مسار القرن الثامن عشر وسع عدد معين من الطوائف أنشطته. وفى بعض الأحيان، صارت الطوائف تدار وفق أسس مشروعات الأعمال الصغيرة. خلاصة القول أن بعض الطوائف استطاعت ترسيخ هيكلها إلى حدّ كبير. وعندما شقّ على الحرفيين أن يمارسوا أنشطة استثمارية لجأ بعضهم أكثر إلى هيكلهم الجماعى، الطائفة، كوسيلة لترسيخ الأقدام.

ورغم استحداث الحرفيين لطرق مختلفة لتعزيز طوائفهم، إلا أن ما كان يجمع بينها على اختلافها من ناحية التنظيم الداخلى، هو أنها كانت تدار مثل المشروع الصغير. والواقع أن تعدد الأشكال هو انعكاس آخر لتنوع الأحوال ما قبل الرأسمالية، فى أوائل العصر الحديث الأول، وهو تنوع مصدره دور الداخل فى إنشاء النظام الداخلى. ويمكن النظر إلى هذه العلاقة بين الحرفيين والطوائف من

جانب، والطبقة الحاكمة من جانب آخر، على أنها علاقة بين حرفيين يقاومون إدماجهم فى شبكات رأسمالية أقيمت لصالح المماليك، مثل بيت الجلفى، وبين مجموعات مختلفة اندمجت بدرجة ما فى شبكتهم..

دولة أضعف، نخب أقوى: من يسيطر على القضاء؟

يمكن وضع التطور التى مرّت به طوائف معينة فى القرن الثامن عشر فى سياق آخر، وهو الاتجاه الذى بدأ يتشكل في المحاكم. ففى القرن السابع عشر، كانت هذه المحاكم تفصل فى منازعات كثيرة بين الصناع والحرفيين والملتزمين أو أفراد آخرين في المؤسسة العسكرية. فعندما كانت تُفرض ضرائب غير قانونية على الحرفيين أو التجار، كانوا يرفعون دعوى أمام القاضى، ولم يكن من غير المعتاد أن تتخذ المحكمة موقفا ضد ملتزم ما، لصالح الحرفيين إن رأت أن ظلما قد وقع. بعبارة أخرى، كان الحرفيون يلجأون إلى القضاء عندما كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون الحصول على حكم عادل، أو استهلال الوساطة بين الطائفة وجابى الضرائب. وفى القرن الثامن عشر، فى ظل دولة مركزية فى إسطنبول أكثر بعدا، منشغلة بالدفاع عن حدودها، فرض أقوى أمراء المماليك بعض نفوذهم فى مجال القضاء. واستطاعوا أن يوظفوا أشخاصا من اختيارهم فى المحاكم ومن ثم حاولوا التأثير على الأحكام الصادرة عنها. وحجة تعيين شهاب الدين أحمد الحموى رئيسا لكتّاب محكمة القسمة العسكرية مثال صريح عن هذه المسألة. فالتعيين الفعلى قام به قاضى القضاة، لكن الحجة تبين أيضا أن هذا تم على أساس طلب من الأمراء البارزين: محمد بك قيطاس، أمير الحج، ومحمد بك الدفتردار، وعلى بك مير لواء، ويوسف كتخدا عزبان القاذدغلى وعلى كتخدا عزبان الجلفى، بما يدل على الضغوط التى كان يمكنهم ممارستها على القضاء للحصول على ما يريدونه[٩].

---

[٩] قسمة عسكرية ١٣٩، ٣٣٣ (١١٤٧)، ٢٥١

ومن المؤكد أيضا أنه كان لهم تأثير على الأحكام عندما كانت الإجراءات القانونية تتم فى بيوتهم، وهذا ما أصبح يتكرّر حدوثه على ما يبدو. فعلى سبيل المثال، كانت القضايا المسجلة فى المحكمة الرئيسية فى المدينة، محكمة الباب العالى، صريحة تماما فى هذا الصدد، وكثيرة هى القضايا التى تبدأ بعبارة "بمنزل فلان وفلان، الواقع فى المنطقة الفلانية والفلانية"[١٠]. فبدلا من أن يتعين على الشاكى أن يذهب إلى المحكمة، كان موظفوا المحكمة ينتقلون إلى منزله. وكان مثل هذا الامتياز مقصورا على الأشخاص المهمين. ربما كانوا نفس الأشخاص الذين يسيطرون على نظام الضرائب. وعندما كان الموظفون يذهبون لبيوت الأعيان، كان ذلك يتم عادة لأمور تتعلق بمعاملات على الأملاك، وليس بشأن منازعات مع أفراد آخرين. ومع ذلك، وفى مثل هذه الظروف، ربما شعر الحرفيون والصناع أن جرّ الملتزم أمام المحكمة والشكوى من التعسّف الضرائبى خيار واه، وربما يقلل إلى حدّ بعيد، من فرصهم فى الحصول على حكم عادل. ولا تحتوى سجلات المحاكم فى القرن الثامن عشر على شكاوى قدّمها التجار والصناع ضد أعضاء الطبقة الحاكمة بقدر ما كانت تحتويه سجلات القرن السابع عشر، وهذه مسألة لا تزال تستدعى توضيحا. وقد نجد إلى حدّ ما تفسيرا فى طبيعة القضاء نفسه فى تلك الفترة، أى أن تسجيل الدعاوى كان يتم في سجلات منفصلة لم تصلنا، وبالتالى فإن معلوماتنا عن القضاة في هذا العصر غير كاملة. ويمكن أن يكون هذا أحد الأسباب التى جعلت الصناع والحرفيين يبحثون عن السند داخل الطائفة ويسعون إلى ترسيخ مكانة طوائفهم باعتبارها مقياسا لقدرتها على توفير الحماية. خلاصة القول، أنه عندما تقلصت حماية المحاكم للحرفيين والصناع، تحول بعضهم إلى الطائفة لحل مشاكلهم، وفى كل الأحوال، لم يتوقف الناس من اللجوء إلى المحاكم فى الكثير من أمورهم الحياتية. ويشهد على ذلك عدد الوثائق الكبير المشار إليها فى هذا الفصل. ولكن التطورات الجديدة داخل طوائف الحرف وفرت للحرفيين والصناع هيكلا كانوا يأملون أن يحميهم..

---

[١٠] الباب العالى ٢٠٢، ٤١٢ (١١٣٣/١٧٢٠)، ١٩٢

تريييف الصناعة وأقلمتها

لقد تطور اتجاه ثان لمواجهة التحديات الجديدة دفع بالصناعة نحو الريف والأقاليم. إذ تبين يوميات الجبرتى كم أصبحت الأحوال صعبة بالنسبة للتجار والصناع فى القاهرة، وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر. فقد أضعف الإفراط فى جباية الضرائب قاعدة الصناعة. وقدّمت إقامة صناعات فى بلدات الأقاليم أحد الحلول لهذه المشكلة، حيث كانت المنافسة من قبل الأوروبيين أقل وطأة وكان المماليك بعيدين إلى حدّ ما. وعلى الرغم من أن هذا موضوع غير مطروق، فإن بعض الشواهد تبين أنه فى أواخر القرن الثامن عشر، ربما كان الإنتاج فى مناطق خارج القاهرة أكثر أمنا وضمانا، حيث تتوافر له فرص أفضل للبقاء، بعيدا عن تعسف آخر المماليك وعن منافسة التجار الأوروبيين.

الطوائف والابتكار

تقتضى مسألة الطوائف والابتكار إلى بعض التفسير فى سياق الجدل الجاري حول الطوائف بصفة عامة، فى الدولة العثمانية وفى أوروبا على حد سواء. فلفترة طويلة اعتُبرت الطوائف عائقا أمام التطور الاقتصادى، وكان التصور السائد هو أنها هياكل تقليدية، جامدة بطبيعتها، وعاجزة عن أن تغير نفسها بل أنها تقف حائلا دون التغيير والتقدم، وأنها عقبة كؤود أمام تطور الرأسمالية والتصنيع. كانت تُعتبر مؤسسات بالية فرضت على نفسها أغلالا وقيدت اقتصاد السوق، وأنها عتيقة وتشكل حواجز أمام الحداثة. وكانت وجهات النظر هذه فى الأساس تعتبر الطائفة هيكلا لا يتغير يمكن دراسته بصرف النظر عن أى سياق محدد.

وفى عهد أحدث، تحدى وجهة النظر هذه الأكاديميون، وجرت إعادة نظر جادة فى بعض هذه السمات، وأصبح النموذج المهيمن موضع تساؤل(١١). فعلى سبيل المثال، يرفض س.ى. إبستين S.H. Epstein وهو باحث بارز فى شئون الطوائف الأوروبية، فكرة أن الطوائف كانت معادية للابتكار والتجديد(١٢). وتبين الدراسات بشأن إنتاج الحرير فى البندقية فى القرن السادس عشر أن هذه الصناعة قد توسعت نتيجة لتزايد الطلب الدولى عليها، رغم أنها كانت تعمل فى إطار نظام الطائفة(١٣). وقبل ذلك ببضعة سنوات، تفحّص الباحث الألبانى ضياء سخودرا Zija Shkodra فكرة أن تطور الطوائف العثمانية كان جزءا من عملية نجمت عن توسع الاقتصاد. وكان على الحرفيين، فى السياق الإقطاعى، أن يواجهوا قضايا معقدة. فاستحدثوا نظاما للحد من أعمال السادة الإقطاعيين المتسمة بالتعسف والجشع. بعبارة أخرى، لقد كان سخودرا يبحث عن عملية داخلية لتطورها(١٤). وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع التفسير الذى قدمه، فإن المنهج الذى استخدمه يفتح سبلا للتفكير والتقصى بإدراج الطوائف فى عملية تتّسع بما يتناسب مع التغير التاريخى. ومرة ثانية، فإن دراسة ممارسات طوائف معينة فى القرن الثامن عشر، تتناول مسألة ما إذا كانت الطوائف قد راحت ضحية للرأسمالية، وهو ما يصدق بلا شكّ فى القرن التاسع عشر مع تطور الرأسمالية الصناعية، أو ما إذا كانت الطوائف نفسها هى التى استهلت ممارسات رأسمالية معينة.

---

[11] انظر مناقشة ساخنة حول هذا الموضوع بين- See the heated exchange on this subject between S. R. Epstein and Sheilah Ogilvie in the Economic History Review 61,1 (2008): 155-175 and 175-182.

[12] S.R. Epstein, "Craft Guilds in the pre-modern Economy: A Discussion," Economic History Review, 61,1 (2008) 163-65.

[13] Luca Mola, The Silk Industry of Renaissance Venice, (Baltimore: John Hopkins Univ. Press, 2000) xv-xvii, 15-18.

[14] Zija Shkodra, "Les Esnaf ou corporations dans la vie urbaine balkaniques des XVIIe-XVIIIe siecles," Studia Albanica 2, (1975), 57; Abdul Karim Rafeq, "Craft Organization," 496.

وتبين المصادر المستخدمة فى الدراسة الحالية أنه بالنسبة للقرن الثامن عشر، ولّد نشاط الطوائف الجماعى فى الاستثمار فى المشروعات، والذى انبثق نتيجة للأحوال السائدة آنذاك، ممارسات متعددة ومتنوعة للاستثمار. فقد طور هذا النشاط عمليات داخلية لمواجهة تحديات معينة. وعندما فعل ذلك، فقد شرع بممارسات كانت جدّ مبتكرة بالنسبة لممارسات الطوائف، ووسع الممارسات الرأسمالية التى شكلت "جيوبا رأسمالية" فى مناخ غير رأسمالى، وأعاد تشكيلها بل وحتى توسع فيها. ويمكن أن نتحدث عن تتجير ممارسات معينة للطوائف، بشكل أو بآخر – وهذه الظاهرة ممكن أن تتضح من خلال دراسة مركزية النقود كعنصر تنظيم مثلا استُخدم داخل الطائفة.

وقد فعل الحرفيون والصناع ذلك مستخدمين أساليب شتى، مستغلين أحيانا الهياكل والآليات التقليدية المتاحة، مثل استخدام الأوقاف كمبدأ تنظيمى فى الطائفة، وربما استهلوا أيضا أشكالا معينة من الشراكة فصلها الفقه الإسلامى، واستغلوا قوانين الطائفة وهيكلها. وقد قولبت وكيفت كل هذه الهياكل حسب استخداماتها، وغيرت عند الاقتضاء أحكامها لتتلائم مع احتياجات الحرفيين وطلباتهم. وبطريقة أو بأخرى، كان الكثير من ممارسات هذه الطوائف أيضا، مثل ممارسات طائفة المعصرانية التى ذكرناها فى فصل سابق، بشيرا بالتطورات الحديثة، بطريقة مختلفة، ووفق مسار مختلف عن الأسلوب الذى اتبعه المعصرانية. والواقع أنه ربما كانت هذه الطوائف طليعة الابتكار والتجديد فى بعض جوانب نشاطها وربما كانت الهياكل التى طورتها فى القرن الثامن عشر هى أصل حداثة معينة قامت فى القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، فإن الطريقة التى طبقت بها أشكالا جديدة من تنظيم علاقات العمل والأساليب الجديدة لتنظيم ماليتها، كانت مبتكرة تماما. وهكذا، فإنه على خلاف ما يمكن توقعه، فإن التحديات العديدة التى واجهها الحرفيون والصناع لم تضعف الطوائف أو تقضى عليها بالضرورة، بل أدت فى بعض الأحيان إلى ترسيخ أقدامها.

المؤهلون لأقصى خسارة

قبل النظر فى هذه الممارسات ببعض التفصيل، ينبغى ملاحظة أن الاتجاه لتطبيقها فى مجال تنظيم المشروعات كان قويا فى صناعات رئيسية بعينها. واستمر عدد أكبر كثيرا من الطوائف يعمل وفق الأسس التقليدية. ومن ثم ظلت التطورات التى يجرى تتبعها هنا تمثل اتجاهات أقلية. فقد ظهرت فى الطوائف التى كانت مؤهلة لأقصى خسارة من جراء الأحوال التى كان الصناع والحرفيون يواجهونها. وكانت هذه هى الطوائف التى لها ثقل معين فى الاقتصاد، أو تلك التى تنتج السلع "الرئيسية". بعبارة أخرى، عندما كانت تحدث ابتكارات جوهرية، كان الأرجح أن يتم ذلك بين الحرفيين والصناع الذين كانوا يصنعون هذه السلع الأساسية، مثل المعصرانية أو النساجين.

وكان دور هذه الطوائف بارزا فى مجال صياغة هذه الإستراتيجيات على وجه الخصوص. وبداية، فإن النساجين كانوا نوعا ما أكثر نجاحا من المعصرانية فى مقاومة السيطرة السياسية. ويمكن تفسير ذلك بأنه على خلاف المعصرانية – الذين قيل أن طائفتهم ضمت نحو ٢٠٠٠ عضو حسب الأرقام التى قدمها الرحالة التركى المعاصر أوليا شلبى – بلغ عدد عمال النسيج، وهم المجموعة الحرفية الأكثر عددا فى ذلك الوقت، ١٢,١٠٢ شخصا حسب تقدير أوليا شلبى، ضمّتهم ١٨ طائفة (نساجو القطن، ونساجو الصوف، وصانعو الحرير، وصباغو الأقمشة، وفى بعض الأحيان كانت توجد طائفة لصباغي لون بعينه، وعمال التطريز والخياطين وما إلى ذلك)[١٥]، مما جعل السيطرة عليهم أكثر صعوبة. وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت صناعة المنسوجات المصرية توسعا فى الطلب عليها فى النصف الأول من القرن الثامن عشر. وكانت هناك منافذ مختلفة لتصريف المنسوجات، داخل الدولة العثمانية وخارجها على حد سواء. لا توجد دراسات عن التجارة وعن أقرب شركائها أو عن مختلف أقاليم الدولة العثمانية. كانت المنسوجات تشحن بالسفن إلى

---

[15] Raymond, Artisans, 229-233.

الحجاز، وإلى شمال أفريقيا(١٦). ولم تكتفِ الدراسة الأخيرة لكوليت إيستابلت Colette Establet وجان بول باسكوال Jean– Paul Pascual حول حجج تركات الحجاج الذين ماتوا فى دمشق، بإظهار أهمية المنسوجات فى ممتلكاتهم وتباين أنواع المنسوجات، ولكنها بينت كذلك حقيقة أن الكثير منها كان منسوجات مصرية، وهو أمر مهم فى السياق الحالى، وذلك دليل على وزن الصادرات إلى بلاد الشام. وهذا استنتاج يدعم النتائج التى توصل إليها بشارة دومانى فى نابلس، عن أهمية الأقمشة المصرية فى أسواق الشام(١٧). وقد تضاعف حجم الصادرات من المنسوجات الكتانية إلى فرنسا. واستنادا إلى المحفوظات الفرنسية، وجد رايموند أنه فى بداية القرن الثامن عشر زادت الصادرات إلى الضعف على مدار عقد أو عقدين فى النصف الأول من القرن الثامن عشر، وبلغت ذروتها سنة ١٧٣١. ففى ذلك العام تجاوز مقدار المنسوجات المصرية الذى اشتراه الفرنسيون مليون جنيه، مما شكل تقريبا نصف إجمالى الصادرات إلى فرنسا(١٨). ومن ثم، فقد كان لعمال النسيج المحليين مصالح يتعين حمايتها.

النقود والطوائف والتتجير

عملت مجموعة من العوامل لصالح الطوائف، وكفلت لها إقامة حاجز أمام افتئات المماليك، وقد تمثلت فى زيادة مستوى سك النقود واستخدامها فى القرن الثامن عشر. وكان إنشاء صناديق الطوائف وأوقافها، وهو تطور حدث متأخرا نسبيا فى القاهرة، وإعادة تنظيم هيكل الطوائف وماليتها، يعنى تسلل التتجير

---

[16] Raymond, Artisans, 130-131.

[17] Colette Establet and Jean-Paul Pascual, Des Tissus et des Hommes, Damas vers 1700, (Damascus, Institut francais du Proche-Orient, 2005), 218 ; Beshara Doumani, Rediscovering Palestine, .

[18] Raymond, Artisans, 180-182

والعلاقات النقدية إلى الطوائف، لدرجة يمكن معها القول بأن بعض الطوائف أخذ ينتقل من الأسلوب التقليدى إلى الأسلوب "قبل الرأسمالى"، وأنها كانت تدار وفق أسس مشروعات الأعمال فى حين احتفظت فى الوقت نفسه بكثير من ممارسات الطوائف التقليدية. وفى هذا، لم تكن طوائف القاهرة فريدة. إذ يبين بحث تودوروف أن طوائف مدن البلقان، من التى كانت تنتج المنسوجات عادة، أقامت هى أيضا صناديق أموال لها رغم أنها استُخدِمَت استخداما مختلفا(١٩).

ويمكن تفسير هذا الاتجاه بعاملين، أحدهما دولى والآخر محلى أو إقليمى. والواقع أن التوسع فى استخدام النقود كان كما سبق ذكره، محصلة لاستشراء التجارة العالمية وتزايد تداول سبائك المعادن النفيسة. ومن ثم لم يكن مقصورا على مصر، بل أثّر على أرجاء كثيرة من العالم كانت بها أنشطة تجارية مهمة. وعلى المستوى المحلى أو الإقليمى، تواكب هذا التشرب للعلاقات النقدية فى الطوائف أيضا مع الإصلاحات النقدية التى اضطلعت بها الدولة العثمانية فى نهاية القرن السابع عشر، والاستقرار النقدى الذى ترتب على ذلك. ويشير كتاب شوكت باموك Sevket Pamuk عن التاريخ النقدي للدولة العثمانية، إلى أنه كان هناك قدر من النقود فى القرن الثامن عشر أكبر منه فى الفترات السابقة. فخلال معظم القرن السابع عشر، كان هناك نقص فى النقود، وكان يتم الاضطلاع بالمبيعات والمشتريات بالائتمان أو السداد المؤجل، وهذا هو السبب فى أن الذين يقومون بهذه المعاملات كانوا يسجلونها أمام القاضى. فقد كان ذلك ضمانا لحقهم فى استرداد النقود. وقد لاحظ رونالد جننجز Ronald Jennings استشراء الأعمال التى تجرى بالائتمان، فى عمله عن الأناضول فى القرن السابع عشر. ونشأ نمط مماثل فى القاهرة، حيث إن أرجاء كثيرة من الدولة العثمانية أحست بمشكلة النقود نفسها بصفة عامة. وقد بين باموك كيف أنه خلال نحو عقدين، فى القرن السابع عشر، سك تجار فرنسيون وإيطاليون وهولنديون مبالغ ضخمة من العملات الأوروبية

[19] Nicolai Todorov, The Balkan City, 1400-1900, (Seattle, Univ. of Washington Press, 1983) 231.

تحوى نسبة عالية من النحاس وغطاءا رقيقا من الفضة واستخدموها فى منطقة البحر المتوسط باعتبارها عملة من الفضة سددوا بها للتجار العثمانيين ثمن البضائع التى اشتروها منهم. وقد شملت هذه التجارة مئات من السفن، وأتخمت السوق بعملات رديئة. وقدر باموك أن ما قيمته الإجمالية ٢٠٠ مليون قطعة من هذه النقود المزيفة دخل البلاد العثمانية. ولم تحاول السلطات العثمانية علاج هذا الوضع إلاّ فى وقت متأخّر، فى نهاية القرن السابع عشر، فاتخذت إجراءات جادة ضد العملات المغشوشة بمعادن خسيسة[٢٠]. والواقع أنه بعد سنة ١٦٩٠، استطاعت السلطات العثمانية أن تسك مقدارا ضخما من العملات، بسبب تطبيق تكنولوجيا جديدة للسك، وحل هذا فى النهاية محل العملة المغشوشة بمعادن خسيسة التى كانت متداولة حتى ذلك الحين[٢١]. ومن ثم، فإن باموك أوضح أنه كان هناك استقرار نقدي نسبى فى القرن الثامن عشر.

وقد توصل نيكولاى تودوروف فى دراسته عن مدن البلقان لاستنتاجات مماثلة، مستخدما منهجا مختلف ومصادر مختلفة. فقد بينت المعلومات التى وجدها فى سجلات تركات الأشخاص المتوفين أنه فى النصف الأول من القرن الثامن عشر، كانت النقود تشكل من ١٠ إلى ٢٣ فى المائة تقريبا من إجمالى التركات. وبحلول النصف الثانى من هذا القرن شكلت نحو ٣٥ فى المائة من التركات وبلغت ٥٠ فى المائة سنة ١٧٥٠[٢٢]. ومن ثم، فإن بحثه أكد النتائج التى توصل إليها باموك بأنه مع تقدم القرن، أصبحت النقود متوافرة فى إحدى ولايات الدولة العثمانية، وأنها وصلت لطبقات اجتماعية متباينة، بما فى ذلك صغار التجار والحرفيين.

---

[20] Pamuk, A Monetary History of the Ottoman Empire, (Cambridge, Cambridge Univ Press, 2000), 149-155.

[21] Sevket Pamuk, "In the Absence of Domestic Currency: Debased European Coinage in the Seventeenth Century Ottoman Empire," The Journal of Economic History, 57, 2, (June 1997), 361-3.

[22] Todorov, The Balkan City, 177.

ويبدو أنه كان هناك اتجاه مماثل فى القاهرة. ويمكن تبين أول الأدلة على التوسع فى استخدام النقود فى أشكال معينة من الاستثمار فى المشروعات بين التجار والحرفيين. وهناك مثال جدير بالذكر هو شكل من الاستثمار استخدمت فيه النقود نفسها باعتبارها سلعة؛ أى أنها لم تستخدم لشراء السلع أو الحصول عليها، بل جرى تسليعها هى نفسها، أى مبادلتها بنقود، وبمبالغ كبيرة. والقضية الدالة على هذا والتى يرجع تاريخها إلى سنة ١١٤٢/١٧٢٩، تتعلق بثلاثة جوهرية، شحاده دواود وابنيه، اللذين كانوا يعملون فى سوق الصاغة، فى القاهرة، وتدور حول نزاعهم مع تاجر جوهرى آخر يعمل فى السوق نفسها، هو فرج يوسف الجوهرى. والجزء المثير للاهتمام فى هذه القضية هو الاتفاق المبرم بين هذين الطرفين، ومبلغ النقود الذى كان محل النزاع. ونعرف من الدعوى أن شحاده مع ولديه، تسلم ما يكافئ واحدًا وعشرين كيسا من النقود النحاسية، من شريكهما فرج يوسف، ليذهبوا إلى الأقاليم والبلدات والقرى ليبادلوها بالذهب والفضة[٢٣]. وكان هدف المعاملة هو الذهاب بالعملات النحاسية الصغيرة إلى المناطق الريفية والأقاليم، وهى عملات مستخدمة هناك؛ ليجيئوا إلى المدينة العاصمة بعملات ذهبية وفضية يستطيعون الحصول عليها مقابل النحاس. وكان هذا مبلغا ضخما من النقود فى معاملة واحدة، حيث إن واحدًا وعشرين كيسا كانت تساوى ما يربو على نصف مليون نصف (كان الكيس يساوى خمسة وعشرين ألف نصف).

والأرجح أن الجوهرية هؤلاء جمعوا العملات النحاسية من التجار وأصحاب الحوانيت فى السوق. فقد اشتروا نقودا نحاسية فى القاهرة، حتى وإن تأجل سداد

---

[23] الباب العالى ٢١٠، ٣٣٤ (١١٤٢/١٧٢٩)، ١٤٨. وحول هذا انظر أيضا Halil Sahillioglu, "The Role of international monetary and metal movements in Ottoman monetary history," in Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds, edited by J.F Richards, (Durham North Carolina, Carolina Academic Press, 1983), 269-304.

ثمنها حتى يشتروا العملات الذهبية والفضية من المناطق الريفية. وفيما بين هاتين العمليتين من المشتريات، كان هناك هامش من الربح لمنظم المشروع. وربما كان يضطلع بمعاملات كهذه وكلاء من طرف الدولة موكلون بجمع الذهب الذى كان مطلوبا وإرساله سنويا إلى إسطنبول. لم يبتكر هؤلاء الجوهرية ذلك النوع من المعاملات، ولكن ما فعلوه هو جعله معاملة تجارية أصبحت فى متناول حرفيين وصناع وأصحاب حوانيت. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى على مستوى هؤلاء الأشخاص، كانت معاملة من هذا النوع تستلزم بعض التنظيم، ومستوى معين من المحاسبة، والتسجيل للمعاملات الصغيرة التى تتشكل منها، ناهيك عن تعقد حساب ليس فقط الحصص ولكن الأهم منها أى سعر الصرف بين النحاس والذهب.

وأخيرا، فإن لهذه المعاملة دلالة على الفائض النقدى الذى كان يمكن العثور عليه فى المناطق الريفية وفى الأقاليم. ومن تداعيات ذلك أن المناطق الريفية تأثرت هى أيضا بالتوسع فى استخدام النقود، وأن تعامل الفلاحين بالنقود أخذ يتزايد. كما يدل أيضا على أن حجم معاملاتهم كان أصغر كثيرا منه فى المدينة، وأن العملات النحاسية الصغيرة استطاعت أن تغطى متطلبات المجتمع الريفى. تلك موضوعات بالغة الأهمية بالنسبة للتاريخ الاقتصادى، ولكننا لا نعرف عنها حتى الآن سوى القليل. على أية حال، ذلك أيضا مثال للاستثمار بين الحرفيين والصناع، حتى وإن كان من نوع خاص ليس شائعا للغاية، أى نوع يتعامل مع النقود كسلعة، ويمثل هذه الكميات الكبيرة.

وإلى حد ما، هذه المعاملة ليست فريدة. إذ نجد أن الحرفيين والصناع قد انخرطوا فى القرن الثامن عشر، أحيانا فيما بينهم وأحيانا مع التجار، فى مشروعات انطوت على مبالغ ضخمة جدا من النقود، أكثر كثيرا مما كان شائعا قبل قرن.

دخول التعامل بالنقود فى الهياكل غير التجارية

يمكن ملاحظة عواقب تزايد حجم النقود على مستوى آخر، أى ظهور العلاقات النقدية فى الطوائف. كان هذا تحولا جوهريا مسّ قلة من الطوائف، وكان له تأثيره على حياة الحرفيين وعملهم. ولكن قبل النظر فى هذا التطور فى الطوائف، يتعين وضعه فى سياقه؛ حيث إن ما كان يحدث فى الطوائف كان يحدث أيضا فى تنظيمات ومؤسسات أخرى كانت في جوهرها هياكل غير تجارية. لم تكن العلاقات النقدية فى الطوائف ظاهرة منعزلة، لكنها كانت مثلما ستوضح الصفحات التالية، جزءا من اتجاه أوسع لاختراق التداول بالنقود الهياكل غير التجارية.

ويمكن تبين توسع استخدام النقود والعلاقات النقدية فى عدد من الظواهر التى كثيرا ما لاحظها المؤرخون، لكن لم يتم الربط بينها بما يكفى لتبدو كظاهرة عامة. نعلم أنه قيل عن عدد من المؤسسات أنها إما تعرضت للتدهور فى القرن الثامن عشر، أو ابتليت بممارسات غير شرعية أو غير سليمة اضطلع بها موظفون فاسدون. وهذه الموضوعات التى تدرس عادة منفصلة، يمكن فى الواقع اعتبارها جزءا من نفس الظاهرة عينها؛ أى اختراق العلاقات النقدية لهذه الهياكل. ويمكننا عن طريق التركيز على الاتجاه إلى التتجير، أن نفسر عددا من القضايا لم تكن التفسيرات السابقة لها مرضية بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التفسير يسمح لنا أن نربط ما حدث لبعض الطوائف باتجاه مسّ عدة هياكل أو مؤسسات أخرى غير تجارية.

عندما ظهرت العلاقات التجارية فى مؤسسات لها طابع غير تجارى مثل الوقف، أي البيع أو التصرف غير القانونى بأملاك الوقف مقابل النقود، والتى كانت بمقتضى الأحكام الشرعية تجرى خارج نطاق السوق، كانت مثل هذه المخالفات تعتبر أحيانا دليلا على وجود سلطة مركزية أضعف. ولا شك أن وجهات النظر هذه تنطوى على قدر من الحقيقة طالما أن أهداف الوقف الأصلية لم تكن تتحقق بنفس الطريقة التى كانت قائمة من قبل. ولا ريب أن التغيير فى نظام

الالتزام، والذى تمثل فى طريقة إيصال الضرائب أخيرا إلى خزينة الدولة، عمل لصالح النخب المحلية على حساب الخزانة فى اسطنبول.

لم يكن الصراع بين العلاقات التجارية وغير التجارية فى الهياكل المرتبطة بالمؤسسات الدينية، مثل الوقف، أو بالدولة، مثل الالتزام، جديدا. ولكن مثلما سيبين هذا الفصل، يبدو أن الجانب التجارى للعلاقات كان قد أخذ يكتسب بعض الثقل. كذلك، فإن هذا الصراع بين الأفراد والدولة، بين الأعمال الشرعية والأعمال غير الشرعية، بين المركز والأقاليم، له دلالته أيضا إذا فهمناه باعتباره صدامًا بين عدة أساليب اقتصادية، أسلوب تجارى كان قد أخذ يكتسب ثقلا فى القرن الثامن عشر، واقتصاد موجه، وأسلوب تقليدى كان يعمل وفق قواعد الأخلاق والفضيلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظهور شبه المتزامن لهذه الاتجاهات وسيرها فى الوجهة نفسها، يعد أيضا دليلا على أن تغيرا أعمق كان يحدث؛ حيث تسلل تبادل النقود إلى بعض الهياكل التى كانت من قبل خارج النطاق التجارى إلى حد كبير. والواقع أنه يمكن ملاحظة أن بعض التوسع فى علاقات السوق، لم يحدث فى الوقف والالتزام فحسب، إنما حدث أيضا فى هياكل أخرى كانت تقريبا خارج علاقات السوق فى الماضى، هياكل كانت تدار بقواعدها هى وليس بقواعد السوق، مثل الطائفة التى كانت تعمل وفق قوانين معلومة لأعضائها، أو لمؤسسات الوقف التى كانت تؤدى وظائف مهمة، من خلال قواعد صارمة. المهم أنه عندما نتحدث عن تتجير العلاقات أو توسع علاقات السوق ننظر إلى هذه الأمور بأبعادها الصحيحة.

الوقف

يرى متخصصون كثيرون فى تاريخ الوقف أن هذه المؤسسة تدهورت فى القرن الثامن عشر وأن أملاك الأوقاف تبددت. والواقع هو أن الوقف من حيث المبدأ لا يجوز بيعه أو التصرف فيه إلا فى ظروف خاصة حددتها كتب الفقه

ويسمح بها القاضى على أساس مبدأ مصلحة الوقف إذ كان يمكن التصرف فى أملاك الأوقاف عندما يصرح القاضى بذلك بعد ما يتأكد من أنه من مصلحة الوقف أن يقوم بذلك، وأن هذه الأملاك مضرة للوقف؛ لأنها آيلة للسقوط أو لا يمكن إيجارها وما إلى ذلك. وفى التطبيق، فإن سجلات المحاكم فى القرن الثامن عشر تبين صورة مختلفة. فقد كان القرن الثامن عشر فترة غنية باستبعاد أملاك الوقف بأساليب وآليات غفيرة. وفى الغالب الأعم، فإن ما كان يعنيه هذا هو أساسا فصل ملكية الوقف عن حق المنفعة. فالأملاك الأصلية تظل مستبقاة كوقف، فى حين يطرح استخدامها فى السوق من خلال وسائل مثل الخلوّ أو العقود طويلة الأجل. وهكذا كان فى مقدور الأشخاص الذين لهم حق المنفعة أن يبيعوا هذا الحق لطرف ثالث مقابل سداد بمبلغ من المال، كان هذا الشكل من البيع؛ أى بيع المنفعة يعتبر متفقا مع أحكام الوقف الشرعية ويقره القاضى. وفى الوقت نفسه، تم تحويل حق المنفعة إلى سلعة لها سعر فى السوق؛ أى أنه تم تغيير وضع اليد مقابل تعويض نقدى. ورغم أن قلة من الأوقاف جرى "بيعها" فعليا إلا أن التعامل بالخلوّ أو بالإيجار الطويل الأمد بات يتكرّر. وأصبح هذا النوع من المعاملات المتعلقة بالأوقاف أكثر تباينا وتعقيدا على مرّ الزمن. لكن على النطاق العام، كان هذا الحشد الغفير من المعاملات على الأوقاف، بغض النظر عن الاسم الذى يطلق عليها، استبدال أو خلو أو إيجار لمدة طويلة مقابل دفع مبلغ من النقود. بإيجاز، لقد جرى تتجير هذه الأوقاف[٢٤].

يجوز اعتبار أن هذه التطورات فى الوقف – كما فعل الكثيرون – قد أضرت فى النهاية المؤسسة أو أن الأوقاف بصفة عامة قد تدهورت وأن معظم هذه المعاملات لم يتفق مع أحكام الأوقاف كما نظمها كبار الفقهاء مثل الشيبانى وغيره من العلماء.. بيد أن هذا لم يغير بصورة جوهرية المحاجة المطروحة هنا، وهى أن

---

[24] Nelly Hanna, Habiter au Caire: La maison moyenne et ses habitants aux XVIIe et XVIIIe siecles, (Cairo, Institut francais d'archeologie orientale, 1991), 31-35.

علامات "انهيار" المؤسسة هذه كانت دليلا على زيادة مستوى التتجير، إذا تبنينا نظرة أعم للاقتصاد والمجتمع خلال هذه الفترة، أو بعبارة أخرى كانت دليلا على طرح أشياء للبيع فى السوق، لم تكن مخصصة للبيع فى الأساس.

بيع المناصب

يمكن تطبيق الاستنتاج نفسه على بيع المناصب. فعلى سبيل المثال، أصبح للمنصب فى الوقف، أو للمرتبة فى الأوجاق العسكرى، قيمة نقدية بحيث يمكن مبادلتهما مقابل دفع مبلغ من المال. وبقدر ما يتعلق الأمر بالممارسة الإدارية، هناك مبرر ما لإدانة مثل هذه الممارسات. ولكن من منظور التاريخ الاقتصادى، إذا ربطناها بالصورة الأوسع، ستبدو متسقة مع ممارسات مماثلة أخرى فى ميادين الحياة المختلفة. وقد بيّن كتاب كينيث كونو Kenneth Cuno الصراع الذى ثار بين الدولة العثمانية والنخب المحلية فيما يتعلق بحق فرض ضرائب على الزراعة وفيما يتعلق بالمناصب التى تغل إيرادات فى الأوقاف. فقد حاولت الدولة من ناحية الإبقاء على سيطرتها على نظام الضرائب، ومن ناحية أخرى حاول المنتفعون تحقيق أقصى ربح ممكن. وأصبح الأعيان يتاجرون فى الوظائف والمناصب مقابل دفع الأموال، كما لو كانت سلعا، فى حين حاولت الدولة الإبقاء على سيطرتها[٢٥]. وشملت تركات الأثرياء، تجار مثل شرايبى والشيخ محمد شنن، الذى كان شيخ الأزهر بين ١٧١١ و١٧٢٠، من بين السلع التى يمكن للورثة أن يرثوها أجور المناصب التى تولوها، والتى وضعت كما لو كانت ملكية خاصة[٢٦]. وكانت هذه الممارسات قد أصبحت شائعة.

---

[25] Kenneth M.Cuno, "Ideology and Juridical Discourse in Ottoman Egypt; The Use of the Concept of Irsad," Islamic Law and Society, 6, 2 (1999), 136-163.

[26] Cuno, "Irsad" 139.

تحويل الالتزام إلى سلعة

تغيرت طبيعة الالتزام هو أيضا. فالالتزام الذى كان فى الأصل امتيازا لتحصيل الضرائب يجرى عليه مزاد سنوى، كان قد أصبح بحلول ذلك الوقت منصبا يتم توليه طوال العمر. والأهم من ذلك، أنه كانت له قيمة تسويقية. وقد لاحظ كينث كونو فى دراسته للاقتصاد الريفى فى مصر السفلى، أنه فى نهاية القرن السابع عشر، فى الوقت الذى كانت فيه الالتزامات قد تحولت إلى ممتلكات على مدى الحياة (ملكان) نشأت سوق لها. كما أشار كاتب الحوليات أحمد شلبى عبد الغنى الذى أورد أنه خلال أزمة سنة ١٦٩٥، عجز الملتزمون عن دفع المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم وبالتالى أدخلوا ما أسماه الربا فى نظام الالتزام[٢٧]. وفى العقود التالية، جرت معاملات فى السوق على الالتزامات حيث تغير وضع اليد عليها مقابل النقود. وهكذا يمكن الحديث عن تحول فى معنى هذه الالتزامات ويمكن أيضا وضعها فى سياق التغيرات التى كانت تجرى، وهى فى هذه الحالة عملية التتجير التى كانت تحدث أثرها على بعض جوانب المجتمع والاقتصاد[٢٨].

كان اختراق العلاقات النقدية لبعض الهياكل الدينية وهياكل الدولة، والتى تختلف تماما فى أشكالها، جزءا من اتجاه اقتصادى عريض. وفى هذا السياق يمكن على خير وجه فهم التطورات المماثلة فى الطوائف. وهكذا، فإن الطوائف يمكن النظر إليها فى سياق التحولات الأعرض فى المجتمع. وباختراق العلاقات النقدية لبعض الطوائف، تشكلت وتقولبت وفق أحوال هذه الطوائف وحاولت الاستفادة من هذه الظروف لوضع إستراتيجيات تمنحها مكانا فى ظل أحوال لم تكن دائما إيجابية.

---

[27] Kenneth Cuno, The Pasha's Peasants, Land Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, (Cairo, American University in Cairo Press, 1992), 37.

(٢٨) يمكن مقارنة هذا مع تطورات معينة فى الكنيسة القبطية. ويبين كتاب مجدى جرجس الأخير كيف أن الفن الكنسى التقليدى، ورسم الايقونات، والذى كان ينفذه كلية الرهبان والقسس كجزء من واجباتهم الدينية، كان قد أصبح حينذاك يضطلع به حرفيون عاديون مثل يوحنا الأرمنى وإبراهيم الناسخ، مقابل أجر انظر كتابه

الطوائف والنقود

ما الذى تعنيه هذه العلاقات النقدية بالنسبة للطوائف، لقد استخدم الحرفيون أموال الطوائف لترسيخ مكانة الطوائف فى مواجهة الأحوال الناشئة، واستخدموها لمساعدة الأعضاء فى سداد ضرائبهم، واستخدموها للحد من انتهاك الطبقة العسكرية لشؤون الطوائف. بعبارة أخرى، إن الآليات التى وضعها الأعضاء فيما يتعلق بأموال الطوائف والأهداف التى صاغوها، كان لها بعد سياسى وليس اقتصادى فحسب. وهكذا، فكما ذكرنا فى الفصل السابق، كانت هناك محاولات تفاوت نجاحها من قبل الطبقة الحاكمة لاحتواء أو لتقليص استثمارات الحرفيين أو توجيهها لصالحها، ومن جانب آخر كانت هناك إستراتيجيات الطوائف للحد من التأثير السياسى على شؤون الطائفة، ومقاومة إخضاعهم لهيكل السلطة، وتعزيز مواقعهم بجمع الأموال أو بإعادة تنظيم علاقاتهم الخاصة بالعمل. ويفترض أن ذلك ساعدهم فى الإبقاء على مستوى معين من الاستقلال الذاتى لفترة أطول.

وتقليديا، كانت علاقة الطوائف بالنقود مقصورة على مجالات معينة. إذ كان على أعضاء الطوائف أن يدفعوا الضرائب، وكان شيخ الطائفة مكلفا بتحصيلها من الأعضاء. وكثيرا جدا، ما كان هذا من بين الواجبات التى تنص عليها الحجج عند تولى شيخ جديد، لجعله ملزما بألا يفرض ضرائب أعلى من تلك المطلوبة تقليديا. ففى سنة ١١٤٢/١٧٢٩ مثلا، اختار أفراد الطائفة التى كانت تتولى تبييض القماش (طايفة الدقاقين فى القماش الأبيض) شيخا للطائفة، هو الحاج منصور عمر، وكان هذا الاختيار مشروطا بأن يتبع قانون الطائفة، وأن يمتنع عن فرض ضرائب جديدة غير قانونية (مظالم)[٢٩]. وكان مثل هذا النوع من البيان يتكرر المرة تلو الأخرى فى حجج الطوائف. وأحيانا، كانت تتوافر للطوائف أموال لمساعدة الأعضاء الفقراء أو الكبار فى السن والأشد مرضا من غير القادرين على العمل.

---

[29] BA 210, 541 (1142/ 1729), 240.

وطبقت ممارسات جديدة بدءا من أواخر القرن السابع عشر، ممارسات نادرة أو غير معروفة لدى الطوائف من قبل. فقد بدأت الطوائف تحدد رسوما لأعمال معينة يضطلع بها أعضاؤها بغرض تنمية أموال الطائفة أو خزانة الطائفة. ففى طائفة المعصرانية مثلا، لا تورد حججها أى ذكر لغرامات أو رسوم مماثلة طوال القرن السابع عشر، ولم تظهر إلا فى نهاية القرن. فبعدما كان يتم فصل أعضاء الطائفة الذين يخالفون القوانين، وكان هذا ما تتبعه معظم الطوائف، تبدل الأمر بعد عام ١٧٠٠، وفرضت الغرامات على العضو المخالف لقوانين الطائفة[٣٠]. وحددت بعض الطوائف نظاما للمدفوعات، وفى بعض الأحيان للغرامات التى يتعين على العضو سدادها، نقدا أو أحيانا بأوانى نحاسية، إذا خالف القانون، أو للترقية إلى منصب المعلم. وأنشأت طوائف أخرى أوقافا لها، وكان هذا مشروعا أشد تعقيدا، يقتضى تنظيما داخليا وتوزيعا للمسؤوليات.

إستراتيجيات لتوسيع خزانة الطائفة

من بين ٢٥٠ طائفة ونيف كانت تعمل فى القاهرة، تعرّفنا سجلاتنا بوجود عشر طوائف أو ما إلى ذلك، أدخلت تحصيل الغرامات ومدفوعات أخرى ضمن قوانينها، وبالتالى أصبحت تحصّلها بطريقة منهجية. ومن حيث العدد، تمثّل هذه الطوائف من ثم نسبة متواضعة من العدد الإجمالى للطوائف فى المدينة. أما من ناحية الابتكار والتجديد، فإن تلك الممارسة قد سبقت عصرها حيث إن الأموال كانت تستخدم لأهداف سياسية. ولا نستغرب لأن معظم الطوائف المنخرطة فى هذا كانت تنتج سلع أساسية أو سلع لها بعض الوزن الاقتصادى. وأصبح تحصيل الرسوم إما

---

[٣٠] يمكن العثور على حجج الطوائف الخاصة بعاصرى الزيوت فى الباب العالى ١٣٧ ب، ١٥٧٣ (١٦٦١/١٠٧٢)، ٥١٤، الزاهد ٦٨١، ٨١٦ (١٦٨٥/١٠٩٥)، الزاهد ٦٨٦، ٧٨، و٧٣٢ (١٧٠٥/١١١٧) و (١٧٠٨/١١٢٠)، ٣١، ٣٤٤، وباب الشعرية ٦٣٩، ٢٠٥ (١٧٤٢/١١٥٥)، ٧٤.

لترقية عضو أو بديلاً لفصل عضو خالف قوانين الطائفة، أو تحصيل الغرامة مع الفصل، ممارسة قائمة فى بعض الطوائف المرتبطة بإنتاج النسيج، مثل طائفة نسّاجي الكتان، وطائفة صبّاغي الأقمشة باللون الأزرق، أو طائفة منتجي الأقمشة القطنية. لكنه كان يمارس أيضا فى طوائف أخرى، مثل المعصرانية، والسرجانية، والفرائين. وأحيانا، كانت طائفة متواضعة تمارس تحصيل الرسوم، مثل طائفة بائعى الزبادى أو النجارين الذين يصنعون الصناديق، لكن هذه كانت أقلية(٣١).

وقد تباينت أنواع المدفوعات ومبالغها بين طائفة وأخرى. فعلى سبيل المثال، فإنه لترقية الحرفى ليحمل لقب المعلّم فى طائفة البطاينية، كان عليه أن يقدم للطائفة خمس أوانى من النحاس تزن ١٠ أرطال إذا كان عضوا فى الطائفة وضعف ذلك إن لم يكن عضوا فيها بالإضافة إلى إلزامه بدفع ٣٠٠٠ نصف فضة لوقف العميان فى الأزهر(٣٢). وفى سنة ١١٤٣/١٧٣٠ نص قانون طائفة القطانين على أن المرشح لنيل لقب المعلّم، يتعين عليه أن يدفع للطائفة ١٠٠٠ نصف(٣٣). وبالمثل، حددت قوانين صباغى الأقمشة باللون الأزرق (صباغون فى الأزرق) الحالات التى يتعين على العضو أن يدفع فيها رسوما للطائفة(٣٤).

الطوائف فى مواجهة الذوات واستخدام المال كأداة سياسية

هناك بعد مهم آخر لترسيخ أقدام الطوائف. فقد تمثل أحد الأهداف فى مواجهة نفوذ العناصر العسكرية فى شؤون الطوائف. بعبارة أخرى، لقد أخذ الحرفيون والصناع يستخدمون قوانين الطوائف وماليتها كأداة سياسية لحماية أنفسهم، فى وقت كان فيه الأمراء المماليك وتابعوهم يحاولون اختراق هياكل الطوائف.

---

(٣١) الزاهد ٦٩٣، ٧٤ و٢٦٦ (١١٤٧/١٧٣٤) و(١١٤٨/١٧٣٥)، ٤١- ٤٢ و ١١٩.
32 Zahid 690, 589 (1140/1727), 28.
(٣٣) الزاهد ٦٩١، ٢٩٧، ١٦٤ – ١٦٥.
(٣٤) باب الشعرية ٣٦٩، ٥٦٨ (١١٥٧/١٧٤٤)، ٢٠٨.

وقد كان انغماس التجار والصناع فى العمل السياسى فى القرن الثامن عشر موضعًا للجدل بين المؤرخين. فمن ناحية، درس جابرييل باير (Gabriel Baer) فى مقال له عن التمرد فى القرن الثامن عشر، عددا من أعمال الشغب والمظاهرات التى وقعت فى القاهرة. وبعد تحليل الأسباب وتبيُّن فئات الأشخاص الذين شاركوا فيها، خلص إلى أنها كانت بمثابة صرخات الجوع التى تنطلق بصورة عفوية فى أوقات الأزمات، مثل ارتفاع أسعار الخبز، وفرض الضرائب، وأن دور الحرفيين كان فى الجزء الأعظم منه سلبيا، واقتصر على إغلاق الحوانيت والأسواق(٣٥). لم ير المؤرخ استمرارية فى هذه الحركات ولا تنظيما للمشتركين فيها، وكان اعتقاده أن سواد الناس غير قادرين على تنظيم أنفسهم سياسيا. وبعد ذلك ببضع سنوات، أثار أندريه رايموند الموضوع من جديد. واختلفت وجهة نظره التى حاجّت بأنه كان هناك بعد سياسى فى أعمال الشغب التى جرت فى الشوارع. ورأى فى إستراتيجيات الطوائف فى مواجهة الظروف دليلا على اختلاف أشكال الاحتجاج. ومن الواضح، أنه يمكن تبيّن صلة تربط بين شكلى الاحتجاج، رغم الاختلاف الكبير فى التعبير وفى الصيغ.

وفى حين نزل أهل السوق بمظالمهم إلى الشوارع، كانت بعض الطوائف قد تدبّرت مليّا إستراتيجيات ترمى إلى تحقيق أهداف أطول أجلا. وكانت أعمالها تعني ضمنا أن لديها إستراتيجية محددة ولا تعمل بمجرد رد فعل يحدث مرة واحدة إزاء أعمال التعسف، بغض النظر عن المحصلة النهائية لكل منهما. وانطوت حجج الطوائف فى القرن الثامن عشر على أحكام جد صريحة تستهدف التصدى لأشخاص انضموا للطائفة، ليس لأنهم ينتمون للحرفة، أو لأن آباءهم كانوا ينتمون إليها؛ ولكن لأنهم كانوا يحظون بدعم سياسى من الطبقة العسكرية. وهناك دعوى يرجع تاريخها إلى سنة ١١٥٧/١٧٤٤ تتعلق بطائفة الصباغين فى الأقمشة الزرقاء، تشكل مثالا جيدا للطريقة التى كانت توضع بها مثل هذه الإستراتيجيات.

---

[35] Gabriel Baer, "Popular Revolt in Ottoman Cairo," Islam 54 (1977): 218-220.

فهؤلاء الدخلاء، الذين كان يشار إليهم فى حجج الطائفة بأنهم "ذوى الشوكة"، أى أولئك الذين ساندهم الحكام أو الأشخاص الأقوياء، والذين كانوا يوصفون بالغرباء – أى غرباء عن الطائفة – كان عليهم أن يسددوا مبلغا معينا قدره ٣٠٠٠ نصف فضة للانضمام إلى لطائفة، وذلك اعتراف ضمنى بأن الطائفة ربما لا تستطيع إيقاف مثل هذه الممارسات المفروضة عليها ولكنها قادرة على وضع بعض العراقيل[٣٦]. وبالمثل، استخدمت القوانين التى وضعها أعضاء طائفة البطاينية (الصناع الذين يصنعون البطانات) نفس التعبير للإشارة إلى الدخلاء الذين حظوا بمساندة أهل السلطة. وبذا يتبين وجود مقاومة لممارسات أهل السلطة وفى الوقت نفسه قدر من انعدام الحيلة فى محاولة وقف التعسّف. وقد نصّت قوانين الطائفة على أنه لا يستطيع الانضمام للطائفة شخص ليس من صناع البطانات (من أولاد الصنعة)، بيد أنه إذا انضم شخص ما إلى الطائفة لا لأنه حرفى؛ ولكن لأن شخصية سياسية تسنده، يتعين عليه أن يقدم مساهمة إلى وقف هذه الطائفة قدرها عشرة أوانى من النحاس يزن كل منها ٢٠ رطلا[٣٧] ويمكن اعتبار هذا محاولة لمعادلة النفوذ السياسى بتحقيق كسب مادى للطائفة. إن ما كانت الطائفة تحاول أن تفعله هو مقاومة أو محاولة مقاومة الضغوط التى كانت تأتيها من أعلى باستخدام المال كأداة للتصدي لهؤلاء الدخلاء.

بعبارة أخرى، إن ما كان الصانع الفرد يجد من الصعب عليه القيام به بمفرده، كان يمكن أن يقوم به الهيكل الجماعى الذى ينتمى إليه. ومعنى ذلك هو أن الطائفة قد استهلت إستراتيجية داخلية، كانت مبتكرة تماما فى سياق قوانين الطائفة وتقاليدها، بغية تحقيق هدف سياسى، ألا وهو الحفاظ على استقلالها من تدخل الغرباء. وأخيرا، فإن الإستراتيجية لم تحقق النتائج التى كان الصناع يرغبون بها، لكن ربما تكون المقاومة التى أبدوها قد أخرت افتئات الشخصيات السياسية وساعدت على تشكيل علاقات الطائفة بالهيئات السياسية.

---

[٣٦] باب الشعرية ٦٣٩، ٥٦٨ (١١٥٧/١٧٤٤)، ٢٠٨.

[٣٧] الزاهد ٦٩٠، ٥٨٩ (١١٤٠/١٧٢٧)، ٣١٩.

ويثير هذا قضيتين. تتعلق الأولى بما نفهمه ضمنا من أن أعضاء الطائفة كان لديهم مالٌ يفوق احتياجاتهم الضرورية، ويمكنهم دفعه لسبب أو لآخر للطائفة. والأمر الثانى المفهوم ضمنا يتعلق بالقيمة النقدية التى تدفع بهدف الارتقاء لمرتبة المعلم. وكان هذا الارتقاء يرتبط تقليديا بمؤهلات الحرفى وقدرته على بلوغ مستوى معين من الإنجاز، يقرّ به نظراؤه. بيد أن ما حدث بالنسبة لمن لم يدفعوا، أيا كان السبب الشخصى والاقتصادى وراء امتناعهم، غير معروف. خلاصة القول، لم تكن الجدارة وحدها هى المهمة بل كذلك كانت النقود. ورغم أن هذه الممارسات ظلت محدودة النطاق، إلا أنها تبين تأثيرا دقيقا للتتجير ولتسلل العلاقات النقدية إلى الطوائف، وأوجدت فى الوقت نفسه تمايزا من نوع جديد بين الطوائف التى اختبرت العلاقات المبتكرة والتى لم تختبرها.

لماذا أنشئت أوقاف للطوائف؟

لكن الرسوم لم تكن القناة الوحيدة التى ربطت الطوائف، باعتبارها كيانات جماعية، بأنشطة جنى النقود. وتكمن أهمية هذه الرسوم فى أنها تشكل على ما يبدو جزءا من نمط أعرض لانخراط الطوائف فى نشاطات تدر الإيرادات. ويمكن ملاحظة مظهر آخر لهذا الاتجاه بالنسبة لأوقاف الطوائف. فقد كان لأوقاف الطوائف هذه عدة أهداف، يتمثل أحدها فى ترسيخ أقدام الطائفة لمواجهة تدخل الطبقة الحاكمة فى شؤونها. ولدينا سبب ثان قد يفسر ظهور هذه الأوقاف خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، ألا وهو أن الطوائف المذكورة كانت فى حاجة لإيرادات إضافية لسداد الضرائب المتصاعدة. وهكذا وفر الوقف مالا جماعيا لمساعدة الأعضاء على مواجهة متطلبات الجباية. وبقدر أقل، ساعد أعضاء الطائفة الفقراء. وعلى غرار الأوقاف الأخرى، كان هناك عنصر خيرى فى بعض أوقاف الطوائف. فعلى سبيل المثال، انطوى وقف الخياطين على أحكام بتقديم مدفوعات

للخياطين الفقراء المنتمين إلى الطائفة(٣٨). بعبارة أخرى، كان فى مقدور هؤلاء الحرفيين والصناع الاستفادة من حماية جماعية يمكن أن توفرها أوقاف الطائفة.

ولا بد أنه كانت لهذه الحماية الاجتماعية أهميتها عندما دخلت العلاقات النقدية فى مجالات هيمنت عليها الروابط الأسرية، والولاء، والرفاهية الجماعية وليس الفردية، عندما لم يكن عدم المساواة بين من يملكون النقود ومن لا يملكونها قد أصبح أكثر جلاء. ولبعض الأدبيات التى كتبت فى القرن الثامن عشر دلالة خاصة فى هذا السياق. وربما عكس أحد أبلغ الكتاب فى هذا المجال، وهو محمد حسن أبو ذاكر، مشاعر كثيرين من المتضررين نتيجة لهذه الأحوال فى أقواله التالية: "العشق لا يكون بلا مال"، و"لذات الدنيا لا تكتسب إلا بالأموال"، و"من كان جوفه جيعان يقنع بأى شىء كان". هذه بعض إشاراته العديدة إلى النقود، أو بالأحرى إلى الافتقار إليها(٣٩). لقد كان أبو ذاكر موظفا فى وقف، له راتب ولم يستفد من الحماية التى توفرها طوائف معينة لأعضائها، لكنه ربما تقاسم المصير مع أعضاء الطوائف الذين لم تتوافر لديهم أموال كثيرة.

لقد ظهرت أوقاف الطوائف فى القاهرة فى نهاية القرن السابع عشر، حسب المصادر المتوافرة. بيد أن أوقاف الطوائف لم تكن مقصورة على هذه المدينة، وكانت معروفة فى أرجاء أخرى من الدولة العثمانية. لقد حددت أونجونج يي Eunjeong Yi وجود أوقاف الطوائف فى إسطنبول فى القرن السابع عشر، مثل تلك التى أسسها صانعو المراجل وصانعو الخطاطيف(٤٠). وبالمثل تحدد وجودها فى دمشق، حيث كانت أملاك بعض الأوقاف تتشكل من أوانى وأطباق من النحاس، مثلما كان عليه الحال فى القاهرة، وفق ما قالته

---

(٣٨) دشت ٢٠٨، (١١٠٢/١٦٩٠)، ٣٤٠.

39 Muhammad ibn Hasan Abu Dhakir. Untitled manuscript. Bibliotheque Nationale, Paris, fonds arabe 4643, folios 35a, 41b, 85a.

40 Yi, Guild Dynamics, 61-62, 85-87.

بريجيت مارينو Brigitte Marino. وكانت غالبية أوقاف الطوائف في مدينة بورصه، وفق بحث لثريا فاروقي، مؤسسات نقدية تقرض من رأسمالها بسعر فائدة يتراوح بين عشرة وخمسة عشر في المائة وتستخدم الإيرادات في تحقيق أغراض خيرية[٤١].

لماذا النحاس؟

كان الشائع لدى أوقاف الطوائف سواء في القاهرة أو في مدن أخرى أن الأملاك الموقوفة تتكون من أواني وصحون نحاس بأشكال وأحجام مختلفة. وهذا النحاس بالمقارنة مع الأوقاف الكبيرة المكونة من جوامع وأسبلة ووكالات وما إلى ذلك – كان رخيص السعر نسبيا وسهلا في التداول والتعامل.

فقد كان شراء النحاس أسهل مثلا من الحصول على مبنى أو عقارات. وللنحاس قيمته في السوق، ويسهل تقديرها، وكان من الميسور بيعه وشراؤه. وفي الأساس، فإن ميزة وقف النحاس هو أن الآنية والأوعية النحاسية كانت تؤجر، وتستخدم في إنتاج عدد من السلع، مثل المراجل المستعملة في إنتاج السكر، أو في إعداد الأصباغ للمنسوجات. وبالتالي لم تكن هناك مشكلة في تأجير نحاس الوقف للغرباء مقابل أجر. وهكذا كان إيجارها يشكل دخلا تحصل عليه الطائفة من رأسمالها. وقد زودت طوائف معينة أعضاءها بمزايا بشأن تأجير النحاس. فكان من الممكن لعضو طايفة الحياكين أن يستأجر النحاس مقابل نصف السعر الذي يدفعه الغريب، مما يجعله ينتفع بالفرق إذا أراد أن يؤجره بنفسه لشخص آخر[٤٢]. لذا كان يتوافر له مصدر دخل إضافي علاوة على نشاطاته في مجال عمله.

---

[٤١] بريجيت مارينو "سبائك نحاس البشير باشا: وقف المنقولات في دمشق المملوكية والعثمانية الأولى"، بحث قدم إلى المؤتمر الدولي السابع المعني بتاريخ بلاد الشام، دمشق، ٢٠٠٦. وأشكر المؤلفة على إعطائي المخطوطة قبل نشرها، Suraiya Faroqhi, "Ottoman Guilds in the late Eighteenth Century: the Bursa case," in Suraiya Faroqhi, Making a Living in the Ottoman Lands 1480 to 1820, (Istanbul, The Isis Press,), 102-106.

[٤٢] وقف الحياكين: الدعوى ٦١٢ ، ٣١١، ٢٢ ، ربطع ٢ ، (١١٤٦/١٧٣٣).

وربما أعطت ملكية طوائف الحرفيين والصناع للنحاس، إحساسا بالأمن للأعضاء كما يغطى تملك الذهب إحساسا بالأمن للطبقة الحاكمة، عندما تكون الأنشطة الأخرى غير آمنة أو محفوفة بالمخاطر. وكانت أوقاف الطوائف فى مدينة بورصه فى الأناضول كما بينت دراسات حديثة، تختلف قليلا عن تلك التى فى القاهرة. أما الأوقاف التى أسسها الحرفيون، وكانت مؤسسات نقدية فى الغالب حسب دراسة ثريا فاروقى، فقد ساعدتهم على تدعيم آليات الاعتماد على النفس[٤٣]. وهنا نلاحظ أن وقف النقود الذى انتشر فى الأناضول لم يكن يمارس فى القاهرة[٤٤]. خلاصة القول، إن مؤسسة مماثلة من أوقاف الطوائف قد انتشرت على ما يبدو عبر أقاليم واسعة، واتخذ تطبيقها على أرض الواقع أشكالا مختلفة. ففى القاهرة، انتشرت أوقاف الطوائف على ما يبدو بين مجموعة منها تعمل جميعا فى حرف تتعلق بالمنسوجات: صناع البطانات (البطاينية)، والنساجين(الحياكين)، والترزية(الخياطين)، ومنتجى الأقمشة القطنية (القطانين) ومنتجى المنسوجات الصوفية (الصوافين). ولم يكن يمكن تحديد أى وقف لطائفة فى القاهرة سوى أوقاف حرف المنسوجات. لذا فإن أوقاف الطوائف كانت بعيدة عن أن تشكل تيارا عاما فى القاهرة، مثلما كان الحال فى بورصه على ما يبدو، بل لقد ظلت مقصورة على حرف بعينها.

وقف الطائفة فى إطار اقتصادى

الطريقة التى أقيمت بها هذه المؤسسة وأديرت داخل مؤسسة (الوقف داخل الطائفة)، قضية مثيرة للاهتمام لعدد من الأسباب. فهى توضح كيف استوعب هيكل

[43] Suraiya Faroqhi, "Ottoman Guilds in the late Eighteenth Century: the Bursa case," in Suraiya Faroqhi, Making a Living in the Ottoman Lands 1480 to 1820, The Isis Press, Istanbul, 102-6.

[٤٤] أحد أمثلة وقف النقود التى صادفتها كان وقفا أسسه أحد الأتراك.

غير تجارى ممارسات تجارية ورأسمالية. ومن ثم فهى مثال لاقتصاد يجمع بين أسلوبين مختلفين أحدهما تقليدي والآخر رأسمالى. كما أنها نموذج رائع للاستثمار فى تنظيم المشروعات التى تنفّذ بصورة جماعية. ومثلما ستوضح السطور التالية، فإن تنظيمات الوقف داخل هذه الطوائف تكشف عن مستوى مرتفع من التنظيم والحنكة، شارك فى تحقيقها أعضاء الطائفة.

والأمر المهم للغاية أيضا هو أن الطائفة بقوانينها، ومؤسسة الوقف بأحكامها الراسخة فى الفقه الإسلامى على حد سواء، يمكن اعتبارهما مؤسستين تقليديتين، ومع ذلك فقد انبثقت من خلالهما ممارسات رأسمالية جديدة. لقد كانت الأوقاف منظمة جيدا فى عملها المتعلق بالفقه الإسلامى، وكان يشرف عليها القضاة والمحاكم عن كثب، خاصة أن كثيرا جدا من مؤسسات الوقف التى أنشأها السلاطين وأعضاء الطبقة الحاكمة، كانت تتعامل بمبالغ كبيرة ويتعين حمايتها من الاختلاس والاحتيال. ومع ذلك، فإن الطريقة التى استخدمتها بها الطوائف لم تتفق كلية مع القواعد المتبعة عادة.

إدارة الوقف وفق أسس رأسمالية

لكن الأمر المثير للاهتمام أيضا هو الطريقة المشابهة لطرق إدارة الأعمال التى استخدمتها الطوائف فى تحقيق الإيرادات. وتبين سجلات المحاكم التفصيلية التى تتناول أوقاف الطوائف، كيف كانت تشترى الأوانى من النحاس وتؤجرها، وكيف كان يستخدم إيراد التأجير لإجراء مزيد من المشتريات. خلاصة القول، تبين لنا دراسة هذه الحجج كيف أمكن لوقف طائفة ما أن يُراكم رأسماله ويزيده على مرّ السنين؛ نتيجة لحسن التدبير والإدارة المنهجية للممتلكات. ويمكننا فى بعض الحالات، أن نرى كيف وسعت الطائفة رأسمالها من الأوانى النحاسية عاما بعد الآخر. وحيث إن مثل كل الأوقاف، لم يكن وقف الطائفة، خاضعا لقانون التركات،

الذى نزع إلى تفتيت الملكية. كان يمكن لملكية الطائفة أن تبقى لما يجاوز عمر الأفراد وتتوسع عبر عدة أجيال.

التراكم فى الأوقاف ووسائله

الطريقة التى كانت تدار بها أوقاف الطوائف جمعت بين عدد من العناصر الخيرية والقانونية والاقتصادية، كان البعض منها شائعا فى الأوقاف بصفة عامة، وكان البعض الآخر خاصا بأوقاف الطوائف وحدها، التى أسسها الحرفيون والصناع وغيرهم، وفقا لممارسات الطوائف. وقد تم تطوير ممارسات معينة فى الطريقة التى كانت تدار بها أوقاف الطوائف وفق أسس رأسمالية. ويبين توالى هذه الحجج بوضوح أن وقف الطائفة حقق تراكم الملكية فى بعض الحالات. وكان هدف مساهمات الأعضاء سواء نقدا أو بالنحاس، هو زيادة العدد الإجمالى للأوانى النحاس، أو رأس المال الذى تملكه الطائفة. وفى كل مرة تم تعيين ناظر وقف جديد كان الناظر القديم يعد قائمة بجميع الأوانى النحاسية الموجودة فى الوقف. وتبين هذه القوائم استمرار زيادة ممتلكات الطائفة من النحاس بالتفصيل. ففى سنة ١١٣١/١٧١٨، تبين حسابات طائفة القطانين أن الدخل من تأجير النحاس بلغ ٤٠٠٠ نصف. وتم بهذا المبلغ شراء ٢٥ طبقا نحاسيا وغيرها من أصناف النحاس بمبلغ ٣٠١٤ نصفا[٤٥]. وهكذا كان الدخل يضاف جزئيا إلى رأس المال.

وفى سنة ١١٠٢/١٦٩٠ كان وقف طائفة الخياطين يضم ٣٦٠ قطعة نحاس[٤٦]. وبعد ذلك بأربعة عقود، أي فى سنة ١١٤٥/١٧٣٢، زاد عدد قطع النحاس أربعة أضعاف ليصل إلى ١٤٩٣ قطعة[٤٧]. وبعد ذلك بعقد من الزمان، فى

---

[٤٥] الزاهد ٦٨٨، ٦٤٤ (١١٣١/١٧١٨) ٣٢٦، الزاهد ٦٩٢ (١١٤٤– ١١٤٧).

[٤٦] دشت ٢٠٨، (١١٠٢/١٦٩٠)، ٣٤٠.

[٤٧] الباب العالى ٢١٤، ٤٣ (١١٤٥/١٧٣٢)، ٢٢– ٢٣.

سنة ١٧٤١، كشف الوقف عن زيادة أخرى ليصل إلى ١٦٦٧ قطعة[٤٨]. وعندما أجريت الحسابات فى العام التالى (١٧٤٢/١١٥٥)، يذكر السجل حدوث نقص طفيف حيث كان فى الوقف فقط ١٦٦٢ قطعة من النحاس، بما يقل بخمس قطع عن العام السابق. وتفسر الحجة هذا النقص بأن عددا من القطع النحاسية قد استهلك، دون ذكر أسباب الاستهلاك. ولكن بعد ذلك بعامين (١٧٤٤)، انتعشت الأحوال مرة ثانية وزاد عدد قطع النحاس فى هذه السنة مما كانت عليه فى أي سجلات سابقة حتى وصلت ١٧٠٥ قطع[٤٩]. وهكذا، فإن الاتجاه فى النصف الأول من القرن الثامن عشر إجمالا، سار نحو التوسع فى رأس مال الوقف. وذلك نمط نجده فى طوائف أخرى، ففى كل عام كانت الفوائد تذهب لشراء مزيد من النحاس.

وفى ظل هذه الأحوال، كانت الطوائف قادرة على مدى نصف قرن تقريبا، على أن تراكم الثروة. وخلافا للأفراد، لم تكن هذه الثروة تخضع لقانون التركات الذى يعزى إليه عادة العجز عن تحقيق التراكم؛ نظرا لأنه كان يفتت الثروة بتوزيعها على ورثة متعددين. وعلى خلاف ما نعرفه عن الأوقاف بصفة عامة، فإن أوقاف الطوائف هذه لم تركز على التوزيع المعتاد لمنافع الوقف على المنتفعين، بل على تراكم ملكية الوقف المتواضعة نسبيا والتوسع فيها.

تنظيم متقن للأوقاف

يتمثل جانب مهم آخر فى أوقاف الطوائف فى التنظيم المتقن الذى لازمها، وتحديد المسؤوليات والواجبات المتباينة التى يستلزمها هذا التنظيم الموضوع بكامله تحت مسؤولية أعضاء الطائفة. فالتعامل فى النقود، والعناية بالحسابات، وحفظ سجلات النحاس الذى يتم تأجيره، وتخزين النحاس، وتسجيل كل الأنشطة كتابة، كل هذا يبين أوجه التماثل مع إدارة المشروع الصغير.

---

(٤٨) الصالحية النجمية ٣٥١، ٦٥ (١٧٤١/١١٥٤)، ٣٧.

(٤٩) الباب العالى ٢٢٩، ٢٩٢ (١٧٤٤/١١٥٧)، ١٤٧ – ١٤٨.

وكان لوقف الطائفة عادة أمينا للوقف، وهو ما يعادل ناظر الوقف فيما عدا أن الطائفة كانت هي التي تعينه وليس القاضي كما جرت العادة. كان يشرف على النحاس الذي يتم تأجيره مقابل أجر، وكانت هذه الإيجارات إلى جانب رسوم الطائفة، تستخدم في شراء مزيد من النحاس. وكان يشرف بصورة منتظمة على الإيرادات المتحققة من تأجير الأواني النحاسية، ويُعدّ قوائم بكل شيء يخرج من المخازن أو يدخل إليها. وبالتداعي، يعني هذا أنه كان يجري جردا دقيقا ومكررا لأملاك الوقف. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تتخذ الترتيبات اللازمة لتخزين نحاس الوقف، باستئجار مخزن عادة، وكانت تجري كذلك الترتيبات لنقل النحاس عند الاقتضاء.

والسبب في وجود هذا القدر الكبير من التفاصيل عن أوقاف الطوائف هو أنها كانت مسجلة كتابة. لقد كان الشخص المسئول يسجل الإيرادات والمصروفات، والمشتريات من النحاس الجديد، والخسائر المحتملة، ثم يعرضها على أعضاء الطائفة. وكانت الموارد المالية لهذه المؤسسة الصغيرة تسجل كتابة بصورة منتظمة. ومن ثم، كان التسجيل المكتوب يشكّل مرجعا يمكن أن تعود إليه الطائفة. ولكن في المقام الأول، ربما كان يساعد على تنظيم المشروع ويسمح للشخص المسئول بأن يتعقّب أثر النحاس المؤجر لشخص ما، والإيجارات التي لا يزال يتعين سدادها، لإعداد حسابات سنوية بالمكاسب والخسائر وما إلى ذلك. بعبارة أخرى، لقد كانت العناية المنتظمة بالسجلات تدلّ على مستوى الإتقان في هذه المشروعات الصغيرة.

قانون الطائفة وقانون الوقف

ومع ذلك، ورغم هذه الإدارة الصغيرة المتقنة، تطرح أوقاف الطوائف مشكلة على مستوى آخر. فالواقع أن الصورة التي توفرها الحجج المعنية تبين أنه في أمور عديدة، لم يكن ما يفعله هؤلاء الحرفيون متفقا تماما مع أحكام الوقف كما نعرفها، أو

كما طبقها القضاة والمحاكم. ويمكن الإشارة إلى عدد من التناقضات بين أوقاف الطوائف وقانون الوقف كما توضحه كتب الفقه. وفى الواقع يبدو أن هذه الطوائف قد استغلت آلية "تقليدية"، أى الوقف، وهو مؤسسة دينية لها جذور عميقة فى المجتمع الإسلامى وكانت واسعة الانتشار فى القاهرة فيما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر. إذ كان الوقف مجازا ومعتمدا كعمل من أعمال الورع والإحسان.

وبإدراج الأوقاف فى طوائفهم، كان الحرفيون يستخدمون آلية اختُبرت قرونا عديدة، وأدت وظائف اجتماعية ودينية متعددة، وكانت موصى بها على أسس من الورع وأسس اجتماعية. لكن الطريقة التى طبقت بها لم تتفق بالكامل مع الأحكام الواردة فى كتب الفقه. بعبارة أخرى، كان الحرفيون باستخدامهم لمؤسسة إسلامية تقليدية مثل الوقف، يجرون عملية تكيف تتيح لهم التصدى لأحوال اقتصادية متغيرة وحماية أنفسهم منها. لقد قولَبُوا هيكلا تقليديا بطريقة تجعله يحقق أهدافا معينة وضعوها لتحقيق مصالحهم.

التنقل بين هيكل تقليدى وهيكل "ما قبل رأسمالى"

وهكذا، فإن دراسة أوقاف الطوائف وطريقة إدارتها هى مثال آخر لتطوير الحرفيين لممارسات رأسمالية، فى سياق هياكلهم نتيجة لسياق اجتماعى اقتصادى أو سياسى معين. فقد كيّفت أوقاف الطوائف قانون الوقف لتحقيق أهدافها. وفى قيامها بهذا كانت تدير مؤسستها وفق أسس تنظيم مشروع خاص مقابل الأسس الرأسمالية.

كانت الأوقاف عملا فرديا يتنازل بمقتضاه فرد ما عن ملكيته طواعيةً. أما الأوقاف التى نحن بصددها هنا فهى مؤسسات جماعية وليست فردية، تعتمد على العضوية فى طائفة ما. ويثير هذا قضية الشخصية الجماعية أو الشخصية الاعتبارية التى لا يعرفها الفقه الإسلامي، فهو لا يعترف إلا بالفرد باعتباره

صاحب وضع شرعى[٥٠]. إلا أن وقف الطائفة كان يخص هؤلاء الأشخاص الذين يشكلون جزءا من الطائفة وليس من قدموا إسهامات فى وقف الطائفة. كانت الجماعة هى المهمة وليس عضو الطائفة الفرد، وهو مفهوم يتفق مع التنظيم الخاص بالطوائف.

وكان هناك تناقض آخر بين وقف الطائفة والوقف فى الفقه. إذ كان الفقه الإسلامى يشترط أن يمتلك الشخص الذى ينشئ وقفا، بالكامل الأملاك التى يهبها للوقف، وأن يهبها أو ينقل مليكتها من ملكية خاصة إلى ملكية وقف، بوازع من إرادته الكاملة وبدون إكراه، مما يعنى أنه يتخلى طواعية عن ملكيته حتى يمكن استخدام إيراداتها فى أغراض الخير أو لأسرته. أنه قرار فردى تشهد عليه المحكمة. وبعكس ذلك بينت حجج الطوائف التى جرت دراستها أن المساهمات لم تكن طواعية، حيث إنها شكلت جزءا من قوانين الطائفة، فيما يتعلق بالترقية مثلا. فالحرفى الذى كان يريد أن يصبح معلما كان عليه أن يدفع مبلغا، من النحاس عادة، لوقف الطائفة. وكانت هذه المدفوعات الإجبارية تتناقض مع الأحكام الأساسية للوقف، لكن كان لها مثيل فى ممارسات أخرى فى الطائفة، مثل الممارسة التى أصبحت شائعة فى القرن الثامن عشر فى أن يدفع عضو الطائفة رسوما لها إذا انتهك قانونها.

ولا يزال هناك تناقض آخر بين وقف الطائفة والوقف كما يُعرّفه الفقه وكما طبق فى المحاكم. فالوقف يتعامل مع النقود، عادة بمبالغ كبيرة. وكان الشخص الذى ينشئ الوقف يضع أيضا شروطا تحدد كيفية استخدام الإيرادات. وحيث إن ذلك كله يتعين القيام به على وجه التأبيد، فإنه بعد وفاة الواقف كان من واجب القاضى أن يشرف على تعيين شخص يتولى مسؤولية الوقف. ويوجد فى سجلات

---

[50] حول هذا الموضوع، انظر Timur Kuran, "The Absence of the Corporation in Islamic Law: Origins and Persistence," The American Journal of Comparative Law 53,4 (Fall 2005):785-834.

كتاب المحاكم مئات من قرارات النظر، ذلك أنه عندما كان يموت الناظر، كان للقاضى أن يعين غيره. ولم يكن هذا يحدث فى أوقاف الطوائف، وبدلا من ذلك فإن تعيين نظار هذه الأوقاف كان يتم داخليا. ويبدو من صياغة حجج مختلفة، أن مسؤولية إدارة الوقف كانت موكولة لشيخ الطائفة أو لشخص يختاره هو ويختاره أعضاء الطائفة. ويمكن أن يعنى ذلك أن الطائفة تأثرت ببعض الممارسات التى استخدمت فى إدارة الأوقاف. ومن ثم، يمكننا القول إن هذه الطوائف كانت تستخدم مؤسسة الوقف كإطار دون أن تشغل بالها حقا بتطبيق كل أحكام الفقه الإسلامي التى تعتبر أحكاما ضرورية لجعل الوقف شرعيا.

وبالتالى كانت هناك مستويات معينة يوجد عندها تناقض بين قانون وقف الطائفة، الذى كانت تصوغه الطوائف بنفسها، وبين قانون الوقف المألوف، الذى يصوغه علماء فى الفقه.

وتمثل التجديد الذى جاءت به الطوائف فى أن الأوقاف أصبحت مشروعات أعمال صغيرة. ويمكن اعتبار الطريقة التى أقيم بها مشروع الأعمال هذا بشيرا بممارسات الأعمال الحديثة، فى طريقة إدارة المشروع، وفى تسجيل أمواله وإدارته، وطريقة استخدام الأموال. كانت للطوائف أموالها الخاصة، وكانت تستخدمها كأداة سياسية وكشكل لحماية النفس على حد سواء. وكان مشروع الطائفة يعمل على أساس قواعد محددة وضعها أفراد الطائفة. ورغم أن المشروع فى حد ذاته لم يكن له كيان قانونى، فقد كان يمكن أن يحظى بمستوى من الاستمرارية التى تتجاوز عمر الإنسان الواحد. والواقع أن هذه الطوائف المتباينة أقامت مؤسسة صغيرة، لكنها متقنة، فى إطارين تقليديين، إطار الطائفة وإطار مؤسسة الوقف، وأضافت إليهما بعد العمل الاستثمارى.

بعبارة أخرى، إن طوائف النسيج التى استخدمت أوقاف الطوائف، كانت تسنّ طريقة مبتكرة للجمع بين نمطين، يقوم كل منهما بوظائف محددة، نمط تقليدى ونمط "قبل رأسمالى"، وكانت الطائفة تتنقل بين الاثنين.

تحد جديد – نهاية القرن الثامن عشر

فى نهاية المطاف، ربما تكون هذه المبادرات قد ساعدت الحرفيين والصناع على التغلب على بعض التحديات وأعمال التعسف التى كانوا يتعرضون لها، والتى جعلت وضعهم ووضع كبار التجار محفوفا بالمخاطر. بيد أنهم سرعان ما واجهوا تحديات جديدة جاءتهم من اتجاه آخر. وبالإضافة إلى الأزمات الكثيرة التى نشبت فى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر وفرض الضرائب التعسفية فى ظل حكم على بك الكبير (المتوفى سنة ١٧٧٣) وخلفائه. واجه التجار والصناع حينذاك أيضا عواقب التحالفات التى أبرمها هؤلاء البكوات المماليك مع التجار الأوروبيين، وهى تحالفات كان من نتائجها تقريب اقتصاد مصر من الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى. كانت أذواق الحكام المماليك قد طفقت تستسيغ السلع الأوروبية، مما شجع على استقدام مقادير أكبر كثيرا من الواردات الأوروبية، خاصة بعد منتصف العقد الثامن من القرن الثامن عشر، حيث أصبح العرف العصرى عند أفراد الطبقة الحاكمة هو أن يشتروا منتجات أوروبية ويزينوا قصورهم بمقتنيات أوروبية وأن يلبسوا منسوجات مستوردة من أوروبا.(٥١) وفيما بعد، فى مطلع القرن التاسع عشر، بعد فترة وجيزة من المذبحة التى اقترفها محمد على الشهيرة ضد المماليك سنة ١٨١١، أعرب القناصل الفرنسيون فى مصر فى مراسلاتهم عن أسفهم على مضى الزمن الجميل للتجارة الفرنسية فى مصر، عندما كان المماليك يشترون منسوجاتهم الفاخرة منها، وهى سوق كانوا يرونها حينذاك آخذة فى الانهيار(٥٢).

---

[51] Andre Raymond, "L'impact de la penetration europeenne sur l'economie de l'Egypte au XVIII siecle," Annales Islamologiques 18 (1982): 227. Peter Gran found this to be a trend among ruling classes in the 18th century, see The Rise of the Rich. A New View of Modern World History, Syracuse, Syracuse Univ. Press, 2002, 67-8.

[52] Edouard Driault, ed. Mohamed Ali et Napoleon (1807-1814), Correspondance des consuls de France en Egypte, translated from the French into Arabic by Nasir Ahmad Ibrahim, (Cairo: Al-Markaz al-Qawmi lil-Targama, 2008), 346.

وقد بزغ التجار الأوروبيون لمكانة أشد بروزا كنتيجة لهذه التجارة وللتسهيلات التى منحت لهم، وهى أحوال عملت فى غير صالح الحرفيين والتجار المحليين. وكان من الأسهل على من هم أكثر ثراء من تجار البحر الأحمر أن يجدوا بدائل. فقد تتبع أندريه رايموند أجيالا عدة من تجار أسرة الشرايبى التى كانت قد حققت ثروة من نشاطاتها التجارية فى البحر الأحمر فى بداية القرن الثامن عشر، ولكنها بدأت تتحول قرب نهايتها باتجاه الحصول على الالتزامات الريفية أكثر فأكثر، إذ كانت على ما يبدو استثمارا مربحا للغاية. كان رايموند يعرض التحول من الثروة الحضرية إلى الثروة الريفية. فعلى سبيل المثال عندما مات الخواجا محمد الدادا الشرايبى فى ١٧٢٥، كان التزامه الريفى يمثل نسبة صغيرة من إجمالى ثروته- أى ٤٠ كيسا من إجمالى ١٤٨٠ كيسا. وفى زمن قاسم الشرايبى (المتوفى سنة ١٧٣٤) وعبد الرحمن الشرايبى (المتوفى سنة ١٧٤٢) كان نصيب الالتزام من إجمالى تركتهما قد زاد بصورة كبيرة. وكان الشرايبى الأخير الذى مات سنة ١٧٩١، حسب كلام الجبرتى، يملك مساحات كبيرة من الأرض ويعيش على أرضه[٥٣] ولكن هذه القنوات لم تكن خيارا متاحا بالنسبة للتجار الأقل شأنا، والمؤكد أنها لم تكن كذلك أيضا بالنسبة للصناع والحرفيين والمستثمرين الصغار، وكان عليهم التوصل لحلول أخرى.

الحرفيون والتوسع الرأسمالى الأوروبى

فى البدء كان صراع الحرفيين يستهدف الحفاظ على بقائهم فى مواجهة هيكل السلطة السياسية فى محاولاتها المتنوعة للسيطرة عليهم وعلى طوائفهم أو استغلالهما. وبحلول نهاية القرن، ظهر تحد جديد، بالإضافة إلى تحدى هيكل السلطة، إذ أصبح على الحرفيين كما سلف القول أن يكافحوا للحفاظ على بقائهم فى

[53] Raymond, Artisans, 721-22.

مواجهة نظام رأسمالى عالمى آخذ فى التوسع خشية أن يفقدوا أسواقهم. وهكذا، يمكننا وضع هذا التحدى الجديد فى إطار تضارب المصالح بين الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى، الذى تدعمه النخب المحلية من جانب، وبين المنتجين المحليين من جانب آخر.

وقد كان المنهج الذى يركز على النظام العالمى موضع جدل كبير. وكان من بين الانتقادات الموجهة إليه تركيزه على التوسع الأوروبى ومراعاته لاحتياجات المركز وافتقاره للاهتمام بالدور المحتمل للأطراف فى هذه العملية. واختصر اهتمامه بالأطراف على النخب المتعاونة مع المركز وعلى دورهم فى توسع الرأسمالية هناك. لكنه لم يضع فى اعتباره المجموعات الاجتماعية الأخرى التى ربما كان لها دور فى تشكيل أو قولبة الشكل الذى اتخذه الاختراق الأوروبى فيما بعد. وبدلا من ذلك، فإن هذا المنهج عامل مجتمعات الأطراف باعتبارها جماهير وكتلا غير متمايزة تلبى فقط طلبات المركز. ولهذا النقد ما يبرره، لكنه لا يبرر إلغاء الأنموذج بأسره.(٥٤)

ويمكن تتبع الخطوات التى أرساها ستيف سترن Steve Stern، فى دراسته عن الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، والتى تذكر أنه لا يمكن اعتبار أن النظام الرأسمالى الأوروبى قد أملى شكل الاقتصاد فى الأطراف، بل لقد كان مجرد قوة من قوى كثيرة تمثلت فى المنطقة التى عنى بها سترن، فى النظام العالمى، وفى مقاومة وإستراتيجيات أهل الأطراف والنخب التى ارتبطت مصالحها بأمريكا(٥٥). وتنطوى صياغة سترن على بعض العناصر التى يمكن تطبيقها فى

[54] المناقشات حول هذا الموضوع وردت فى Suraiya Faroqhi, "Ottoman cotton textiles, 1500 to 1800: The Story of a Success that did not Last," GENH Conference, Padua, 17-19 November 2005, 2-3.

[55] Steve Stern, "Feudalism, Capitalism and World System in the Perspective of Latin America and the Caribbean" American Historical Review, 94, 4 (Oct. 1988): 857-8.

مصر وفى دول أخرى، إذا جردنا الأحوال المحددة التى كان يدرسها. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار التجار والصناع المحليين، الذين كانوا معرضين لأشد الأضرار من جراء الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى، والإستراتيجيات التى صاغوها، قوة من القوى التى استطاعت أن تشكل الاقتصاد. إن مقاومة الحرفيين والصناع ومثابرتهم فى مواجهة توسع الرأسمالية الأوروبية، أمر اثبته مؤرخون من أرجاء أخرى من الدولة العثمانية، وقد تباينت الأشكال التى اتخذتها هذه المقاومة وتنوعت، وربما أبطأ هذا من سرعة تقدمها[٥٦]. ويجعل هذا عملية الإدماج أقل جبرية. وبالمثل، يمكن تصور أن العواقب المتنوعة للإدماج قد ولدت ظروفا مختلفة.

وهناك خطان يمكن خلالهما أن نحاول أن نطبق هذا النموذج النظرى على الواقع المصرى. الخط الأول من خلال مثال طائفة البصمجية (طابعى المنسوجات). إذ يمكن تبين نموذج محدد لتضارب المصالح هذا بين الحرفيين المتخصصين فى طباعة المنسوجات (البصمجية). ويمكن استخدام ذلك لإعطاء الحرفيين بعض الوزن أو الدور فى مواجهة التوسع الرأسمالى الأوروبى. ويمكن استخدام الإستراتيجية التى لجأ إليها أفراد هذه الطائفة لحماية أنفسهم من أحوال السوق المعاكسة، كنوع من دراسة الحالة بسبب أن طبيعة المنتج الذى كانوا ينتجونه كان لها بعد دولى. والخط الثانى من خلال الاتجاه نحو ترييف صناعات أكبر عندما أصبحت الأحوال صعبة فى العاصمة. فربما وفرت البلدات الأصغر فى الأقاليم الحماية من الحكام الجشعين ومن المنافسة من المنتجات الأوروبية على حد سواء.

---

(٥٦) انظر على سبيل المثال Murat Cizakca, "Incorporation of the Middle East into the European World Economy," Review, 8, 3, (1985), 353-378 ,

طائفة البصمجية

على نحو أكثر تحديدا، كانت المنسوجات المطبوعة هى الموضة على النطاق العالمى وبالتالى كانت محل طلب فى أسواق كثيرة فى شتى أرجاء العالم. وقد نشأت هذه المنسوجات المطبوعة أصلا فى الهند. وفى القرن الثامن عشر، كان هناك طلب دولى ضخم على المنسوجات المطبوعة الهندية فى مصر وسوريا والأناضول وكذلك فى عدد من البلدان الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا أو الأقاليم الهولندية. وقد بينت دراسة الأذواق الأوروبية فى القرن الثامن عشر انتشار موضة القطنيات الهندية والقماش المطبوع الهندى. وفى مصر أصبح القماش الهندى سلعة رئيسية بالنسبة لتجار البحر الأحمر الذين كانوا يستوردونه من الهند وبعدئذ يعيدون توزيعه فى أسواق متوسطية كثيرة. وبالنسبة لكثيرين من هؤلاء التجار، كانت المنسوجات الهندية، مع البن، مصدر ثرواتهم.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، وبسبب شعبية هذا المنتج، أصبح المزيد والمزيد منه ينتج فى شتى مراكز النسيج فى الدولة العثمانية والعالم الأوروبى، تقليدا للمنسوجات القطنية المطبوعة الهندية. وبين عدد من الدراسات فى مراكز إنتاج المنسوجات الأوروبية والعثمانية مدى "العالمية" التى بلغها هذا المنتج. فقد أوضحت ثريا فاروقى كيف أصبحت هذه المنسوجات المطبوعة المسماة بالبصمة (الطبع) تنتج فى مناطق عُرفه وعينتاب فى الأناضول وفى حلب[٥٧]. وأصبح الميدان مفتوحا للمنافسة بين منتجى هذه الأقمشة فى مراكز إنتاجها المتعددة. وفى القاهرة أيضا نشأت طائفة لصناع النسيج الذين تخصصوا فى الطباعة على الأقمشة، مثلما حدث فى عدد من البلدات العثمانية الأخرى، استجابة للطلب المتنامى على هذا النوع من الأقمشة. ويمثل الذوق الذى يستسيغ هذا النوع من

---

[57] Suraiya Faroqhi, "Ottoman Cotton Textiles, 1500-1800: The Story of a Success that did not last," Paper Presented to the GEHN Conference, University of Padua, 17-19 November 2005, 20-21; Artisans of Empire, 80.

الأقمشة وإنتاجها فى مثل هذا العدد الكبير من المراكز فى الدولة العثمانية وأوروبا، ظاهرة جوهرية طالما أنه يبين الترابط المتنامى الذى نشأ فى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر بين هذه المناطق، من حيث ذوق المستهلك، ومن حيث إنتاجها أصنافا متماثلة.

ربما شكل هذا الطلب المتنامى والتنافس المتزايد فى السوق العالمية على الأقمشة المطبوعة الإطار الذى شرع فيه الحرفيون فى القاهرة ممن انخرطوا فى صنع هذا المنتج، بترشيد تنظيمهم الداخلى للعمل، ولمكان العمل، ولعلاقات العمل. فقد جمّع أفراد الطوائف جهودهم، لتحقيق تنسيق أفضل لعمل الحرفيين، بغية التوصّل إلى إنتاج أكثر عقلانية مما يمكن أن يحققه حرفي يعمل منفردا في مشغله.

وسيظل السؤال مطروحا عما إذا كانوا قد فعلوا ذلك كإجراء حمائى للإبقاء على الأسواق التي يسيطرون عليها أو ما إذا كانت جهودهم ترمي إلى توسيع أسواقهم. ويذكر جيرارد (ص٤٩٩) أن ١٠ أحمال من الأقمشة المطبوعة كانت من بين الواردات من أوروبا فى العام ١٧٧٥: وهو مقدار أكثر تواضعا بكثير من المنسوجات الأوروبية المستوردة الأخرى التى كانت تستورد بمئات وأحيانا بآلاف الأحمال سنويا. ومن ثم، فربما جمع الحرفيون فى القاهرة جهودهم لمواجهة هذا النوع من الواردات الذى استهدف سوق القاهرة.

ومن ناحية أخرى، ربما أرادوا توسيع أسواقهم. وربما استهدفوا أسواقا عثمانية أخرى، حيث كان الطلب شديدا على المنسوجات المطبوعة. ويرجح أن الطلب العثماني على هذا المنتج قد اشتد عندما طفقت السلطات العثمانية تحاول الحد من الواردات من المنسوجات الهندية. ونحن نعرف أن المؤرخ العثمانى الرسمى، نعيمة، اهتم بصفة خاصة بالمقادير الضخمة من المنسوجات التى كانت تأتي من الهند؛ لأن التجار الهنود كانوا يشترون سلعا قليلة من إسطنبول، ومن ثم كانوا يأخذون الذهب والفضة من السوق العثمانية. والواقع أن السلطان عبد الحميد أصدر فرمانا يحظر على الناس ارتداء الأقمشة المترفة الهندية بغية حماية

الصناعة المحلية(٥٨). هل كان ذلك حافزا لمن كانوا ينتجون المنسوجات المطبوعة فى القاهرة لتوسيع إنتاجهم ولمحاولة تغطية احتياجات هذه السوق، مثلما كان آخرون يفعلون؟ إننا نعرف من ليليان هيلير – بيريز Lilian Hilaire–Perez التى درست الأوراق الخاصة لتاجر فرنسى من ليون اسمه جان كلود فلاشا Jean–Claude Flachat كيف حاول التسلل إلى سوق هذه المنسوجات فى إسطنبول عن طريق تقليدها فى فرنسا حيث كان هذا النوع من المنسوجات يُعَرّف "بالهندية" *indiennes*، وكانت تقليدا للتصميمات والتقنيات الهندية. ولكي يفعل ذلك، كان عليه أن يعلّم نساجيه الفرنسيين الحرفة. ولهذا الغرض، رتب فلاشا لسفر عدد من عمال النسيج من مدينة أدرنا، وإزمير، وإسطنبول، إلى فرنسا ليعلموا عمال النسيج حرفتهم(٥٩). وبمجرد أن أتقن الصناع الفرنسيون الحرفة، حاول هذا التاجر بيع منتجاتهم فى الدولة العثمانية. ربما لم يكن الوحيد الذى فعل ذلك، حيث أن القاهرة وحلب كانتا تنتجان نفس النوع من الأقمشة وربما رغبتا فى الوصول إلى سوق إسطنبول أيضا.

وفى الحالتين، كان رد فعل الحرفيين فى القاهرة إزاء الأحوال الجديدة للسوق هو إعادة تنظيم أحوال العمل ومكان العمل. بعبارة أخرى، ربما كانت التطورات فى الشؤون الداخلية للطوائف محصلة لتطورات فى أحوال التجارة الدولية التى تجاوزت كثيرا حدود طائفتهم ومدينتهم. وهكذا، يمكن اعتبار أن عمال النسيج هؤلاء حاولوا الحفاظ على أسباب رزقهم بأفضل ما فى وسعهم. ويمكن أن نرى فى تنظيم عملهم مثالا لطريقة مبتكرة استخدم بها الحرفيون والصناع طوائفهم للدفاع عن مصالحهم. وعلى غرار الأمثلة السالف ذكرها، فإن التطورات التى شرعوا فيها لم تكن لا فى مجال التكنولوجيا ولا فى مجال الآلات، إنما كانت فى ميدان الشبكات والعلاقات والتنظيم.

---

[58] Faroqhi, "Ottoman Cotton Textiles," 20-21

[59] Liliane Hilaire-Perez, "Cultures techniques et pratiques de l'echange etre Lyon et le Levant : inventions et réseaux au XVIIIe siecle, » Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine 49,1 (janvier-mars 2002): 96-102.

وعلى نحو ما، كانت هناك أوجه تشابه مع إنتاج المنسوجات الهندية، وبخاصة الأقمشة القطنية، الذى كان يغطي أسواق العالم شرقا وغربا، فى القرن الثامن عشر. ومع ذلك، فإن تعليقات رجلالين إنجليزيين زارا الهند سنة ١٨٣٢ تقريبا، هما هيو موراى وجيمس ولسون Hugh Murray, James Wilson، تكشف من ناحية، عن الإعجاب الشديد بنعومة قماش الموسلين الشفاف المنتج فى داكا والألوان المتألقة والثابتة للقطنيات المنتجة فى كوروماندل، حيث كانا يعتقدان أنه لا يوجد ما يفوقها فى أى مكان في العالم. ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، سرعان ما لاحظ الرجلان أن هذه المنسوجات يتم إنتاجها بدون رأسمال، وبدون الآلات وتقسيم العمل الحيويين بالنسبة للصناعة التحويلية الإنجليزية(٦٠). وفى كلتا المنطقتين: الهند ومصر، أمكن تحقيق التوسع فى الإنتاج والتفوق فى النوعية بوسائل أخرى. ففى القاهرة، طور الحرفيون عملية أتاحت لهم التغيير داخليا واستهلوا بالنتيجة نوعا من المشروع الاستثماري التابع للطائفة. ولا يعنى هذا التقليل من تأثير التكنولوجيا على علاقات الإنتاج، بل مجرد القول بأنه كانت هناك عوامل أخرى شكلت العلاقات ويقتضى أخذها في عين الاعتبار(٦١).

ويذكرنا إعادة تنظيم العمل والتصحيح الداخلى الذى كانوا يضطلعون به بما كتبه المؤرخ الهولندى جان دى فرى Jan de Vries عن إنتاج المنسوجات الهولندية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، فيما قبل الثورة الصناعية. فقد أكد أن صناع المنسوجات توصلوا إلى طرق لزيادة الإنتاج بوسائل شتى قبل استخدام الآلات. وفى

---

(٦٠) ورد فى Vijaya Ramaswamy, "The Genesis and Historical Role of the Master Weavers in South India Textile Production," JESHO 28,3 (1985): 298. This issue is also dealt with by Robert DuPlessis and Martha Howell, "Reconsidering the Early Modern Urban Economy: The Cases of Leiden and Lille." Past and Present 84 (Feb. 1982): 49-84

(٦١) للاطلاع على وجهات نظر شتى حول هذا الجدل انظر Charles Tilly, « Flows of Capital and Forms of Industry in Europe 1500-1900," Theory and Society, 2, 2 (March 1983), 123-142.

هذا الصدد، استحدث مفهوم "ثورة الاجتهاد فى الصنعة" industrious revolutiom باعتبارها توسعا فى الإنتاج العائلى، عن طريق إعادة تخصيص الموارد، كمقابل "للثورة الصناعية" التى قامت على استخدام الآلات. وفعلوا ذلك بتقليل وقت الراحة إلى أدنى حد، وبتوجيه العمل نحو إنتاج السلع القابلة للتسويق(٦٢). وقد يكون ذلك ذي علاقة بالسياق الراهن حيث أن البصمجية فى القاهرة قد شرعوا في إعادة التنظيم الداخلى للعمل، ربما للهدف نفسه وهو زيادة الإنتاج.

وتتبدى تفاصيل هذا التنظيم فى حجج الطوائف التى يرجع تاريخها إلى سنة ١١٩٤/١٧٨٠ والتى قرر أفراد الطوائف فيها أنه ينبغى أن يعملوا جميعا فى مكان واحد وأنه يتعين تقسيم أرباح عملهم بين الأعضاء بنسب محددة: أن يحصل شيخ الطائفة و١٤ عضوًا آخرون، كل منهم على جزء من الربح. وكان هذا التنظيم للعمل – وهو يختلف تماما عن الإنتاج الحرفى التقليدى الذى كان يقوم على عمل الشخص وإنتاجه – ترتيبا غير مألوف بالنسبة للطوائف. ربما كان العمل كمجموعة فى مكان واحد يعنى أنهم كانوا يستطيعون إنتاج أقمشتهم المطبوعة على نحو أسرع وبكفاءة أكبر. وربما كان ذلك طريقة لضبط تجانس الإنتاج ونوعيته.

وحيث أن ذلك لم يكن ترتيبا يصلح لمرة واحدة فقط وإنما ترتيبا يوفّر الاستمرارية، طويل الأجل، يمكن افتراض أنه كان يستهدف سوقا أوسع بدلا من إنتاج الأفراد. ويدل تقسيم إيرادات العمل على أنه ربما كان هناك تراتبية بين البصمجية: فقد كان تقسيم الربح غير متساو بدرجة كبيرة، إذ كان يقسم على أربع أقسام، على أن يحق للعضو الواحد قسم وربع، بينما يوزّع القسم الآخر بين أربعة أفراد، وكان حرفى يحصل على الحصة الأكبر، النصف.

ويجدر التساؤل عما إذا كانت الأنصبة مرتبطة بمقدار العمل الذى يبذله الفرد، أو ربما مقدار رأس المال الذى قدّمه، رغم أن المال لم يذكر هنا. وكذلك تم تحديد مقادير الإيرادات على مستوى آخر، حيث كان جزء محدد من الإيراد يوضع جانبا، قسمان، لصيانة المعدات؛ وكان القسم الأخير يحفظ جانبا تحسّبا للخسائر

المحتملة (الهالك) أو لمصروفات الإنتاج الأخرى[63]. وإذا كان ما يفعلونه يبدو غير معتاد بالمرّة، فذلك ربما كان راجعا إلى أن الأحوال التى يواجهونها كانت جديدة هى أيضا[64].

ويمكن اعتبار هذا المشروع شكلا آخرا للتطور الرأسمالى استطاع الحرفيون من خلاله أن يواجهوا على نحو أفضل الأحوال السائدة فى الاقتصاد العالمى، سواء كنا نتحدث على مستوى الاختراق الأوروبى للاقتصاد المصرى، أو عن هؤلاء الحرفيين وفيما إذا فكروا في اختراق أسواق عثمانية أخرى والتنافس مع عدد من المراكز المنتجة للمنسوجات المطبوعة. ومن الصعب تصنيف ما قام به عمال النسيج هؤلاء. كان ينطوى على عناصر رأسمالية، كما اقتبس ممارسات معينة من الهياكل والممارسات المألوفة لدى الحرفيين وغيرهم. بيد أن ذلك كان جديدا فيما يتعلق بالطوائف فى القاهرة. وربما يمكننا اعتبار ذلك كرد فعل على الأحوال السائدة. وكانت إدارة هذا المشروع أكثر حنكة وأشد تعقيدا من إدارة مشغل فردى على يد حرفى واحد. وربما كان به عنصر رأسمالى بقدر ما يعنيه ضمنا التوسع فى مكان العمل. ولكن، أيا كان طابعه المبتكر، فقد اتسق بطريقة ما مع قوانين الطائفة التى اقترنت ردحا طويلا من الزمن بهيكلها التقليدى. كان على الأعضاء أن يطيعوا شيوخ طوائفهم، وكان يمكن فصل أعضاء الطائفة الذين يخالفون القوانين بالعمل خارج الموقع المحدد على سبيل المثال، وكان أعضاء الطائفة مسؤولين بصورة جماعية عن سداد الضرائب. وفى نهاية المطاف، فإن كل الحرفيين المرتبطين بهذه البنية ولو جزئيا، كانوا من أعضاء الطائفة، رغم أوجه عدم المساواة القائمة فيها، وكانت عضويتهم فى الطائفة تخلق ولاءً معينا فيما بينهم. وكلها سمات أخذت بها الطوائف لحقبات طويلة. والمؤكد أنها لم تكن

---

[63] SN 531, 258 (1194/ 1780), 197-8.

[64] لم ير محمد جنك (الصناعة العثمانية)، ٦٣، إن الصناعة العثمانية تعرضت للتغيير فى القرن الثامن عشر. وهذا الاختلاف فى الرأى يمكن أن يرجع للاختلاف بين القاهرة وإسطنبول.

رأسمالية فى تقاسمها للمنافع، رغم عدم تساوي الأنصبة. وكان الاستثمار الجماعى فى هذه الطوائف يعنى ضمنا تنظيما يفيد أشخاصا كثيرين، مقارنة بالأشكال اللاحقة من الرأسمالية التى لم تفد سوى القلة.

شركة أبدان/شركة صناعة

هل ابتكر الحرفيون نوعا جديدا من التنظيم ردّا على أحوال معينة، أم أنهم استغلوا الهياكل الفقهية القائمة وكيفوها وفق حاجاتهم؟ الطرح الثاني هو المرجّح، حتى وإن لم تكن فكرة هذا التنظيم مستوحاة بالضرورة من تجربة الطوائف، مثلما كان الحال بالنسبة لأوقاف الطوائف.

وقد تكون إحدى المصادر للطابع الجماعي لعمل طائفة البصمجية (رغم عدم وجود إشارة إليه بالتحديد فى حجج الطائفة) فى أشكال معينة من الشراكة مارسها الحرفيون والصناع أحيانا، ألا وهي شراكة العمل (شركة أبدان وشركة صناعة). وقد درس أبراهام اودوفتش Abraham Udovitch الشروط القانونية لشراكات العمل هذه، إلا أنه لا يزال يتعين التدقيق بالطريقة التى كانت تنفّذ بها هذه الشروط. ففى هذا النوع من الشراكة، لم يكن رأس المال هو الشيء المشترك بين الطرفين وإنما العمل[٦٥]. وفي هذه الفترة، كان الحرفيون والصناع يتعاملون بهذه الشراكات أحيانا، مثال شركة صناعة فى الصباغة التى أبرمت بين ثلاثة صباغين للأقمشة[٦٦]. أو شركة الأبدان (العمل) بين اثنين من صانعى الأحذية[٦٧]، وإنهاء شركة صناعة جمعت اثنان من الخياطين، وبمقتضاه أخذ أحد الشركاء البضاعة التى كانت فى حانوتهما، وقسمت المعدات بين الطرفين، وحصّل الطرف الآخر الديون التى كانت

---

[65] Abraham Udovitch, "Labour Partnerships in Early Islamic Law," JESHO 10,1 (July 1967): 64.

[٦٦] بولاق ٥٧، ١٢٢٨ (١٠٩٢/١٦٨١)، ٤٨٤.

[٦٧] الباب العالى ١٣٢، ٣٨١ (١٠٦٥/١٦٥٤)، ٧٨.

مستحقة لهما[٦٨]. وكانت شراكات العمل هذه تعنى عادة أن يعمل الحرفيون والصناع فى موقع واحد، وأن هناك نوعا من تقسيم العمل. بيد أنه على خلاف تنظيم هذه الطائفة، نزعت هذه الشراكات إلى أن تكون بين اثنين أو ثلاثة أشخاص؛ أي أنها كانت محدودة النطاق، بقدر ما نستطيع تبينه من المصادر المتاحة.

ومن ثم، لو كان هذا التنظيم الطائفى قد وجد مصدره فى نوع من الشراكة جرت صياغتها وفق الفقه الإسلامي، لقام الحرفيون باستخدامها بما يوافق أغراضهم، ولكيّفوها بمقتضى ذلك بما يلبى متطلباتهم. فمن ناحية إذن، استخدمت الطوائف آلية تقليدية، وإن كيّفتها بما يلبى احتياجاتها، ومن ناحية أخرى كان يمكن اعتبار هذا التنظيم سبّاقا فى نظرته للمستقبل. وفى الواقع، كان الحرفيون ينشئون مشروعا صغيرا يعمل فيه عدد كبير من الأشخاص نسبيا (مقارنة بالنساج الذي كان يعمل فى مشغل بنولين أو ثلاثة)، وكان المشروع أحيانا يشبه مصنعا صغيرا، غير أن نظامه كان محكوما بقواعد الطائفة وليس بقواعد المصنع الحديث، ويتبع أوامر شيخ الطائفة وليس أوامر صاحب المصنع: كان العاملون فيه شركاء فى رأس المال والأرباح بدلا من أن يدفع لهم صاحب المصنع أو الرأسمالى أجرا ويستولى على الربح كله.

هل قامت مصانع ما قبل قيام الصناعة؟

نظرا لأن التنظيم كان مبتكرا جدًّا فيما يتعلّق بنشاط الطائفة، بات من الصعب إدراجه فى سياق ما. وعلى مستوى معيّن، يذكرنا هذا المشروع بنموذج فرناند بروديل عن "الورشة (factory) فيما قبل الصناعة (industry)". لكن هناك فرق جوهرى بين هذين النموذجين. فورشة بروديل كان يديرها تجار مستثمرون ينظمون العمال والإنتاج، ويوفرون الأموال وأحيانا المواد الخام، وكانوا يملكون

---

[٦٨] بولاق ٥٩، ١٠٠٥ (١١٠٣/١٦٩١)، ٣٦٠.

رأس المال، وينظمون التجارة بالمنتج الذى يتم إنتاجه[٦٩]. والحال هنا ليس كذلك. فأعضاء الطوائف كانوا ينظمون أنفسهم، ولم يكن لديهم تاجر يمولهم. وبالتالى، ظل نطاق عملهم متواضعا، وبقيت قدرتهم على التوسع الكبير محدودة. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات مهمة لفهمنا لكل من تاريخ الطائفة والصلات التى قد تربط هذا النموذج بتطورات لاحقة – وهى قضية لا تزال تتطلب بحثا طويلا لكي نفهمها. والواقع أن دراسة مثل هذه المشروعات الجماعية (وحتى المشروعات المملوكة فرديا) تثير أسئلة بالغة الأهمية لفهمنا للفترة.

وبغض النظر عن سبب التطور، فإن هذا النظام يبين ترشيدا معينا للعمل قد يستطيع ذلك المشغل الأخذ به مستقبلا. وهكذا يمكن الترجيح بأن أحد مصادر نظام الورشة فى القرن التاسع عشر تمثل فى هيكل الطائفة، وأن الآلات لا يمكن استخدامها إلا إذا كان وراءها تنظيم للعمل يدعمها. وفى الوقت نفسه، بينما كان مشروع الطائفة يحمى الحرفيين، فإن القرارات كانت تتخذ على مستوى الحرفيين بدلا من أن تأتى من أعلى. فى حين أن القرارات فى رأسمالية الدولة المقترنة بمصانع محمد على كانت تأتى من أعلى، وكان يتعين الالتزام بالقواعد التى تسنّها الهيئات السياسية.

وأيا كان الحال، فإن تجربة هذه الطائفة يمكن اعتبارها مثالا لمشروع رأسمالى صغير من نوع خاص، وأنه انبثق من هذا الهيكل. وهو بالتالى يمثل رغم ذلك شكلا آخر من الاقتصاد المختلط، أو نشاطا للاستثمار يجمع بين أكثر من نمط إنتاج داخل هيكل تقليدى. ويشكل تطور مشروعات الطوائف مثالا لتعددية الأشكال والأنماط فى أوائل العصر الحديث. لذلك يمكن اعتبار هذا الاتجاه مظهرا آخرا لتنوع "ما قبل الرأسمالية" ولذلك الحشد من الأشكال الذى انبثق منه. وهو يلقى

---

[69] Fernand Braudel, Civilization and Capitalism, 15th – 18th century 2 The Wheels of Commerce, translated from the French by Sian Reynolds (New York: Harper and Row, 1979), 298-302, 320-330.

الضوء على تعددية الأشكال الحديثة الأولى التى أخذت فى الفترة الحديثة أما تتقلص أو تزداد تجانسا(٧٠).

كان الصناع الأوروبيون فى القرن الثامن عشر يضطلعون بابتكارات تقنية مهمة بخاصة فى مجال المنسوجات، ساعدتهم على زيادة إنتاجهم وتوسيع تشكيلة الأقمشة التى يصنعونها ويبيعونها رخيصة. وبحلول أوائل القرن التاسع عشر، وجد القطن الإنجليزى بالتصميمات الهندية *indiennes* طريقه إلى سوق القاهرة(٧١). وإذا أردنا الحديث عن الابتكار لدى الحرفيين فى القاهرة، فلن يكون ذلك فى مجال التقدم التقنى، وإنما فى مجال التنظيم الاجتماعى للعمل وعلاقات العمل، ربما بهدف تحقيق غايات مشابهة أو مماثلة.

تريبف الصناعة وأقلمتها

نعرف أن تريبف صناعة المنسوجات كان يسير على قدم وساق بحلول نهاية القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك لعدة أسباب، مثل تغير أذواق الطبقات الحاكمة التى كانت تعيش فى المدن العواصم، حيث انتشر الطراز الغربى من الأقمشة، ونشأت أسواق فى الريف والأقاليم للأقمشة المحلية. وفي حين انخفضت صناعة النسيج فى العاصمة، ازدادت نشاطا فى عدة بلدات فى الأقاليم مثل دمياط والمحلة(٧٢). والواقع أن هذا الاتجاه كان ملحوظا فى القرن الثامن عشر.

---

70 John Chalcraft, "Pluralizing Capital, Challenging Eurocentrism: Towards Post-Marxist Historiography," Radical History Review 91 (Winter 2005), 23-24.

(٧١) إدوار دريو، محرر، محمد على ونابليون (١٨٠٧- ١٨١٤) مراسلات قناصل فرنسا فى مصر، ترجمة إلى العربية ناصر إبراهيم (القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨)، ٣٦٤.

72 Nelly Hanna, "Incorporation of the Textile Industry in 19th-century Egypt," in La France et l'Egypte a l'epoque des vice-rois 1805-1882 edited by Daniel Panzac and Andre Raymond, Cairo, Institut francais d'archeologie orientale, 2002, 155-156.

كان نقل الصناعات من القاهرة إلى الأقاليم أو المناطق الريفية فى القرن الثامن عشر أحد المظاهر المحددة للطريقة التى كان الحرفيون والتجار يبحثون بها عن طرق للدفاع عن مصالحهم ضد عملية إخضاع محتملة، سواء من قبل الحكام الجشعين أو من جراء منافسة التجار الأوروبيين. كان الانتقال خارج العاصمة يعنى أنه ستكون هناك منافسة أقل وربما تعسف أقل من نظام السلطة. وربما كان الانتقال راجعا أيضا إلى وجود مساحات أكبر.

وفى كثير من المناطق الريفية، إن لم يكن فى معظمها، كان قاطنوها يمارسون حرفا صغيرة تفى ببعض احتياجاتهم، بعض الحرف الغذائية، بعض النسيج، بعض الفخار، وكان السكان فى كثير من البلدات ينتجون بضائع وسلعا للأسواق، أما للبيع فى مناطقهم أو للبيع فى مناطق بعيدة. وهكذا، كانت الصناعات الريفية والإقليمية منتشرة تماما فى كل أرجاء مصر. والإشارة هنا إلى انتقال الصناعة إلى الأقاليم فى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، لا تعود إلى هذه الحرف الصغيرة التى كانت تزاول منذ زمن بعيد فى بلدات الأقاليم فى الدلتا وفى صعيد مصر، إنما تشير إلى أدلة عن وجود مشروعات أكبر. إذ كان يمكن العثور على مثل هذه المشروعات فى بلدات فى الدلتا. وربما كان البعض منها مماثلا لمشروع طائفة طباعى المنسوجات، الذين كانوا يعملون فى موقع واحد. ولدينا إشارات عن مشاغل كبيرة، وعن مشروعات يعمل بها عدد كبير من الصناع. وإذا كانت التفاصيل المتعلقة بتنظيم هذه المشروعات قد غابت عنا، فإن ذلك يرجع جزئيا إلى أن التاريخ الاقتصادى فى كل جوانبه، قد تجاهل إلى حد كبير الأقاليم والمناطق الريفية أو استبعدها. ومع ذلك، فإن القليل المتوافر يدل على نقل بعض الحرف المهمة من العاصمة إلى بلدات الأقاليم هذه.

وتؤكد دراسة حديثة لإقليم المنوفية فى القرن الثامن عشر أن مشاغل المنسوجات بلغت أحيانا أحجاما هائلة. والواقع أن الباحث ياسر محاريق يذكر وجود مشغل كان مكونا من عشرة غرف بكل منها نحو عشرة أنوال. ومقارنة

بالقاهرة، كان هذا مشغلا كبير الحجم(٧٣). لكنه لم يكن فريدا. فبالمثل فى بلدة المنصورة، يذكر كتاب وصف مصر وجود مصنع للنسيج كان يستخدم ٢٠ عامل نسيج ومصنع آخر كان يستخدم ١٠٠ عامل أو أكثر(٧٤).

ولا يزال يتعين الوصول إلى الكيفية التى نظمت بها هذه المشروعات. والتعليق الوحيد الذى يمكن أن ندلى به واثقين بما نقوله هو أن أشكال التنظيم كانت متنوعة وليست موحدة، وأن علاقات العمل فى هذه المشروعات اتخذت بالمثل أشكالا متنوّعة. وقد كتب حسام عبد المعطى عن تاجر اسمه أحمد بسيونى ابن الفاعل، كان لديه مشغل كبير فى مدينة المحلة المنتجة للمنسوجات استخدم فيه عددا من النساجين والخياطين والعقادين بغية إنتاج الملابس الجاهزة(٧٥). ويعنى هذا نوعا من البنية المنظمة لا نعرف عنها لسوء الحظ سوى القليل جدا. ومع ذلك، فإنه من الجدير بالذكر أن الملابس الجاهزة، للرجال والنساء على حد سواء، وجدت طريقها إلى إسطنبول، بما فى ذلك نوع من الملابس أعدّ خصيصا لجو إسطنبول البارد والرطب، أي أنه كان معدّا خصيصا للتصدير. ولا يحدد مصدرنا فى هذا، وهو كتاب ثريا فاروقى الأخير عن الحرفيين، أين كانت تصنع هذه الملابس فى مصر، ولكنه يحدد القرن السابع عشرا تاريخا لإنتاج الملابس الجاهزة.(٧٦) هل كانت تنتج فى مشغل واحد، تتم إدارته كمشروع كبير، أم كانت المراحل المختلفة لصنع الملابس تتم فى مشاغل منفصلة ينسق ملاكها أنشطتهم فيما بينهم؟، هذان سؤالان نأمل أن تجيب عليهما البحوث فى المستقبل.

---

(٧٣) ياسر عبد المنعم محاريق، المنوفية فى القرن الثامن عشر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ٣٨٣ – ٣٨٤.

[74] Description de l'Egypte, Etat Moderne 2,2, 603

(٧٥) حسام عبد المعطى، "صناعة الأقمشة فى مصر خلال العصر العثمانى، ١٥١٧–١٨١٧" الرزنامة، (٢٠٠٦): ٣٤٦.

[76] Faroqhi, Artisans of Empire, 80.

ربما ساعد نقل الصناعة إلى المحلة والمنوفية والمنصورة هؤلاء التجار والحرفيين والصناع على مواصلة العمل بمنأى عن التحديات التى كانت تواجه العاملين فى القاهرة. ربما أتاح لهم هذا فرصة أفضل لمواجهة تحديات القرن التاسع عشر الضخمة القادمة من مصانع الدولة التى أنشأها محمد على، إلى تحديات معاهدة بلطه ليمانBalta Liman (١٨٣٨) التى أومأت إلى تدفق السلع الأوروبية للدولة العثمانية بأسعار مجزية للرسوم الجمركية، وانهيال رجال الأعمال الأوروبيين الذين عملوا تحت حماية المحاكم القنصلية.

الفصل السابع

كلمات ختامية

ما الذى بقى من الاستثمار فى تنظيم المشروعات بعد مائة عام؟

ستحاول هذه الكلمات الختامية تقييم دور الحرفيين والصناع فى التحولات التاريخية التى جرت فى تلك الفترة. وقد سعت الدراسة إلى تبيان أننا لا نستطيع التركيز على التجار وحدهم، ولكن الأمر يقتضى أن ندرج الحرفيين والصناع والإنتاج فى اقتصاد الفترة ما بين ١٦٠٠-١٨٠٠. وقد انصرفت الدراسات الأكاديمية إلى فصل التجارة عن الإنتاج، فى حين أن الإنتاج فى الواقع يمكن أن يكون له أيضا بعد دولى. ورغم أن ميل الحرفيين أخذهم إلى حيث التقاليد، فقد كانوا قادرين أيضا على التجديد والابتكار. أنشأ الحرفيون مشروعات صغيرة لها سمات عديدة مبتكرة، وكانت لمنتجاتها سوق وعملوا للحفاظ على مصالحهم وحمايتها. ولم تقصد الدراسة إظهار الحرفيين وكأنهم الوحيدون الذين لعبوا دورا فى العملية التاريخية التى قادت مصر إلى العصر الحديث، وكانت ترمي إلى عرض نشاط مجموعات من غير أهل الصفوة وجدوا طريقة للاندماج فى العملية التاريخية هذه.

ويمكن التساؤل عن كيف يمكن للمادة المعروضة فى هذا الكتاب أن تساعدنا فى فهم القرن التاسع عشر بطريقة تضفى عليه بعض العمق التاريخى، وكيف كان لأنشطة الحرفيين دور فى خلق هذا العمق التاريخى. ربما توفر دراسة الحرفيين المستثمرين ورأسمالية الحرفيين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر رابط فى هذا الصدد، بين الفترات التى كانت دراستها تتم عادة على نحو منفصل عن بعضها البعض. وقد يجعلنا ذلك نعيد التفكير فى بعض جوانب التاريخ الاقتصادى للمنطقة، خاصة فيما يتعلق بمصادر الرأسمالية الحديثة، وتسلل الرأسمالية الأوروبية. ويفند الكتاب اختزال التاريخ الاقتصادى للقرن التاسع عشر إلى مجرد الاحتياجات الاقتصادية للمركز، أو التركيز على أهل القمة.

كيف انتقلت إحدى المناطق إلى الحداثة؟

شملت دراسة الحرفيين والصناع فى القاهرة بين ١٦٠٠ و١٨٠٠ قضية الحداثة. وهناك دراسات تاريخية جوهرية حول موضوع ما إذا كانت الحداثة ظاهرة أوروبية انتشرت فى نهاية المطاف إلى أرجاء أخرى من العالم، خلال الغزوة الإمبريالية أو من خلال توسع الرأسمالية، أو ما إذا كانت الحداثة قد اتخذت أشكالا متعددة، وكان لهذه الأشكال تجليات مختلفة فى مختلف المناطق، شكلتها الخبرة التاريخية، أو الجغرافيا، وليس الاتصال بالغرب.

وكان تحديد بعض الطرق التى انتقلت بها المنطقة إلى الحداثة والدليل على ذلك بالنسبة لوجهة نظر أعرض عن تاريخ العالم، موضوعا أساسيا فى الكتاب. إن هذا الكتاب عن الحرفيين والصناع فى القاهرة انطوى ضمنا على أن الحداثة لم تبدأ من خلال الاتصال بالغرب بل كانت لها جذورها فى آليات العمل الداخلية لمجتمع واقتصاد معينين، لم يكتسبا السمات الغربية إلا فى القرن التاسع عشر. وحاول توضيح المسار الذى اتبعته مصر لتصل إلى ١٨٠٠ أو إلى ١٩٠٠. وهو ليس بأى حال من الأحوال محاولة لوصف الأحوال فى ١٦٠٠ أو ١٧٠٠ بأنها حديثة بل محاولة لفهم التطورات فى ١٦٠٠ التى أدت لما جرى فى ١٩٠٠. وقد انصب محور الدراسة على الاقتصاد، متقصيا بعض مراحل العملية، والأشخاص والمجموعات التى انخرطت فيها، وبعض التحولات التى أفضت إلى أحوال القرن التاسع عشر. وكان سياق هذا التطور عملية انطوت على عوامل شتى، مثل نمو التجارة العالمية واشتداد ساعدها، ونمو هياكل السلطة وانخراطها فى الاقتصاد. وغالبا، ما تناول تسجيل التاريخ قضية الانتقال إلى الاقتصاد الحديث عن طريق التركيز على مناطق معينة مثل إنجلترا أو أوروبا الغربية. وركزت الدرسات على طرق محددة بعينها للانتقال إلى الحداثة، أي الثورة الصناعية والتقدم التقنى المقترن بها، وإنشاء الصناعات والمشروعات الكبيرة، وإقامة الشركات التجارية مثل شركة الهند الشرقية الهولندية أو شركة المشرق. وقد أسهب كثير من الأعمال حول الاقتصادات الحديثة

فى هذه الموضوعات. ومع ذلك، فإن هذه المشروعات الكبيرة لم تمثل مطلقا المجموع الكلى للاقتصاد. وفى دراسات التاريخ الاقتصادى جرى تهميش المناطق التى لم تضم هذا النوع من المشروعات الكبيرة.

وفى عهد أحدث، شرع عدد من المؤرخين يبتعدون عن هذا المنهج الذي يجعل من أوروبا مركز الكون. فدرسوا اقتصادات الهند وجنوب شرق آسيا، والتجارة فى هذه المنطقة، وإنتاجها. وأصبح الاهتمام بالمحيط الهندى مقترنا بالتجارة العالمية فى حين اقترن التركيز على المحيط الأطلسى بالتوسع الأوروبى. وفتحت دراساتهم الطريق لفهم كيفية تطور الحداثة فى مناطق مختلفة مستقلة عن النماذج الأوروبية. وتقصى هؤلاء المؤرخون دور شبه القارة فى النظام التجارى، ووجدوا أنه تحقق له ميزان تجارى موات، وأنه كان له إنتاج من المنسوجات يباع فى العالم كله.

وعودة إلى مصر فى سياق التاريخ العالمى، نجد أن تواريخ مختلفة اقترحت باعتبارها الوقت الذى أصبحت فيه بركة راكدة متخلفة عن الركب: ١٤٩٨ عندما وصل البرتغاليون إلى جوا فى الهند، ووضعوا أيديهم على تجارة الفلفل الدولية، التى كانت حتى ذلك الحين احتكارا لتجار القاهرة، و١٥١٧ عندما أصبحت مصر ولاية فى الدولة العثمانية بدلا من مركز لأهم إمبراطورية فى المنطقة أى الدولة المملوكية. ويدعو الكتاب إلى إعادة النظر فى هذا الأمر. وقد بحث عن طرق لإيجاد مكان لمصر ما بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ ولإعادة إدماجها فى التاريخ العالمى.

ولتحقيق ذلك، اقتضى الأمر الابتعاد عن المنهج، وبالتالى عن المعايير، التى تجعل من أوروبا مركز الكون، وقد أشار الكتاب إلى مسار من المسارات التى دلفت بها مصر إلى العالم الحديث، ليس فقط بأعمال حكامها وطبقتها الحاكمة، وليس فقط بإصلاحات الدولة والقرارات الحكومية، وإنما أيضا بالنظر لقطاعات أخرى فى المجتمع. وبالتالى، اقترحت الدراسة النظر فى "مشروعات الأعمال الصغيرة" – مقابلاً "المشروعات الأعمال الكبيرة" – باعتبارها محورًا جرت فيه صياغة المبادرات الفردية والجماعية وجرى تكييفها مع الأحوال المتغيرة. ومنذ بضع سنوات

خلت، لم يوضح روجر أوين Roger Owen في دراسته الوجيزة حول تطور الصناعة التحويلية الصغيرة فحسب وإنما أوضح أيضا أوجه الاستمرار التى تبين أن الاختراق الأوروبى فى القرن التاسع عشر لم يضع حدا للإنتاج برمّته بصورة مفاجئة[1]. لم يتم إنجاز أبحاث معمقة عقب هذه الدراسة، مما يترك مجالا للتدقيق في هذا الموضوع.

لم تشاهد مصر وحدها ازدهار مشروعات الأعمال الصغيرة، التى يعمل أعضاء الأسرة فيها معا عادة، والتى حافظت عليها الأسر نفسها جيل بعد جيل، وإنما ازدهرت كذلك فى ايطاليا وبلاد الشام والبلقان والأناضول والبندقية وفلورنسا. بعبارة أخرى، يمكن تبين سمة إقليمية مشتركة فى العالم العثمانى وعالم شرقى البحر المتوسط. وفى سياق مشروعات الأعمال الصغيرة هذه، لم ينصب الاهتمام لا على الابتكار التكنولوجى ولا على استخدام الآلات. وبدلا من ذلك يتقصى الكتاب مختلف الممارسات الرأسمالية التى استخدمها الحرفيون والصناع المستثمرون فى إدارة مشروعات أعمالهم. وقد تأرجحت دراسات الحرفيين الصناع بين ممارسات الاستثمار فى المشروعات الصغيرة، مثل توسيع نطاق حرفة ما، والاضطلاع بعدة أنشطة حرفية وتجارية فى الوقت نفسه، وبين الممارسات الرأسمالية، التى كان فيها الحرفى يرأس مشروعا صغيرا يستخدم فيه عمالا لإنتاج سلع يحقق منها ربحا، والطوائف التى نظمت ماليتها بهدف تحقيق تراكم لرأس المال. ولهذه الممارسات أهمية جوهرية لفهمنا الرأسمالية الحديثة.

لا يزال مصدر الرأسمالية الحديثة موضع خلاف. وترى وجهة نظر أن الاستعمار كان مصدرها، وترى وجهة نظر أخرى أن مصدرها كان رأسمالية الدولة

---

[1] Roger Owen, "The Study of Middle Eastern Industrial History: Notes on the Interrelationship between Factories and small-scale manufacturing with special references to Lebanese silk and Egyptian sugar, 1900-1930," International Journal of Middle East Studies, vol. 16 no. 4 Nov. 1984, p. 476.

التى أقامها محمد على[٢]. وقد أكدت دراسة رؤوف عباس وعاصم دسوقى أن الرأسمالية دخلت مصر فى القرن التاسع عشر من خلال حيازة الأرض والزراعة[٣]. وتتفق الدراسة الحالية مع آراء بيتر جران ودراسة سمير أمين فى أنه ربما كان هناك أكثر من مصدر وأن بعض هذه المصادر كان قائما فى القرن الثامن عشر، وتمضى لما هو أبعد منها للقول بأنه إضافة إلى رأسمالية التجار لا بد أن نضع فى الحسبان أيضا الممارسات الرأسمالية التى اضطلع بها الحرفيون فى مشروعات أعمالهم الصغيرة. فقبل الرأسمالية الصناعية أو الزراعية، كانت رأسمالية التجار شكلا مهما لكنها مرة ثانية لم تكن الشكل الوحيد. فقد بيّن الكتاب تطور أشكال من رأسمالية الحرفيين كمحصلة لسياقات بعينها، وأنها تغيرت عندما تطورت هذه السياقات. وبالقيام بذلك، يمكن تبين كيف أنها ربما تكون قد ساعدت فى تشكيل الأحوال الحديثة. بعبارة أخرى، هناك عدد من المصادر للرأسمالية، وأنها فى مراحل أسبق تعايشت وتفاعلت، وفى فترة لاحقة، تم إخضاع أشكال معينة.

كذلك تقصى الكتاب مجال العلاقات الاجتماعية، علاقات العمل وتنظيم العمل لدى الحرفيين أو، على وجه أكثر تحديدا، لدى الحرفيين الذين كان لمنتجاتهم بعض الثقل فى الاقتصاد. ونظرت الدراسة فى أنواع كثيرة من الشبكات وأشكال التنظيم التى استحدثها الحرفيون، فيما بينهم وفى طوائفهم وكذلك العلاقات الاجتماعية للحرفيين والشبكات التى شيدوها بصورة فردية ومن خلال الطوائف، سواء في أيام اليسر أو في أيام العسر. فقد صاغوا إستراتيجيات للتصدى لأحوال معاكسة ولاستغلال الظروف المواتية إلى أقصى حدّ. فشكلوا حرفهم وفق أسس تنظيم الأعمال

---

[2] Peter Gran. L'Egypte au XIX siècle. Samir Amin, MalDevelopment. Anatomy of a Global Failure, translated by Michael Wolfers, (Tokyo: United Nations University Press, Zed Books, 1990), 102-3.

[٣] رؤوف عباس وعاصم الدسوقى، كبار الملاك والفلاحين فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢، درا قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

أو لجأوا إلى الممارسات الرأسمالية، فى زمن اليسر عندما كانوا يستطيعون العمل متحررين نسبيا من التعسف السياسى من أهل السلطة، وجمعوا بين ممارسات التجار وممارسات الطوائف على حد سواء.

لقد قامت ممارسات كثيرة من هذا النوع فى نهاية المطاف فى سياق تطورات القرن التاسع عشر، ربما فى سياقات مختلفة وربما من قبل مجموعات مختلفة. وفى النهاية أصبح عدد من هذه الممارسات مصدرا للاقتصاد الحديث. وتنظيم العمل فى طائفة البصمجية (طابعى المنسوجات) مثال جيد لإظهار الصلة بين ممارسات الطائفة والمصنع الحديث في عصر محمد على. والعقود الأربعة التى فصلت بين زمن إنشاء محمد على لمصنع للنسيج وبين الحرفيين الذين كانوا يطبعون الزخارف على المنسوجات، تُظهر استمرارية هذه الممارسات. ذلك أن صناع المنسوجات فى طائفة البصمجية الذين تجمعوا، باعتبارهم أعضاء فى الطائفة، ليعملوا فى مكان واحد؛ حيث قسموا فيما بينهم وظائفهم وأدوارهم المختلفة، ربما كانوا نموذجا لعلاقات عمل لاحقة، مثل تلك التى قامت فى المصانع فيما بعد. وهكذا، فإن بعض جوانب الترشيد فى المصانع ربما تطورت فى إطار هيكل الطائفة. وبالطبع، فإن إدخال الآلات فى مصانع القرن التاسع عشر أحدث فرقا. لكن لا بد من التساؤل حول ما إذا كانت الآلات وحدها تنشئ صناعة. فالواقع أن هذه الآلات يمكن أن تكون غير قابلة للاستخدام إذا لم يتوافر تنظيم لعلاقات العمل لإدارتها، وإذا لم يكن وراءها أشخاص يستطيعون تولى الجانب الإنسانى.

عمق تاريخى للقرن التاسع عشر

خلاصة القول، أوضحت الدراسة تطورات معينة نقرنها عادة بالقرن التاسع عشر فى حين أن لها فى الواقع جذور أسبق كثيرا. ويمكننا عن طريق تحديد هذه الروابط أن نكتشف العمق التاريخى لبعض التطورات فى القرن التاسع عشر وأن

نحقق فهما أوسع للتطوُرات التى جرت فى ظل محمد على؛ أى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، عن طريق وضع هذه الفترة فى علاقة مع تلك التى سبقتها. وهكذا يمكننا تبين كيف بشّرت نذر بدت فى قرون سابقة بسياسات محمد على (١٨٠٥-١٩٤٩). وبالتالى، فبدلا من اعتبار هذه الإصلاحات عملا لحاكم واحد، ينبغى النظر إليها كجزء من تطور تاريخى له جذور، فى القرن الثامن عشر أو ما قبله.

وبحلول نهاية القرن السابع عشر، وكانت هذه أياما عرفت تغيرات سياسية اجتماعية واقتصادية كبرى. لم تمس العملية التى بلغت ذروتها فى عهد محمد على، سوى قسم صغير من الصناع والطوائف وبصورة تدريجية بطيئة، ولم تتقدّم بالضرورة وفق خط مستقيم. ومع ذلك، فإن ما كان يحدث فى تلك الفترة يمكن أن يكون وثيق الصلة بالنسبة للقرن التاسع عشر، وبدلا من النظر إلى سياسات محمد على بعيون منحازة تاريخيا ورأتها صادرة عن "رجل عظيم"، أو على أنها قرارات اتخذت بدون عمق تاريخى، لمجرد أن حاكما أراد هذا، يمكن اعتبارها بدلا من ذلك سياسات لها سياق. لقد أمكن تنفيذها لأنها لم تحدث فى فراغ. وعلى مستوى العلاقة بين هيكل السلطة والحرفيين، هناك صلة واضحة بين سياسات محمد على ومحاولات المماليك السيطرة على الطوائف بطرق شتى، كوسيلة للتسلل إلى الحياة الاقتصادية، بدرجات متفاوتة من النجاح. لقد كانت سياسته بأكثر من طريقة، تتويجا لعملية بدأت قبل ذلك بنحو قرن أو أكثر.

ولكى يحقق محمد على بعض إصلاحاته، وضع الطوائف تحت سيطرة الدولة على نحو أوثق، وبذا تم إلزامها بتزويد المصانع الجديدة بالصناع، وبأن تشرف إلى حد معين على عملهم داخل المصنع. والواقع أن السيطرة السياسية على هذه الطوائف بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة كانت لها جذورها من قرن سبق. لقد عين محمد على شيوخ الطوائف، واستخدم الطوائف بغية تنفيذ السياسات المالية والإدارية. واعتبر جون تشالكرافت John Chalcraft فى دراسته للطوائف فى القرن التاسع عشر،

إخضاع الحاكم لها ابتكارا خاصا بالقرن التاسع عشر[٤]. والواقع أن الظاهرة كانت جزءا من عملية طويلة ترجع أصولها إلى ما قبل ذلك التاريخ بما يربو على قرن.

وفى القرن التاسع عشر، أصابت أحوال معاكسة عديدة الحرفيين والحرفيين والصناع المستثمرين فى الأعمال الحرفية. ففى مطلع القرن التاسع عشر أصبح توسع هيكل السلطة أكثر وضوحا من ذى قبل وتزايد مستوى السيطرة على الحرفيين والإنتاج، وهو اتجاه يمكن تتبعه منذ بداية القرن السابع عشر، بسبب تنفيذ سياسات الدولة للإصلاح الاقتصادى. ففى عهد محمد على، كانت سيطرة الدولة على المواد الخام، وإنشاء المصانع الحكومية التى يتعين على العمال أن يعملوا بها، منهجين جديدين وجهت بهما السلطات السياسية الإنتاج والمنتجين.

ومع ذلك استمر تطبيق ممارسات الطوائف حتى داخل المصانع الحديثة. وقد بينت باسكال غزاله Pascale Ghazaleh وجون تشالكرافت أن محمد على استخدم الطوائف فى إدارة مصانعه. وتبين دراسة باسكال غزاله أن مصنع الخرنفش للمنسوجات، الذى أسسه محمد على كان جزءا من سياسته للتصنيع، وهو مصنع حديث، يعمل بآلات أوروبية وتتم إدارته بمساعدة خبراء أوروبيين، كان فى الواقع يجمع بين أساليب اقتصادية متباينة، حديثة، وتقليدية ورأسمالية. كانت الآلات تديرها الحمير، وكانت اليد العاملة تقدمها الطوائف. وقد أقيم كل هذا فى مصنع أنشئ حديثا له نوع جديد من الإدارة. وقد بينت باسكال غزاله أنه جرت الاستعانة بأشكال مختلفة من تنظيم العمل. فبعض العمال كان يعمل فى إطار نظام الطائفة، وكانت مجموعة من الطوائف تعمل فى نفس المبنى وملحقاته، لكن الطوائف كان يشرف عليها مسؤولون حكوميون وتنتج سلعا حددتها الدولة. بعبارة أخرى، لقد كان هذا خليطا من إطار الطائفة وفيه يشرف معلم على متدربين لديه، أضيف إليه مفتش، ومدير، ومشرف، وموظفو الحكومة الذين يشرفون على العمل[٥].

---

[4] John Chalcraft, The Striking Cabbies of Cairo and other Stories, Crafts and Guilds in Egypt, 1863-1914, (Albany NY, SUNY Press, 2004), 16.

[5] Pascale Ghazaleh, Masters of the Trade: Crafts and Craftspeople in Cairo, 1750-1850, AUC Press, Cairo, 1999, 118-120; «Manufacturing Myths: Al-

هل حدثت قطيعة؟

لا يعنى ما سبق أن قطيعة كبيرة قد حدثت. إذ يتعين الإشارة أيضا إلى المستويات التى شكلت ما جرى من تطوّرات فى القرن التاسع عشر فيما يتعلق بالصناع والحرفيين والمستثمرين فى المشروعات. لقد تقلصت إلى حد كبير أنشطة الاستثمار فى تنظيم مشروعات الأعمال عما كانت في السابق، وتغير هيكل السلطة بصورة مثيرة حيث أخذت تحل محل البيوت المملوكية المتناحرة دولة مركزية بازغة قلصت مجال نشاط الحرفيين إلى مدى أبعد مما حدث فى الفترات السابقة. وتعرض النظام الرأسمالى العالمى، الذى كان الحرفيون فى القرن الثامن عشر قد شعروا بتأثيره بالفعل، لتطورات مهمة، لا سيما بعد وفاة محمد على. وكان لهذين العاملين تأثيرهما المعاكس على مبادرات الحرفيين.

وبالتالى، فقد تعرض الحرفيون المستثمرون فى مشروعات الأعمال لضرر بالغ من جراء الأسواق الدولية. وفى الوقت الذى مزّقت فيه الدول الأوروبية رأسمالية الدولة التى أقامها محمد على، كان الوهن قد أصاب الحرفيين وكبار التجار، فى حين كان يجرى تدعيم وضع المستثمرين ورجال الأعمال الأوروبيين وتقويته بفعل الإيعازات السياسية وبفعل التسهيلات القنصلية القانونية. وبسبب التوسع الأكثر حدة للأسواق العالمية، واجهت تحديات جديدة كل من كبار التجار والحرفيين الذين كانوا قد تعرضوا لهزة بالفعل، من جراء الأزمات التى وقعت فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، فى ظل السياسات الاقتصادية التى استهلها محمد على والتى بمقتضاها أقامت الدولة الصناعات ومولتها[٦]. وواجهت رأسمالية الحرفيين التى كانت قد

Khurunfish, A Case Study, » in Money, Land and Trade, An Economic History of the Muslim Mediterranean, edited by Nelly Hanna, (London, IB Tauris, 2002), 132-4.

(٦) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٩ – ٥٩، أحمد الشربينى، الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، ٢٠٠٧، ص٢٣٧.

وجدت أرضا خصبة فى الأحوال التى سادت في القرن السابع عشر، حواجز كان من الصعب للغاية تجاوزها.

كم من الحرفيون المستثمرين استطاعوا، مثلما استطاع السيد اللوزى، التغلب على العنت الذى لاقوه – تعسف الحكام المماليك، مثلما حدث إبان حكم على بك الكبير وخلفائه فى ١٧٦٠، والاقتصاد الذى تديره الدولة فى ظل محمد على، وانهيال السلع الأوروبية، ورجال الأعمال الأوروبيين المسلحين بتسهيلات منحتها لهم المعاهدات ومنحها لهم قناصلهم – فقد انتقل اللوزى من حريرى إلى صاحب مصنع مثل معاصريه، أسرة جوموسجيردان Gumusgerdan، وهم نساجو أقمشة تسمى آبا من بلدة بلوفديف Plovdiv فى البلقان فى القرن الثامن عشر، أسسوا فى مطلع القرن التاسع عشر مؤسسة جوموسجيردان التى أصبحت من أكبر المؤسسات فى البلقان[٧]. وربما استطاع اللوزى أن يعبر الخط الفاصل بين الحرفة والصناعة؛ لأنه كان يعمل فى دمياط، بمنأى عن القاهرة. والواقع أن دمياط كانت من بين قلة من البلدات التى توسع فيها إنتاج المنسوجات خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، في حين صناعة المنسوجات المحلية دخلت في أزمة[٨]. وقد بدأ السيد اللوزى، الحريرى هذا مسيرته المهنية فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر فى بلدة فى الأقاليم، وفى هذه البلدة أسست ذريته فى نهاية المطاف واحدة من الصناعات الحديثة المهمة فى مصر، صناعة الحرير. وأصبحت أسرة اللوزى فى النصف الأول من القرن العشرين من أصحاب المصانع وكبار ملاك الأرض وملاك لمضارب الأرز[٩]. وهكذا، فإن هذه الأسرة من نساجى الحرير، أقامت صناعة كبيرة استمرت حتى النصف الثانى من القرن العشرين.

---

[7] Todorov, The Balkan City, 238-242

[8] Nelly Hanna, "Incorporation and the Textile Industry," 156.

[9] Robert Tignor, "Dependency Theory and Egyptian Capitalism, 1920-1950" African Economic History 9 (1980), 107.

ومن الواضح أنه لم يكن هناك أشخاص كثيرون ممن استطاعوا الاقتداء بهذا المسار، رغم أن إجراء مزيد من البحث حول الموضوع قد يلقى الضوء على مبادرات أخرى. ولم تعقب بحوث كافية، دراسة أحمد حتة عن اقتصاد مصر فى القرن التاسع عشر. فهو لم يوضح مدى بقاء إنتاج الصناع فى الزيوت والمنسوجات والجلود فى نهاية القرن فحسب، بل أوضح كذلك وإن كان للأسف بقليل من التفصيل، حقيقة أن بعض الحرف التقليدية، مثل المدابغ، أصبحت مميكنة، وهو ما يفترض أنه أدى إلى بعض التوسع فى الإنتاج[١٠]. وفى نهاية القرن التاسع عشر، كانت صناعة الجلود لا تزال من أهم الصادرات، على الرغم من النكسات العديدة التى تعرضت لها الصناعة المصرية[١١]. كذلك لم يدرس المؤرخون الاقتصاديون مشروعات الصناع الكبيرة المنخرطة فى إنتاج المنسوجات. ولا نجد إلا فى الدراسات المتعلقة بتاريخ العمارة، إشارات إلى أن صحن جامع ابن طولون الهائل قد استخدم كمصنع لنسج الأقمشة الصوفية فى القرن التاسع عشر[١٢].

وبالنسبة للغالبية العظمى من الحرفيين والصناع، يجب ألا يكون هناك مجال للشك فى أنهم تعرضوا للإفقار وأن قدراتهم على الاستثمار قد تراجعت. وربما كان التراجع أشد جلاء فى القاهرة منه فى أى مكان آخر من البلاد ويمكن تخمين أن بعض نشاط الاستثمار انتقل بعيدا عن المراكز الكبرى (القاهرة والإسكندرية) إلى بلدات لا يصل إليها الأوروبيون- المحلة والمنصورة مثلا- وأن الاتجاه استمر نحو الترييف والأقلمة الذى كان قد بدأ فى فترة أسبق. ولا شك فى أن الموضوع يستأهل المتابعة.

---

[10] Ahmad Hitta, Tarikh Misr al-Iqtisadi fil Qarn al-Tasi Ashar, Matbaat al-Misri, Cairo, 1967, p. 193.

[١١] أحمد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية، ١٨٤٠ – ١٩١٤: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ٩٩٩، ٣٢٩-٣٣٠.

[12] Caroline Williams, Islamic monuments of Cairo: The Practical Guide, (Cairo, AUC Press, 2002), 49; Doris Behrens Abuseif. Islamic Architecture in Cairo: An Introduction, (Leiden, Brill, 1989), 55.

لم ينقرض الاستثمار بالمشروعات الصغيرة بالضرورة فى القاهرة لكنه انتقل إلى أيدى آخرين غير الصناع المحليين. فبعد ١٨٥٠، تدفق المستثمرون الأوروبيون، واستقروا فى القاهرة والإسكندرية حيث استطاعوا الاستفادة من التسهيلات الكثيرة التى منحها لهم خلفاء محمد على ومن الامتيازات القانونية. ويشير روبير تينيور (Robert Tignor) إلى بعض المستثمرين الصغار الذين تحولوا إلى الأشغال الصناعية، مثل مصنع الزجاج ومصنع السجائر[١٣]. وفي ذلك الوقت، كان الاستثمار فى تنظيم المشروعات قد أخذ يكتسب معنى جديدا.

الصناع والنظام الرأسمالى العالمى

تبقى قضية كيفية إدراج الحرفيين والصناع فى اقتصاد رأسمالى آخذ فى التوسع. لقد بين الكتاب أنه كان لهم دور فى العملية التاريخية فى ١٧٠٠. ومع الانتقال إلى القرن التاسع عشر، نسأل سؤالا من نوع مشابه، ألا وهو: هل واصل الحرفيون القيام بدور فى تشكيل اقتصاد مصر، أو فى تحديد الشكل الذى جرى عليه الاندماج فى العالم الرأسمالى، رغم الظروف المعاكسة التى واجهوها؟.

وتكمن الإجابة على هذا السؤال فى الموقف الذى يتخذه المرء بالنسبة لنموذج النظام العالمى. ويمكن طرح السؤال بطريقة أخرى: هل كانت عملية الاندماج فى نظام رأسمالى عالمى قرارا مقصورا كلية على المناطق المركزية، ولصالح تلك المناطق، أم أن التطورات فى الأطراف كان لها تأثير على المركز؟.

الصراع على الأسواق

كان من عواقب توسع النظام الرأسمالى العالمى انكماش الأسواق التى كانت تمثل منافذ لإنتاج الحرفيين. كانت الأسواق العثمانية قد طفقت تتآكل ببطء، رغم أن

[13] Robert Tignor, "Dependency Theory and Egyptian Capitalism, 1920-1950," African Economic History, vol. 9, 1980, p. 101-118.

ذلك ربما لم يحدث بالسرعة المتوقعة عادة(١٤). فقد طفقت تنكمش أسواق البحر الأحمر، والأسواق الأفريقية وجميعها كانت أسواقا لإنتاج الصناع المحليين، حيث غدت تجارة مصر بعد منتصف القرن التاسع عشر أشد تركيزا على صادرات القطن لإنجلترا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انهمار الواردات الأوروبية الرخيصة شكل تهديدا للسوق الداخلية أيضا، خاصة مع تحول مزيد من المصريين نحو الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، إلى استخدام الملابس وأثاثات المنازل أوروبية الطراز.

وجاء رد فعل صغار التجار والحرفيين الذين رأوا أسباب رزقهم تتعرض للتهديد بطرق مختلفة. ففى القاهرة، مثلها مثل دمشق وحلب وأماكن أخرى، كانت هناك حالات كثيرة نشبت فيها قلاقل فى الحضر خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ونزل الناس للشوارع معربين بطرق عنيفة عن إحباطهم بسبب الأحوال التى يواجهونها والتهديدات التى تتعرض لها أسباب رزقهم، بطرق شتى(١٥).

كذلك قاوم الحرفيون بإدخال تحسينات على منتجاتهم بحيث تبقيهم قادرين على المنافسة. وتبين دومنيك شيفالييه Dominique Chevalier أن القنصل الفرنسى فى دمشق الذى كتب فى عام ١٨٤٥ يقول إن صناعة النسيج مهددة بالخراب الكامل، لم يكن فى الحقيقة مصيبا تماما حيث أن النساجين كانوا قد أدخلوا تقنيات ساعدتهم على الحفاظ على جزء من سوقهم(١٦). كما ناقش عبد الكريم رافق تجديدات مماثلة أجراها الحرفيون في بلاد الشام(١٧).

---

[14] Doumani Rediscovering Palestine 54. The bulk of items in the inheritance of a textile merchant in Nablus were still in 1810 textiles from Egypt.

[15] Bruce Masters, « The 1850 Events in Aleppo : An Aftershock of Syria's Incorporation into the Capitalist World System," IJMES 22,1 (Feb 1990) 3-20.

[16] Dominique Chevalier, "Un exemple de resistance technique de l'artisanat syrien aux XIXe et XXe siecles. Les tissus ikates d'Alep et de Damas," Syria 39 3,4 (1962) : 300-324.

[17] Abdul Karim Rafeq, "Craft Organization, Work Ethics and Strains of Change in Ottoman Syria," JAOS 111,3 (July-Sept. 1991): 495-511.

وأصبح بعد من أبعاد صراع الحرفيين ضد توسع النظام الرأسمالى العالمى منصبا على الأسواق المحلية. ويمكن رؤية أحد تجلياته فى التناقض بين الادعاءات المتفائلة للقنصل الفرنسى الذى قدر فى عام ١٨١٢ أن المنسوجات الأوروبية أصبحت تحظى بالشعبية بين المصريين بدلا من المنسوجات المحلية وأن مشاغل نسيج كثيرة قد أغلقت نتيجة لذلك[١٨]. وعلى ما نعرفه أن بعد ذلك بمائة عام، كان لا يزال هناك حسب تعداد السكان، ٧٣ ألف شخص فى مصر يعملون فى شتى فروع إنتاج المنسوجات، وأنهم كانوا أكثر عددا منهم فى أي حرفة أخرى. فرغم كل الصعوبات التى واجهت الحرفيين فى القرن التاسع عشر، كانت المنسوجات فى نهاية القرن لا تزال أهم منتج محلى. كيف ظل مثل هذا العدد الكبير من الأشخاص يعمل فى الإنتاج الحرفى للنسيج فى وقت كان الاقتصاد فيه قد انفتح أمام التجارة الحرة العالمية؟ تكمن الإجابة جزئيا فى الإستراتيجيات التى استعان بها الحرفيون بغية الحفاظ على حصتهم من السوق المحلية، بين الأشخاص الذين احتفظوا بزيهم التقليدى. وكانوا هم الأغلبية فى هذه الفترة – ولم يتأثروا بالأزياء الأوروبية ولا بأذواقها، بين أفقر قطاعات المجتمع، وبين سكان الريف والأقاليم، الأقل تأثرا بالموضة الأوروبية والمنتجات الأوروبية. ربما استطاعوا الحفاظ على وضعهم، بتخفيض نوعية منسوجاتهم للإبقاء على سعرها رخيصا، وبتقليل المكاسب التى يحصلون عليها لأنفسهم؛ لأنهم حسّنوا إنتاجهم ليتفق مع الأحوال الناشئة.

تسييس الطوائف

على المستوى السياسى أيضا كانت الطوائف تلعب دورا بارزا للعيان فى الصراع خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. إذ كانت الطوائف قد أدرجت فى عملها بعدا سياسيا فى فترة أسبق، فى القرن الثامن عشر عندما واجهت افتئات

---

[18] Driault, Correspondance, 209, 364.

المماليك على شؤونها. وقد لعبت الطوائف دورا فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر فى الحركة التى ساعدت على الإتيان بمحمد على إلى السلطة. وفى النصف الثانى من القرن، توسع هذا البعد السياسى وأصبحت الطوائف منخرطة فى العمل الجماعى، مثلما بين جوان كول Juan Cole. وبحلول الوقت الذي نشبت فيه الثورة العرابية (١٨٨٢)، كانت الواردات الأوروبية إلى مصر قد أثرت على أسباب رزقهم، وكان انخراطهم فى المظاهرات تعبيرا، بين أشياء أخرى، عن مقاومتهم لهذه التطورات.[١٩] وهكذا يمكننا تبين أنماط معينة من استمرار تقاليد الطوائف، ويمكننا تبين بعض الطرق التى أثر بها الصناع والطوائف على التاريخ الحديث.

كانت الطريقة التى اندمجت بها مصر فى النظام الرأسمالى العالمى جزءا من عملية معقدة. فلم تنطو فقط على مصالح دول المركز ومصالح تحالفاتها السياسية والأوروبيين المقيمين فى مصر، بل انطوت أيضا على تأثير طبقة بازغة من الأشخاص الذين استفادوا من أحوال التجارة الخارجية. ويمكن أن ندرج هنا أيضا وزن الحرفيين وصغار التجار الذين ناضلوا من أجل بقائهم والذين غيروا إستراتيجيات عملهم بغية الحفاظ على جزء من السوق المحلية لأنفسهم. كل هذه كانت عناصر أثرت فى تشكيل العلاقات بين المركز والأطراف. كان التاريخ الاقتصادى لهذه المنطقة أكثر عمقا، وأشد ثراء وأبعد تنوعا من أن يفهم باعتباره مجرد تاريخ شكلته احتياجات أو مصالح الاقتصادات الرأسمالية أو مصالح وأعمال الطبقات الحاكمة.

ويمكن لدراسة الحرفيين والمستثمرين الحرفيين، كأفراد، وكأسر أو من خلال طوائفهم، أن تساعد فى توفير بديل للتاريخ الاقتصادى الراسخ الذى لا يزال يحتاج إلى مزيد من التقصى. وقد تقصى كتابنا قسما صغيرا من هذا التاريخ، لكنه يمكنه رغم ذلك أن يساعد فى سد بعض الفجوات حول هذا الموضوع. وفى هذا، مثل مواضيع أخرى كثيرة، لا يزال يتعين على المؤرخين المحدثين أن يفهموا على نحو كامل التاريخ الأول باعتباره مصدرا محتملا للتاريخ الحديث.

---

[19] Cole, "Of Crowds and Empires," 111; Colonialism and Revolution, 251..

ببليوجرافيا
المراجع الأجنبية

Archives:

Court records (with the abbreviations used):

Bab Ali (BA); Bab Sharia (B Sharia); Barmashiya; Bulaq; Dasht; Al-Salih; Al-Salihiya al-Najmiya (SN); Qisma Arabiya (Q Arab); Qisma Askariya (Q Ask); Zahid.

Manuscript Sources:

Abu Dhakir, Muhammad ibn Hasan. Untitled manuscript. Manuscript in the Bibliotheque Nationale, Paris, Fonds Arabe 4643.

Published Sources:

Abbas Ra'uf and Dusuqi, Assem. Kibar al-Mullak wal-Fallahin fi Misr, 1837-1952. Cairo: Dar Qaba' lil Tiba'a wal Nashr, 1998.

Abdul Ghani, Ahmad Shalabi. Awdah al-Isharat fiman Tawalla Misr min al Wuzara wal Bashat, edited by Abdul Rahim Abdul Rahman. Cairo: Khangi Press, 1978.

Abdul Muti, Husam. "Sina'a al-Aqmisha fi Misr khilal Asr al-'Uthmani, 1517-1817." Al-Ruznama 4 (2006): 205-373.

_. Al-Ilaqat al-Misriya al-Hijaziya fil qarn al-Thamin Ashir, Cairo: Al-Hay'a al-Misriya al-Amma lil Kitab, 1999.

—. Al-A'ila wal Tharwa: al-Buyut al-Tujariya al-Maghribiya fi Misr al-Uthmaniya. Cairo: Al-Hay'a al-Misriya al-Amma lil-Kitab, Silsila Tarikh al-Misriyin, 2008.

Abdul Rahman, Abdul Rahim. "Tawa'if al-Hiraf wa dawrahum al-Iqtisadi wal-Ijtima'I fil Mujtama' al-Misri fil 'Asr al-'Uthmani (1517-1798)." In Al-Mujtama' al-Misri fil 'Asrayn al-Mamluki wal Uthmani, edited by Ubada Kuhayla, 213-242. Cairo: Al-Majlis al Aala lil Thaqafa, 2007.

Abuseif, Doris Behrens. Islamic Architecture in Cairo: An Introduction. Leiden: Brill, 1989.

Amin, Samir. Accumulation on a World Scale, A Critique of the Theory of Underdevelopment, translated by Brian Pearce, vol. 1. London and New York: Monthly Review Press, 1974.

—. "The Ancient World-Systems versus the Modern Capitalist World-System." Review 14, no. 3 (Summer 1991): 349-386.

—. The Arab Nation: Nationalism and Class Struggles, translated by Michael Pallis. London: Zed Press, 1978.

—. "Le capitalisme et la rente fonciere: La domination du capitalisme sur l'agriculture." In La question paysanne et le capitalisme, edited by Samir Amin and Kostas Vergopoulos, 1-62. Paris: Editions Anthropos-Idep, 1974.

Anderson, Perry. Lineages of the Absolutist State. London: New Left Books, 1975.

Arnie, D.A. "The Commercial Empire of the Atlantic, 1607-1783." The Economic History Review 15, no. 2 (1962): 205-218.

Asad, Talal. "Review: Are There Histories of Peoples without Europe? A Review Article." Comparative Studies in Society and History 29, no. 3 (July 1987): 594-607.

Ayalon, David. "Studies in al-Jabarti: Notes on the Transformation of Mamluk Society in Egypt under the Ottomans (continued)." JESHO 3, no. 3 (Oct 1960): 275-325.

Baer, Gabriel. Egyptian Guilds in Modern Times. Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964.

—. "Popular Revolt in Ottoman Cairo." Islam 54 (1977): 213-242.

Batou, Jean. "L'Industrialisation de la peripherie non-europeenne, 1770-1870. Le role de l'Etat." In Between Development and Underdevelopment, 1800-1870, edited by Jean Batou, 67-102. Geneva: Librairie Droz, 1991.

—. "Muhammad 'Ali's Egypt, 1805-1848. A Command Economy in the 19th century?" In Between Development and Underdevelopment, 181-218.

Bayly, Christopher Alan. Imperial Meridian, The British Empire and the World, 1780-1820. Essex, England: Pearson Education Limited, Longman Group, 1989.

Behrens-Abuseif, Doris. "Une polemique anti-ottomane par un artisan au Caire du XVIIe siècle." In Etude sur les Villes du Proche-Orient XVIe-XIXe siecle, Hommage a Andre Raymond. Damascus: Institut Francais d'Etudes Arabes de Damas, 2001.

Beik, William. Absolutism and Society in Seventeenth Century France: State Power and Provincial Aristocracy in Languedoc. New York: Cambridge Univ. Press, 1985.

Benson, John. The Penny Capitalists: A Study of Nineteenth Century Working Class Entrepreneurs. New Brunswick: Rutgers Univ. Press, 1983.

Boudet, M. "Notice sur la preparation des peaux en Egypte." Description de L'Egypte, Etat Moderne 2,no. 1 (Paris 1812): 22-28.

Braudel, Fernand. Civilization and Capitalism, 15th – 18th Century, Vol. 2, The Wheels of Commerce; Vol. 3, The Perspectives of the World, translated by Sian Reynolds. New York: Harper and Row, 1979.

Brenner, Robert. "The Social Basis of European Commercial Expansion: 1550-1650." The Journal of Economic History 32, no. 1 (March 1972): 361-384.

Breton, Yves. "La theorie schumpetrienne de l'entrepreneur ou le probleme de la connaissance economique." Revue economique 35, no. 2 (March 1984): 247-266.

Bulut, Mehmet. "The Role of the Ottomans and the Dutch in the Commercial Integration between the Levant and the Atlantic in the Seventeenth Century." JESHO 45, no. 2 (2002): 197-230.

—. "Reconsideration of Economic Views of a Classical Empire and a Nation-State during the Mercantilist Ages." American Journal of Economics and Sociology 68, no. 3 (July 2009): 791-828.

Cankabal, Hulya. Society and Politics in an Ottoman Town, Ayntab in the 17th century. Leiden: Brill, 2007.

Casale, Giancarlo. "The Ottoman Administration of the Spice Trade in the Sixteenth century Red Sea and Persian Gulf." JESHO 49, no. 2 (2006): 170-198.

Chakrabarty, Dipesh. Rethinking Working Class History: Bengal 1890-1940. Delhi: Oxford Univ. Press, 1989.

Chalcraft, John. The Striking Cabbies of Cairo and other Stories, Crafts and Guilds in Egypt, 1863-1914. Albany, N.Y.: SUNY Press, 2004.

Chalcraft, John. "Pluralizing Capital, Challenging Eurocentrism: Towards Post-Marxist Historiography." Radical History Review 91 (Winter 2005): 13-39.

Chevalier, Dominique. "Un exemple de resistance technique de l'artisanat syrien aux XIXe et XXe siecles. Les tissus ikates d'Alep et de Damas." Syria 39 3, no. 4 (1962): 300-324.

Cizakca, Murat. "Incorporation of the Middle East into the European World Economy." Review, 8, no. 3 (1985): 353-378.

Clegg, Arthur. "Artisans and the Rise of Capitalism." History Workshop 4 (Autumn 1977): 243-246.

Cohen, Amnon. Economic Life in Ottoman Jerusalem. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1989.

Cole, Juan. Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1999.

Crecelius, Daniel. The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dhahab, 1760-1775.Minneapolis and Chicago: Bibliotheca Islamica, 1981.

Crecelius, Daniel. "Egypt in the eighteenth century." In The Cambridge History of Egypt, vol 2. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998.

—. "Damiette in the Late Eighteenth Century." Journal of the American Research Center of Egypt 27 (1990): 185-89.

Cuno, Kenneth M. The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1994.

Cuno, Kenneth. "Ideology and Juridical Discourse in Ottoman Egypt: The Use of the Concept of Irsad." Islamic Law and Society 6, no. 2 (1999):136-163.

Douglas, Audrey W. "Cotton Textiles in England: The East India Company's Attempts to Exploit Developments in Fashion." The Journal of British Studies 18, no. 2 (May 1969): 37-39.

Doumani, Beshara. Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900. Berkeley: Univ. of Calif. Press, 1995.

Driault, Edouard, ed. Mohamed Ali et Napoleon (1807-1814).

DuPlessis, Robert and Martha Howell. "Reconsidering the Early Modern Urban Economy: The Cases of Leiden and Lille." Past and Present 84 (Feb. 1982): 49-84.

Epstein, S. R. "Craft Guilds in the Pre-modern Economy: A Discussion." Economic History Review 61, no. 1 (2008): 151-174.

Establet, Colette and Jean-Paul Pascual. Des Tissus et des Hommes, Damas vers 1700. Damascus: Institut Francais du Proche-Orient, 2005.

Fahmy, Moustafa. La Revolution de l'Industrie en Egypte et ses consequences sociales au 19e siècle (1800-1850). Leiden: Brill, 1954.

Faroqhi, Suraiya. "Wealth and Power in the Land of the Olives: Economic and Political Activities of Muridzade Haci Mehmed Agha,

Notable of Edremit." In Landholding and Commercial Agriculture in the Middle East, edited by Caglar Keyder and Faruk Tabak, 77-96. Albany: State Univ. of New York Press, 1991.

Faroqhi, Suraiya. The Ottoman Empire and the World Around It. London: IB Tauris, 2004.

—. "Ottoman cotton textiles, 1500 to 1800: The Story of a Success That Did Not Last." Paper presented to the GENH Conference, Padua, 17-19 November 2005, 16-31.

—. "Ottoman Guilds in the late Eighteenth Century: the Bursa case." In Making a Living in the Ottoman Lands, 1480 to 1820, Suraiya Faroqhi, 93-112. Istanbul: Isis Press, 1995.

—. "The Field Glass and the Magnifying Lens: Studies of Ottoman Crafts and Craftsmen." In Making a Living in Ottoman Lands, 1480 to 1820, Suraiya Faroqhi, 71-92. Istanbul: Isis Press, 1995.

—. "Crisis and Change, 1590-1699." In An Economic and Social History of the Ottoman Empire 2, edited by Suraiya Faroqhi, Bruce McGowan, Donald Quataert and Sevket Pamuk. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1994.

—. Artisans of Empire, Crafts and Craftsmen under the Ottomans. London: IB Tauris, 2009.

Frank, Andre Gunder. Re-Orient: Global Economy in an Asian Age. Berkeley: Univ. of Calif. Press, 1998.

Genc, Mehmet. "Ottoman Industry in the Eighteenth Century: General Framework, Characteristics and Main Trends." In Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey,1500-1950, edited by Donald Quataert, 59-86. Albany: SUNY Press, Albany, 1994.

Gerber, Haim. The Social Origins of the Modern Middle East. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1987.

Ghazaleh, Pascale. Masters of the Trade: Crafts and Craftspeople in Cairo, 1750-1850. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1999.

—. "Manufacturing Myths: Al-Khurunfish, A Case Study." In Money, Land and Trade: An Economic History of the Muslim Mediterranean, edited by Nelly Hanna, 124-138. London: IB Tauris, 2002.

Gil, Moshe. "Supplies of Oil in Medieval Egypt: A Geniza Study," Journal of Near Eastern Studies 34, 1 (Jan. 1975), 63-73.

Girard, M.P.S. "Memoire sur l'Agriculture, l'Industrie et le Commerce de l'Egypte." Description de l'Egypte, Etat Moderne 2, no. 1 (Paris 1812): 491-714.

Guirguis, Magdi. An Armenian Artist in Ottoman Egypt: Yuhanna al-Armani and His Coptic Icons. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 2008. Goitein, S. D. A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Geniza Documents of Cairo. Berkeley: Univ. of California Press, 1967-1993.

Goldberg. Ellis Jay. "Reading from Left to Right: the Social History of Egyptian Labor." In The Social History of Labor in the Middle East, edited by Ellis J. Goldberg, 163-192. Boulder, Colorado: Westview Press, 1996.

Goldthwaite, Richard. "An Entrepreneurial Silk Weaver in Renaissance Florence." I Tatti Studies, Essays in the Renaissance 10 (2005): 69-126.

Goldstone, Jack. "The Problem of the 'Early Modern' World." JESHO 41, no. 3 (1998): 249-284.

Gran, Peter. "Egypt and Italy, 1760-1860: Towards a Comparative History." In Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean, 11-39. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 2005.

—. "Modern World History as the Rise of the Rich: A New Paradigm." History Compass 5, no. 3 (2007): 1026-1049.

—. Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840. Reprint, Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1979.

—. "Late Eighteenth-Early Nineteenth Century Egypt: Merchant Capital or Modern Capitalism?" In The Ottoman Empire and the World Economy, edited by Huri Islamoglu, 27-41. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

—. The Rise of the Rich: A New View of Modern World History. Syracuse: Syracuse Univ. Press, 2009.

Green, Molly. "Beyond the Northern Invasion." Past and Present no. 174 (2002): 42-71.

Grehan, James. "Smoking and 'Early Modern' Sociability: The Great Tobacco Debate in the Ottoman Middle East (Seventeenth to Eighteenth Centuries)." American Historical Review 111, no. 5 (December 2006): 1352-1377.

Habib, Irfan. "Capitalism in Medieval Islam." The Journal of Economic History 29, no. 1 (March 1969): 79-96.

—. "Potentialities of Capitalist Development in the Economy of Mughal India." The Journal of Economic History 29, no. 1 (March 1969): 32-78.

—. "Capitalism in History." Social Scientist 23, nos. 7/9 (July-Sept. 1995): 15-31.

Hanna, Nelly. "Incorporation and the Textile Industry in 19th Century Egypt." In La France et l'Egypte a l'epoque des vice-rois, 1805-1882, edited by Daniel Panzac and Andre Raymond, 149-162. Cairo: Institut Francais D'Archeologie Orientale, 2002.

Hanna, Nelly. Making Big Money in 1600: The Life and Times of Ismail Abu Taqiya, Egyptian Merchant, Syracuse: Syracuse Univ. Press, 1998.

—. "Literacy and the 'Great Divide' in the Islamic World." Journal of Global History 2 (2007): 175-194.

—. Habiter au Caire: La maison moyenne et ses habitants aux XVIIe et XVIIIe siecles. Cairo: Institut Francais D'Archeologie Orientale, 1991.

Hathaway, Jane. "The Household: An Alternative Framework for the Military Society of Eighteenth Century Ottoman Egypt." In The Ottoman Empire in the Eighteenth Century, edited by Kate Fleet. Oriente Moderno 18 (LXXIX), no. 1 (1999): 57-66.

—. The Politics of Households in Ottoman Egypt. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1997.

—. "The Military Household in Ottoman Egypt." IJMES 27, no. 1 (February 1995): 39-52.

—. "The Household of Hasan Aga Bilifya: As Assessment of Elite Politics in Seventeenth Century Egypt." Turcica 27 (1995): 135-151.

—. "Egypt in the Seventeenth Century." In The Cambridge History of Egypt, Vol. 2, edited by Martin W. Daly, 50. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998.

Hilaire-Perez, Liliane. "Cultures techniques et pratiques de l'echange etre Lyon et le Levant : inventions et reseaux au XVIIIe siecle, » Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine 49,1 (janvier-mars 2002) :89-114.

Hilton, R. H. "Capitalism: What's in a Name." Past and Present 1 (Feb. 1952): 32-43.

Hobsbawm, Eric. "Pre-capitalist Economic Formations," translated by Jack Cohen, edited and with an introduction by Eric Hobsbawm, 9-65. New York: International Publishers, 1964.

Holt, Peter M. "The Career of Kucuk Muhammad, 1676-1694." BSOAS 26, no. 2 (1963): 269-287.

Inalcik, Halil. "When and How British Cotton Goods Invaded the Levant Markets." In The Ottoman Empire and the World-Economy, edited by Huri Islamoglu-Inan, 374-383. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

Inalcik, Halil. "Capital in the Ottoman Empire." Journal of Economic History 29, no. 1 (March, 1969): 97-140.

Islamoglu-Inan, Huri, ed. The Ottoman Empire and the World Economy. Cambridge: Cambridge Univ. Press, Cambridge, 1987.

—. "Oriental Despotism in World-System Perspective." In The Ottoman Empire and the World Economy, edited by Huri Islamoglu-Inan, 1-25. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

Islamoglu-Inan, Huri and Keyder, Caglar. "Agenda for Ottoman History." In The Ottoman Empire and the World Economy, edited by Huri Islamoglu-Inan, 42-62. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

Israel, Jonathan. Dutch Primacy in World Trade, 1585-1740. Oxford: Clarendon Press,1989.

Issa, Hossam. Capitalisme et Societe Anonymes en Egypte, Essai sur le rapport entre structure sociale et droit. Paris: R. Pichon et R. Durand-Auzias, 1970.

Al-Jabarti, Abd al-Rahman. Abd al-Rahman al-Jabarti's History of Egypt, edited by Moshe Perlmann and Thomas Philipp. 3 volume. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1994.

Jennings, Ronald. "Urban Population in Anatolia in the Sixteenth Century: A Study of Kayseri, Karaman, Amasya Trabzond, and Erzerum." International Journal of Middle East Studies 7, no. 1 (January 1976): 21-57.

—. "Loans and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records, the Sharia Courts of Anatolian Kayseri." JESHO 16, nos. 2-3 (December 1973): 168-216.

Kaplan, Steven Laurence. "The Character and Implications of Strife Among the Masters Inside the Guilds of Eighteenth Century Paris." Journal of Social History 19, no. 4 (Summer 1986): 631-48.

Kasaba, Resat. "By Compass and by Sword: The Meaning of 1492." Middle East Report no.178 (September-October 1992): 6-10.

Kemp, Tom. Industrialization in Nineteenth Century Europe. London: Longman, 1969.

Kuran, Timur. "The Scale of Entrepreneurship in Middle East History: Inhibitive Roles of Islamic Institutions." At http://www.iisg.nl/hpw/papers/law-kuran.pdf.

—. "The Absence of the Corporation in Islamic Law: Origins and Persistence." The American Journal of Comparative Law 53,4 (Fall 2005):785-834.

Labib, Subhi Y. "Capitalism in Medieval Islam." Journal of Economic History 29, no. 1 (March 1969): 73-96.

Landes, David S. Bankers and Pashas. Cambridge, Mass: Harvard Univ. Press, 1958.

Lane, Frederic C. "The Mediterranean Spice Trade: Further Evidence of its Revival in the Sixteenth Century." American Historical Review 45, no. 3 (April 1940): 47-58.

Lane, Frederic C. Venice. A Maritime Republic. Baltimore: John Hopkins Press, 1973.

Lemire, Berverly and Riello, Giorgio. "East and West: Textiles and Fashion in Early Modern Europe." Journal of Social History 41 (Summer 2008): 887-916.

Lieberman, Victor. "Transcending East-West Dichotomies: State and Culture Formation in Six Ostensibly Disparate Areas." Modern Asian Studies 31, no. 3 (July 1997): 463-546.

Marino, Brigitte. "The Copper Plates of Ipshir Mustafa Pasha: waqf al-manqulat in Mamluk and Early Ottoman Damascus." Paper presented to the Seventh International Conference on the History of Bilad al-Sham, Damascus, 2006.

Marshall, Richard K. The Local Merchants of Prato: Small Entrepreneurs in the Late Medieval Economy. Baltimore: John Hopkins Univ. Press, 1999.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. Egypt in the Reign of Muhammad Ali. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990.

de Maillet, Benoit. Description de l'Egypte... compose sur les memoires de M. de Maillet, ancient consul de France au Caire, par M.l'abbe Le Mascrier. Paris: 1735.

Masters, Bruce. The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1600-1750. New York: New York Univ. Press, 1988.

—. "The 1850 Events in Aleppo: An Aftershock of Syria's Incorporation into the Capitalist World System." IJMES 22, no. 1 (February 1990): 3-20.

Menard, Russell R. "Transport Costs and Long-range trade, 1300-1800: Was there a European 'Transport Revolution' in the Early Modern Era?" In The Political Economies of Merchant Empires, edited by James D. Tracy. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991

Mitchell, Timothy. Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley and Los Angeles: Univ. of Calif Press, 2002.

Mola, Luca. The Silk Industry of Renaissance Venice. Baltimore: John Hopkins Univ. Press, 2000.

Moore, Barrington. Social Origins of Dictatorship and Democracy, Lord and Peasant in the Making of the Modern World. Boston: Beacon Press, 1966.

Ogilvie, Sheilagh. "Can We Rehabilitate Guilds? A Skeptical Re-appraisal." Cambridge Working Papers in Economics no. 0745 (2007): 1-66.

—. "Rehabilitating the Guilds: A Reply." Economic History Review 61, no. 1 (2008): 175-182.

Owen, Roger. "The Study of Middle Eastern Industrial History: Notes on the Interrelationship Between Factories and Small-Scale Manufacturing with Special References to Lebanese Silk and Egyptian Sugar, 1900-1930." IJMES 16, no. 4 (Nov. 1984): 475-487.

Owen, Roger. The Middle East in the World Economy, 1800-1913. London: Methuen, 1982.

Olson, Robert. "The Esnaf and the Patrona Halil Rebellion of 1730: A Realignment in Ottoman Politics?" JESHO 17, no. 3 (Sept 1974): 329-374.

Pamuk, Sevket. A Monetary History of the Ottoman Empire, Cambridge Univ Press. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2000.

—. The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment and Production. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

—. "In the Absence of Domestic Currency: Debased European Coinage in the Seventeenth Century Ottoman Empire." Journal of Economic History 57, no. 2 (June 1997): 345-366.

—. "Institutional Change and the Longevity of the Ottoman Empire, 1500-1800." Journal of Interdisciplinary History 35, no. 2 (Autumn 2004): 225-247.

Panzac, Daniel. "International and Domestic Maritime Trade in the Ottoman Empire During the 18th Century." IJMES 24, no. 2 (1992): 189-206.

Patnaik, P. "A Note on External Markets and Capitalist Development." The Economic Journal 82, no. 328 (December 1972): 1316-1323.

Perlin, Frank. "Growth of Money Economy and Some Questions of Transitions in Late Pre-Colonial India." Social Scientist 11, no. 10 (October 1983): 27-38.

—. "Review: Monetary Revolution and Societal Change in the Late Medieval and Early Modern Times: A Review Article." Journal of Asian Studies 45, no. 5 (November 1986): 1037-1049.

Piterberg, Gabriel. "The Formation of an Ottoman Egyptian Elite in the 18th Century." IJMES 22, no. 3 (August 1990): 275-289.

Pomeranz, Kenneth. "Is There an East Asian Development Path? Long-term Comparisons, Constraints and Continuities." JESHO 44, no. 3 (2001): 322-362.

_. The Great Divergence, China, Europe and the Making of the Modern World Economy, Princeton, Princeton UP, 2000.

Quataert, Donald, ed. Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500-1950. Albany, N.Y.: SUNY Press, 1994.

—. "Labour History and the Ottoman Empire, c. 1700-1922." International Labor and Working Class History 60 (Fall 2001): 93-109.

—. "Pensee 2: Doing Subaltern Studies in Ottoman History." IJMES 40 (2008): 379-381.

—. Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution. New York: Cambridge Univ. Press, 1993.

_ and Duman, Yuksel. "A Coal Miner's Life During the Late Ottoman Empire," International Labor and Working Class History 60 (Fall 2001): 153-179.

Rafeq, Abdul Karim. "Craft Organization, Work Ethics and the Strains of Change in Ottoman Syria." Journal of the American Oriental Society 111, no. 3 (July-September 1991): 495-511. Rafeq, Abdul Karim. "Making a Living or Making a Fortune in Ottoman Syria." In Money, Land and Trade, an Economic History of the Muslim Mediterranean, edited by Nelly Hanna. London: IB Tauris, 2002.

Rafeq, Abdul Karim. "The Impact of Europe on a Traditional Economy: the case of Damascus, 1840-1870," in Economie et Societe

dans l'empire ottoman edited by Jean Louis Bacque Gramont and Paul Dumont, 419-432, Paris, CNRS, 1983.

Ramaswamy, Vijaya. "The Genesis and Historical Role of the Master Weavers in South India Textile Production." JESHO 28, no. 3 (1985): 294-325.

Raveux, Olivier. "A la facon du Levant et de Perse: Marseilles et la naissance de l'indiennage europeen (1648-1689)." Rives Mediteraneennes 29 (2008): 37-51.

Raymond, Andre. Artisans et commercants au Caire au XVIIIe siecle. Damascus: Institut Francais de Damas, 1973.

—. Le Caire des Janissaires. Paris: CNRS Editions, 1995.

—. "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801." Arabica 4 (1957): 150-163.

—. "Une famille de grands negociants en café au Caire dans la premiere moitie du XVIIIe siecle: les Sharaybi." In Le commerce du cafe avant l'ere des plantations coloniales, espaces, reseaux, societes, XV-XIXe siecle, edited by Michel Tuchscherer, 111-124. Cairo: IFAO, 2001.

—. "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe sicle." In Sucre, sucreries et douceurs en Mediterranneanee, Actes de la Table Ronde de l'Institut de Recherches Mediterraneenes et de la

Chambre de Commerce et d'Industries de Marseilles (novembre 1987), 213-225. Paris: Editions CNRS, 1991.

—. "Soldiers in Trade: the Case of Ottoman Cairo." British Journal of Middle Eastern Studies 18, no. 1 (1991): 16-37.

—. "L'impact de la penetration europeenne sur l'economie de l'Egypte au XVIIIe siècle." Annales Islamologiques 18 (1982): 217-235.

—. "Une 'Revolution' au Caire sous les Mamelouks, la Crise de 1123/1711." Annales Islamologiques 6 (1966): 95-120.

Reid, Anthony. "An 'Age of Commerce' in Southeast Asian History." Modern Asian Studies 24, no. 1 (February 1990): 1-30.

Reilly, James. "Damascus Merchants and Trade in the Transition to Capitalism." Canadian Journal of History 27 (April 1992): 1-27.

Reynolds, Robert L. "Origins of Modern Business Enterprise: Medieval Italy." Journal of Economic History 12, no. 4 (Autumn 1952): 350-365.

Rodinson, Maxime. Islam et Capitalisme. Paris: Edition du Seuil, 1966.

de Roover, Raymond. "A Florentine Firm of Cloth Manufacturers." Speculum 16, no. 1 (1941):3-33.

Sahillioglu, Halil. "The Role of International Monetary and Metal Movements in Ottoman Monetary History." In Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds, edited by J. F. Richards. Durham, North Carolina: Carolina Academic Press, 1983.

Sajdi, Dana. "A Room of His Own: The History of the Barber of Damascus (fl/ 1762)." The MIT Electronic Journal of Middle East Studies, 3 (2003): 19-35.

Salzmann, Ariel. "An Ancient Regime Revisited: 'Privatization' and Political Economy in the Eighteenth Century Ottoman Empire." Politics and Society 21 (1993).

Sato, Tsugitaka. "The Origin and Expansion of Sugar Production in the Islamic World." Bulletin of Graduate School of Letters, Waseda Univ. 54 (2008): 5-20.

Shatzmiller, Maya. Labour in the Medieval Islamic World. Leiden: Brill, 1994.

Shaw, Stanford. The Financial and Administrative Organization and Development Of Ottoman Egypt, 1517-1798. Princeton, N.J.: Princeton Univ. Press: 1962.

al-Shirbini, Yusuf. Brains Confounded by the Ode of Abu Shaduf Expounded (Kitab Hazz al-Quhuf bi Sharh Qasid Abi Shaduf), Vol.2. Translated, with introduction and notes, by Humphrey Davies. Paris: Peeters, 2007.

Shkodra, Zija. "Les Esnaf ou corporations dans la vie urbaine balkaniques des XVIIe-XVIIIe siecles." Studia Albanica 2 (1975).

—. "The Beginnings of Urban Iltizam in Egypt." In The State and its Servants, Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present, edited by Nelly Hanna, 21-23. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1995.

Smail, John. "Manufacturer or Artisan? The Relationship Between Economic and Cultural Change in the Early Stages of Eighteenth-Century Industrialization." Journal of Social History 25, no. 4 (Summer 1992): 791-814. Stern, Steven J. "Latin America's Colonial History: Invitation to an Agenda." Latin American Perspectives 12, no. 1 (Winter 1985): 3-16.

—. "Feudalism, Capitalism and World System in the Perspective of Latin America and the Caribbean." American Historical Review 94, no. 4 (October 1988): 829-872.

Stoianovich, Traian. "Cities, Capital Accumulation and the Ottoman Balkan Command Economy, 1500-1800." In Cities and the Rise of States in Europe, 1000-1800, edited by Charles Tilly and Wim P. Blockmans, 60-99. Boulder, Colorado: Westview Press, 1994.

Subrahmanyan, Sanjay. The political economy of commerce: southern India, 1500-1650, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 2002.

Tabaq, Faruk. "Local Merchants in Peripheral Areas of the Empire: The Fertile Crescent During the Long Nineteenth Century." Review 11 (1988): 179-214.

Tignor, Robert. "Dependency Theory and Egyptian Capitalism, 1920-1950." African Economic History 9 (1980): 101-118.

Tignor, Robert. Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1989.

Tilly, Charles. "Flows of Capital and Forms of Industry in Europe 1500-1900." Theory and Society 2, no. 2 (March 1983): 123-142.

Todorov, Nicolai. The Balkan City, 1400-1900. Seattle and New York: Univ. of Washington Press, 1983.

—. "Les tentatives d'industrialisation precoces dans les provinces balkaniques de l'Empire Ottoman." In Between Development and Underdevelopment, 1800-1870, edited by Jean Batou, 381-394. Geneva: Librairie Droz, 1991.

Tomiche, Nada. "La situation des artisans et petits commercants en Egypte de la fin du XVIIIe siecle jusqu'au milieu du XIXe siècle." Studia Islamica 12 (1960): 79-98.

Tracy, James. "Introduction." In The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1750, edited by James Tracy. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1990.

Tucker, Judith. Women in Nineteenth-Century Egypt. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1985.

Udovitch, Abraham. "Labour Partnerships in Early Islamic Law." JESHO 10, no. 1 (July 1967): 64-80.

Vitalis, Robert. When Capitalists Collide, Business Conflict and the End of Empire in Egypt. Berkeley: Univ of Calif. Press, 1995.

de Vries, Jan. "The Industrial Revolution and the Industrious Revolution." Journal of Economic History 54, no. 2 (June 1994): 249-270.

Wallerstein, Immanuel. "From Feudalism to Capitalism: Transition or Transitions?" Social Forces 55, no. 2 (Dec. 1976): 273-283.

—. "Incorporation of Indian Subcontinent into Capitalist World-Economy." Economic and Political Weekly 21, no. 4 (25 Jan. 1986): 28-39.

—. "Braudel on Capitalism or Everything Upside Down." The Journal of Modern History 63, no. 2 (June 1991): 354-361.

Wallerstein, Immanuel, Decdeli, Hali and Kasaba, Resat. "The Incorporation of the Ottonmaan Empire into the World-Economy." In The Ottoman Empire and the World Economy, edited by Huri Islamoglu-Inan, 88-97. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

Washbrook, David. "India in the Early Modern Economy: Modes of Production, Reproduction and Exchange." Journal of Global History 2 (2007): 87-111.

—. "South Asia, the World System, and World Capitalism." The Journal of Asian Studies 49, no. 3 (August 1990): 479-508.

Williams, Caroline. Islamic Monuments of Cairo: The Practical Guide. Cairo: American Univ. in Cairo Press, 2002.

Wills, John E. "Maritime Asia, 1500-1899: The Interactive Emergence of European Domination." American Historical Review 98 (February 1993): 83-105.

Yi, Eunjeong. Guild Dynamics in Seventeenth-Century Istanbul: Fluidity and Leverage. Leiden: Brill, 2004.

—. "Rich Artisans and Poor Merchants? A Critical Look at the Supposed Egalitarianism in Ottoman Guilds." Forthcoming.

Yildirim, Onur. "Craft Guilds in the Ottoman Empire (c. 1650-1826): A Survey." META Studes in Development 3-4 (2000): 349-370.

van Zanden, Jan Luiten. "Do We Need a Theory of Merchant Capitalism?" Review 20, no. 2 (Spring 1997): 255-268.

Zäck, Liesbeth. Egyptian Arabic in the Seventeenth Century, a Study and Edition of Yusuf al-Magribi's Daf al-isr an kalam ahl Misr. Utrecht: Amsterdam Center for Language and Communication, 2009.

Zarinebaf, Fariba. "Ottoman Guilds and the State in 18th century Istanbul." Paper presented at the conference The Rise and Decline of Imperial Leadership, at Northwestern Univ., November 2007.

المراجع العربية

مصادر مخطوطة

- وقف عبد الرحمن كتخدا، القاهرة: وزارة الأوقاف، وقفية رقم ٩٤٠، بتاريخ ١٧٦٠/ ١١٧٤.

مصادر منشورة

- رؤوف عباس وعاصم الدسوقى، كبار الملاك والفلاحين فى مصر، ١٨٣٧- ١٩٥٢. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

- أحمد شلبى عبد الغنى. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشوات، حرره عبد الرحيم عبد الرحمن. القاهرة: مطبعة الخانجى، ١٩٧٨

- حسام عبد المعطى "صناعة الأقمشة فى مصر خلال العصر العثمانى ١٥١٧-١٨١٧" **الرزنامة** ٤ (٢٠٠٦): ٢٠٥ - ٣٧٣.

- العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

- العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ٢٠٠٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن "طوائف الحرف ودورها الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨)". فى المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى، حرره عبادة كحيلة ٢١-٢٤٢. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧

– عماد أبو غازى، فى تاريخ مصر الاجتماعى: تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

– محمد عفيفى "مشكلة ظهور الدخان فى مصر" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ١٧٠١٨ (سبتمبر ١٩٩٨): ٣٤٦-٣٥١.

– أحمد البديرى الحلاق. حوادث دمشق اليومية، ١١٥٤- ١١٧٥، حرره أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

– أحمد محمد حسن الدماصى، سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وآثاره فى تطورها الاقتصادى، رسالة دكتوراه. القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

– أحمد الدمرداشى، الدرة المصونة فى أخبار الكنانة، حرره دانييل سيرسليوس وعبد الوهاب بكر، ٣٦٠-٣٦١. القاهرة دار الزهراء للنشر، ١٩٩٢.

– مراسلات قناصل فرنسا فى مصر، ترجمة من الفرنسية إلى العربية ناصر أحمد إبراهيم. القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨.

– أوليا شلبى سياحة نامة مصر، ترجمة من التركية للعربية محمد على عونى. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣.

– أحمد حتى، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر. القاهرة، مطبعة المصرى، ١٩٦٧.

– الإسحاقى. كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، حرره عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة، دار الكتاب الجامعى.

– إسماعيل الخشاب. أخبار أهل القرن الثانى عشر، حرره عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازى. القاهرة: العرب، ١٩٩٠.

– شهاب الدين أحمد الخفجى. ريحان الألباب وزهر الحياة الدنيا، حرره عبد الفتاح أحمد الحلو، مجلدان. القاهرة، مطبعة عيسى الحلبى، ١٩٦٧.

– يوسف المغربى "رفع الأصر عن كلام أهل مصر" حرره وشرحه عبد السلام أحمد عواد. موسكو: أكاديمية العلوم السوفيتية، ١٩٦٨.

– ياسر عبد المنعم محاريق. المنوفية فى القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

– سلوى على ميلاد. الوثائق العثمانية، دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالى. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠.

– محمود متولى. الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

– أحمد الشربينى. الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

– تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية، ١٨٤٠-١٩١٤. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٩٥.

– محسن شومان. المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير لم تنشر. الزقازيق، مصر: كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠.

المؤلفة فى سطور:

نللى حنا

-أستاذ ورئيس قسم الحضارات العربية والإسلامية فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة.

-عملت أيضا أستاذا محاضرا زائرا فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (١٩٩٨) وفى جامعة هارفرد (٢٢٠١) وجامعة واسيدا بطوكيو (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

-وانصب اهتمامها الأكاديمى على مصر العثمانية (١٥٠٠-١٨٠٠) واستثمرت بصورة مسهبة سجلات المحاكم فى أعمالها التى ركزت إلى حد كبير على المجموعات الاجتماعية المستبعدة من المؤسسة الرسمية، كالصناع والتجار وأصحاب الحوانيت مع تركيز خاص على الاقتصاد وأثره على الثقافة والمجتمع.

-لها أعمال كثيرة منشورة بالإنجليزية والفرنسية والعربية، من أهمها:

ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية، ترجمة د. رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣

تجار القاهرة في العصر العثمانى، سيرة أبو طقية شهبندر التجار، ترجمة د. رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧

بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة حليم طوسن، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

المترجم فى سطور

كمال السيد

- عمل محررا فى مجلة الطليعة وفى صحيفة الأهرام.
- عمل محررا فى مركز الدراسات السياسية والاقتصادية فى الأهرام.
- ترجم ٢١ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- قدم عددا من البحوث فى مؤتمرات محلية وعربية.
- عمل مديرا عاما لمركز الأهرام للترجمة والنشر.

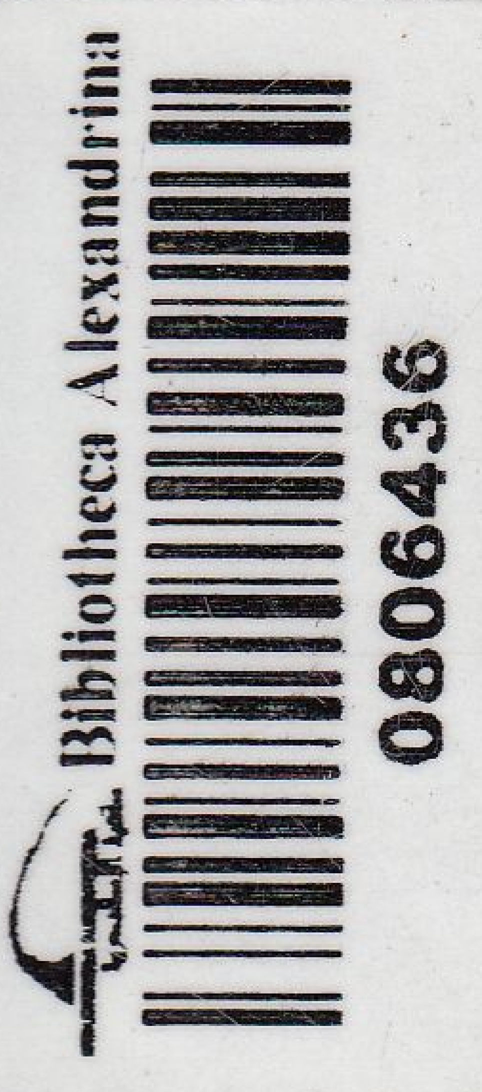
التصحيح اللغوى : محمد شلبــى

الإشراف الفنــى : حسن كامــل



يدور هذا الكتاب حول الحرفيين فى القاهرة خلال الفترة 1600-1800، ويحاول إدماجهم فى تطورها التاريخى، ملقيا نظرة عن كثب على بعض منهم، وخاصة من كانوا ينخرطون فى صنع منتجات مهمة للسوق المحلية والتصدير، لبيان كيف تطوروا وكيف طوروا ممارسات رأسمالية، أفرادًا وطوائف، وكيف تصدوا لافتئات العسكر والطبقات الحاكمة على نشاطاتهم، وكيف قاوموا المنافسة الرأسمالية الأجنبية.

ويركز الكتاب على بعض من الحرفيين ميسورى الحال الذين استطاعوا - مع توسع التتجير - توسيع مجالات نشاطاتهم، وأقاموا استثمارات لها شأنها، وتمكنوا من الحراك لأعلى حتى بات أعضاء من بيوتهم قوادا وأمراء، خاصة المعصرانية والنساجين. كما يتناول الكتاب السياقات الاجتماعية والثقافية والأسرية التى عمل فى ظلها هؤلاء الحرفيون، إضافة للسياقين السياسى والاقتصادى. ويبين الكتاب أن أشكالا عدة من الرأسمالية قد تعايشت وسبقت الارتباط بالرأسمالية الغربية، وأن أشكالا من أنماط ما قبل الرأسمالية، والرأسمالية من أسفل والاقتصاد التقليدى، وقد تعايشت وحددت التطور اللاحق لمسيرة الرأسمالية فى مصر.



تصميم الغلاف: محمد إبراهيم